الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة الحاج لخضر- باتنة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة
بين الإستراتجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
فرع: **العلاقات الدولية**

إعداد الطالب:
عبد الحق زغدار

إشراف الدكتور:
د/صالح زياني

اللجنة المناقشة:

أ. د/ بلعيد رابح	..... رئيسا
د/ زياني صالح	..... مشرفا
د/ جندلي عد الناصر	..... عضوا
د/ ناجي عبد النور	..... عضوا
د/ بخوش صبيحة	..... عضوا
د/بن جديد عبد الحق	..... عضوا

السنة الجامعية

إهداء

أهدي هذا العمل بكل معاني الاحترام والعرفان إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

زوجتي التي شجعتني ودعمتني وكانت سندا لي وابني العزيز

إخوتي وكل من رفع معنوياتي من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

عبد الحق زغدار

المحتويـــــــــات

المقدمة:..... .....
.....01

الفصل الأول: الإطار النظري
للدراسة..... 09

المبحث الأول: إطار مفاهيمي عام لموضوع الأمن..... ....
.....10

المطلب الأول إطار تاريخي ونطاق مفاهيمي ومنهجي
للأمن.....11

المطلب الثاني: تعاريف مختلفة حول مفهوم الأمن وتطورها.. .....
.....19

المطلب الثالث: إطار تحليلي
للأمن.....36 **المبحث الثاني:** مقاربات
نظرية ومفاهيمية لدراسة الأمن الدولي.....68 **المطلب**
الأول: المفهوم التقليدي للأمن ومحورية أمن الدولة.....69
المطلب الثاني:مفهوم الأمن خلال حقبة التسعينات وبروز منظومة مفاهيمية مغايرة.....88

المطلب الثالث: التطورات التالية لأحداث 11سبتمبر وتداعياتها على مفهوم
الأمن.....133
خلاصة
فصل:.....
137.

الفصل الثاني: التحليل الجيو–سياسي
للمتوسط.....140

المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم المتوسط ومرجعيته
الإقليمة.....140

المطلب الأول: المعيار الجغرافي لتعريف "الدولة
المتوسطية".....143 **المطلب الثاني:** المعيار الاستراتيجي
لتعريف "الدولة المتوسطية".....144 **المبحث الثاني:** تحولات في السياسة
العالمية بعد نهاية الحرب البارة وعلاقتها بالمنطقةالمتوسطية162

المطلب الأول: تحولات إستراتيجية في النظام الدولي وعلاقتها بالمنطقة
المتوسطية.....166

المطلب الثاني: تغيرات بنيوية في النظام الدولي وعلاقتها بالمنطقة المتوسطية.....175

المبحث الثالث: التحديات الكبرى وعلاقتها بجيو-سياسات المتوسط.....186

المطلب الأول: مصادر تهديد الأمن لدول أروبا المتوسطية.....189

المطلب الثاني: مصادر تقديد الأمن لدول المنطقة العربية المتوسطية.....201

خلاصة فصل:.....215

الفصل الثالث: مسار العلاقات الجيو-سياسية بين ضفتي المتوسط.....218

المبحث الأول: سياسة أروبا المتوسطية: من سياسات التعاون الاقتصادي إلى التحول نحو الاهتمام بالأمن الشامل عقب نهاية الحرب الباردة.....218

II

المطلب الأول: سياسات التعاون الأروبية قبل نهاية الحرب الباردة.....219

المطلب الثاني: سياسات الأمن والشراكة الأروبية عقب نهاية الحرب الباردة.....233

المبحث الثاني: السياسة المتوسطية الأروبية في ظل مسار برشلونة: استراتيجية جديدة لتحقيق مشروع سياسي أمني متوسطي.....241

المطلب الأول: السياسة المتوسطية الأروبية في إطار الإعلان عن الشراكة الأرو-متوسطية ..241

المطلب الثاني: الشراكة الأرو-مغاربية.....279

المطلب الثالث:نحو تكريس مسار برشلونة.....299

المبحث الثالث: السياسة المتوسطية الأروبية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.....335

المطلب الأول: استراتجية الامن والدفاع في حوض المتوسط.....335

المطلب الثاني:سياسة الجوار الأروبية (NEP) عام 2004.....351

المطلب الثالث:مشروع الإتحاد من أجل المتوسط عام 2008.....354

خلاصة فصل:.....360

الفصل الرابع: التنافس الأمريكي–الأروبي على منطقة المتوسط وأمن المتوسط على ضوء السيناريوهات المحتملة للعلاقات المستقبلية.....362

المبحث الأول: جيو- سياسية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة حوض المتوسط وآلياتها المعتمدة.362

المطلب الأول: جيو– سياسية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة حوض المتوسط.....362

المطلب الثاني: آليات التدخل الأمريكي في منطقة جنوب المتوسط.....369

المبحث الثاني: مظاهر التنافس الأمريكي–الأروبي في منطقة المتوسط وانعكاساتها على المنطقة العربية المتوسطية.....412

المطلب الأول مظاهر التنافس الأمريكي– الأروبي في منطقة المتوسط.....412

المطلب الثاني: انعكاسات التنافس الأمريكي– الأروبي على المنطقة العربية المتوسطية.....431

المبحث الثالث: أمن المتوسط على ضوء السيناريوهات المحتملة للعلاقات المستقبلية.....448

المطلب الأول: السيناريو الأول (اندماج "عربي–عربي" ومشاركة خارجية).....448

المطلب الثاني: السيناريو الثاني(اندماج "عربي–إسرائيلي–غربي"وتبعية للغرب).....454

خلاصة فصل:.....459

الخاتمة.....461

الملاحق:.....
.....467
الملحق رقم01: إعلان
برشلونة.....468
الملحق رقم02: قرار مجلس الأمن الدولي رقم
242.....476
الملحق رقم03: الديون الخارجية لبلدان المغرب
العربي.....477
الملحق رقم04: المنتدى المدني الأرو-
متوسطي.....478
الملحق رقم05: نص مشروع الشرق الأوسط الكبيـــــر 479
الملحق رقم06: نص المشروع الفرنسي –الألماني 485
قائمة المراجع: 488

المقدمـــــــة:

يعد موضوع الأمن من المواضيع التي أثارت اهتمام الكثير من الباحثين في مناطق شتى من العالم ومازال هذا النقاش قائما بين المدافعين عن تحقيق الأمن على المستوى الوطني وبين معارضيه. ويندرج ضمن هذا الجدل البعد الجغرافي، حيث يعتقد البعض أن التقارب بين الشمال والجنوب أمرا ممكنا من الناحية الأمنية، شريطة إحداث تغيرات جوهرية على المستويات الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية لدول الجنوب بكيفية تؤدي إلى تحقيق الرفاه والأمن والاستقرار لشعوبها . ولقد تطور هذا الجدل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي وبعد حرب الخليج الثانية التي أفرزت أوضاعا جديدة على الساحة الدولية.

ومن ثم أصبحت الاستراتيجيات الإقليمية ضرورة لازمة تزداد أهميتها بازدياد قدرتها على تحقيق أمن أفراد دول الجنوب ومنها بالذات ما يتعلق بأفراد دول جنوب المتوسط . وانطلاقا من هذا الواقع الجديد حدثت تغيرات ملموسة على مفهوم الأمن المعتمد خلال المراحل السابقة؛ إذ لم يعد مجرد سياسات وطنية أو إقليمية أو دولية تعكس مفهوم الأمن التقليدي والذي أفرزته طبيعة الصراع في العلاقات بين الدول كما هو الحال في التحالفات والتكتلات القا ئمة آنذاك، وإنما امتدد إلى استراتيجيات أمنية إقليمية تعكس مفهوم الأمن الجديد والقائم على أمن الأفراد أو المجتمعات ومتطلباتها . ومن أجل ذلك يتوجب الاعتماد على التعاون الوثيق بين المجتمعات المدنية التي تشكل تكتلات في مختلف الميادين السياسية، الأمنية، الاقتصاد ية، الاجتماعية والإنسانية كآليات تمكن من تحقيق الأمن الشامل ، ولذا تغير مفهوم الأمن وتحول من الأمن التقليدي إلى مفهوم أوسع نطاق في رسم العلاقات بين الجنوب والشمال . وقد انعكس ذلك في الاستراتجيات الإقليمية الجديدة والمتمثلة في مشاريع أو تكتلات إقليمية في ظل العولمة.

إن التكتلات الإقليمية تعد ذات أهمية من حيث كونها إستراتيجية بالغة الأهمية يجب على دول جنوب وشرق البحر المتوسط أن تدركها وأن تحاول تجسيدها لما لها من أهمية على صعيد القوة والأمن والمكانة المحلية والدولية، إذا ما تمكنت من تحسين مركزها المؤثر وزيادة

الرفاهية الاقتصادية وحل المشاكل العالقة كالمديونية وبطء وتيرة النمو الاقتصادي والبطالة والإرهاب والجريمة المنظمة وتبييض الأموال والرشوة وفساد الحكم ... الخ، مما يؤدي إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار والرفاه لدول التكتل ويتطلب تحقيق ذلك من دول جنوب البحر المتوسط أن تحصر العوامل التي تؤثر في تحسين مكانتها وتضمن سيرورة أمنها وكيفية التعامل مع تلك العوامل أولا بأول مما سيؤدي إلى حريتها واستقرارها وتطور ها وبالتالي تحقيق آمال وطموحات شعوبها عبر مساهمة كل دولة بطريقة فعالة نهج مسارات إقليمية بناءة.

إن دول جنوب المتوسط، كغيرها من الدول النامية الأخرى، تواجه صعوبات جمة في تحقيق توازنها في منطقة البحر المتوسط ولتحقيق هذا التوازن يستوجب من هذه الدول الشروع في تشييد تكتلات تراعي أوضاعها وطبيعتها والمحيط الدولي أيضا لضمان أمنها بصورة دائمة.

وبالرجوع إلى الماضي القريب يستطيع المرء أن يجد العديد من المحاولات من طرف الدول العربية المتوسطية التي تبنت سياسات وطنية، قومية وإقليمية للابتعاد عن المؤثرات الخارجية، إلا أن الضعف الذي طرأ على النظام الإقليمي العربي بشكل عام والسياسات الأمنية الوطنية بشكل خاص، وفشل كل المحاولات التكاملية العربية، بالرغم مما تمتلكه هذه الدول من مقومات مادية وبشرية قد تجعلها قادرة على تحقيق أمنها الوطني والقومي، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح لأن الدوافع نحو الإستراتيجيات الغربية كانت أقوى من تلك السياسات، ناهيك أن موقعها جلب إليها صراع المصالح بين الدول العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأروبي في عالم ما بعد الحرب الباردة.

لقد عرفت المنطقة العربية المتوسطية مسارا آخر على أساس التعاون، حيث ظهرت على الساحة المتوسطية مشاريع اقتصادية- سياسية تتجاوز المشاريع الإقليمية القائمة وتربط دول جنوب المتوسط بتجمعات اقتصادية وأمنية كبيرة، بادرت إليها دول كبرى، والتي بدأت سماتها تتضح بتحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية، ثم عولمة الحرب على الإرهاب بشتى الوسائل وذلك بدعوة تلك الدول تنظيم علاقاتها الدولية مع بعضها البعض والتكامل في ا لرؤية فيما بينها في مختلف المجالات هذا م ن ناحية، ولفرض وجودها في المجتمع الدولي كأطراف فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي من ناحية أخرى.

في ظل هذه الظروف، ومع إدراك أروبا الموحدة لحقيقتها ، فقد سعت إلى إعادة تقييم وتشكيل سياستها المتوسطية لتواكب المتغيرات العالم ية الجديدة، ولتتماشى مع تجربتها

الاندماجية الهادفة إلى إيجاد نوع من التعاون والتنسيق مع دول الجوار المتوسطي لاحتواء المخاطر وتفادي التهديدات لأمنها الأروبي بمعناه الشامل . كما وجدت من خلال مبادرتها الأروبية المتوسطية من مصلحتها الجيو- سياسية العودة إلى منط قة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد إختراقها من طرف المصالح الأمريكية، ولذلك عرضت على دول المتوسط الجنوبية مشروعا يطمح في جعل أروبا طرفا أساسيا في هذه المنطقة الحيوية من العالم، إذ طرحت شراكة أروبية تم التعبير عنها باقتراح نظام إقليمي متوسطي يوفر للمنطقة مظل ة أمنية واقتصادية ويدعم موقعها سياسيا واستراتيجيا.

لم تكن المنطقة العربية المتوسطية ضمن اهتمامات الاتحاد الأر وبي لوحده، إنما هناك اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بدورها بالمنطقة ويدخل ضمن إستراتيجيتها المتمثلة في السعي للسيطرة ومراقبة كل ما يجري في العال م على اعتبار المنطقة المتوسطية من وجهة نظرها تشكل خطرا عليها وفي نفس الوقت أداة لضمان زيادة قوتها واستمرار هيمنتها على العالم، لذلك طرحت عدة مبادرات منفردة و/أو من خلال الحلف الأطلسي كنظام شرق أوسطية لربط هذه المنطقة الحيوية من العالم (المنطقة المتوسطية) بشبكة مصالحها المتطورة خاصة بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** هذا من جهة، ومراقبة ومحاصرة أروبا في إطار إعادة انتشارها في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى.

ونظرا للأهمية الإستراتيجية لموقع حوض المتوسط، وما يعكسه من أبعاد حضارية واقتصادية ومحاولات لبنا ء إقليميته بواسطة شبكة من التعاون في مختلف المجالات بمعطيات أمنية جديدة، فإن مسألة "إقليمية المتوسط" ما زالت تطرح إشكالا في تحديد تعريفها، بالرغم من التعريف التقليدي للمنطقة، وهو الذي يبقى في إطاره الجغرافي الضيق بقدر الإمكان، والذي تبنته المجموعة الأوروبية عبر سياساتها الدولية.

لكن، إذا التعريف الضيق للمتوسط يشمل الدول التي لها منفذ على البحر المتوسط، فإن هذا المعيار قد تم التخلي عنه بإقحام دول غير متوسطية فيه، ويتضح في أشكال السياسات والاستراتيجيات التي تحاول تنظيم علاقات متعددة الأطراف حول المتوسط سواء كانت أروبية أو أمريكية، وهذا يعني أن هناك صعوبة في تحديد مفهوم المتوسط، ومن ثم يمكن القول أن تعريف المتوسط أصبح شديد التكيف والتغير، ومع ذلك فإذا أصبح المتوسط يرتبط

بمتغير الأمن فإنه بالضرورة أصبح محكوم بالعلاقة بين العناصر المحلية، الإقليمية والدولية والتي نفسها تخضع لتغيرات وفق الظروف التاريخية.

فلما كان أمن المتوسط يفرض نفسه بهذه الأهمية المعقدة وبثقله في ساحة الأحداث الدولية، فإن في هذا البحث سيتم التركيز على اهتمامات الأطراف المعينة بأمن المتوسط من خلال استراتيجياتها في المنطقة وكيفية التعامل فيما بينها، ومدى وجود إمكانيات وقدرات مقبولـــة تـــؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقـــرار للجميع في المنطقـــة.

مشكلة الدراســـــة:

إذا كانت هذه الدراسة تعالج حقيقة الأمن في المتوسط في الوقت الراهن، فإنه من دون شك أن التعامل والتعاون بين مجموعة الدول العربية المتوسط يةمع مجموعات من الدول التي تتميز عنها سيواجه الكثير من القضايا والمشاكل التي يتوجب تحديدها وتقديم الحلول الملائم ة لها حتى يتحقق الأمن المنشود . وفي هذا السياق يمكن حصر إشكالية الدراسة في النقـــــاط التاليـــــة:

- كيف يمكن لهذا الأمن أن يتجسد في المتوسط في ظل التفاوت في الإمكانات والاختلال في المعاملات بين الأطراف المعنية؟.
- ما مدى إدراك الغرب للواقع الصعب لدول الضفة الجنوب ية من البحر المتوسط، واستعداده لتجاوز هذا الواقع نحو الأحسن؟.
- من ناحية أخرى، ما مدى جدية قادة دول الضفة الجنوبية في التعامل بواقعية وموضوعية وعقلانية مع قضاياها الشديد ة التعقيد في نوع من الشفافية لإقناع الأطراف الشمالية في السبل الجادة لتحقيق أهداف الجميع؟.

وللإجابة عن الإشكالية السابقة ذكرها تم وضع الفرضيات.

فرضيـــــات الدراســـــة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة أعلاه اعتمدت هذه الدراسة على الفرضيات التاليـــة:

1.كلما كان إفرازات الاستراتيجيات الغربية ملائمة لطبيعة القضايا في المجتمعات جنوب المتوسط كلما أدى ذلك إلى التقدم في التقليل من المسائل المهددة للأمن في المتوسط وخارجه.

2.ديمومة الأمن في المتوسط ترتبط بزيادة الوعي الداخلي لمجتمعات جنوب المتوسط بما يترتب عن الانعزالية ومخاطر أخرى لا تنسجم مع واقع العولمة ومدى حسن تغيير سلطات هذه المجتمعات للأنظمة القائمة بأنظمة جديدة بما يتماشى مع واقعها وطبيعتها .

3.تطور الأمن يرتبط بمدى حسن اختيار الأطر والتنظيمات بما يتماشى مع واقع الأمن في المتوسط.

منهجيـــة البحـــث:

إن الأداة المنهجية الملائمة للدراسة هذا الموضوع هي المنهج النظامي أو النسقي وهو المتبع من طرف المختصين في دراسة المنظمات الدولية والإقليمية والأحلاف والتكتلات الدولية. لكن ورغم اختلاف متغيرات أو وحدة التحليل بين مختلف هذه الأطر، إلا انه بتناول نظام معين بمتغيراته المختلفة يؤدي بنا إلى التعرف على أسباب وحتميات وجوده والمؤثرات التي تنجم عنه اثر تفاعلاته وتأثيره بنظمه الفرعية ومحيطه الخارجي، ولهذا لدراسة وتحليل أنظمة مطروحة يراد تجسيدها في منطقة المتوسط سوف يتم توضيح تفاعلها في إطارها الكلي، وذلك من خلال ما يلي:

-تحليل سياسات واستراتجيات كل من النظام الاروبي والنظام الأمريكي تجاه المتوسط، والآليات التي يعمل كل منهما في تحقيق أهدافه في المنطقة، وكذلك إبراز نتائج التنافس بين النظامين في هذه المنطقة.

-ردود فعل السياسات الوطنية للأنظمة العربية المتوسطية، وأجزاء أنساقها.

-تحديد طرق ووسائل ملائمة لتحقيق اطر تنظيمية مناسبة تؤدي إلى تحقيق الأمن في المنطقة العربية المتوسطية، بعد الكشف عن أهداف كل طرف لدى طرف آخر، ومتى تتوافق وتتقاطع، وفي حالة تناقضها كيف يمكن تسويتها.

لكن ونظرا لبروز مقاربات منهجية، نظرية ومفاهمية جديدة للأمن بمضامين أكثر قوة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وأحداث 11سبتمبر 2001 وأصبح لها دلالات مهمة في تفسير الأحداث والظواهر، ليس على المستوى الدولي القائم على نظرية الأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة والهادفة في تفسيرها تحقيق السلم والأمن العالميين، وإنما يقصد المستوى الإقليمي والفرد كذلك وما ينطوي كل مستوى من عناصر في مجالات مختلفة تقتضي التعاون وفق

مفاهيم أمنية جديدة، رغم أن عدد من الباحثين العرب يرفضون مقولة الامتداد الطبيعي للأمن القومي الغربي إلى المنطقة العربية ويطرحون فكرة الأمن القومي بنظرتهم الخاصة، فإن كل هذه التوجهات المنهجية والنظرية يمكن أن توفر للباحث أجوبة أكثر دقة عن الأسئلة المطروحة حول مصطلح الأمن في الوقت الحالي في المتوسط.

دواعي الاختيار وأهميـــــته:

إن اختيار هذا الموضوع، ليس من دواعي التيسير والمفاضلة، وإنما لما كان لهذا الموضوع من ارتباط مع بروز الأمن بمفهومه الشامل، الذي ل م يحدث من قبل . إذ أنه لم يعد مجرد أمن تقليدي يركز على الجوانب العسكرية والإيديولوجية وإنما في الوضع الراهن يأخذ أبعادا مختلفة تبرز فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والإنسانية وتحدده الاستراتيجيات الجغرافية . ولما كان الأمن بمفهومه الحدي ث، كما أتصور على الأقل يمثل الأقرب لحقيقة قضايا ومشاكل الدول العربية حديثا، فإن الأمر يستدعي الرعاية والاهتمام من كل باحث عربي ومسلم لهذا الموضوع والعكس من ذلك أن عدم إ يلائه بما يستحقه قد ينتج عنه آثار سلبية تستهدف كل فرد داخل المجتمعات العربية المتوسطية . ومن هنا جاء الاختيار لهذا الموضوع: إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، يهدف استكشاف أن الأمن تحول ليعني احترام حق الإنسان أيا كان هذا الإنسان وليس اضطهاده ومثلما نجده في أغلب الاستراتيجيات الغربية لا سيما في وقت مضى، حيث لم تأتي بالنتائج المرجوة للدول العربية المتوسطية.

أهداف البحـــــث:

أسعى من خلال هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف ألخصها فيما يلـــــــي:

1 -الوقوف على مدى مساهمة الاستراتيجيات الغربية في تحسين أوضاع دول الجنوب واستتباب الأمن والاستقرار السياسي في الجزء الجنوبي من البحر المتوسط.

2 -معرفة مدى التقارب بين رؤى دول في تجسيد الأمن في المتوسط وهي متباينة من حيث الجغرافيا والجذور الثقافية والحضارية.

3 -تحديد العوامل التي تعيق تطوير الاستراتيجيات الأمنية للأطراف المعنية بأمن المتوسط، ومن ثم وضع بدائل أكثر واقعية لتذل ي المشكلات دول جنوب البحر المتوسط واسترجاع الأمن فيها.

خطة الدراسة:

لانجاز البحث وبالكيفية التي تم توضيحها تم تقسيمه الى اربعة فصول وخاتمة .الفصل الأول سيتناول الإطار النظري بالتركيز على مفاهيم ومقاربات منهجية ونظرية أساسية لهذه الدراسة تتمحور كلها ع لى مصطلح الأمن. والفصل الثاني يعالج التحليل الجيو- سياسي للمتوسط يتم الإبراز فيه مشكلة تحديد مفهوم المتوسط و أهم التحولات في السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة والتحديات الكبرى وعلاقة كل ذلك بجيو- سياسات المتوسط. والفصل الثالث سيتعرض إلى مسار العلاقات الجيو- سياسية بين ضفتي المتوسط ويعالج سياسات اروبا المتوسطية التي تحولت من التعاون الاقتصادي إلى الاهتمام بالأمن الشامل في المنطقة عقب نهاية الحرب الباردة . أما الفصل الرابع والأخير، فهو يشرح ويناقش التنافس الأمريكي- الأروبي على المنطقة العربية- المتوسطية و النتائج المترتبة عنه، ليخلص إلى تقديم بدائل من شأنها تخفيف ذلك التنافس وتحقيق أمن المنطقة العربية المتوسطية.

الإطار النظري للدراسة

لقد تغير منطق القوة بعد انتهاء الحرب الباردة الذي يرى من منظور واقعي أن قوة الدولة بما تمتلكه من مواد عسكرية وهو الذي تجلى في الصراع الإيد يولوجي الذي ساد بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة ا لأمريكية، إذا كان مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة ارتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها عسكريا لكن بانتهاء الحرب الباردة وظهور نظام أحادي القطبية أدى إلى إحداث تغيرات في طبيعة النظام الدولي الجديد والتي استدعت إعادة النظر في مرتكزات الأمن.

يعرف القرن الواحد والعشرين بأنه قرن إنجازات العولمة نتيجة لزيادة التشابك والتداخل بين الدول على نطاق واسع، حيث تم في زمن العولمة إعادة توزيع السلطة ولم تعد الدولة هي التي تحتكرها وليس لديها السيادة المطلقة مثل ما هو من قبل، وفي هذا السياق برز مستوى

فوق الدولة تمثله الشرك ات المتعددة الجنسيات والاحتكارات الكبرى وغيرها، ومستوى دون الدولة متمثلا في المنظمات غير الحكومية، منظمات الجريمة المنظمة وشبكات الإرهاب.

على هذا الأساس، فقد أسفرت هذه المرحلة على تركيبة مختلفة في النظام القيمي أدت إلى توترات واحتكاكات وتصادما ت مما جعل مشكلة الأمن تطرح كقضية جوهرية في الوقت الراهن.

لقد عقدت ملتقيات ومؤتمرات حول إيجاد حل لتلك الاختلافات حول النظام القيمي الجديد كانت نتائجها ظهور مفاهيم جديدة للأمن كالأمن الشامل، لكن يبقى السؤال المطروح كيف يمكن ضمان الأمن في مجتمع تتعدد وربما تتناقض فيه المرجعيات والقيم؟.

لقد أدى التغير في النظام العالمي وحدوث تحولات جذرية في مختلف الدول (متقدمة أو متخلفة) إلى فرض صياغة استراتيجيات جديدة هدفها الوصول إلى تحقيق الأمن الشامل كمصطلح أعيد صياغته بما يتلاءم وسياسات جديدة لمختلف الدول تهدف إلى التعامل لما يتعرض لأمنها من مخاطر في القرن الحالي.

انتهجت معظم الدول سياسة الدخول في تكتلات وأحلاف التي أصبحت كمتغيرات رئيسية تفرضها المتغيرات الدولية لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة ، ولهذا ذهبت الدول العربية إلى الدخول في تجمعات وتحالفات دولية أو إقليمية لغرض الوصول إلى صياغة جديدة للأمن تتلاءم مع الأوضاع والأحداث الدولية، لا سيما أن المنطقة العربية تمثل بؤرة اهتمام ومحطة أنظار العالم الغربي.

ولإيجاد مكانة لائقة بالدول العربية والابتعاد عن المواجهة مع الغرب خاصة في ظل عدم التكافؤ في الإمكانيات، انتهجت الدول العربية المتوسطية علاقات شراكة مع الأطراف الأجنبية لغرض الوصول إلى تحقيق الأمن بمفهومه الجديد، إذن فما هي الصياغة الجديدة لمفهوم الأمن وماهي الأسباب التي أدت إلى فرضه بعدما كنا نسمع عن أمن قومي وأمن جماعي جاءت بهما نهاية الحرب العالميتين في إطار عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة؟.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي عام لموضوع الأمن

تعد قضية الأمن من بين المواضيع التي مسها أثر المراجعة رغم أن هذا الموضوع يعد حديثا نسبيا في الأدبيات السياسية، إذ يعود استخدامه الرسمي إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حين سعى عد د من المختصين إلى البحث عن كيفية إنهاء الحروب وتحقيق الأمن، مع

الإشارة أن هذه الأخير قد كان ظهوره الأول مرتبط بالدولة القومية في القرن السادس عشر، إذ ظهر مصطلح الأمن القومي (National Security) ثم تلاه مصطلحات أخرى مثل المصلحة القومية والإرادة الوطنية.

إذا كان الأمن القومي تزامن وارتبط بمعاهدة واستفاليا 1648، إلا أنه ارتبط ارتباطا وثيقا بالمدرسة الواقعية، لكن ومع بداية نهاية الحرب الباردة أعيدت مراجعة مقاربة الأمن نتيجة الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين بهذا الموضوع، فرضته مستجدات العولمة.

ظهر نتيجة جهود الباحثين مقاربات أمنية جديدة كمقاربة الأمن الشامل الذي يعد في نظر عدد من الباحثين أنه إطار متكامل كفيل بتحقيق الأمن ومجابهة التحديات والتهديدات الجديدة.

سارت جهود العديد من الدول نحو تحقي ق الأمن عن طريق تلك المقاربات الجديدة والاعتماد على جميع الوسائل المتاحة لخلق إطار دولي تعاوني جهوي يسعى لتحقيق ما عجزت عنه المقاربات التقليدية المتعلقة بالأمن، وفي هذا الإطار سنحاول في هذا المبحث توضيح كيف تطور مفهوم الأمن ولو بإيجاز.

المطلب الأول: إطار تاريخي ونطاق مفاهيمي ومنهجي للأمن

1-إطار تاريخي للأمن:

إن الغرض لتتبع تطور مفهوم الأمن ليس الهدف منه التصدي لبحث تاريخي (لأن هدف الدراسة غير ذلك)، لكن المقتضيات المنهجية تفرض قبل الدخول في الموضوع بصورة مباشرة إعطاء لمحة تاريخية موجزة عن تطور مفهوم الأ من تكون بمثابة خلفية معرفية تفيد موضوع الأمن.

إن حقيقة الأمن كممارسة وكشيء فطري في الإنسان كانت واضحة في سلوك الإنسان منذ القدم، إذ أن علماء الأنتوبولوجيا وضحوا في دراستهم حول حياة الإنسان استخبارات مفيدة تتعلق بحياة الإنسان وصراعه من أجل البقاء والوسائل التي استخدمها من أجل الحفاظ على حياته وتحسينها، ولهذا نستنتج أن مفهوم الأمن إذا لم يظهر ويتبلور كمصطلح إلا في القرن السابع عشر، إلا أن جوهره يبدو أنه ظهر في سلوك الإنسان في الحضارات القديمة.

الأمن هو احد الحاجات الإنسانية والأساسية للإنسان الذي وجد نفسه، منذ بداية حياته في بيئة حافلة بالتحديات المختلفة التي تحدد كيانه، كما أن هذا الإنسان محكوم بسلسلة من الحاجات

المختلفة اللازمة لديمومته وهو يسعى من أجل إشباعها [1] لهذا فإن حقيقة الأمن قديما كانت مرتبطة بذات الإنسان كدافع **(Motivation)** وصراع من أجل البقاء، ولعل أن الجانب الفطري والنفسي في الإنسان هو الذي يدفعه لتحقيق الأمن من أجل البقاء والحياة حسب العالم النفساني «**إبرهام ماسلو**» الذي يقول «أن أهم الدوافع للإنسان هو دافع البقاء »[2].

بتطور الحياة الإنسانية وتعقدها زادت حاجة الإنسان لتحقيق الأمن، بالنظر إلى زيادة الاخطار من جهة وزيادة رغبته في تحسين نوعية حياته من جهة أ خرى. لذلك اتجهت الجماعات الإنسانية إلى التجمع والتكتل من أجل تحقيق نوع من الإتحاد يحقق الأمن لأفراده، فظهرت قبائل وعشائر، ثم ظهرت دولة المدينة في بلاد الإغريق كانت بنيتها الهرمية مشكلة من مدن قسمت على أساس أمني بح ت، إذ نجد طبقة المحاربين والجنود هدفها تحقي ق الأمن العسكري ضدّ أي عدوان خارجي وطبقة الكادحين من العمال والفلاحين مهمتها توفير الحاجيات الأساسية للحياة كالأكل، إذن فلما كان هدف الأمن هو البقاء فإنه يحتاج لعنصرين هما:

- محاربة الخوف (مجابهة العدوان الخارجي).
- توفير ضروريات الحياة (من أكل وشرب وقوت).

إن ما يدعم هذه الحقيقة هو أن الله عز وجلّ في سورة «**قريـــش**» حين تحدث عنهم قال «**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**»

سورة قريش الآية (4)

بناءا على ما سبق، يتضح تاريخ الأمن أنه لم يقدم كمصطلح وإنما تجلى في ممارسات وسلوكات تقود الأفراد والجماعات والدول نحو الحفاظ على حياة الأشخاص بدافع البقاء.

بعد نشأة الدولة القومية في القرن السابع عشر إثر عقد صلح و استفاليا **1648** ظهر لأول مرة مصطلح الأمن القومي (National Security) الذي يعني قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية خاصة العسكرية منها، على اعتبار أن تأمين

---

[1] – حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر** (مصر:دار الموقف العربي، 1984)، ص31.

[2] – عبد الوهاب الجبوري، "مفهوم الأمن القومي العراقي"، في **الموقع**:

http://www.alwatanvoice.com/arbic/neus.php.40833

أراضي الدولة ضد العدوان الأ جنبي وحماية مواطنيها ضد المحاولات التي توقع بهم الضرر في أنفسهم وممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم هو الذي يعبر عن وجود الدولة واستمراريتها [3].

يبدو أن مفهوم الأمن القومي يرتبط بصفة أساسية بالبعد العسكري والاستراتيجي لغرض تحقيق مطالب الدفاع والأمن ، لكن بعد بناء قوة عسكرية تكون قادرة على حماية الدول ة من العدوان الخارجي والاحتفاظ بهذه القوة من أجل حماية حدود الدولة وإقليمهـــا .

إن قوة الدولة كانت منذ معاهدة واستفاليا إلى غاية نهاية الحرب ا لباردة تتلخص عموما في قوتها العسكرية والاستراتيجية .[4] لهذا فإن مفهوم الأمن إبان الحرب الباردة يتميز بارتكازه على الجانب العسكري أكثر من تركيزه على الشق الاقتصادي أو الاجتماعي ، وعرفت مرحلة الحرب الباردة أكبر حملة للتسلح في مجاليها التقليد والنووي كاد أن يع صف بالعالم إلى حرب نووية شاملة سنة **1962**، وكما تسبب ذلك التسلح في اندلاع العديد من النزاعات في العالم تحت اسم ما مكان يعرف بالحروب بالنيابة بين المعسكرين، ناهيك عن الاستقطاب الذي حدث في معظم دول العالم في شكل إنشاء تحالفات عسكرية أدت إليها سياسة سباق نحو ال تسلح التي انتهجها كل من المعسكرين المتصارعين.

من الملاحظات حول مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة ، فإنه يرتكز على الدولة القطرية كأداة لإقامة التوازن الاستراتيجي في البيئة الدولية، حيث كان موضوع الأمن يهدف خدمة مصلحة الدولة الصرفة دون إعارة الاهتمام للفرد الذي يمثل أساس المجتمعات والأمم.

هذه النظرة التي تميز الأمن سيطرت عليها النظرة الواقعية التي كان أساس عقيدتها مقولة ميكافيلي «**الغاية تبرر الوسيلة**». فكانت هذه النظرة ضد التصورات المثالية التي ترى أن الأمن الوطني يمكن أن يتحقق بواسطة تحقيق انسجام بين مصالح الدول.

إن النظرة المثالية ترى في تجميع وحدات أو فواعل النظام (الدول) في مؤسسة عالمية يعد بمثابة الوسيلة الوحيدة لتفادي إمكانية حدوث تهديد لأي طرف من الأطراف (وهي الدول)، لأنه إطار يخرج من الدائرة الوطنية ويدخل في إطار شمولي أو عالمي يضمن تحقيق الأمن [5]. في هذا الشأن يرى **آرلوند توينبي (A.Toynbee)** أن إنشاء الدولة العالمية يؤدي إلى تحول

---

[3] – سحر مهدي،"بحوث ودراسات في مفهوم الأمن القومي"، في **الموقع** http://www.alitmal.com/paper.php.nome.neurs=22433

[4] – مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، ط1، (باتنة: شركة باتنت، 2005)، ص37.

[5] – عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر** (مصر: دار الموقف العربي، 1989)، ص91.

مفاجئ من الحرب إلى ا لسلام بسبب السرعة في الإنشاء، لأ نه إذا تقوم دولة واحدة بمحاولة محو كافة منافسيها من الخريطة وتصير هي الوحيدة الباقية، فإن الدولة العالمية لا تخشى شيئا على أمنها طالما ليس هناك شيء يهددها[6].

تجدر الإشارة أنه منذ ظهور ما يعرف بالدولة القومية قد استمر الصراع والتعاون والتنافس بين مختلف الشعوب والمجتمعات، لك ن برزت الحاجة إلى وضع قوانين تنظم الحياة الدولية وتضمن الاستقرار الدولي، ولهذا جاء عصر المؤتمرات مع مؤتمر استفاليا ومؤتمر فينا **1815** لوضع حد للحروب المدمرة وإقامة دبلوماسية المؤتمرات وإقرار مبدأ المساواة بين الدول.

وبعد عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة، ظهر مصطلح الأمن جليا، لا سيما في عدد من المدارس الفكرية التي تبحث في ماهيته وكيفية تحقيقه فكان التركيز في البحث يدور حول كيفية صياغة الأمن وتجنب الحروب . ظهرت مواثيق الأمن المتبادل التي تقوم على أساس الحماية العسكرية الخاصة التي يمكن أن تكلفها إحدى القوى الكبرى لغيرها من الدول التي ترتبط معها بروابط جغرافية ومصلحية، لذلك انتشرت الأحلاف العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية عندما تبين عجز الأمم المتحدة عن تطبيق نظام الأمن الجماعي[7].

بينما عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات عدة، إذ يكفي الإشارة إلى مستويين من التحولات، الأول : على مستوى العلاقات بين الدول والنظام الدولي، الثاني : على مستوى المفاهيم.

فعلى المستوى الأول، أدى سقوط الاتحاد السوفياتي إلى انتهاء فترة تاريخية صعبة نتيجة الهاجس الأمني الذي كان يشهد تهديدات من فترة إلى أخرى، غير أن بانتهاء هذه الحقبة من التوترات الدولية ودخول عصر العولمة أدت التطورات التكنولوجية والمتغيرات الجديدة إل ى خلق شبكة من العلاقات الدولية إلى حد أن أصبحت التفاعلات في المجتمع الدولي لم تعد مقتصرة على الدولة تفاعل وحيد– كما تقول المدرسة الواقعية– في العلاقات الدولية بل تتعدى إلى ظهور فاعلين جدد كالمنظمات الحكومية الإقليمية والم نظمات الدولية غير الحكومية ،

---

[6] – المشاط، "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"، في **مجلـــة المستقبـــل العربـــي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 54، أوت 1983، ص5.

[7] – إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية والمفاهيم والحقائق**، ط2 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ش. م. م، 1985)، ص257.

وأصبح الفرد أحد الفواعل لقدرته على التأثير في مسرح التفاعلات الدولية (سيتم شرح ذلك في مبحث أدناه).

كما أن مصادر التهديد التي كانت تواجه الدولة تغيرت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وما يرتبط بها من خطر إيديولوجي وأصبحت التهديدات متعددة التأثير يصعب على الدولة مواجهتها منفردة كالمخدرات، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، الإرهاب ، التلوث البيئي، وغيرها من التهديدات، إنها عبارة عن مجموعة أخطار ذات طابع دولي تستوجب عمل تعاوني ومتكامل للقضاء عليها، ولهذا كان لزاما على المجتمع الدولي تبن ي عقيدة جديدة تتجاوب وطبيعة التحديات المعاصرة.

أما على المستوى المفاهيمي، فـإن تلك المتغيرات –المشار إليها أعلاه– أدت بالضرورة إحداث تغير في المعادلة الأمنية ومن ثم المقاربات الأمنية التقليدية خاصة التابعة للمدرسة الواقعية. أمر دفع المختصين إلى توسيع وتطوير مناظير جديدة للأمن لتعكس طبيعة مصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة.

سعت محاولات لبلورة مفهوم جديد للأمن يرى مختلف أسباب الظاهرة من جهة، ويصحح المفهوم التقليدي للأمن من جهة أخرى . ومع ذلك، فإن لا زال مفهوم الأمن يثار حوله خلاف وزاد جدلا بين أولئك الداعين إلى ضرورة الحفاظ على المفهوم الت قليدي للأمن والحفاظ على الدولة كموضوع مرجعي له، وبين أولئك الذين يدعون إلى توسيع مفهوم الأمن وتعميقه إلى قضايا ومسائل خارج نطاق الاهتمامات التقليدية المنصبة على الصراع العسكري بين الدول حتى من بينها مسائل تتعلق بجوانب اقتصادية، اجتماعية، بيئية ، ديمقراطية و غيرهـــا، مع الاحتفاظ بمرجعـــية الدولة دائما كأســـاس يرتـــبط الأمـــن بها.

في خضم الجدل القائم بين الحفاظ على ضيق مفهوم الأمن وبين توسيعه برز اتجاه آخر يدعو إلى النزول إلى الفرد كموضوع مرجعي للأمن في إطار عالمي شامل على أساس أن تلك المقتربات التي توظف لتفسير وإد راك السلوكيات والظواهر الأمنية التقليدية في فترة ال حرب الباردة أصبحت عاجزة عن تقديم تفسيرات ومعارف مقنعة للسلوكيات الأمنية لمرحلة ما ب عد الحرب الباردة (سيتم التطرق لهذه الطروحات لا حقا).

1–نطاق مفاهيمي ومنهجي للأمن:

رغم الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع ا ستخدامه، إلا أنه مفهوم حديث في العلوم السياسية لا زال يتسم بالغموض ويثير عدّة مشاكل، إذ لم يعد مصطلح «**الأمـــن**» من أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن القومي للدولة المعاصرة، ولم يتبلور كمفهوم لكي يصبح حقلا علميا داخل علم السياسة يكون منفصلا عن علوم الإستراتيجية تطبق عليه قواعد تأسيس نظرية عامة تحكم ظاهرة الأمن القومي [8]. رغم هذا فإن في هذه الدراسة سيتم البحث عن محاولة تحديد مفهوم الأمن والمفاهيم المرتبطة به، وتحديد أطره المنهجية من خلال عرض أهم المدارس الفكرية التي تطور في ظلها هذا المفهوم.

لتحديد المفهوم من الناحية اللغوية؛ فإن الأمن لغة من أمن يأمن أمنا وأمانا وهو ضد الخوف، فنقول أمنت فلانا أي لم أعد أخافه، وهو مرادف للكلمة الإنجليزية «Security»[9].

أما البعد الاصطلاحي لهذا المفهوم، فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية، إلا أنه أخذ أبعادا أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها.

يقر معظم الباحثين في مجال الأمن بأن ه ذا المفهوم موضع جدال بين المختصين، حيث في الحرب البادرة سيطر على الباحثين فكرة الأمن القومي التي عرفت بشكل واسع في إطار المجال العسكري[10]، أي تعني القدرة الشاملة لدولة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية، وترتبط هذه التهديدات بشكل مباشر أو غير مباشرة بالتهديدات العسكرية، ولهذا سعت الدول لتأمين أراضيها ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ومصالحها من هذه الأخطار[11].

---

[8] – في مراجعة تعريف "الأمن" في القواميس نجد تقاطعا يشير إلى تحقيق حاله من انعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محلها، والشعور بالآمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات التمتع به، ويبدو أن هناك قناعة تامة بأننا نعيش في عالم مضطرب لا يمكن أن يتحقق الآ مان الكامل فيه مما يجعله مسالة نسبية يتم السعي دائما لتعزيز أفضل الشروط لتوفره، أنظر:

- منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأ مريكي، تفسيرات ومفاهيم "، في **مجلة المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 28، العدد، 325 (مارس 2006)، ص30.
- زكريا حسين، "الأمن القومي"، في **الموقع** http://www.islamonline.net/arbic/mafaheem.htm

[9] – محمد غالب بكزادة، **الأمن وإدارة الأمن المؤتمرات** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000)، ص12.

[10] – ترجمة عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث من الأمن المجتمعي"، في **الموقع** http://www.geocities.com/adel.zegagh.article.htm

[11] – المرجع السابق.

إن الدراسات الأمنية في فترة الحرب الباردة ارتبطت بالمدرسة الواقعية، واحتكرت هذا الحقل المعرفي، وكان ينظر من خلاله على أن التهديد (Threat) الذي يواجه أمن الدولة نابع بالأساس من سعي مختلف الوحدات (الدول كفاعل وحيد) إلى اكتساب القوة أو استعمالها أو التهديد بها، وهذا ما جعل الأمن الوطني يرتبط بمفهومين أساسيين هما[12]:

أ-المصلحة الوطنية (National intirest) : يكون الأمن هو محور أو أساس المصلحة الوطنية، إذ يذهب هان س مورغنثو (H.Morgenthou)إلى القول بأن الحفاظ على الوجود المادي للدولة يتطلب الحد الأدنى من المصلحة الوطنية وهي أحد مظاهر الأمن، فالأمن في حد ذاته هو مصلحة وطنية.

ب-زيادة حجم القوة (Mascimazation power) : يتطلب الأمن وفقا للتصور الواقعي زيادة القدرة الوطنية، وهو ما ينجر عنه ارتباط الأمن الوطني بمفهوم الدفاع (Defence) على أساس أن الشكل السائد للقوة في تلك المرحلة هو القوة العسكرية، رغم أن التصورات الواقعية لا سيما التقليدية منها لم توضح بشكل دقيق مفهوم القوة.

بهذه الكيفية تستخدم الدولة لقدرتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي ومواجهة الدول الأخرى[13].

ترجع معظم الأدبيات استخدام مصطلح «**الأمـــن**» إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حين ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلا في الحرب، فكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، وأنشىء مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة **1947** الذي يعد اللبنة الأولى التي أدت إلى انتشار استخدام مفهوم الأمن بمستويات ه المختلفة تبعا لطبيعة الظروف المحلية، الإقليمية والدولية[14].

رغم أن بعض الباحثين يرجعون استخدام المفهوم إلى القرن التاسع عشر من خلال ربطهم الأمن بالمفهوم الانبريالي الاستعماري، حيث كانت القوة الا نبريالية لضمان أمنها تقوم على فكرة التوسع وانتشار مصالحها الإ نبرياليه، و قد أدى ذلك إلى ظهور ما يعرف

---

(12) –Jhon Baylis & stive smith, the Globalization of wourld Politis, 3ed (Great Britan: oxford universetes press, 2005) , p 300.

(13) –Ibid.

(14) – المشاط، "الإطار النظري للأمن القومي العربي"، في عبد المنعم المشاط وآخرون، **الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص13.

بالإستراتيجية الكبرى (Grand strategy).كما اتجه تطور المفهوم الإنبريالي للأمن إلى ضرورة التعاون بين القوة الانبريالية والمستعمرات التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي، وأفرز ذلك استراتيجية الدفاع التي تمثل نمط من العلاقات تسود عادة التحالف أكثر من التعبير عن علاقات القوة المركزية، والملاحظ هنا هو تبعية حماية وأمن المستعمرات على اعتبارها تمثل نطاق الأمن القومي كعلاقة بريطانيا بمستعمراتها[15].

رغم حداثة الدراسات في موضوع «**الأمـــــن**» إلا ان مفاهيمه أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والتيارات الفكرية في عدد من الدول . قد برزت كتابات في مجال الأمن وشاعت مفاهيم حوله حسب تصورات كل دولة لعل أبرزها «الأمن القومي الأمريكي» «الأمن الإسرائيلي»، «الأمن القومي السوفياتي»، «الأمن القومي العربي».

على هذا الأساس يؤكد «**كارولين توماس**» على أن الأمن مفهوم خلافي جدلي ولا يوجد اتفاق حوله، حيث تختلف تعاريفه تبعا لاختلاف النظريات أو الإيديولوجيات أو المدارس الفكرية التي ينطلق منها التعريف[16].

إذا تشير الدراسات الأولى إلى الأمن على أساس أنه يقابل المسائل العسكرية والقوة، فهو يمثل دائرة ضيقة لمفهوم الأمن القومي، غير أنه اتسع مجاله بعد الستينات وتجاوز المسائل العسكرية البحتة إلى نطاقات أخرى سياسية واقتصادية–رغم أن المسائل المتعلقة بالإستراتيجية ظلت اهتمام الغالبية من الدراسات إلى حد الآن– بسبب تطور في وسائل الاتصال والتكنولوجيا وأصبح مفهوم الأمن القومي يحتاج حقيقه إلى مراجعة في ضوء هذه المستجدات الجديدة . وللوصول إلى مقاربة لمفهوم الأمن أكثر إلماما بالظاهرة يتطلب التعرف على مدلوله في إطار المدارس الفكرية المعاصرة.

تجدر الإشارة أنه لدراسة موضوع الأمن يتطلب إتباع منهجية متكاملة لاستيعاب مكونات ظاهرة الأمن المركب، ولهذا فإن الاستعانة بمنظار معرفي مركب تتساند فيه إقترابات العلوم كعلم السياسة، علم الاجتماع، علم الاقتصاد، والاستعانة بنظرية المبارات الملائمة في الدراسات

---

(15) – جميل جروجي، **الأمن القومي المصري في ادراكات القيادة السياسية، دراسة مقارنة بين عبد الناصر والسيادات ومبارك**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة ببور سعيد، جامعة قناة السويس، (1998)، ص20.

(16) – كارولين توماس،" مفهوم الأمن"، في **الموقع** :

http://www.aoua.com/vb/show.thread.php?t:45094.

الإستراتيجية، وكذلك استخدام اقتراب السياق (أي النظر إلى الأمن الوطني في السياق الذي يوجد فيه محليا، إقليميا أو دوليا)، كل ذلك بالضرورة يؤدي لتحديد مقترب مفهوم الأمن . لهذا من الناحية المنطقية يتطلب منا سرد مختلف التعاريف وتطوراتها حاليا.

المطلب الثاني: تعاريف مختلفة حول مفهوم الامن وتطوراتها:

يعتبر الأمن من الموضوعات الهامة التي تحتاج الوقوف عندها باستمرار ومعرفة التطور الذي يحصل بها . على أساس أن الأمن القومي يمثل الهدف النهائي للد ولة يندرج ضمن قسم السياسة العليا ويحضى بأهمية في سياسات الدول، إذ تسخر له هذه الأخيرة سياسات عامة ، وترسم لانجازه استراتجيات ، وتعد وسائل وإمكانات لتحقيقه والمحافظة عليه.

فإذا يسعى القائمون على حكم الدولة في لحظة تاريخية إلى تحقيق حدود معقولة من الأمن على ضوء الظروف والمعطيات التي تفرض نفسها على صانع القرار، فإنه ليس غريبا ب أن نقول أن الأمن يمثل أحد مداخيل تقييم الحكم في فتر ة تاريخية معينة، ويتمثل ذلك التقييم في كيفية تحقيق الأمن القومي للدولة والحفاظ عليه في مواجهة الآخرين (الأعداء الخارجيين).

إن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم نسبي يختلف بإختلاف الدول سواء من ناحية كونها دول كبرى أو صغرى، متقدمة أو متخلفة، ديمقراطية أو غير ديمقراطية. كما انه يتداخل مع كثير من المفاهيم الأخرى كمفهوم المصلحة القومية والقوة والسلطة . لهذا يحتاج الى تحليل مضمونه وتطوره سعيا لطرح محاولة للتعريف تتسق مع التحولات الراهنة .اذن ما المقصود بمفهوم الأمن؟، ماهي مضامينه ومقوماته؟، ماهي العناصر المهددة له ؟، وماهي التحولات التي طرأت عليه؟. قبل الإجابة على هذه التساؤلا ت ينبغي الإشارة إلى الاختلاف الدائر منذ البداية بشأن مفهوم الأمن، إذ انه يتجاذب بين منظارين: منظار تقليدي ومنظار معاصر.

1 - الاتجاهات الرئيسية في تحديد مفهوم الأمن:

تعددت التعاريف التي سعت لتحديد مفهوم الأمن وتعددت التصنيفات التي ضمت اغلبية هذه التعاريف، فهناك من يقسم هذه التعاريف الى مدرستيين.

المدرسة الأولى: تعرف بالمدرسة القيمية الإستراتيجية [17]، التي ترتكز على الأمن القومي كمفهوم عسكري، ومن بين رواد هذا الطرح نذكر W.Lippman، Walfersو Frank Tranger، أما المدرسة الثانية تعرف بالمدرسة الاقتصادية غير الاستراتيجية، وترتكز على الأمن كمفهوم وظيفي، ومن بين المفكرين الذين دفعوا لتحديد مفهوم الأمن واسهموا في تطويره من زاوية وظيفية نذكر على رأسهم روبرت ماكنمارا (R.Mc.Namara) وزير دفاع أمريكي سابق[18]، وتجدر الإشارة أن هناك من يصنف تلك المدرستين وفق السياق التاريخي، إذ أن المدرسة الأولى تعرف بالمنظار التقليدي أما المدرسة الثانية تعرف بالمنظار المعاصر للأمن، غير أن الشيء الملاحظ في هذه التصنيفات في نظرنا أن ما يعاب عليها تهمل عدد من عناصر تتعلق بالامن في زمن العولمة نذكر على سبيل المثال ما يعرف بالأمن الإنساني، لهذا سوف نسعى في هذه الدراسة لجمع مختلف المفاهيم المتعلقة بالامن.

أ-الأمن القومي كمفهوم عسكري:

يربط أصحاب هذا الاتجاه بين الأمن القومي والقوة العسكرية على اعتبار أن النواحي العسكرية هي الهدف، الجوه ري الوسيلة لتحقيق الأمن للدولة على رغم أن هذا الاتجاه يعد تقليديا كلاسيكيا يرتبط بنشأة مفهوم الأمن إلا أنه لا زال لديه من يؤيده حتى الآن، إلى درجة أن البعض يتصور أنه لا يمكن ا لفصل التام بين الأمن القومي والأ داة العسكرية حتى يتم الحفاظ على السيادة القومية و حماية الدولة من كل الأخطار والتهديدات الخارجية، وإذ ا كان من اللازم استخدام القوة فإن القوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة لصد أي تفكير عداوني على كيان الدولة. ينطلق أنصار هذا الاتجاه في تعريفهم للأمن من افتراضيين أساسيين هما: [19]

1-التهديدات المتجه لزعزعة أمن الدولة تأتي من خارج حدودها، أي بمعنى أن التهديدات تأتي من الفاعلين الدوليين الآخرين المتمثلين في بقية الدول الأخرى التي تعتبر وحدات أساسية في العلاقات الدولية وفق المنظار الواقعي التقليدي.

---

[1]- إذا كان عام 1947 تحديدا المحطة الأولى لانطلاق مصطلح الأمن القومي بالدمغة الأمريكية، وبداية التشكيل التنظيمي له بصدور قانون الأمن القومي العام 1947 عن الكونغرس الأمريكية، فإن بقية العالم باشر بوضع لافتة أخرى أو عنوان "الدراسات الاستراتيجية" على الأدبيات التي تعالجت موضوع الأمن، أنظر: خديجة عرفة،"تحولات مفهوم الأمن الإنساني أولا، في **الموقع** http://www.islam online.net/arabic/mafahim/2000/11/article2.sbrml.at/09/2003

[18] – جميل جورجي، مرجع سابق، ص59.

[19] – محمد شلبي ،"الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، في **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** (الجزائر: جامعة الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص151.

2–تلك التهديدات طبيعتها عسكرية ومن ثم يتوجب أن يكون الرد عليها عسكريا من أجل المحافظة على بناء الدولة وحماية أمنها.

إن الأمن عند أنصار المنظور الواقعي يماثل ويرادف حم اية المصالح الحيوية للدولة وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية، إذا فهو يرتبط بسيادة الدولة لا زالت الموسوعة البريطانية وعدد من الموسوعات الأخرى تؤكد هذه المعاني، حيث تعتبر الأمن القومي هو «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية»[20].

بينما يقدم «**هنري كسنجر**» أحد أنصار المدرسة الواقعية تعريفا يتسم بالعموم، إذ يرى أن الأمن هو :«تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء »[21] يلاحظ في هذا التعريف نوع من الشمولية والعمومية، فكسنجر لم يقم بتحديد نوعيه التصرفات وكيف تتم ولم يوضح مجال ومحددات البقاء.

يعد **والتر ليبمان** (Walter lippman) من بين العلماء الأوائل الذين اهتموا بمفهوم الأ من القومي وهو يعرفه بأنه الأمة الآمنة التي لا تضطر إلى التضحية بمص الحها المشروعة تجنبا لحرب ما، وكما تصبح آمنة عندما تكون قادرة على حماية مصالحها و صيانتها بالانتصار في الحرب إذا ما واجهت التحدي [22].

يعرف **فرانك تراجر** (Frank Tranger) الأمن قائلا:«إن سياسة الأمن القومي هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة التي تهدف من ورائها إيجاد ظروف محلية ودولية مناسبة لحماية قيم الدولة الحيوية (Core values) ونشرها في مواجهة تهديدات الخصوم الفاعلين أو المحتملين»[23].

يرى **أرلوند ولفز** (Arlonold Walfers) أن الأمن في جانبه الموضوعي (Objectivesence) هو:«حماية القيم التي تم اكتسابها من أي تهد يد، أي غياب تهديدات بقيم مكتسبة»، وفي جانبه الذاتي (Subjective sence) يعني:«غياب الخوف من أي هجوم على

---

[20] – زكرياء حسين، المرجع السابق.

[21] – منذر سليمان، المرجع السابق.

[22] – Mohamed Ayoob, "The security problematic of the third world", In world politics, Vol43, N°02 (Januory 1991), P 84.

[23] –المشاط،"الإطار النظري للأمن القومي العربي"، مرجع سابق، ص13.

تلك القيم»[24] إن هذا التعريف يثير إشكالا حول القيم المركزية التي يتعين حمايتها، بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية ا لثقافية الحريات السياسية، وكما يثير أشكالا حول موضوع الأمن، بمعنى الوحدة المرجعية هي (الدولة أم الأمة أم الفرد)، بالإضافة إلى ماهي هذه التهديدات موضوعية أم ذاتية إنسانية.

إلا أن الشيء الملاحظ في هذا التعريف أن التهديدات انحصرت في المخاوف التي سادت الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها تجاه المد الشيوعي والمخاطر التي كانت تهدد القيم الليبيرالية [25]. لهذا فإن الدراسات المرتبطة بالأمن تكون دراسات غربية ومتمركزة فيها وتنم عن تصور عنصري للأمن.

أما **سموك** (Smoke) يقول :«أن البديهية التي أساسها سيادة مبدأ حماية الأمن القومي على أي وظيفة أخرى للدولة ليست في حاجة إلى مناقشة» [26].

بينما يعتمد **بيترسون** (Petersson) على التعريف المعتمد من قبل مجلس الأمن القومي الأمريكي وهو «الحفاظ على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع»[27].

يعرف كل من **بركوفيتر وبوك** (bock&Birkovitz) الأمن القومي على أنه «حماية الدولة من الخطر الخارجي ...، فصيانة السيادة والوحدة الترابية وسلامتها ينبغي أن تفهم على أنها متطلبات أساسية لتحقيق الأمن بالنسبة للدولة –الأمة»[28].

من جانب آخر ، نجد من الباحثين العرب حامد ربيع يقع في المقدمة ممن اهتموا به ذا الاتجاه، حيث يرى أن مفهوم الأمن القومي هو في جوهره عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي يتحول في صياغة تنظيرية ويصبح يمثل قواعد للسلوك الجماعي والقيادة بدلالة سياسة وبجزاء لا يقتصر فقط على التعامل الداخلي. بعبارة أخرى، فإن الأمن يفرض على الدولة أن تفرض عل دوله تتعامل معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها

---

[24] – Abdoul Monem al Mashat, National security in the third world (Colorado: westvieu, replica edition, 1985), P 20.

[25] – Ibid, P 21.

[26] –ربيع، مرجع سابق، ص37.

[27] – منذر سليمان، مرجع سابق.

[28] –المرجع السابق.

نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية، لكن هذا لا يحدث إلا إذا توفر قدر من الإمكانات العسكرية لدى الدولة[29].

يتفق عدد من الباحثين العرب مع هذا الاتجاه، إذ نجد على سبيل المثال عبد الوه اب الكيالي في موسوعة السياسة يعرف الأمن القومي أنه «تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي»[30]. أما عدلي سعيد يرى الأمن القومي أنه «الحفاظ على بقاء الدولة بكامل سيادتها على أرضها وتماسك شعبها في مأمن من أطماع أو تهديدات الغير وتوفير الحد اللازم من الاستقرار والسلام الذي يضمن لها دوام التقدم وصولا إلى رخاء شعبها، مع صيانة ذلك من خلال القدرة على دفع أي طرف دولي عن النيل من استقرارها واستقلال أمنها[31].

على ضوء ما سبق، ينبغي أن يفهم الأمن القومي (الوطنـــي) أنه يحتل قلب القيم الرئيسية في الدولة، لهذا يحصل على الأولوية فيما يتعلق بالمواد المخصصة لبقية السياسات الوطنية، والمحور الأساسي للأمن يتمثل في الدفاع والمسائل العسكرية وقضايا التسلح . كما يدور حول حماية كيان وسيادة الدولة، بل صيانة ا لمجتمع من أي تهديد خارجي وحتى داخلي، لهذا يركز على الاستعداد بالقدرة العسكرية كوسيلة ضد تلك التهديدات.

وفق هذه الرؤية لأ نصار المنظور التقليدي أو أصحاب الرؤية الإ ستراتيجية العسكرية، فإنها يترتب عليها إحساس بالخوف المتبادل الدائم، إذ كل دولة تشعر بضرورة زيا دة قوتها العسكرية وقدرتها التسلحية لمواجهة ما تفعله الدولة الأخرى، وهو ما ينشا عنه في النهاية ما يسمى بـــ «**معضلة الأمـــن**».

إن الدول تسعى لتحسين أمنها القومي بشكل فردي وهي تتحرك في ظروف تتميز بالفوضى- حسب النسق المعرفي الواقعي- وذلك عبر استخدام سياسات تسلحية ودفاعية ومن خال تحالفات، ويترتب عنها البحث عن إيجاد ودعم بيئة دولية تتميز بتضاؤل الأمن النسب ي

---

[29] –ربيع، مرجع سابق، ص31.

[30] – عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص131.

[31] – عدلي سعيد، **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1977)، ص18.

النفسي مع باقي الدول، لهذا فإن معضلة الأمن تتوقف على شروط التهديد الخارجي التي تعاني الدول متاعبها رغم أنها نتاج مجهوداتها الفردية[32].

لهذا ينسبه "ميكائيل ديلون" في تعريفه للأمن إلى جانب أساسي، إذ يرى أن الأمن مفهوم مزدوج لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا . وبما أن الأمن قد أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة ال قيام بإجراءات مضادة للتحكم، احتواء، اقصاء وتحييد الخوف، فالأمن مفهوما غامض يحوي في نفس الوقت الأمن واللاأمن، وهذا ما عبر عنه «ديلون» بـــ (اللا) أمن Insecurity[33].

إذا يرى المنظور الواقعي في سبيل تحقيق الأمن استخدام القوة العسكرية كأداة أساسية لضمانه والمحافظة عليه. إلا أنه من جانب آخر أهمل قضايا اقتصادية واجتماعية و تكنولوجية وانسجام داخلي وغيرها من دائرة الأمن القومي. كما أن هذا المنظور لم يقف في وجه التغيرات الجذرية التي شهدها العالم بعد سقوط جدار برلين، حيث لم يستطع التنبؤ بانتهاء الحرب الباردة، ناهيك أنه عجز عن الوقوف وفق مقارباته الأمنية التقليدية للأمن المعتمدة على الاستراتيجية العسكرية في وجه التحديات والتهديدات الجديدة التي أفرازها عالم ما بعد الحرب الباردة كالنزاع الإثنى الذي حدث في يوغسلافيا السابقـــــــة.

ب-المنظور المعاصر للأمن (الأمن القومي كمفهوم وظيفـــــي)

إذا كان الأ من القومي من المنظور التقليدي تتع دد تسمياته على اعتباره تقليديا أو استراتيجيا أو دفاعيا فإن تسميات الأمن القومي كمفهوم وظيفي تتعدد هي الأخرى، إذ يطلق عليه المنظور المعاصر، المنظور التنموي، المنظور الشامل وغيرها . إن الشيء الذي يميز هذا المنظور عن سابقه هو ش موليته لعدد من القضايا وعدم اقتصاره على مسائل عسكرية أو دفاعية.

ينطلق أنصار هذا المنظور من جملة من الافتراضات أهمها تحقيق التنمية الاقتصادية كأساس يمثل جوهر الأمن القومي، لهذا يربط أصحاب هذا الاتجاه بين الأمن القومي والوظائف التي يؤديها بما يحقق الرفاهية لشعب الدولة.

---

(32) – محمد شلبي، مرجع سابق.

(33) – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص13.

يتحدث مفكروا هذا الاتجاه عن كيفية تنمية الدولة في نطاق الوظيفة الاقتصادية التي يجب أن تقوم به ا السلطة السياسية خاصة في الدول النامية، فضلا عن التنمية السياسية والاجتماعية. وبعبارة أخرى، فإن هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي بمثابة التنمية التي تسعى إلى تأمين الموارد الاقتصادية واستثمارها بأفضل الوسائل والصور لتحقيق أعلى مستوى لمعيشة المواطنين.

لقد دعم هذا الطرح مجموعة من الحقائق أهمها : التكاليف الاقتصادية للحروب وسياسة الاعتماد المتبادل التي تطبع التفاعلات الدولية، كما أدى زيادة التفاعل بين دول الشمال والجنوب، أزمة النفط العام 1973، مسائل التنمية الأخرى إلى عدم الاستقرار وهو الذي دفع عدد من الدارسين إلى تبني منظور جديد للأمن، وهكذا بدأ الحديث عن الأمن الاقتصادي.

يعرف كل من «**كروز**»**و** «**ناي**» (Kruse & nye) الأمن الاقتصادي على أنـــــه : «غياب تهديد الحرمان الشديد للرفاه الاقتصادي»[34]. أما كوبر (Cooper) فيعرف الأمن على أنه «قدرة المجتمع على التمتع بثقافته وقيمه وتثميرها »[35]. وأما **فوستر** (Foster) فإنه يحدد ثلاثة أسس مختلفة لأي سياسة أمنية، القوة الاقتصادية، القوة السياسية، القوة العسكرية[36].

بينما يعتبر **روبرت ماكنمارا** (Robert Mac Namara)من أبرز رواد هذا المفهوم (الأمنـــــي الوظيفي) نتيجة اسهاماته في تطوير هذا الأخير . حدد في كتابه «جوهر الأمــن» أن الأمن القومي هو التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يتحقق الأمن، وأن الدولة التي لا تنمو بالفعل لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة، والأمن ليس هو تراكم السلاح رغم أنه قد يكون جزءا منه، والأمن ليس هو القدرة العسكرية رغم أنه يشمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي رغم أنه يحتوي عليه . فالأمن في نظر ماكنمارا هو التنمية ومن دون التنمية لا مجال للحديث عن الأمـــــن.

لكما أشار ماكنمارا إلى أن الأمن القومي الأمريكي لا يمكن أن يترجم بصورة أولية في القوة العسكرية فقط، لكن يمكن تشكيل شيء مماثل في تنمية النماذج المستقرة عن النمو

---

(34) – محمد شلبي، مرجع سابق.

(35) – المرجع السابق.

(36) – وزير دفاع أمريكي سابق وترأس بعد ذلك البنك الدولي.

السياسي والاقتصادي في الداخل وفي الدول على مستوى العالم أجمع [37]. هكذا كانت رؤية ماكنمارا بداية لتحول كبير في تحديد مفهوم الأمن بإتجاه القومي الذي يربط بين الأمن القومي والوظيفي والرفاهية الاقتصادية والتوازن السياسي دون تجاهل القدرة العسكرية في إطار التنوع الوظيفي.

يقتضي الأمن القومي حماية السلامة الترابية للدولة وصيانة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي عبر كامل التراب الوطني بما يحقق العيش الكريم للمواطنين، وحماية خصوصياتهم وتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع القومي، لكن لتحقيقه ينبغي أن يشمل : أمن الأفراد، أمن الأمة، أمن نظام الحكم، أمن الدولة.

لقد حاول «**كارولين توماس**» (Caroline Thomas) أن يركز على الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي عندما عرف الأمن بمعنى داخلي للدولة وحدها، لكن بمعنى تأمين نظم الغذاء، نظم الصحة، نظم المال ونظم التجارة [38]، غير أن كذلك توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية تعد جانبا مهما من جوانب الأمن القومي تقتضي أخذها بعين الاعتبار.

يعرف **أولمان (Ulman)** الأمن على انه يعتبر أية محاولة للحماية من الأحداث التي تهدد بتحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة، ومن بين التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية، لا سيما بتعويض البيئة والكوارث الطبيعية[39].

بينما من جانب آخر، نجد **كولدزيدج (Kolodzeidj)** يرى أنه من الواجب توسيع مفهوم الأمن القومي للتعامل مع التحديات المتنوعة لعالم اليوم . إن مؤيدو هذا الموقف نجدهم يدخلونه إما في حقل العلوم الاجتماعية وبالذات في ميدان الأمن القومي لتشمل دراسته علم الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع والانثروبولوجيا (علم دراسة أصول الإنسان)، أو يدخلونه في رزنامة واسعة من المشكلات ذات الطبيعة العالمية تحت عنوان الدراسات الأمنية التي تهتم بصفة أساسية بما يلـــــي : العنف الداخلي المحلي، الصراعات الداخلية، الصراعات العابرة

---

[37] – روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة يوسف شاهين (القاهرة: الدار القومية، 1980)، ص119.

[38] – جون بليس وستيف سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1 (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص412.

[39] – نفس المرجع.

للدول، المخاطر، مرض نقص المناعة، تهريب المخدرات، ا لديون العالمية، الكساد الاقتصادي، الانفجار السكاني، التلوث البيئي واتتشتاع الفجوة بين الفقراء والأغنياء [40].

يعتبر **باري بوزان (Barry Bouzan)** الكاتب والأستاذ المعروف في الدراسات الدورية في جامعة ووريك البر يطانية أول الباحثين الذي دعوا إلى إعادة النظر في م فهوم الأمن (وهو الذي ينتمي إلى المنظور الواقعي الجديد).

يرى في الأمن «أنه يبقى عصيا على الصيانة الدقيقة وغامض التعريف، وفي ذات الوقت يبقى مفهوما بالغ الدلالة، إذ بغياب التحديد الدقيق للمفهوم يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشا واسعا للتنظير الاستراتيجي واستخدام القوة»[41].

يعرف بوزان الأمن في موضوع آخر :«لا يمكن لأفراد والمجتمعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، وبتحقيق ذلك يعني إذا نظرنا إلى الأمن فإنه العمل على التحرر من التهديد ... وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قد رة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ... بينما في سعيها للأمن فإن كل من الدولة والمجتمع يجدان أنفسهما أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى ، يضيف بوزان قائلا :«أساس الأمن هو البقاء، لكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود »[42] . لا يعني الكاتب بـــ «العمل على التحرير من التهديد» الانفلات منه تماما أو تحييده كليا ويتضح في تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن، إذ يرى بأن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط، أبدا أن يكون مطلقا، والأمن القومي في رأيه هو «قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية»[43].

في **3 جـــوان 1991** نشر بوزان مقالا في المجلة الأمريكية **«شؤون دولـــــية »** بعنـــوان:«السياسة الواقعية في العالم الجديد: أنماط جديدة للأمن في القرن 21»، يمكن تلخيص هذا المقال في مجموعة من النقاط باقتضاب شديد ، فهي مهمة لأن باري بوزان يسعى ليؤسس لمرحلة جديدة للأمن في القرن الواحد والعشرين.

---

(40) – منذر سليمان، مرجع سابق.

(41) – Barry Bouzan**, people**, states and fear: Anagenda for international security studies in the poste-cold war era 2ed,(New york. Havester what sheaft, 1991), p 4.

(42) – المرجع السابق.

(43) – J.Aun Tickner, "Revissioring security" , in ken booth & steve smith, international relation theory today, (combridge: combridge politty press, 1995), p180.

يقول بوزان في مستهل مقاله :«هذا المقال نظره، وهو يحاول أن يرسم الخطوط العامة لنمط جديد العلاقات الأمن العالمي التي بدأت تتشكل ب عد التحولات الكبرى التي طرأت في (89-90)...» [44]، وأهم قضية يحاول بوزان دراستها حسب قول المفكر العربي عابد الجابري أنه من خلال مقاله يقصد بالأمن أمن المركز، إذ ذهب إلى التقسيم القديم للعالم الأول والثاني والعالم الثالث لم يعد له مبرر في نظر بوزان ويقر بتقسيم جديد هو المركز وكل الدول الغربية والأطراف هي الدول الضعيفة[45].

يلخص باري بوزان التطورات التي حدثت في المركز في أربعة نقاط رئيسية: [46]

- عودة ظاهرة الدول العظمى كإطار يجمع ذوي القوة في العالم كما كان الشأن قبل الحرب العالمية الثانية، أي قبل أن يسود الواقع الذي يعبر عنه بـــ«المعسكرين»، الرأسمالي والشيوعي، وإن هذا المركز أصبح متعدد الأقطاب ، وهذا التعدد يقلل المخاوف السياسية على الصعيد العالمي بينما تزداد على المستوى الإقليمي. وبعبارة أخرى: إن الدّول العظمى ستنقل منازعاتها إلى الأطراف، ولكن بصورة غير منهجية، بالقياس بما كانت عليه الحال خلال مرحلة الحرب الباردة التي تميزت بثنائية القطبية.

- بروز الرأسمالية الليبرالية، بعد سقوط الشيوعية، «أكثر أشكال الاقتصاد السياسي فاعلية وأكثرها قبولا»، ويترتب عن هذا أن المركز أصبح أقل انقساما من الناحية الأيديولوجية عما كان عليه الحال في أي وقت منذ بدء انتشار التصنيع.

- قيام جماعة أمنية تضم المراكز الرئيسية للقوة الرأسمالية، أمريكا الشمالية وأروبا واليابان وأستراليا. وما يميز هذه المجموعة هو أنها ألا تتوقع استخدام القوة ال عسكرية في علاقاتها بعضها مع بعض، وهذا يقوي اقتصادها ويج علها أقدر على مواجهة التحدي من "الآخرين" كما حدث خلال حرب الخليج الثانية.

- تعزيز قوة وفعالية «المجتمع الدولي» الذي قوامه «تلك المجموعة من المؤسسات والتنظيمات التي تستعين بها مجموعات من الدول في تنسيق مساعيها لتحقيق «**أهدافهـــا**» مثل الأمم

---

[44] – Ibid.

[45] – محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003) ، ص88.

[46] – المرجع السابق.

المتحدة والمجموعة الأروبية وصندوق النقد الدولي واتفاقية «**الغـات**» ومجموعة السبعة ... الخ، وهي تنظيمات ومؤسسات تحت هيمنة المراكز.

تلك هي التطورات التي عرفها المركز وسيعكس أثرها بدون شك على "الأمـــن" في الأطراف وذلك في مجالات خمسة يحددها الكاتب كما يلـــــي : المجال السياسي، المجال العسكري، المجال الاقتصادي، كذلك الأمن الاجتماعي [47]. كما يولي **Bouzan** أهمية كبيرة لظاهرة الهجرة السرية والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، هذه يقول Bouzan ستكون مجالات الجديدة التي سيتناولها الأمن في القرن 21[48]، هنا يمكن أن نتساءل عن المنظور التقليدي للمدرسة الواقعية وعن مدى قدرته على التعامل مع القضايا والتحديات والتهديدات الجديدة التي فرضها عالم ما بعد الحرب الباردة الأمر الذي استعدى تطوير مقاربة جديدة للأمن تأخذ في طياتها .جميع أنماط التهديد وجميع أنماط المواجهة وتتعامل مع جميع المستويات من هذه النقطة ظهرت اتجاهات مختلفة تتبنى مفهوم أوسع للأمن أخذت تسميات متعددة : [49]

-الأمن المتكامل : Comprehensive Security: بحيث يتضمن كل أشكال التهديد.

-الشراكة الأمنية: Security Partnership: حيث يتم إشراك الدّول غير الغربية.

-والأمن المتبادل : Mutual Security: إن يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منف ردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الاخرى.

-الامن التعاوني : Cooperative Security: وحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات.

لكن رغم تعدد هذه التسميات إلا أن أغلبها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم، أين تلعب الدولة دورا حصريا، الأمر الذي جعلها مقاربات لا تتجاوز الحدود الجديدة والتهديدات الحديثة.

فمشكلة الهجرة السرية، ومحاربة الإرهاب ومحاربة الفقر والتلوث البيئي والجريمة المنظمة، هذه كلها قضايا يتطلب التعامل معها بشكل تعاوني على المستوى العالمي وبأدوات جديدة لتأتي مقاربة الأمن الشامل كصياغة جديدة متكاملة Comprihensive تأخذ كل أشكال التهديد وتحدد وسائل بديلة (تدارك هذه التهديدات وإدارة الأخطار والأكثر من هذا أنها تنتقل من

---

[47] – نفس المرجع.

[48] – ترجمة: عادل زقاغ، المرجع السابق الذكر.

[49] – نفس المرجع.

مستوى الدولة التقليدي إلى مستوى الفرد، فالإتجاه الما بعد بنيوي Post-Structural يدعوا إلى إعادة النظر ليس فقط في وسائل التهديد ومصادره فحسب بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن. إذ أن الأمن من خلال هذا المنظور ما بعد الحداثي[50] يجب ألا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز رفاهها بل يفترض أن يهتم أيضا بحماية الفرد والمجموعة وتعزيز رفاههم.

إن هذا التقدم في مفهوم الأمن جاء نتيجة لما شهدته فترة ما بعد الحرب الباردة من تزايد للتهديدات ناحية الأفراد والمجموعات الاثنية كما حدث في البلقان ورواندا والهجومات الإرهابية حول مختلف العالم خاصة أحداث **11سبتمبر 2001.**

ويمكن أن يعرف الأمن الشامل على اختلاف كبير بين الباحث ين بتعريف **روبرت ماكنمارا** الذي له دلالات واضحة حول موضوع الأمن فيقول «الأمن هو الذي يعنى التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة ... إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل[51].

إن ما يلاحظ، أن «ماكنمارا» ربط الأمن الشامل بالتنمية الشاملة المستدامة وهذا تحول حقيقي عرفه الأمن في ظل المتغيرات العالمية، وهذا ما يجعلنا نعتقد أنه يمكن أ ن نعتبره تعريف إجرائي للأمن، لكن بعد معرفة وجهة نظر عربية للأمن في الوقت الراهن

من جانب الباحثين العرب نجد زكريا حسين يعرف الأمن على أنه :«القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين – انطلاقا من مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات – مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل بإستئمال تحقيق الأهداف[52].

---

(50) – المرجع السابق.

(51) – زكرياء حسين، مرجع سابق.

(52) – نفس المرجع.

يعرفه **علي الدين هلال** بأنه تأمين كيان الدولة أو مجموعة من الدول ضد الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية وغاياتها التي تعبر عن الاتفاق العام في المجتمع[53].

يطرح **عبد المنعم المشاط** تعريف واسعا للأمن القومي إذ يقول «إنه قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف... تتحدد متغيرات هذا المفهوم في ثلاث نقاط هي : التوازن السياسي الداخلي، الرفاهية الاقتصادية والقدرة العسكرية»[54].

أما **مصطفى علوى** حاول تبيان العلاقة بين الأمن والتنمية، إذ يرى أنها ليست علاقة بسيطة وإنما مركبة، إذ أنها علاقة بين ظاهرتين كل منهما ظاهرة مركبة، لكن تحقيق أي منهما يساعد على تحقيق الأخرى . بمعنى أن التنمية لا تتحقق في غياب الأمن كما أن إخفاق جهود التنمية يقود إلى تهديد الأمن ، يضيف أن كلا من الأمن والتنمية هو شرط لوجود الآخر، لكل فيما وراء هذه العلاقة القوية والتي تبدو بسيطة بين الأمن والتنمية ، فإن الصلة بين المفهومين والظاهرتين تصاغ في ضوء العديد من المتغيرات والعوامل الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية التي تعمل أثرها على المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية[55].

كما أن هناك من يعرف الأمن على أنه «قدرة المجتمع وإطاره النظامي بالنسبة للدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى المحافظة على كيانه (هويته إقليمه، موارده، تماسكه، وتطوره لحرية إرادته) [56].

من خلال ما أوردنا من تعاريف للأمن يتضح أن مفهوم الأمن يفتقد من الناحية العلمية إلى تعريف موحد وشامل، فمن خلال التعريف الأخير يتضح أن الأمن لا يتعلق بحالة معينة لنخبة أو طبقة أو جماعة عرقية أو لغوية أو دينية مسيطرة على صناعة القرار ويعكس رؤياها الخاصة، وإنما يتعلق بكل المجتمع الذي إطاره النظامي هو الدول ة والتي يمارس المجتمع من

---

(53) – جمال علي زهران،"تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب"، في **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** (الجزائر: جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص60.

(54) – المرجع السابق.

(55) – مصطفى علوي،"الأمن والتنمية في النظرية والتطبيق"، في **مجلـــــة النهضـــة**،جامعـــة القاهـــرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد، (جانفي 2000)، ص43.

(56) – أيوب مدحت، **الأمن القومي في عالم متغير بعد أحداث، 11 سبتمبر 2001**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003) ص17.

خلالها هذا الم فهوم، ومن ثم يتطلب تعاون كل المجتمع ويعكس الإدراك المشترك لمصادر الخطر وطبيعتها وأهدافها. كما يستهدف المحافظة على كيان المجتمع وتماسكه وتطوره وحرية إرادته.

كما أنه من خلال ما سبق، يمكن أن نخلص إلى أن الأمن أصبح يتصف بالشمولية، إذ يجب أن يكون قادرا على إدر اك ومعرفة جميع أشكال التهديد، كذلك يجب أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة الإستراتيجية، الاقتصادية، السياسية...، ويجب أن يشمل جميع المجالات، كما يتناول كل المستويات: الدولة، الجماعة، الفرد.

وأن يتميز بالاستمرارية ويأخذ طابع مرن في التعامل مع الوقائع والأحداث المستجدة. بعبارة أخرى الأمن القومي الشامل يقتضي تأمين كيان الدولة بحماية وحدة أراضيها من التهديدات الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة . وتحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتعلق بالاستقرار السياسي، الاندماج الاجتماعي، والتنمية الوطنية الشاملة ، ووضع النواحي العسكرية في إطارها المجتمعي الأوسع.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحا حول تعريف الأمن، رغم تعقيده وغموضه –مثل ما تم تبيانه– يمكن إيجازه تبعا لتطور مفهوم الأمن.

2–تطور مفهوم الأمن:

يعتبر الأمن هو ذاك الدافع الكبير الذي له أثر في سعي الإنسان لإقامة علاقات مع غ يره وبقيام الدولة وجدت نفسها هي أيضا في حاجة لأن تقييم علاقان مع غيرها من الدول إما بحكم الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو بهدف دفع العدوان.

يهدف الأمن إلى حماية الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، كما يكفل شعبه حياة مستقرة توفر له شروط التطور والتقدم.

يقسم عبد الكريم نافع الأمن إلى شعور وإلى إجراء، فالأمن برأيه هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر ذلك هو الأمن كشعور، أما الأمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد العدوان عن كيانها ككل[57].

---

[57] – معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية في بن عكنون، 1992)، ص14.

هناك من يربط كلمة الأمن بالسلم وهي من التعابير المتداولة في العلاقات الدولية، لكن تفتقد إلى مفهوم محدد. ففكرة الأمن ترتبط أكثر بفكرة السلطة وأمن المواطن وتبحث في السلطة القادرة على التدخل وتنظيم المجتمع حتى يتوفر للمواطن أمنه.

إذا كان الأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما يستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم فقد تطور هذا المفهوم ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في ال داخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات أخرى إيجابية لتحقيق أمنها.

يجب الاعتراف بأن مصطلح الأمن هو عن المصطلحات التي تعرضت إلى تطور مستمر ترافق مع تطور المجتمع البشري، ففي البداية ظهر هذا المفهوم وارتبط بالجانب العسكري فقط بغرض حماية الدولة والأفراد من التهديدات لك ن تغير هذا المفهوم بموجب التغيرات الدولية وأصبح يضم مجالات أوسع للأمن، وهذا ما يراه الأستاذ الغنيمي حيث يقول أن المفهوم الواسع للأمن يمثل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي [58].

كما يؤكد بطرس غالي أن مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لان الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي، وهذا ما يعرف بالأمن الشامل، أي الأمن في جميع الأبعاد دون التركيز على الجانب العسكري فقط[59].

قد تطور هذا المفهوم لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية أين زاد الصراع بين القوتين العظمتين وزاد التأثير المتبادل في السلاح النووي وظهرت مفاهيم الأمن القومي ثم تح ول هذا المفهوم من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي إلى الأمن الشامل الذي يشمل مختلف الظواهر الاجتماعية التي تضم الثقافة، الاقتصاد القوة البشرية وغيرها.

من جهة أخرى، قد اختلفت مستويات الأمن من أمن فردي يكون على مستوى المواطن لوحده وأمن جماعي يتم بواسطة المجموعة، إذ يسعى لتحقيق السلم وفق جماعة وعادة ما يرتبط

---

(58) – نفس المرجع.

(59) – نفس المرجع.

بالتنظيمات الدولية، لكن بظهور مفهوم الأمن الشامل ضم جميع الأبعاد والمستويات والمفاهيم التدريجية للأمن[60]. وتجدر الإشارة أن ميثاق الجامعة العربية لم يذكر مصطلح الأمن وإنما تحدث في مادته السادسة على مس ألة الضمان الاجتماعي ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضوة في الجامعة سواء كانت الدولة المعتدية خارج الجامعة أو عضوة فيها[61].

إن الفكر السياسي العربي لم ينتبه بعد إلى صياغة محددة للأمن القومي العربي يواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته وانعكاسها على تصور وأبعاد هذا الأمن، وهذا الموضوع ما زال مطروحا للتحليل والمناقشة رغم ما كتب فيه[62].

بناءا على ما سبق، يمكن أن نخلص إلى التعريف الذي يتفق مع هدف الدراسة.

وهو الذي يرى في الأمن، ذلك الأمن القومي الذي يؤدي إلى تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهدده داخليا وخارجيا وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتحقيق أهداف وغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع . من ثم فإن هذا التعريف يشمل ثلاثة محاور وهي:

-تأمين كيان الدول والمجتمع ويتمثل ذلك في وحدة الإقليم والحفاظ على الكيان الاجتماعي.

-أن هذا التأمين يكون في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية.

-أن هذا التأمين يتحقق من خلال الاستقرار الاجتماعي، التنمية والمشاركة السياسية.

ويبدو هذا التعريف يتوافق حول ما يراه **منذر سليمان** حول إمكانية تحديد مفهوم الأمن كمفهوم عام، إذ يعتقد أن الأمن هو أمن قومي لأية دولة، أمة، مجموعة ينطوي على سعي لرؤية تؤدي إلى تحقيق الأمن النفسي والجسدي لمواطنيها عبر استخدام عناصر ومصادر القوة المتنوعة التي تمتلكها أحد تلك الكيانات دون تعرضها لمخاطر خارجية أو داخلية تهدد وجودها وحياة مواطنيها ونمط عيشها . يضيف أنه قد استعمل كلمة السعي بعناية بدل استعمال كلمة التوصل، لأن في اعتقاده أن النظرة الواقعية في الظروف الدولية الراهنة تفيد أنه من الصعب الحديث عن آمان خالص وكامل مهما كانت القوة التي تتمتع بها أي دولة أو أمة.

---

(60) – محمد غالب بكزادة،المرجع السابق.

(61) –عرفة، مرجع سابق.

(62) – نفس المرجع.

لكن تجدر الإشارة إلى القول أن الأمن مفهوم خلا في جدلي ولا يوجد اتفاق حوله. تختلف تعريفاته تبعا لاختلاف النظريات أو الإيديولوجيات أو المدارس الفكرية التي ينطلق منها التعريف. كما يشهد تعقيدا تبعا لمتغيرات السياسة الدولية . غير أن هذا لا يعني ليس هناك محاولات لتقريب وتبسيط معنى الأمن، إذ تم الوقوف عند مفه وم الأمن الشامل بأبعاده ومستوياته المختلفة كمفهوم مقبول بصفة عامة، لأنه يتبع سياسة تهدف إلى حماية لكل من شأنه أن يشكل تهديدا للإنسان سواء كانت قضية سياسية (هوية، انتماء سياسي، مواطنة...) أو قضية اقتصادية (كساد تضخ ـم...) أو قضية بي ـئية (تلـوث، أم ـراض...)، أ و غيرها من القضاي ـا.

المطلب الثالث: إطار تحليلي للأمـــــن

لما اتضح أن مفهوم الأمن لم يعد ذلك الذي يقتصر على مفهومه الضيق سواء في جانبه العسكري أو في اعتماده على محورية الدولة في تحليل الأمن وإنما يتعدى إلى مفهوم واسع يشمل جميع المجالات ومختلف المستويات (رغم عدم الوصول إلى اتفاق بين الباحثين حول تعريف الأمن)، لهذا من الناحية المنطقية يتطلب الأمر مزيد من توضيح ما يميز الأمن من خلال مرتكزاته، أبعاده، مستوياته وآلياته.

1-مرتكزات الأمن ومستوياتـــه

أ-مرتكزات الأمـــن:

من أبرز مرتكزات تحقيق الأمن في عالم الأم ن اليوم وفي زمن العولمة نذكـر ما يلـــي:

1-على المستـوى المحلي:

إن إتباع سياسة تنموية رشيدة على المستوى المحلي يستلزم خلق نوع من التوازن بين متطلبات أمن الأفراد وأمن الدولة، ويتحقق ذلك التوازن بين الإنفاق والصحة والتعليم من جهة والإنفاق العسكري من جهة أخرى.

انطلاقا من تقرير التنمية البشرية لعام **2001** يلاحظ انخفاض نسبي في الإنفاق على الصحة والتعليم مقارنة بالإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، لذا أصبح من الضروري التوصل لإطار ملائم يكمن من خلال التوفيق بين متطلبات الأمن الإنساني وأمن الدولة نتيجة ارتباط أمن الأفراد بأمن الدولة.

لما أصبح أمن الأفراد وأمن الدولة لا يمكن أحدهما أن يستغنى عن الآخر، فإنه أصبحت عملية إعادة بناء نظم واقتصاديات الدول من الواجب أن تنبع من اقتراب إنساني وأن تكون موجهة نحو خدمة وتحقيق أمن الأفراد، وذلك عبر خلق مؤسسات كفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني والرفاهية الإنسانية[63].

كما أن الأمن يتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية خاصة تلك المدفوعة أو المدعمة بقوى خارجية، ولهذا يستلزم أن يعبر النظام السياسي عن القيم ال جماعية للشعب وقناعاته، وكما تكون سياساته محققة لقدر كاف من العدالة الاجتماعية أو تكافؤ للفرص، وتسمح مؤسساته بتوفير القنوات اللازمة للمشاركة الشعبية[64].

ولتحقيق الأمن على المستوى المحلي يجب التركيز على توفر الركائز التالية[65]:

- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.
- رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى من ينطلق إلى تأمينها.
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية، وذلك من خلال بناء قوة مسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي ومواجهة هذه التهديدات، إذ يجب أن تتناسب معها وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء كان خارجيا أو داخليا.

2-على المستوى الإقليمي:

فإن الأمن يرتبط بعلاقات الدولة بدول الجوار الجغرافي . إذ أنه في ظل صعوبة وتعقيد وتشابك قضايا الأمن فإن التعاون الإقليمي يعد إطارا ملائما لمواجهة مصادر تهديد الأمن، لاسيما في قضايا عدّة كقضية اللاجئين على سبيل المثال.

---

(63) – عرفة، مرجع سابق.

(64) – جمال على الزهران، مرجع سابق، ص73.

(65) – زكريا حسين، مرجع سابق.

في ظل محدودية دور المنظمات الإقليمية في حل المشكلات الأمنية الإقليمية ، لا سيما بزيادة الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، فإنها مطالبة أكثر من وقت مضى بمزيد من الاهتمام بقضايا الأمن خاصة الإنسانية منها . فإذا هناك بعض المن ظمات التي نبهت لمفهوم الأمن كالاسيان (رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، إلا أنه لا زال دور المنظمات والتجمعات الإقليمية بحاجة لتفعيل فيما بين الدول لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها مشكلة اللاجئين، مشكلة الهجرة غير الشرعية، مشكلة تجارة المخدرات، مشكلة الجرائم الدولية...) [66].

3-على المستوى العالمـــــي:

إن قضايا الأمن هي بالأساس قضايا كونية أو عالمية ومواجهاتها تتطلب سياسات رشيدة وتعاون على المستوى العالمي، ومن أبرز المتطلبات على المستوى العالمي لتحقيق الأمن نذكر[67].

-إدخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة ليص بح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن خاصة الإنساني منه.

-ضرورة التوصل إلى أداة إلزامية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية.

-إيجاد نموذج جديد للتنمية البشرية، ولتحقيق هذا النوع من التنمية يتطلب درجة عالية من التعاون العالمي لضمان تحقيقها . بعبارة أخرى، تصميم إطار جديد للتعاون التنموي يتلاءم وإلزامات الأمن كالتركيز على محاربة الفقر على المستوى العالمي ومكافحة انتشار الأمراض ومحاربة التلوث البيئي.

-إنه من الضروري تبني مفهوم الأمن كجزء من اجندة السياسة الخارجية، مثل ما فعلت كل من اليابان وكند ا حين وضع ت المفهوم كأحد ا لأهداف الأساسية في سياستهما أثناء تقديم مساعدات ومعونات خارجية، إذ تشترطا توظيف أو توجيه تلك المساعدات في مشروعات بناء القدرات الذاتية للأفراد والمجتمعات المحلية لتوفير مقومات الأمن بها ينعكس على تحسين

---

(66) – خديجة عرفة،"مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرآن الحادي والعشرين في **الموقع** http://www.emasl.com/content.asp-2-contentl.2630

(67) – نفس المرجع.

نوعيه الحياة للبشر في مساراتهم اليومية [68]. غير أن هذا في الواقع عادة ما تستعمله الدول القومية طبقا لما يخدم مصالحها القومية.

على ضوء ما سبق، يتضح بأنه من الضروري التغيير الهيكلي لتحقيق الأمن بدل الاعتماد على محورية الدولة والأداة العسكرية، لكن ومع ذلك فإذا ما تم استخدام القوة لتحقيق الأمن في مناطق النزاع أو تجاه أنظمة استبدادية شرسة فهذا ولا بد أن يتم بطريقة قانونية وجماعية وتحت مظلة المنظمات الدولية . إن الدول والمنظمات الدولية يجب أن تتفاعل معا لتشكيل قواعد العمل في مجالات الأمن، إذ أن الدولة بمفردها أصب حت لا تستطيع مواجهة مصادر تهديد الأمن[69].

لكن مع هذا التعدد في المرتكزات على مستويات مختلفة، إلا أنها جميعا لا تتجاوز التصور التقليدي لمفهوم الأمن، حيث تبقى الدولة فاعلا محوريا في الأمن[70].

إنه يمكن تحقيق أمن الدولة من خلال نهجين رئيسيين هما : الأمن من خلال الصراع أو الأمن من خلال التعاون ، لكن إذا يشير البعض إلى تغليب أحدهما عن الآخر، إلا أنه نرى من الضروري الجمع بينهما على ضوء ظروف الدولة ومحيطها الإقليمي والدولي وظروفها الداخلية.

إذا الأمن القومي يمثل نقطة التقاء السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية، لكن الأمن الحقيقي أساسا هو أمن الإنسان الذي هو أس اس الأمن الاجتماعي والسياسي والقومي، وهو يرتبط بقدرة المؤسسات السياسية على تحقيق التضامن الاجتماعي في الداخل والاستقلال الوطني والقومي في الخارج[71].

2-أبعاد (أو مجالات) الأمـــــن:

---

[68] – زكرياء حسين، مرجع سابق.

[69] – خديجة عرفة،"مفهوم وقضايا الامن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين"، مرجع سابق.

[70] – لقد اقترن مفهوم الأ من في أغلب الأدبيات المتخصصة خلال فترة الحرب الباردة بالمجال العسكري، وكان سبيل الدول تطوير قدراتها العسكرية من أجل التصدي للتهديدات التي تواجهها، لكن بعد نهاية الحرب الباردة، و بفعل التأثيرات التي خلفتها هذه النهاية انتقد عدد من المفكرين المعاصرين تصنيف مفهوم الأمن التقليدي وتقصيره في الجانبين العسكري، والمادي، ودعوا إلى ضرورة الخروج من هذا الإطار الضيق الذي يعجز عن تقديم تفسير ات كافية ومقنعة حول المتغيرات والسلوكيات الحركية المعقدة التي تميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتبني مفهوم واسع يأخذ بكافة الاعتبارات والأبعاد، حيث ظهر هذا النقاش بين طرفين الأول يرى ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل الجوانب (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية...)، أما الثاني فيرى استحالة توسيع الأمن والإبقاء على مجاله التقليدي مع توظيف مفاهيم جديدة كالأمن المشترك، الأمن التعاوني ، الأمن التبادل، الأمن الجماعي، وهذا ما سيتم توضيحه أثناء التطرق للمقاربات النظرية في المبحث القادم.

[71] – علي الدين هلال، مرجع سابق، ص12.

على ضوء ما تم التوصل إليه حول بروز مفهوم الأمن الشامل (في المطلب الثاني) الذي من بين ما يعنيه تهيئه الظروف المناسبة للانطلاق بإستراتيجية مخططة لتنمية شاملة تؤمن الدولة من الداخل أو من الخارج، أو الحفاظ على حالة من الاستقرار لغرض ضمان السيطرة بما يدفع التهديدات باختلاف أنواعها على الدولة، وذلك من أجل ضمان حياة مستقرة ورفاهية عالية لشعبها، لكن بعد توفير له أقصى طاقة للنهوض والتقدم [72].

إن شمولية الأمن تفترض أن له مجالات أو أبعاده عديدة، ولهذا نجد **باري بوزان (Barry Bouzan)** قد حدد مجالات أو أبعاد الأمن في القرن 21 لتشمل مجالات خمسة[73]، المجال السياسي، المجال الاقتصادي، المجال العسكري، المجال المجتمعي والمجال البيئي، رغم أن بوازن قد طرح هذا الموضوع من منطلق تصور غربي والمركزية الغربية في تصورها لأمنها الخاص محاولا في ذلك فرضه كأمر واقعي وحتمي على باقي الدول في العالم.

وبالتأكيد في تحديد مجالات الأمن كان بوزان صائبا للغاية، إلا أنه في كل مرة كان يحمل الأطراف أو الدول الضعيفة مسؤولية الإخلال بالأمن خاصة عند تعرضه لقضية الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة وهذا غير مقبول من الناحية المنطقية غير أن عدد من الباحثين في هذا الأمر يرونه شيء طبيعي لأن مقاربة الأمن الشامل تطورت في البيئة الأروبية (الغربية) وطغت عليها الرؤية المصلحية الضيقة، حتى وإن قدمت كاستراتيجية واقعية لدول جنوب المتوسط وفي طبق التنمية، فالسعي الأروبي من مقاربته الأمنية الشاملة يريد جعل دول جنوب المتوسط كحامي أو دركي يحفظ لأروبا أمنها من جميع التهديدات المتوقعة وغير المتوقعة بمحاولة تحيد المصالح وتبني خطاب إنساني مزعوم [74]، لهذا يمكن أن نحدد مجالات الأمن على النحو التالي:

أ-البعد أو المجال السياسي للأمـــــن:

يشمل البعد السياسي للأمن عدة أوجه أو مظاهر منها ما يتعلق بصلة أو علاقة الدولة بمواطنيها، ومنها ما يتعلق بعلاقة الدولة على المستوى الخارجي أو الدّولي . بعبارة أخرى يهدف الأمن السياسي إلى الحفاظ على سيادة الدولة وعلى كيانها السياسي واستقلالها، ويتجسد

---

(72) –عرفة، "مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الاصلاح في القرن الحادي والعشرين"، مرجع سابق.

(73) – محمد عابد الجابري، مرجع سابق.

(74) – محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص89.

من خلال العلاقة بين الأمن، كمتغيره والعناصر المكونة للدولة، بالتحديد السيادة والوحدة الإقليمية.

في إطار هذا البعد، فإنه يمثل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى عن الأمن .-كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية- وهكذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة كالحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية، بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا .وهذا يعني أيضا الاستقرار التنظيمي والمؤسسي للدول ونظم الحكومات والايديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها [75]. كما يعني تبني سياسات من شأنها تحقيق الاستقر ار في الدولة ووحدة شعبها وذلك بس ن تشريعات تخدم هذا الهدف؛ فالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المساواة أمام القانون كلها آليات تعزر الأمن السياسي للدولة. وهذا إن لم تكن الدولة نفسها هي الخطر والتهديد على أمن الأفراد مثلما هو الحال في النظم الديكتاتورية لما تسوق لهم الخوف وتثير أعداء وهمين لهم، أو عندما يتخذ القرار ويخضع لنزوات متخذ القرار كما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية أثناء محاربة ما تسميه الإرهاب[76].

أما على المستوى الخارجي، يخضع الأمن الوطني إلى علاقة الدولة مع محيطها الإقليمي، وكذلك علاقاتها بشكل عام . إن عدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا أكبر من أجل حماية مصالحها وأمنها سواء بشكل انفرادي أو جماعي . لكن بالمقابل وبجانب الإجراءات السياسية نجد الإ جراءات ذات الطبيعة العسكرية، حيث تفرض بعض الدول تصوراتها فيما يخص الأمن الوطني على الدول الأخرى بواسطة القوة العسكرية[77].

في إطار سعي الدول لـلحفاظ على كيانها السياسي، فإن مثل الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إلى زيادة مقدرتها من القوة ولو كان على حساب غيرها من الدول، فالواقع يؤكد العديد من التدخلات العسكرية الأمريكية بعيدة عن حدودها الإقليمية مثل التدخل في جنوب شرق آسيا، والخليج. إنه لم يعد التدخل مقتصرا على مرحلة الحرب الباردة، وإنما تعداه إلى مرحلة النظام

---

[75] –بن عنتر، مرجع سابق، ص16.

[76] – Bjord maler, the concept of security, the pros and cons of expansion and contraction (finland: Copenhagen peace research institute, 2000) , p4.

[77] – Ibid.

الدولي الراهن في إطار ما يعرف عند بعض الاكاديميين باسم "الحدود الأمنية الأمريكية. وهذه المرحلة ليست بالجديدة وإنما حدثت في المرحلة الكولونيالية أين سعت الدول الاستعمارية إلى دعم رفاهيتها عن طريق الحصول على مستعمرات بالقوة.

وأما فيما يتعلق بالسيادة، فهي في المعنى العام حرية تصرف الدول في شؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية، أو احترام القوانين الداخلية والخارجية للدولة دون تدخل أطراف خارجية عن شؤونها الداخلية، ولهذا يتدخل هذا العنصر إل ى ما سبق الإشارة إليه فيما يخص الوحدة الترابية. تجدر الإشارة أن الدول المتعددة عربيا هي الأكثر خضوعا للتدخلات الخارجية في المشاكل التي تثيرها الأقليات (تصفيـــة عرقية، حروبا انفصالية)

كما يبرز الأمن في بعده السياسي على المستوى الخارجي من خلال سعي الدول نحو تدعيم حريتها في متابعة علاقتها الخارجية في إطار النظام الدولي عبر انضمامها إلى مختلف التكتلات والمنظمات الدولي وكل ما يدخل في إطار السياسية الخارجية الهادفة إلى تحقيق وتدعيم المصالح الخارجية للدولة مثل محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التأثير على علا قات الدول التي تعرفها بالدول المارقة.

على العموم، فإن البعد السياسي للأمن الوطني يعني حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي في البيئتين الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي يكون من خلال ضمان –أو فرض– احترام الفاعلين السياسيين ل مختلف الشروط المؤدية للاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى اجبارها على تغيير مواقفها، أو تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها.

وتجدر الإشارة عند الحديث عن السيادة أو حرية إدارة الشؤون الداخلية والخارجية، وكذلك الوحدة السياسية الترابية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أن الأطر النظرية لدراسة هذه المفاهيم قد تتلاءم على الواقع العملي، حيث لم يعد مضمون هذه الأطر يتماشى مع واقع التفاعل السياسي الداخلي أو الخارجي، لا سيما أن فكرة السيادة والحدد الإقليمية أصبح الحديث عنها يجري من خلال المفهوم الدولة المدخولة (Pen et rated state) بدل الدولة ذات السيادة. بمعنى آخر أن البعد السياسي للأمن من الناحية النظرية هو حماية القيم السابقة الذكر، بينما البعد السياسي للأمن يكون من الناحية العملية هو محاولة تحقيق أقصى اشباع ممكن من هذه

القيم، لكن هذا القدر من الاشباع يتوافق مع القدرة المتوفرة لتحقيقه، فالدولة تكون آمنة عمليا عندما تستطيع تحقيق أكبر قدره من الوحدة والمصالح في بيئة داخلية وخارجية غير ثابتة.

ب-البعد الاقتصادي للأمـــــن:

يعتبر هذا المجال مهما جدا بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بالمجالات الأخرى وأهميته في هذا العصر الذي يلعب فيه الاقتصاد الدور الأبرز في تحديد العلاقة بين الدّول . إن التزايد الديمغرافي ومحاولة الوصول والنفاذ إلى الموارد والأسواق أدى إلى توجيه ا لاهتمام أكثر بقضايا الأمن الاقتصاد الدّولي . كما أن نتائج التخلف كالفقر وغيره ليست مصدرا للأزمات الداخلية فقط، بل يمكن أن تؤدي إلى مشاكل بين الدول وتوترات بينها كالعلاقة بين السنغال وموريتانيا[78]. لذلك كان لزاما على الدول توفير المناخ المناسب لتحقيق التنمية لغرض تلبية احتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية، فمحاربة الفقر والبطالة وتحقيق الأمن الغذائي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه الدول في سعيها لتحقيق الأمن الشامل.

يرتبط البعد الاقتصادي للأمن بالضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول[79]. ربما يتوافق هذا البعد مع ما تمت الإشارة إليه سابقا بخصوص تطلعات الدولة من جهة وقدراتها من جهة ثانية، أي ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع الإمكانات والقدرات المتاحة لها.

إن الدول في إطار سياستها الخارجية عادة ما ترسم جملة من الأهداف سواء كانت دفاعية تهدف إلى تقليص حجم التأثيرات الخارجية والحفاظ على الوضع القائم أو هجومه تعمل على تغيير الوضع القائم. لكن هذه السياسات أو الطموحات لا بد أن تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها، وأهم هذه الركائز نجد القوة الاقتصادية [80]، فالاتحاد السوفياتي بعد غزة لأفغانستان سنة **1979** قد تعرض الضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بقدر ما كانت ذات طبيعة اقتصادية، حيث أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها للاتحاد السوفياتي، بالمقابل قامت بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي في سنة **1983** التي لم تكن ذات أهداف استراتيجية فقط، وغنما كانت

---

(78) – جون بيليس وستيفن سميث، المرجع السابق، ص416.

(79) – Victor yves, european security in 1990: Challenges and perspectives, (Geneva: Unidir 1995), p 7.

(80) – نعني بالقوة هنا Power/Pwissance أي القدرة وليس القوة (Force) بمفهومها البسيط، ذلك أن القدرة تتداخل في مختلف الجوانب العسكري، السياسية الاقتصادية وغيرها بينما تخص القوة عموما الجانب العسكري.

تهدف حسب المختصين إلى اقحام الاتحاد السوفياتي في سياق التسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا.

لما مفهوم الأمن الوطني يتجاوز المضامين التقليدية المركزة على الجوانب العسكرية، بعدما أصبحت غير مجدية أمام مصادر خطر أصبحت نادرة الحدوث كالحرب النووية، كما يراه عدد من المختصين مثل **باري بوزان** و**جوزيف ناي**– فإن الدول أصبحت لا تعمل على إنهاء وجود دول أخرى، لكن على العكس من ذلك، فإنها تعمل على تعظيم منافعها من خلال السيطرة عليها بطرق غير مباشرة دون استعمال وسائل عسكرية، لهذا يرى **جوزيف ناي (Joseph nye)** أن سياسات الأمن أصبحت تهدف إلى تحقيق مجموعة من القيم في مقدمتها القيم الاقتصادية التي تعني بوجه عام زيادة الرفاهية الاقتصادية[81].

وأما بارى بوزان يعتقد بأنه يراد من الأمن الاقتصادي النفاذ والوصول إلى الموارد الطبيعية والم الية والأسواق اللازمة للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبوله من الرفاه وقوة الدولة[82]. إضافة إلى ذلك فنجد في تعريف روبيرت ماكنمار أن الأمن يعني عنده تحقيق التنمية التي تضمن الاستقرار داخل الدولة. إذ كلما نظمت الدولة مواردها الضيقة بأنانيتها حتى تمد لنفسها ما تحتاج إليها آنيا وبما تتوقعه لحياتها في المستقبل كلما تعلمت كيف توفق سلميا بين مطالبها المتعارضة ومقاومتها للإخلال بالأمن والعنف سيزداد بصورة مطردة [83]. وطبقا لذلك فإن البعد الاقتصادي يتضمن مجموعة من العناصر الأساسية وهـــي: [84]

–القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد (البشرية والمادية).

–القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة، وإيجاد الحلول الوسطية لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

–توفير وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الأنانية، ورصد تطور وطبيعة تلك الحاجات بتكامل تلك العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيارا "غير عقلاني"، ويتقاطع هذا مع تحليل **جون**

---

[81] – جوزيف س.ناي وجون د.وناهيو، ترجمة محمد شريف الطرح، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** (المملكة السعودية: مكتبة العبيكان، 2002)، ص7.

[82] – جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 415.

[83] –روبرت ماكنمارا، المرجع السابق، ص9.

[84] –عبد المنعم المشاط، "نحو صياغة عربية للأمن القومي"، المرجع السابق، ص9.

بيرتي J.Burton الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف أو النزاعي ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية.

على ضوء ما سبق، يبدو أن البعد الاقتصادي يتضمن مجموعة من العوامل أهمها:

1-حرية الدولة في اتخاذ القرار الاقتصادي، أو الذي له علاقة بالمجالات الاقتصادية.

2-القدرة على إزالة التناقض بين المطالب المختلفة، وبالتالي بين البدائل المقترحة على ضوئها.

3-استغلال الاعتماد المتبادل لصالحها، ومنه احتلال موقع أقوى في عمليات المساومة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

جـ-البعد الاجتماعي للأمـــن:

إذا كان الأمن متعلق بالدول، المحتكرة لهذا الاختصاص فهو يتعلق بمكوناتها الاجتماعية، لذلك فإن غياب هذه المكونات في أي تصور للأمن والاكتفاء بالأبعاد الأخرى (السياسية، الاقتصادية وخاصة العسكرية) يهدد بخطر الانحراف نحو حالة اللأمن.

ومن أهم تلك الأخطار نجد على سبيل المثال سيطرت الأجهزة الأمنية على صنع وتوجيه سياسة الدولة، أو سيطرة الهواجس الاقتصادية التي تعيد المجتمع نحو الأفكار الثورية من جديد كنتيجة لاهتمام الدول بزيادة المداخيل دون الاهتمام بوضع آليات توزيعها بشكل عادل . ومن بين هذه الآليات نذكر من أهمها المشاركة الاجتماعية، والأهم عن ذلك وضعية الأفراد والجماعات داخل المجتمع من حيث المساواة أو التمييز في المكانة والدور. وكل اختلال في هذا الدور يعرض الأمن الوطني نتيجة ارتباطه الوثيق بالمجال الاجتماعي.

إن الأمن المجتمعي يهدف إلى تحقيق وتوفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد فيه من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، فتناقض هذا الشعور أو ت زايده يؤثر بدرجات متفاوتة -حسب الحالات- على الأمن، وذلك من خلال نزوع الأفراد نحو تبني العنف أو تبني سلوكات معادية ضد بقية المجتمع، لكن هذا في حالة تناقص إحساس الأفراد بالانتماء إلى هذا المجتمع، في حين تقل حالات العنف أو السلوكات العدوانية في الحالة العكسية، أين يكون أي سلوك عنيف بوجه ضد المجتمع يمس جميع الأفراد باعتبارهم أعضاء في هذا المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك فإن تحويل المدخلات المتكونة من المطالب و الحاجات والدعم الموجهة إلى مختلف مراكز اتخاذ القرار في السلطة السياسية إلى مخرجات تصب في صالح

المجتمع، فله علاقة مباشرة بالأمن القومي . إن باعتماد السلطة أو أجهزت اتخاذ القرار لسلم معين للقيم يترتب من خلاله الأولويات بشكل يتلاءم مع مطالب البيئة الداخلية، يضمن هو كذلك احتمالات أقل للجوء نحو السلوك العنيف، حيث تلبي المخرجات أو البدائل المقترحة حاجات الأفراد، أما في حالة العكس فعندما تكون تلك البدائل غير ملائمة لحاجات الأفراد، فإنهم يميلون نحو العنف أو القوة من أجل تغيير الوضع نحو وضع آخر يتلاءم مع أهدافهم . إن ما يزيد من احتمال العنف والعدوان هو الفرق بين اشبع الحاجات الاجتماعية وتكوين تلك الحاجات ... إن هذا التباين يؤدي إلى تصعيد درجة الإحباط الاجتماعي، ومن ثم يقود إلى التطرف ثم العنف[85].

لهذا فلن ضمان الاستقرار على المستوى الداخلي والحصول على مجال واسع لت حقيق الأمن كحاجة يبقى يرتبط بمدى قدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده، أو قدرته على إقناعهم بالبدائل التي يقدمها لهم.

من جانب آخر، نجد أن وضعية الأفراد والجماعات داخل المجتمع والعلاقات التي تربط بين مختلف مكوناته هذا من ناحية وتلك العلاقة التي تربط المجتمع والدولة مع العالم الخارجي من ناحية ثانية تعد من أهم العوامل المكونة للأمن في بعده الاجتماعي . إنه في حالة سيادة حاله من المساواة بين الأفراد أو الجماعات المكونة بتشابه العائدات المحصل عليها عند بذل نفس العمل وفق نفس الشروط تؤدي هذه العناصر في المساهمة في خلق حالة من الاستقرار الداخلي، ومنه مستوى مقبول من الأمن، أين المساهمة وليس على حساب العرف أو الجنس . أما في حالة وجود حالة معاكسة، أي ألا مساواة بين الأفراد أو تفرقة قائمة على أساس الدين او اللغة أو العرف، فإن العلاقات بين مختلف الفئات او الجماعات تتميز بالتوتر واحتمالات كبيرة للجوء نحو العنف واللأمن يهدف الحصول على عائدات أكبر أو مكانة أحسن ضمن المجتمع أو الانفصال عنه.

يظهر هذا العامل بشكل واضح في المجتمعات المتعددة عرقيا، أو المتميزة بوجود طبقة على أساس اقتصادي، لهذا يصبح الأمن في بعده الاجتماعي يتوق ف على مدى قدرة الدولة أو المجتمع على ضمان قدر مقبول من التماسك الاجتماعي عن طريق رفع المظالم وترسيخ

---

(85) -عبد المنعم المشاط، "نحو صياغة عربية للأمن القومي"، المرجع السابق، ص17.

الشعور بالانتماء القومي، وتصبح الأخطار الخارجية مصدر تهديد للمجتمع، لكن في حالة وجود شعور معاكس فإن ذلك يمكن أن يشكل تهديد لاستمرار السلطة أو المجتمع.

من ناحية أخرى، يدخل في هذا البعد الإيديولوجي الذي يؤمن الفكر والمعتقدات والقيم، فالدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها أصبح من الأمور التي تحرص عليها نظرا لما تمثله من دلالات لديها، وأحيانا تتعدى الدولة هذه الخطوة التي فرض إيديولوجيتها ونشرها لكل الوسائل اعتقادا منها أن هذا الأسلوب يدعم مصالحها ويويد من صيانة كيانها وأمنها الوطني.

د-البعد الثقافـــي للأمـــــن:

اكتسبت العوامل الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، إذ تعرف بوجه عام أنها «مجموعة التوجهات القيمية التي تحدد سلوك الأفراد في مجتمع معين سواء انحدرت إليه من الماضي أو انتجت من الواقع الاجتماعي ذاته »[(86)]. وعلى هذا الأساس فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي بالنظر إلى الارتباط الوثين بين الثقافة والمجتمع. قد يكون البعد الثقافي من أكثر الأبعاد الأخرى حساسية نظرا لوضعية التفاعل التي تم في إطار النظام الدولي الجديد، حيث انتقل حسب **صامويل منتغتون (S.Huntington)**نحو الصراع الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة.

يطلب البعد الثقافي وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه «الصائب» للتفاعل بين مختلف أفراد المجتمع . كما يتطلب الأ من وفقا لذلك التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل وبين تلك الثقافات المعروفة باسم «الثقافات الفرعية»، وهذا ما تمت الإشارة إليه في البعد الاجتماعي فيما يخص بوضعية الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

إن التمييز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة عـلى ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف **(Acculturation)** التي تأخذ أشكالا متعددة، أهمها الحروب العرقية إن لم نفكر يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى المتمثل في بقاء الدولة عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم الدولة، أو انفصال أجزاء عنها.

---

(86) – محمد الميلي، "الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي"، في **الأمن العربي التحديات الراهنة... والتطلعات المستقبلية**، المرجع السابق، ص117.

يبرز الأمن القومي في بعده الثقافي من خلال «العلاقات الثقافية الدولية» التي قد تلتقى إلى حد ما مع ما ذهب إليه **هينتغـون (Huntington)** في أطروحته لصراع الحضارات **The clash of civilization**. يعتقد هينتغتون أن الثقافات أو الحضارات تدخل في صراع على مستوى دولي، يقود هذا الصراع إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة، أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى[87].

بينما **باري بوزان** يرى الأمن في بعده الثقافي يتمثل في قدرة المجتمعات والدول على المحافظة بشكل دائم عن خصوصيتها كاللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد، ومحاولة إعادة إنتاجها من أجل تط ويرها وكذا التصدي للتهديدات والانكشا فات التي تؤثر في هوية المجتمعات وثقافاتها [88].

يضيف بوزان قائلا :« الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أه مية عما كان عليه الحال في زمن الحرب الباردة ... ويتعلق الأمر بالأ خطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها »[89]، وتعتبر قضية التصادم بين الهويات الحضارية أهم قضية في هذا المجال مما يدفع بالدول لإ يجاد إطار مشترك يحقق التعايش السلمي بين الثقا فات وقبول الآخر.

بالتأكيد، ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف، وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع، أو تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي في هذا الأخير كالصراع بين أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة والدخيلة، أو التبعية الثقافية لجهة أو ثقافة معينة، وما قد ينجر عنها في مجالات أخرى، خاصة الاقتصادية الناتجة عن شيوع أنماط جديدة للاستهلاك والمعيشية، وتبعية في المجالات السياسية، ذلك من خلال الشعور بوحدة التوجيه، ومنه وحدة الأهداف والمصالح . إن التبعية تلعب الثقافة دو ر أهم، وعادة ما يكون العصيان كسلوك ضد هذا التوجه سواء تجاه الدولة أو الأطراف التابعة لها خارجيا.

هـ-البعـد العسكـري للأمـن:

---

(87) - المرجع السابق.

(88) - عبد النور عنتر، المرجع السابق، ص96.

(89) -محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص90.

هذا البعد يعد أكثر ارتباطا بالأمن، إذ كل التعاريف هيمن عليها البعد العسكري خلال مرحلة الحرب الباردة، لا سيما حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، حيث كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية، سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو هجومية تقليدية.

خلال هذه المرحلة، ثم استعباد المظاهر الأخرى، أو على الأقل أعطيت لها مرتبة ثانوية، وأخذت الأبعاد العسكرية للأمن مرتبة أساسية نتج عنها تصورات غير عقلانية حين اعتبر الأمن «تجميع الوسائل العسكرية بالقدر الكافي للإبادة الوجود البشري عدة مرات[90].

على هذا الأساس، فإن البعد العسكري يلتقى مع المعنى التقني للدفاع، حيث تهدف الدول عادة إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية (اقليمها وحدودها السياسية، أو حتى مجال نفوذها)، أو وجودها المادي، ولو أن ذلك أصبح نادر الحدوث، أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية حاليا في تهديدها بتوجيه ضربات عسكرية ضد دول في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل، أو مكافحة الارهاب في إطار ما تسميه الحرب الوقائية، أو الحرب الاستباقية . وعليه فحتى في حالة تراجع مكانة المتغيرات العسكرية في تعريف الأمن الوطني، إلا أنه لا يمكن إهمال أهميتها في تصور الدول لأمنها الوطني، أين يسمح هذا البعد في تدعيم الأبعاد الأخرى.

و-البعـــد البيئي للأمـــن:

أصبح هذا البعد من القضايا الملحة في الوقت الراهن، ومن القضايا الإنسانية التي تواجه مستقبل الحياة على سطح الأرض، وعموما توجد ثلاثة تصورات أساسية للأمن البيئي:

1 -تعد ندرة الموارد الطبيعية والايكولوجية سببا مشتركا لعدد من الأسباب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في انعدام الأمن الذي يكون بعده بيئيا في الأساس، إذ أن ندرة المياه على سبيل المثال في الشرق الأوسط أو ندرة البترول والغاز في الدول العربية يمكن أن يسيب خلافا وأزمات حول كيفية تقاسمها واستغلالها.

---

(90) – Victor Yves chebali, Op.Cit, P3.

2 -يمكن للمشاكل البيئية أن تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدولة، المجتمعات أو الأفراد، حيث يفعل الكوارث الطبيعية تهدد الدول الواقعة من أقاليم منخفضة، وبالتالي تأثير مثل هذه المشاكل على الأمن البشري والمجتمعي تهديد بقاء الفرد وحياته[91].

3 -التغيرات المناخية التي تسبب فيها التلوث والاحتباس الحراري واتلاف مظاهر الحياة على هذا الكون يمثل عاملا أساسيا تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية . هذه الدواعي ملحة على الاهتمام بالامن البيئي. ومع أن الأمن البيئي كما يقول **بوزان** قضية مرتبطة بالجانب الاقتصادي عن طريق حساب التكاليف الناجمة عن التلوث، إلا أن هذه القضية تتطلب تعاونا دوليا وسياسات رشيدة للحيلولة دون وقوع التلوث بجميع أنواعه[92].

بالإضافة إلى الأبعاد المختلفة للأمن التي سبق الإشارة إليها يمكن أن نضيف لها قضايا أخرى ذات أهمية قصوة، لا سيما أنها تتعلق بموضوع الدراسة وهـــــــي:

1-الهجرة السريـــــة

عن الهجرة من الجنوب إلى الشمال تشكل تحديا كبيرا أمام دول الوجهه (دول المركز) ودول المصدر والعبور (دول الأطراف)، فهي تهدد الهوية الحضارية لتلك الدول، فضلا عن كونها تخلق طابورا خامسا داخلها، لكن هذا بصفة نسبية وليست مطلقة.

فالاحتلال في الاقتصاديات بين الشمال والجنوب وتفشي البطالة في دول الأطراف يدفع الأفراد إلى السعي من أجل الحصول على حياة أفضل وحياة كريمة، فتكون بذلك الهجرة غير شرعية خيارا مفضلا خاصة فئة الشباب الطامحين لتحسين ظروفهم، مما يخلق صعوبة جهة، خاصة تلك الفئة التي لا تستطيع الاندماج في المجتمعات الغربية، مما يؤثر على الانسجام والتجانس المجتمعي في تلك البلدان، وهو الأمر الذي يهدد استقرار تلك المجتمعات.

2-قضية الإرهاب:

---

[91] - محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص90.

[92] - نفس المرجع.

بعد أحداث **11سبتمبر 2001** في الولايات المتحدة الأمريكية وتفجيرات لندن زاد خطر التهديد الإرهابي في العالم . ولقد أصبحت قضية الإرهاب من بين القضايا الأمنية البالغة الخطورة، وذلك نظرا لصعوبة مجابهتها وصعوبة توقيفها وترصدها.

لما كان الفرد هو المستهدف في قضية الإرهاب وجب استحداث آليات ووسائل جديدة من أجل تلافي حدوثها، فتجمعت الدول في إطار تحقيق الأمن الشامل وتوصلت إلى التعاون بشان هذه القضية وتعزيز الاتصالات المكثفة ومراقبة الأفراد الذين يتشبه في انتمائهم لتنظيمات إرهابية. ولما كانت دول الجنوب هي المصدر الأساسي للإرهابيين فإن مقاربة الأمن الشامل تعتقد أن البلدان الفقيرة تلك البلدان الأكثر تصديرا للمتطرفين وتعد بيته مهيئة لتكاثر مثل هذه التنظيمات المتطرفة لذلك سعت الدول الأوروبية إلى إحداث نوع من التنمية في بلدان جنوب المتوسط من أجل التقليص من الهجرة الغير شرعية، وكذلك القضاء على الإرهاب والتطرف في إطار ما يعرف بالأمن الشامل لغرض توفير حزام آمن جنوب المتوسط يضمن لأوروبا استقرارها الذي هو أحد ضروريات استمرار تنميتها وتطورها ورفاهيتها.

كما أن هناك الكثير من القضايا الأخرى التي تطرح في إطار الأمن الشامل كتجار ة وتهريب المخدرات وتبييض الأموال والجريمة المنظمة والتجارات المحظورة دوليا كلها تحديات مختلفة تحاول مقاربة الأمن الشامل مواجهتها والقضاء عليها.

في ختام الحديث عن أبعاد الأمن لا بد من الإشارة أن الفصل بين هذه الأبعاد كان لدواعي منهجية وعلمية فقط، بينما ينع دم هذا الفصل بشكل كامل في الواقع العملي نتيجة المتعامل الوظيفي بين هذه الأبعاد، ولذلك فإن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منفصلة عن بعضها البعض قد يؤدي إلى نتائج خاطئة، لا تساعد على الفهم الحقيقي لموضوع الأمن محل الدراسة.

3-مستويـــات الأمن:

إن التغيير الذي شهده العالم بعد الحرب الباردة كان لزاما أن يؤدي إلى تغيير أجندة العلاقات الدولية، فشهدت العقود الأخيرة مزايدا من التركيز على مجموعة من القضايا العالمية ولم يصبح بمقدور دولة واحدة السعي لتحقيق أمنها منفردة . كما أن طبيعة الصراعات تغيرت، إذ أصبحت معظم الصرا عات داخلية بين الجماعات والأفراد وليس بين الدول، حيث تشير الاحصائيات إلى أنه من بين 61 صراعا الذي شهده العالم في عقد التسعينات من القرن

العشرين كان 58 منها صراعا داخليا (أي 95% تقريبا) و90% من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفـــــال.

لهذا أصبحت مصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها ومثال ذلك النزاعات المسلحة في إفريقيا، الصومال رواندا وليبيريا.

وهكذا فلن الأمن لم يعد يرتبط بمستوى الدولة فقط، وإنما أصبح يرتبط بثلا ث مستويات، الأفراد، الدول والنظام الدولي . بحيث أن الأمن على أي من هذه المستويات يعتبر ضروريا للأمن على المستويات الأخرى.

ولكن بناءا على طروحات **بوزان** التي يعتبر فيها الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهات لعملة واحدة فإن Muller يقترح ثلاث مستويات لدراسة الأمن يو رد فيها الأطراف موضوع الدراسة الامنية والقيم المهددة وهي نفس العناصر التي ترد في تعريف **وولفـــــر** Wolfer للأمن والشكل التالي يوضح ذلك. [93]

الكيان موضوع الأمن	القيـــــم المهددة
– الدولة	– السيادة، والقوة
– المجموعة	– الهوية
– الأفراد	– البقاء، والرفاه

بينما معظم الدراسات الأمنية تتناول وحدات التحليل في موضوع الأمن ضمن ثلاث مستويات وفق المسائل التي تتعلق بكل مستوى [94]، وتحتاج إلى معالجة خاصة نتيجة التشعبات العديدة التي عرفها موضوع الأمن (العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعيـــة الإنسانية ...). كما أن هذا التعدد في المستويات لا يرجع فقط إلى الطريقة التي يتم التفاعل بها مع مختلف قضايا الأمن ومصادر الخطر، بل يرجع كذلك إلى حالة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، أين زال الفصل النظري بينهما حسب ما كان يفترضه الواقعي ـــون ولهذا يمكن إيجاز ثلاثة مستويات

---

[93] – Bjorn moller, (the cancept of security the pros and cons of expansions and contraction), Op.Cit, P3.

[94] – هناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية حسب قول Hartman، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية.

أساسية للأمـــن، هـــــي: المستوى الوطنـــي/الداخلي المستوى الإقليمي /الجماعـــي، المستوى الدولـــي/العالمـــي.

أ-المستوى الوطـــني للأمـــن:

يعتبر الأمن القومي في المفهوم الحديث مساويا في معناه للأمن الوطني [95]، حيث نجد أن الوطن بحدوده وكيانه غالبا ما يقيم في تكوينه وداخل حدوده وتحت سيطرته ما ه و متعارف عليه بالأمة والقومية الواجدة . لهذا فغن الأمن في هذا المستوى يكون في إطار البيئة الداخلية، ويعني توفير الآليات والإمكانيات- كذلك الإرادة-لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف، أو المخل بجوهر وجود المجتمع، أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة وغير شرعية وغير متوافقة مع القيم الأساسية السائدة في المجتمع والمقبولة من طرفه.

غير أن هذا المستوى لا يعني أنه يتناقض مع حركية التفاعل السياسي داخل البيئة الداخلية التي تهدف إلى تغيير الوضع مع احترام المبادئ الدستورية والقواعد الشرعية المنظمة للعمل السياسي. وإنما نذكر من بين الطرق غير السليمة الاضطرابات أو الانقلابات العسكرية ومختلف الخروقات التي قد تؤدي إلى مسار متلاحق من العنف أو الحروب الأهلية.

يقوم الأمن في مستواه الوطني أو الداخلي على متغيرين أساسيين : الأول هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات داخل البيئة ا لداخلية. أي القدرة على ضمان استقرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد، غير أن ذلك عادة ما يكون مبررا لظهور الدولة البوليسية. أما المتغير الثاني فيتمثل في العملية التي يتم وفقها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة-سواء كانت أفراد أو جماعات- إلى بدائل أو قرارات التي يفترض فيها أن تكون متلائمة مع حاجات الأغلبية، أي خلق حاله من الرضا العام، وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤدية للعملية العكسية لنتائج عدم الرضا العام داخل الدولة[96].

كما يعني الأمن من خلال المستوى الداخلي كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات أو العوامل القادمة من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على

---

[95] - تجدر الإشارة إلى أن الدراسات العربية اقتبست مصطلح الأمن القومي من اللغة الإنجليزية (National security) واللغة الفرنسية (Security national) وترجمته مرة بصفة الأمن الوطني ليناسب حالة الدولة القطرية العربية القائمة، ومرة بصيغة الأمن القومي لتناسب الحالة المنشودة للأمة العربية.

[96] - محمد نصر مهنا، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير** (مصـــر: المكتب الجامعي الحديث، 1996)، ص53.

الأمن الوطني مثل التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهج ومية، وهذا يتطلب حماية أمن الدولة ضد الغزو الخارجي بقوات مسلحة، أو في بعض الحالات قدرة التحدي لتفادي الحرب أو لمواجهتها ولحماية المصالح العليا لتصبح الدولة آمنة على مصالحها القومية. وأما التأثير الغير مباشر- لكن وبشكل ملموس- على أمن الدولة مثل قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة...الخ.

إن تحقيق الامن القومي هو عملية تختلف درجة وامكانيات تحقيقها من دولة لأخرى بل وفي داخل الدولة الواحدة في مراحل مختلفة، ومرد ذلك أن تحقيق الأمن القومي بصفة كاملة هو مسألة صعبة، ولن يتوافر لأي دولة مهما كانت قوتها وامكان ياتها وقدراتها أن تحقق أمنها الكامل. ويجب الاعتراف بوجود بعض المخاطر يدفع إلى الحرص دائما وأبدا، لأن الشعور بالأمن المطلق هو في الواقع بداية التهديد الحقيقي، ويرجع ذلك إلى أن عملية الشعور بأمن كامل قد تشغل بعض الدول عن متابعة التهديدات المحتملة ووضع أسلوب مواجهتها، فإذا وغن حدثت تلك التهديدات فغنها قد تكون ذات آثار سلبية صعبة على الدّول[97].

ومن جانب آخر، فإن الأمن ما يعدو وإن يكون هدفا وسيلة في آن واحد، فإذا تسعى الدولة إلى تحقيق الاهداف الامنية داخليا وخارجيا، إلا أنه في بعض الأحيان تكون ظاهريا وحقيقتها ليست سوى مجرد أدوات وسائل ترمي من ورائها إلى توفير وترتيب ظروف إيجابية تساعد على تحقيق أهداف متوسطة وبعيدة الهدى تشكل جوهر ومضمون الإستراتجية السياسية على المستوى الخارجي أو الداخلي مثل ما تقوم به أمريكا حاليا في العراق[98].

وإضافة إلى المستوى الداخلي للأمن القومي فإنه ينطوي على مستوى خارجي دولي، أي خارج حدود الدولة القومية والجغرافية، وعلى صعيد العلاقات بين الدول الأخرى سواء على مستوى البيئة الإقليمية للدول أو على المستوى العالمي.

ب-المستوى الإقليمي للأمــن (Regional Security)

يرتبط هذا المستوى بالنظ ام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رفعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح

---

(97) - محمد رضا فودة، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص5.

(98) - نفس المرجع.

سواء كانت منسجمة أو متباينة، وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي ونمط العلاقات الموجود بين فواعل النظام الدولي/الكلـــــي.

ظهرت اهمية هذا المستوى في الستينات والسبعينات من القرن الماضي بتزامنه مع ظهور ما اصطلح على تسميته بالنظام الإقليمي او النظام الدول التابع، وتعود أصل الفكرة إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية أولهما : النزعة الإقليمية، وهي مدرسة نشأت لمواجهة النزعة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي يحفظ السلم والاستقرا ر حيث اعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات هي الوسيلة الأفضل من الناحية العملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، أما المصدر الثاني، فيرجع إلى دراسات التكامل بكافة فروعها، ولاسيما في المجال الاقتصادي، حيث أنه إذا كانت هناك عوامل تأثير وتفاعل دولية موجودة في كافة المناطق، إلا أن هناك أيضا عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة والتي تؤثر في أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة فيها وتميزها عن أنماط العلاقات والتفاعلات في مناطق أخرى من العالم.

لقد تدعمت فكرة الإقليمية جليا في الوقت الراهن إثر بروز التكتلات الاقتصادية بصفة متزيادة على نطاق العالم . لكن على العموم تعود أهمية اعتماد مفهوم المستوى الإقليمي إلى مستوى تحليل القضايا الدولي، ومنها مسألة الأمن الدولي[99].

وتجدر الإشارة أنه عند الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي يفترض بوجود انسجام الأمن القومي للدولة مع أمن الدول (المنطقة المحيطة بها) [100]، وهذا ما يدفع الدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية أو تحالفات تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي بصعب عليها تحقيقه على مستواها القطري، وفي الواقع العملي أمثلة كثيرة نذكر / منظمة حلف شمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، حلف وارسوا وغيرها من الأحلاف والتجمعات الإقليمية[101].

يثير مفهوم الأمن الإقليمي موضع العلاقة مع بعض المفاهيم المتشابهة معه كمفهوم أمن مناطق الدولة التي تعني تلك المناطق التي يمكن أن تؤثر مباشرة على سلامتها واستقرارها، من

---

(99) – ناصيف يوسف جني، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1 (بيروت: دار الكتاب العربي 1985)، ص54.

(100) – إن هذه الصفة لا تقوم على اعتبارات التقارب الجغرافي فقط وإنما تحدث بوجود عناصر التماسك الاجتماعي والثقافي، الاقتصادي بين الدول.

(101) – إسماعيل جيري مقلد، **الإستراتيجية والسياسية الدولية**، ط1 (بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، 1979)، ص217.

خلال ارتباطها الوثين بمصالحها وسياستها الاستراتيجية، وتتحدد مناطق الأمن وفقا لثلاثة معايير[102].

1 -المعيار الجغرافي: يثار في هذا الصدد ما يتضمنه عنصر الجوار من صلات طبيعية وبشرية، وما يوج ده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية، تنعكس على الأطراف المتجاورة إيجابيا أو سلبيا.

2 -المعيار السياسي والإيديولوجي: الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدول، وما تصبوا إليه من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها، وبما توجده من ارتباطات وانتماءات.

3 -معيار يتعلق بقوة الدول: فهناك علاقة إيجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها، أي أن هذا الاتجاه يركز على عنصر التفاعل ويعتبر أن النطاق الإقليمي يقوم على وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين دول قد تكون متجاورة أو متشابهة وإنما يجرع إلى معيار قوة الدولة وامتداد نفوذها ومصالحها[103].

إذا فالأمن القومي هو تلك الإجراءات التي تتخذها الدول إما لردع التحديات القائمة أو المحتملة للدول المجاورة من ناحية، واتخاذ إجراءات لضمان إمكانية التعاون باستمرار لمواجهة التهديدات الامنية الإقليمية من جهة أخرى. وقد يعكس الأمن الإقليمي ظاهرة ترتبط بمنطقة أمن الدولة أو لمجموعة من الدول والتي يقصد منها تلك المناطق التي يمكن أن تؤثر مباشرة على سلامتها واستقرارها من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياستها الإستراتيجية[104].

وعلى هذا الأساس، فإن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية العامة، حيث تترافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي بمعنى ردع أية محاولة للاختراق المحيط الإقليمي للدول- خاصة إذا كان مجالا للنفوذ- حيث أن هذا الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني، ولعل أحسن مثل على ذلك نجده في التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إذ يعتبر روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد السوفياتي هي حدود أمنية لها، لذلك نلاحظها تبدي تحفظات فيما يخص توسيع حلف الأطلسي

---

(102) - علي الدين هلال:"الأمن العربي والصراع الإستراتيجية في منطقة البحر الأحمر"، في **مجلـــة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 9 (سبتمبر1979)، ص99.

(103) - ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص58.

(104) -نفس المرجع.

إلى شرق أوروبا، ولا تختلف الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا المنطق كمحاولة منها لاختراق الأمني الروسي بوساطة إقامة شراكة متميزة بين الغرب والجمهوريات السوفياتية السابقة، وعبر تكثيف الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية إليها، ولا تختلف بالنسبة للدرع الصاروخي المزمع إقامته في أوروبا من طرفها (أمريكا).

من جهة أخرى، يرتبط هذا المستوى بطبيعة ال علاقات التي ترتبط بين مختلف فواعل النظام الإقليمي، مثل النزاعات على الزعامة، أو هيمنة دولة على العلاقات الإقليمية بشكل لا يخدم مصالح وأهداف بقية الدول، أو حتى وجود تأثير ارجي مباشر عن طرف إحد قوى النظام الكلي على العلاقات الإقليمية، وهي حالات تتناسب طرديا مع الأمن كمتغير ، أي أنه كلما زادت قدرة الدول على حفظ الاستقرار وفرض وتيرة منظمة كلما قلت امكانات انهيار النظام وتعويضه بحالة الأمن.

غير انه لا بد من الإشارة إلى أن الاستقرار أو توازن النظام قد لا يخدم المصالح الأمنية لدول معينة، ومنه تعمل هذه الأخيرة على إقامة توازن جديد يتفق مع أمنها ومصلحها، لكن ذلك يبقى يرتبط بقدرة هذه الدول على القيام بذلك من جهة، وقدرتها على الحفاظ على النمط الجديد للتفاعلات داخل النظام من جهة ثانية.

وصفوة القول، أن المستجدات الدولية بعد نهاية الحرب البادرة أدت إلى الارتباط الم تزايد للمصالح والسياسات الخارجية للدول نتيجة إسهامات العولمة في زيادة التعاون والتنسيق في المجال الأمني . وبرزت مفاهيم وآليات أمنية إقليمية جديدة تدعمت أكثر بظهور التكتلات والتجمعات الإقليمية وهي تمثل تعبيرا عن الاهتمام المتزايد لأهمية الأوضاع الأمنية الدول ية الإقليمية وتأثيرها على الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هذا إن لم نقل في ظل تأثيرات البيئة الأمنية العالمية.

د-المستوى الدولي (العالمي) للأمـــــن:

رغم الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المفهوم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وبروز النظام الدولي الذي كان من أهم نتائجه دخول مناطق كثيرة في إطار هذا النظام، وبذلك أصبح من العسير على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية. لقد أصبح ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن

الدول بشكل مباشر، حتى وإن كانت الأحداث خارج محيطها الإقليمي أو بعيدة عنها من الناحية الجغرافية.

إن تلك الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن الوطني لدولة واحدة أو مجموعة من الدول، وإنما أصبحت تهدد جميع وحدات النظام الدولي مثل : الإرهاب الدولي، التلوث، الهجرة سواء كانت ضمن سياق فعل الإرادات الوطنية أو ضمن سياق الحروب بال وكالة. فكل هذه القضايا تعكس آثار متعددة ومختلفة على الأمن الدولي والعالمي، وهذا ما يعني أيضا أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمكافحة هذه القضايا.

ومع الإدراك الميداني لخطر بعض الظواهر العالمية على أنها تؤدي للأمن الجماعي وتحقيق الصالح العام، إلى أنها هذا المستوى تحول في أحيان كثيرة إلى مصادر أساسي للاأمن، حيث نجد اختلاف الدول حول ضبط تعاريف دقيقة لمختلف القضايا خاصة قضية الإرهاب ليصبح البحث عن شرعية السلوكات أو التهرب من المسؤولية الدولية ينأى بعدم الاتفاق حول مضمونه، ومنه فإن هذه الانحرافات هي بدورها تكون مصدرا لتهديد الأمن الدولي، لما تكون مبررا للدول للقيام بسلوكات عدوانية كالسلوك الإسرائيلي في الشرق الأوسط، أو الغزو الأمريكي للعراق.

يبدو أن مجالات الأمن في كل مستوى منفصلة، إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منهما وطيدة، حيث حالات اللاستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار لحالات النزاع واللاستقرار في البيئة الداخلية. ومنه فإن الاستقرار ومن ثم تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي والدولي يرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي، أي الأمن على المستوى الوطني[105].

وبناء على ما سبق ذكره أبعاد مستويات الأم ن نؤكد أن التأثيرات والنتائج الأ منية في الوقت الراهن انطلقت وتعكس الفرضيات التاليـــــة:

1-عالمية الشعور بالخطر والخوف وعدم الأمن، إذ لم تعد حالة اللاأمن تقتصر على منطقة معينة خاصة الدول الضعيفة وبالذات في الجانب العسكري وإنم ا امتدت لتشمل مجالات أخرى

---

(105) – John Burton, global conflids (Brighton : Wheat sheaf books, 1984), P 87.

نتيجة إفرازات ظاهرة العولمة ومن ثمة تعدد مصادر وأشكال التهديد لكل دول العالم، إلى درجة أنه أصبح يطلق على هذا الأخير بمجتمع المخاطر[106].

2-عالمية الأمن، حيث تزايدت المخاطر على النطاق الواسع من العالم وتقتضي ضرورة العمل بصفة جماعية لفرض تحقيق الأمن والحفاظ عليه، إذ بات ينظر إلى سلام وأمن العالم ليس فقط من منظور قومي ذاتي وإنما تعدى إلى منظور عالمي جماعي نتيجة الإدراك المبدئي لتلك التهديدات التي تتربص بالبشرية جمعاء[107].

3-اتساع نطاق المصلحة والأمن للعديد من الدول، حيث المخاطر الحالية تمثل تحديا أمنيا لعدد من الدول، إذ أنها تخترق الدول والمناطق التي تقع عند التقاء وتقاطع المصالح الدولية[108].

بناءا على هذه الفرضيات وللتعامل مع الإشكالات الجديدة من المخاطر التي تهدد الدول حاليا، إن لم نقل البشرية بصفة عامة، كان لزاما أن تبرز مفاهيم وأساليب جديدة للأمن تقوم على الحوار والتعاون بدل العمل بصورة منفردة وأحادية من طرف الدول مثل ما هو كان غالبا في السابق.

3-الآليات الجديدة لتفعيل مفهوم الأمن الدولـــــي:

لقد برزت آليات أو أشكال جديدة لتفعيل الأمن بمفهومه الواسع، لكن إذا كانت قادرة على الاستجابة لمعطيات البنية الأمنية الجديدة على المستويين العالمي والإقليمي ومن هذه الأشكال تذكر ما يلـــــــي:

أ-الأمن الشامل أو الأمن المتكامل (Comprehensive security)

لقد امتدت أبعاد الأمن لتشمل كافة أشكال التهديد والمخاطر حيث تتضمن التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي يكون منشؤها إما ذو طبيعة سياسية، أو اقتصادية أو مجتمعية، أو دينية، أو علمية وتكنولوجية، أو إنسانية، وغيرها من المجالات، والتي يعبر عنها مفهوم الأمن الشامل كآلية لمعالجتها.

ب-الأمـــن المشترك أو الأمن المتبادل (Mutual Security)

---

(106) – عمرو حمزاوي، "من الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر: دراسة فن تحولات القيم العالمية-عالم أفكار ألريش بك"،في **مجلة النهضة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد السادس، العدد02، (أفريل2005)، ص31.

(107) – المرجع السابق.

(108) – ثامر كامل الخزرجي، المرجع السابق، ص334.

تبدو وأهمية هذا الشكل من وجود مصالح أمنية مشتركة ومتبادلة بين الدول نتيجة التبادل والتعاون الذي يتم فيما بينها عندما ترغب في تحقيق منافع مشتركة فإذا تقبل الدولة بهذا الشكل لأنه يؤدي إلى تحسين مستواها الأمني بمفهومه الواسع، فإن هذه الصيغة يجب أن تنصب على تحقيق هذا الهدف بطريقة عادلة نسبي ا بين الدول المعنية بهذا الشكل . إذ يجب في النهاية أن يكون لجميع دول الأعضاء مصلحة أمنية محققة يصعب تحقيقها في ظل الدولة القطرية، فقد تستفيد دولة أكثر من غيرها في أحد أبعاد الأمن إلا أنه في نفس الوقت يستفيد لك الغير في إطار الأمن المشترك أكثر ما يحققه في ال دولة القطرية، وكما يمكن أن يستفيد هو الآخر أكثر من السابق في أحد الأبعاد الأخرى للأمن، وهذا ما يعبر عنه بالأمن المشترك والمتبادل بين الدول. أما على خلاف ذلك فإذا كان دولة ما هي التي تستفيد في جميع أبعاد الأمن على حساب الدول الأخرى فهنا نكون أمام وضعية هيمنة أمنية على باقي الدول.

ولعل من بين التعاريف المتداولة حول الأمن المشترك هو ما جاء في تقرير لجنة بالم سنة **1992** بعنوان «**الأمـــن المشترك** »الذي يعرفه :«التسليم بأن الأمن المشترك هو المبدأ المنظم للجهود الرامية إلى تقليص خطر الحرب وتحديد الأسلحة والتحرك نحو نزع السلاح، يعني من حيث المبدأ أن التعاون سيحل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح . وهذا لا يعني أنه يجب توقع زوال الاختلافات بين الأمم ... والمهمة هنا هي مجرد بضمان لا يجري التعبير عن هذه الصراعات باللّجوء إلى الحرب أو الاستعداد له . ويعني أن الأمم أن تفهم بـأنه يجب إعطاء المحافظة على السلام العالمي أولوية وأعلى درجة من تأييد مواقفها الإيديولوجية أو السياسية»[109]

لقد أكدت أشكال التهديد الجديدة ومن أبرزها أحداث **11 سبتمبر 2001** دلالات واضحة على أنها تشكل خطر على الأمن العالمي، ومن ثم فقد ازدادت المصالح الأمنية المشتركة بين الدول وحاجة اعتماد ا لبعض إلى البعض الآخر في مجال الأ من بصورة ازدادت أكثر من أي وقت مضى، تلح على تبني مجموعة من الآليات والاستراتيجيات والترتيبات التي تنطلق اغلبها استجابة لضرورة إيجاد أسلوب تعاوني أمني أو ما يسمى بآليات الأمن التعاوني (Cooperative security) على المستوى الدولي والإقليمي.

---

[109] – جون بليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص425.

تمثل في هذا الإطار الآليات والترتيبات الشراكة الأمنية، المنظومة الدولية وجماعات الأمن كبدائل فعلية للتحالفات العسكرية التقليدية التي تراجعت كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي.

جـ-الشراكة الامنيـــة (Security partenership)

إذا كانت الدلائل العملية قد أثبتت نهاية الاستراتيجيات العسكرية التقليدية، بناء على نسبة الوفيات المرتفعة التي أصحت تميز الأحلاف والمعاهدات الدولية ذات الطابع العسكري التقليدي، فإن الاتفاقيات والترتيبات الجهوية للشراكة الأمنية قد عوضت بما لا يدع مجال للشك معاهدة الدفاع، من حيث كونها وسيلة فعلية أمام ما تشهده من ترتيبات أمنية جديدة، فمنذ سقوط جدار برلين ونهاية صراع المعسكرين أصبحت ضرورة تطوير الشراكة الأمنية الجهوية أمرا حتميا أسوة بالمنطلقات والمبادئ المعتمدة في عدة تجارب إقليمية وأعطت نتائج إي جابية لجميع الدول التي اعتمدتها ونذكر على سبيل مسثاق هيلسنكي المسار التكاملي الأوروبي، مسار المنتدى الإقليمي "الأسيان وغيرها من التجارب الإقليمية[110].

يمكن أن تأخذ الشراكة الأمنية عدّة أشكال مثل : المعاهدات الرسمية، اتفاقيات بين شخصيات حكومية ذات مستوى رفيع ، قواعد إجرائية، منظمات دولية، عمليات مشتركة بين الدول ضمن مسارات متعددة الأطراف كالشراكة الأرو-متوسطية، ومعاهدات السلم والاستقرار القائمة على أساسا إجراءات بناء الثقة ونقصد هنا بناء الثقة ليس بمفهومها الضيق والمتعلقة بالمخاوف ذات الطابع العسكري وإنما هذا المفهوم (الشراكة الأمنية) مرتبطة بمسائل بمفهومه التعاوني والموسع[111].

من هنا يقترب هذا المفهوم (الشراكة الأمنية) من مفهوم جماعات الأمن ويتداخل معه ولو جزئيا مع اختلافهما في آليات بناء الأمن الإقليمي، وسوف نوضحه لاحقا.

توافق آلية ترتيبات الشراكة الأمني ة من الناحية العملية مجموعة من الدول التي تتميز بالانقسامات والاختلافات ذات الطابع الصراعي، وبحجم ضئيل من التفاعلات والاتصالات . لكن في نفس الوقت تمتلك هذه الدول استعدادا ولإدارة أزماتها وخلافاتها بتبني خطوات نحو

---

(110)-Fulvio Attina, "The European security partureship, Nato and the european union", Jean-monnent working papers, n°29 (Marder2001), P 5.

(111) - Ibid.

التقليص من خطر الصدام العنيف وذلك بواسطة الد خول في إجراءات التكثيف الاتصالات والتفاعلات فيما بينها[112].

ترتكز الشراكة الأمنية عند تأسيسها على نوعين من الاتفاقيات، النوع الأول يعرف «بالاتفاقيات الأساسية أو القاعدية»، وعادة تكون اتفاقية واحدة أساسية أو أكثر، أما النوع الثاني فيتمثل في عدد من الاتفاقيات الإجرائية.

إن الاتفاقيات الأساسية **(Fundamental Agreement)** يتوصل إليها من خلال اعتماد جملة من المبادئ المشتركة حول العلاقات السلمية بين الدول المعنية، وتمثل اللبنة الأولى في بناء الشراكة الأمنية، ويمثل في هذا الصدد عقد **هلنكسي 1975** وإعلان **برشلونة 1995** حول الشراكة الأورو-متوسطية أمثلة عن الاتفاقيات الأساسية . أما الاتفاقيات الإجرائية (Operative Agreements)، فنجد من بينها ما يتعلق بتلك الإجراءات الموجهة لإدارة المشامل الدولية التي قد تنعكس سلبا على الدول المعنية بالشراكة الامنية.

كما يتطلب لانجاح مسار الشراكة الجهوية في ميدان الأمن اتخاذ إجراءات على المستوى القاعدي أثناء البدأ في عملية الشراكة لتدعيمها . بالإضافة إلى ذلك أنه من الضروري توفر إجراءات أخرى تتعلق بتقوية الظروف الداخلية للدول المعنية بمسار الشراكة.

ومن بين هذه الإجراءات نذكر الدعم السياسي عن طريق تثبيت الديمقراطية، وهذا يسهل القضاء على النزعة العدوانية للدول، وكذلك بتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للدول المحتاجة بدعم التكامل الاقليمي بين الدول، لأن حالة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي يعيق أو يمنع التوترات بين الدول والمجتمعات، بالإضافة إلى توفير وسائل لتطوير المجتمعات المدنية الوطنية، فالتعددية الاجتماعية تمنع حدوث الأزمات وتساعد على مستوى «عبر الوطنية» في خلق الفهم المشترك بين النخب والمجتمعات على المستوى الجهوي[113].

وبناءا على ما سبق، فإن آلية الشراكة الأمنية تمثل إحدى الخيارات المهمة في السياسات الجديدة المتعلقة ببناء الأمن الإقليمي، وذلك بالاعتماد على الدول كفواعل أساسية للشراكة، دون إهمال المجتمع المدني لأنه هو الذي يدعمها ويقضي على الأزمات، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى

---

(112) – Ibid.
(113) – Ibid.

تشكل نظام شراكة أمنية على المستوى الجهوي بواسطة إدارة إجراءات الأ من التعاوني الموسع، لكن ليس هذا هو الخيار الوحيد.

د-المنظمات الدوليـــــة:

تعتبر المنظومات الدولية من الآليات الجديدة لبناء الأمن الإقليمي، حيث تقوم على أسس معرفية ومعيارية وثقافية، منبعها الثقافة الأمنية الغربية الجديدة [114]. وبين المساهمين في طرح هذه الآلية نذكر كل من: Peterhaas، J.G.Ruggie، F.Kratochuvil .

إن التصورات الجديدة حول المنظومات الدولية جاءت لتفكيك المعرفية الوضعية المهيمنة على تفسير المنظومات الدولية والسياسات الإقليمية بشكل خاص، وتندرج ضمن مقاربة نظريـــــــــة واسعـــــة للسياســـــة العالمـــية وهي البنا ئيـــة الاجتماعيـــة (Social Constrructivisur) [115].

كما جاءت لتؤكد على أهمية التعلم (Learnig) وأهمية العوامل المعرفية والمعيارية إلى جانب أهمية الفاعلين غير الدول مثل المنظمات الدولية في خلق واستمرار القيم والمعايير الدولية[116]، لكن يبقى الأهم في كيفية بـناء هذه المنظومة وطريقة عملها وتأثيرها كآلية للأمن الإقليمـــي.

تقوم المنظومات الأمنية الدولية على منطلقات وأسس معرفية، معيارية وثقافية، إذ ترتكز على الدور الأساسي للجماعات المعرفية (Epistemic communities) في دعم مسارات التعلم الاجتماعي على أن يكون الت غيير سلميا هادئا بعيدا عن منطق القوة وهيمنة السلطة التنظيمية حتى يسهل مسارات التعاون ضمن أطر المنظومات الإقليمية الامنية، وتصبح هذه الآلية كوسيلة بدليلة لبناء الأمن الإقليمي[117].

---

[114] – تجدر الإشارة إلى أن هذه الثقافة الغربية الجديدة تغيرت بعد الحرب الباردة وأصبحت ترتكز على الأخطار والتهديدات والاعداء الذين تغير *** المرحلة السابقة، ولهذا يجب الاعتماد على مفهوم الأمن التعاوني الموسع.

[115] – Smith cordon and daniel wolfishm etsm who is shraid of the states ? canader in a world of multiplicentres of power (Toronto: university of Toronto pressm forthco;ing), P 392.

[116] – Ibid.

[117] – جماعات المعرفة هي شبكة من المهنيين المؤهلين في تخصصات معينة، حيث يعرفهم Peterhaas على أنهم أعضاء يتقاسمون إدراك أفهم تذتاني (Inters ubjective)، يملكون طريقا مشتركا للمعرفة ويملكون أنماطا مشتركة للتفكير، يملكون مشروعا سياسيا قائما على المعتقدات السببية واستعمال الممارسات الخطابية المشتركة ويملكون التزامات مشتركة حول تطبيق وإنتاج المعرفة، أنظـــــــر:

Amy verun,«the role of the delors co ;;ittec in the creation of EMV:An epistemic community, RSC 44,1998, P1.°Working papers, n

بعبارة أخرى، فإن الدور الذي تلعبه جماعات المعرفة والمتمثل في جعل المعرفة مشتركة بين اللاعبين الأساسيين (صناع القرار، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، الخبراء في ميادين مختلفة من الحياة الاجتماعية الذين يعنيهم التعاون بين الدول، المجتمعات والأمم) هو الذي يؤدي إلى يناء الأمن الإقليمي ودعمه حول إنتاج المعلومات، إنتاجا بشريا وإدراكا تذاتيا (intersubjective) لتكريس ثقافة السلم، بناء الثقة وإنجاح مسارات التعلم الاجتماعي، وبالتالي إنجاح بناء منظومة أمنية إقليمية بديلة عن الآليات الأمنية التقليدية الأحلاف التي كانت تميز الاستراتيجيات العسكرية[118].

إن تكثيف الاتصالات بين جماعات المعرفة كنخبة ضمن السياق الاجتماعي الكلي وعبر مسار تشاركي تعاوني في إطار منظومة دولية إقليمية سوف يؤدي إلى انتشار المعايير وعادة يقصد بها المبادئ الأفكار والمعارف المشتركة التي تحملها وتدافع عنها درما . فإذا ما نجحت في مسار بناء المنظومة الإقليمية على مقاربة معرفية (معياريـــة) فإنها تبرر بقاء بناء واستمرار المنظومات الدولية على المستوى الإقليمي، لكن بعد أن تكون قد نجحت في مسار التعلم الذي تستمده من عمق البنى المعيارية للمجتمع الدّولي[119].

بناءا على ما سبق، فإن المنظومة الدولية لا تعتمد على الطبيعة التنظيمية في توجيه الدول نحو سلوك محدد اعتمادا على قواعد قيم محددة وإنما تخلق عالم اجتماعي مشترك، يؤول معنى السلوك الدولي، لأن المنظمات الدولية لا سيما على المستوى الإقليمي أصبحت أداة تكوينية وبنائية للسلوك الدولي ضمن السياسة العالمية. هذا التحول البنيوي للمنظومات ووحدات سياسية أخرى تتفادى المظاهر السلبية الخطيرة للفوضى العالمية، أو على الأقل التخفيف من حدتها حسب اعتقاد أصحاب المنظومات الأمنية الإقليمية.

د-الجماعة الأمنيـــة (Security Community)

ترتبط العلاقات الأمنية حتى تتضمن استقرارها بشرطين : الشرط الأول مبني على نظام قائم يملك شروط بنيوية للاستقرار كالضرورة توفر توازن القوى والقدرات الرفاعية، لأن التوازن (هجوم أو دفاع) يقوى ويمني السلام المستقر . كما تقوم بذلك تطور العلاقات الاقتصادية المتبادلة حين تسيطر النخب اللبيرالية على أنظمة الحكم بين مجموعة من الدول .

---

(118) – Amy verdum, Op.Cit.

(119) – Ibid.

بالإضافة إلى أن الأمن الجماعي في هذا السياق يمكن أن يخفف من حدة السباق نحو التسلح وتقليص حالة الفوضى الدولية[120].

وأما الشرط الثاني، فهو يرتبط بالظروف الاجتماعية والمعرفية للاستقرار على أن تكون متأصلة بين الفاعلين الأساسيين. إن هذا الشرط يدعم تصور ما يسمى بـــ جماعات الأمن التي تدخل في نطاق النظريات الاجتماعية (**Societal theories**) [121].

إن مفهوم جماعة الأمن يعود توظيفه لأول مرة إلى الباحث كارل **دويتش** (**T.W.Dentsch**) سنة **1957**، إذ بواسطته قدم تصورا نظريا قائم ا على اعتقاد مفاده أن الدول بإمكانها أن تطور اندماجا متماسكا فيما بينها إلى درجة الإحساس بالنزعة الجماعية، يؤدي إلى نمو إحساس مشترك بإمكانه حل الخلافات العالقة بينها بوسائل سلمية هادئة، دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو أي شكل من أشكال التهديد فيما بينها. وعند الوصول إلى مثل هذه الدرجة عن الإحساس المشترك والسلوك السلمي، فإنه يمكن التوصل إلى بناء جماعة أمنية تعددية بين مجموعة من الدول في منطقة معينة[122].

فجماعة الأمن بصورة عامة يمكن أن تشير إلى نوع من الترتيب الجماعي الذي من خلاله يمكن للأعضاء المنخرطين فيه الإقرار أو الاتفاق على استعمال القوة أو وسائل العنف والإكراه الأخرى في علاقاتهم المتبادلة غير مقبولة على الاطلاق من قيل مجموعة من الدول التي تسعى إلى تحقيق سلم مستقر على مستوى جغرافي أو فضاء افتراضي معين[123]

لكن كان **كارل دويتـــش** ينطلق في تصوره لبناء جماعات الأمن من فكرة تنامي التفاعلات المكثفة بواسطة وسائل الاتصال التي تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي وخلق مؤسسات مشتركة، فإن البعض مثل «E.Adler»و « M.Barnett» يذهبون إلى القول بأن العامل الذي يقوي الترابط بين جماعات الأمن هو تشكيل أو تكوين الهوية الجماعية (Collective Identity formation)، أو تفاهم القيم والهويات . فالهوية الجماعية عند هؤلاء تعني بالدرجة الأولى «**الجوار المعرفـــي**» (Cogonitive proxmity) الذي يقود إلى عقد روابط الثقة

---

(120) – Raimo vayrynen, "Stab le Peace Through Security Communities? Step Towards the Eory-Building", Copri Working Pepers, P157.

(121) – Fulvioattina, Op.Cit, P.C

(122) – Raimo vayryen, "stable le peace through security communities ? steps towards the eory-Building", copri working pepers, p 157.

(123) – Fulvio Attina, Op.Cit,P 6.

والأمان، ولو بوجود حالات الشك أحيانا، وهذا يعني أن الآمان والثقة والهوية تمثل عناصر متبادلة ومشتركة تؤدي إلى تقوية بعضها البعض، وهو ما يساعد على بناء جماعات الأمن، ومن ثم علاقات سلمية تعاونية ضمن وبين الدول وفاعلين غير الدول[124].

وبصفة عامة، فإن دعاة الجماعة الأمنية مثل **كارل رويتش** يؤكد على أهمية شبكات الاتصال في بناء الثقة وتوطيد ثقافة الأمان ويلح على التعلم الاجتماعي وبناء المؤسسات على اعتبارها خطوات ضرورية لبناء جماعات الامن، وأما (E.Adler) فليس ببعيد على **دويتش**، إذ يؤكد على أن بناء جماعات الأمن بمثابة تكوين أو بناء أقاليم معرفية ترسم حدودها بكثافة المعارف المشتركة والهويات الجماعية[125].

ونتيجة لذلك، لا يمكن النظر إلى جماعات الأمن على أنها مسار تلق ائي، وإنها هي نتاج العلاقات حركية إيجابية بين القوة، الأفكار، التفاعلات المتنامية، المنظمات الدولية والتعلم الاجتماعي التي تخلق الثقة المتبادلة والهوية الجماعية [126]. كما تجدر الإشارة إلى أن جماعات الأمن لم تغفل على دور اللبيرالية كسياق سياسي واجتماعي وثقافي باعتبارها تسعد على تطوير ثقافة الأمان (Cultyre of trust)، لأنها تساعد على بناء المجتمع المدني القائم على روابط عبر الوطنية أو ما يسمى «بالمجتمع المدني العالمي»[127]، إلا أنه إذا كان هذا الطرح ذو أهمية في بناء الأمن الإقليمي، فهل يصلح لكل المجتمعـــــات؟.

المبحث الثاني: مفاهيم ومقاربات نظرية لدراسة الأمن الدولي

سيتم في هذا البحث تناول المضامين المختلفة للأمن، من خلال التطرق إلى المفهوم التقليدي للأمن الذي يتمحور على أمن الدولة كأداة لإقامة التوازن الا ستراتيجي في البيئة الدولية، حيث كان موضوع الأمن يهدف لخدمة مصلحة الدولة لا غير بعيدا عن الا هتمام بالفواعل الأخرى ودورها في تحقيق الأمن . هذه النظرة كانت تسيطر عليها المدرسة الواقعية في فترة الحرب الباردة . غير أن فترة التسعينات من القرن الماضي قد عرفت تغيرات هامة وبرزت فيها أخطار من نوع آخر استدعت بروز منظومة مفاهيم ية أمنية مغايرة للمفاهيم السابقة، تقوم على أساس التعاون الدولي لمواجهة تلك الأخطار التي أخذت بدورها طابعا

---

(124) – Raimo vayeyen, Op.Cit, P157.
(125) – Ibid,P 173.
(126) – E.Adler, "A Mediterronean canon and An israili prelude to long temp peace", Jean-monnet, working papers, N° 34, (April 2001),P 3.
(127) – Ibid.

دوليا. إلا أن المجتمع الدولي أصبح أكثر قناعة بتبني عقيدة أمنية جديدة تتجاوب وطبيعة التحديات المعاصر، فإن التطورات التالية لأحداث **11 سبتمبر 2001** قد أثرت هي الأخرى بشكل واضح على مفهوم الأمن.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن ومحورية أمن الدولـــــــة

اتسمت العلاقات الدولية منذ صلح وستفاليا بهيمنة منظومة مفاهيمية متكاملة تمحورت حول مفايهم المساواة والسيادة، توازن القوى، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدو ل والتركيز على الاعتبارات الخاصة بأمن الدولة القومية دون غيرها[128].

أسهمت تلك المنظومة المفاهيمية في تقديم تفسير ملائم الطبيعة العلاقات الأمنية الدولية . وفي هذا السياق، شهد القرن العشرون بروز مجموعة من النظريات التي طرحت كل منها رؤيتها لمفهوم الأمن وسبل تحقيقه. ومن أبرز تلك النظريات، ورغم وجود تباينات بين تلك النظريات من حيث رؤية أنصار كل منها لمفهوم الأمن وسبل تحقيقه، إلا أنها اشتركت في أنها ظهرت في سياق المنظومة المفاهيمية ذاتها، بحيث نزر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية ومحور أي سرياسة أمنية، وأن الأولوية لتحقيق أمن الدولة من مواجهة أي تهديد عسكري خارجي[129].

1-المدرسة الواقعية (Realism)

نجد أن المفهوم المحوري للأمن لدى أنصار النظرية الواقعية يتمثل في مفهوم الأمن القومي أو أمن الدولة القومية. انطلاقا من كون الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، والنظام الدولي يتكون من مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة لا تعترف بوجود سلطة مركزية أعلى منها . ومن ثم، يمكن فهم السياسة الدولية من خلال التركيز على سلوك الدول والتفاعل فيما بينها بدلا من تحليل سلوك الأفراد أو الشركات الدولية أو الإق رار بوجود أطراف فاعلة غير الدول في السياسة الدّوليـــــة[130].

وعلى هذا الأساس، فإن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدول كافة- وفقا لأنصار الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية- هو تحقيق أمنها وتكاملها الإقليمي واستقرار نظامها

---

(128) – محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2(القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، 2004)، ص39.

(129) – نفس المرجع.

(130) – إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسية الدولية: دراسة تحليلية مقار**نة،ط1 (لكويت: جامعة الكويت، 1982)،ص 49.

السياسي ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن ال قوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدولة لتحقيق [131].

يؤكد أنصار النظرية الواقعية على أن تطوير القوة العسكرية للدولة ليس هدفا في حد ذاته وأن أهمية قوة الدولة الاقتصادية تتوقف على مدى استخدامها في تطوير القوة العسكرية ومن هذا المنطلق يركز أنصار ا لنظري الواقعية على أهمية البعد العسكري دون غيره كأداة لتحقيق الأمن القومي، ومنه فالأمن القومي يتحقق فقط من خلال الأداة العسكرية . يشار إلى الأمن العسكري والاستراتيجيات العسكرية على أنها سياسات عليا Highpdities، بينما القضايا الاقتصادية والاجتماعية يشار إليها على أنها سياسات دنياLowpolitics [132].

أما بالنسبة لأنصار النظرية الواقعية الجديدة فنجد بوجه عام لا يختلف مفهوم الواقعيين الجدد للأمن عن مفهوم الواقعيين، إذ ينصرف مفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد إلى أمن الدولة القومية، انطلاقا عن أن الدول خاصة القوى الكبرى هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وهدفها الأساسي هو السعي لتحقيق أمنها القومي، بين النظريتين يتمثل في أنه وفقا لأنصار الواقعية الجديدة فإن هيكل النظام الدولي ليس الصراع من أجل الحصول على القوة من قبل الدول المختلفة –كما يرد الواقعيون– هو الذي يحدد خيارات السياسة الخارجية للقادة السياسيين، وإنما الفوضى التي تميز هذا النظام.

إن الفوضى لدى الواقعيين الجدد لا تعني الهمجية، لأنه عادة ما تستعمل الفوضى كمرادف لعدم النظام والتشوش والارتباك، غير أن اعتبار النظام الدولي نظام فوضوي لا يعني لدى إتباع النظريةالواقعية الجديدة أنه نظام مشوش بالضرورة، بل أن الفوضى تعني أنه لا توجد هناك سلطة مركزية عليا قادرة على ضبط سلوك الدول أو تنظيم العلاقات فيما بينها[133].

كما يرى الواقعيون الجدد أن المقدرات هي التي تحدد الوضع النسبي للدول في إطار النظام الدولي وتوزيع المقدر ات هو الذي يحدد هيكل النظام . لذا فالتغير في توزيع المقدرات يرتبط بتغير في هيكل النظام الدولي . ومن ثم يترتب على ذلك أن أمن الدولة أو غيابه يعد

---

(131) – نفس المرجع.

(132) – جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص6.

(133) – محزم عبد المالك، "المقارنة بين الواقعية والواقعية الجديدة"، في **الموقع**

نتيجة أساسية لطبيعة هيكل النظام الدولي . كما يميز **كينيث ولتــز (K.Waltz)** (رائد المدرسة الواقعية الجديدة بين النظام السياسي الدولي والأنظمة المحلية، إذ يرى الأنظمة السياسية الداخلية تتسم بمركزية السلطة والوحدة الترابية، في حين يتسم هيكل النظام الدولي بالفوضوية وذلك في ظل غياب سلطة مركزية[134].

وعلى هذا الأساس، يتمثل الفارق بين آراء أنصار كل من النظرية الواقعية والنظرية الواقعية (الجديدة فيما يتعلق برؤيتهما لمفهوم الأمن في أن أنصار النظرية الواقعية يرون أن غياب الأمن ينبع بالأساس من الصراع بين الدول من أجل الحصول على القوة، في حين أنه وفقا للواقعين الجدد، فإن غياب الأمن يرتبط بالتغير في توزيع المقدرات بين الدول بما يؤثر على هيكل النظام الدولي.

وبوجه عام يتفق الواقعيون والواقعيون الجدد حول مجموعة من المفاهيم الحاكمة للدول في سعيها لتحقيق الأمن . إذ يرى **كينيث ولتــز** أن الدول تتسم بالرشادة في سياستها الخارجية وهو ما يمكن المحللين من التنبؤ بطريقة استجابة القادة السياسيين للبواعث ا لآتية إليهم من بينها الخارجية. وقد اختبر فكرته عن الرشادة بمثال على عدم قيام حرب خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي أرجعه لوجود نظام ثنائي القطبية، حيث في ظل النظام ثنائي القطبية يكون هناك سهولة في إدراك كل دولة لقوتها وقوة الدولة الخصم ومن ثم، فإن النظام أحادي القطبية هو نظام مؤقت سرعان ما سيتحول لنظام ثنائي القطبية . كما يتفق الواقعيون حول صعوبة تحقيق التعاون بين الدول في النظام الدولي نتيجة سعي كل دولة لتحقيق مصالحه الذاتية، مما يضع حدود صارمة حلو إمكانية حدوث التعاون في النظام الدولـــــي[135].

بالتأكيد، تقوم المقاربة النيوواقعية على مجموعة من الفرضيات انطلقت منها لتصوغ بناءها الفكري وتصورها للأمن الدولي، من بين هذه الفرضيات فرضية تؤكد على المرجعية الدولايتة Statism ، أي أن الدولة القومية ذات السيادة هي الفاعل المركزي والوحيد في العلاقات الدولية، ونتيجة هذه الفرضية يعتقد الواقعيون أن الدولة عبارة عن كينونة ووحدة مندمجة ومتماسكة تتمتع بالسيادة التي تشير إلى وجود مجتمع سياسي مستقل بتمتع بالسلطة القانونية فوق أراضيه ودون أي إجبار ليتصرف بطرق معينة، كما أن الدولة عبارة عن فاعل

---

(134) – عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ط2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية2005)، 192.

(135) – Scott Burchill, "Realism & neo-realism", in Scott Burchill and Linklater Etal, theories of in ternayional relations (London: :ac;illan press ATD, 1996), P70.

عقلاني، ولهذا فهي تعمل على ت حقيق أهداف ومصالح بالاعتماد على الخيارات المعقولة والمفاضلة بينهما لاختيار البديل الذي يلي الحد الأقصى من المنفعة والمكاسب بأقل التكاليف الممكنة، وهذا بالإشارة إلى رفضهم وجود أطراف فاعلة غير الدول[136].

أما الفرضية الثانية تؤكد على البنية الفوضوية للنظام الد ولي (Anorchy)، بمعنى إذا كان هناك قوة هرمية في السياسة الدولية، إلا أنه لا توجد سلطة هرمية فوق الدول، بعض الدول هي أكبر قوة من دول أخرى لكن لا توجد سلطة أعلى من الدول مثلما هو موجود في الحكومات ذات سلطة في السياسة الداخلية التي تقوم بفرض القوانين وتنفيذ ا لأوامر على الرعايا، فالاختلاف الأساسي بين المجتمع الدولي والمجتمع المحلي يكمن في وجود سلطة مركزية مرجعية لفرض النظام والحكم بين المتخاصمين[137]

يعتقد الواقعيون البنيويون أن البنية الفوضوية للنظام الدولي أدت إلى نتائج تقضي بأن التنافس والصراع سيمثلان ميزة حتم ية للأمن الدولي . إن هذا النظام تأصلت فيه الريبة والشك وحالة اللايقين أدت إلى فقدان الثقة بين الدول، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها لذلك يتوجب عليها أن تكون دائما في حالة من اليقظة [138].

يعتقد **ولـــتز** أن التعاون قائم بين الدول في أغلب الأحيان، وان هناك فرصا للتعاون فيما بينها، لكن هناك حدود معينة لهذا التعاون، لأن الدول كانت وستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض أي اتفاقية تعقد بينهما . وقد اختبر هذا الاعتقاد بالقول أن الدول ترتبط بتحالفات وتوقع اتفاقيات للحد من انتشار الأسلحة، إلا أنها تبقى حذرة ومدركة للحاجة إلى النهوض بأعباء أمنها القومي في نهاية المطاف، ولهذا نجد بعض القوى النووية تحاول الاستمرار في الاحتفاظ ببعض أسلحتها النووية، رغم الاتفاقيات المبرمة، وسعي بعض الدول الأخرى لامتلاك هذه الأسلحة، رغم اتفاق خطر انتشار الأسلحة النوويـــــة[139].

بما أن الدول هي الوحدات المسيطرة في السياسة الدولي، فإن الأمن على المستوى القومي هو القضية المركزية للدول، وينحصر اهتمامها الأقصى في توفير أمنها ضد التهديدات العسكرية، فلما كان البقاء يمثل للدول هدف أساسي والمصلحة القومية العليا، فإن الواقعيون

---

(136) – عامر مصباح، المرجع السابق، ص151.

(137) – نفس المرجع، ص192.

(138) - Scott Burchill, op.cit., p71.

(139) – جون بليس وستيف سميث، المرجع السابق،، ص47.

يعتقدون بوجود نوع من الت رتيب الهرمي بين قضايا السياسة الدولية تتصدره مسائل الأمن العسكرية التي تندرج ضمن السياسة العليا، بينما تهيمن على السياسة الدنيا المسائل الاقتصادية والاجتماعية يبرر الواقعيون ذلك بقراءتهم للتاريخ والبيئة الأمنية الدولية التي تشهد على أن لممارسة العنف المنظم على شكل حرب متورطة في ممارسته، أو في طور نقاهتها، فالدول تبدو في صراع بينها من أجل القوة[140].

من جانب آخر، إذا كان المواطنون لا يتعين أن يدافعوا عن أنفسهم بوجود الدولة فإن النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوة ومواجهتها، لهذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا بالعون الذاتي أو الاعتماد على النفس، ولا يمكن الاعتماد على أي دولة أخرى لضمان بقاء الدولة، لأن بنية النظام في إطار السياسة الدولية لا تسمح بوجود قيام مثل الصداقة، الثقة والشرف. إلا أن فكرة الاعتماد على العون الذاتي بدوره سيذكي الشعور بانعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الأخرى في سياق سعيها لتحقيق الأمن لنفسها، وتكون النتيجة النهائية حالة من انعدام الأمن أو ما يعرف بالمعضلة الأمنية.

لقد أوضح **جون هيرتز** «**John hertz**» المعضلة الأمنية بقوله «أنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول السهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد الذات- وبصرف النظر عن مقاصده هذه المحاولات- إلى زيادة تعرض دول أخرى للخطر حيث أن كل الطرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا »، أي زيادة مستوى أمن الدولة (أ) يؤدي آليا إلى انخفاض مستوى أمن الدولة (ب)، ولما كان عدم الثقة متبادلا فما من شك أنه يؤدي إلى دوامة من الفعل ورد الفعل وإلى ازدياد مخاوف الطرفين إلى حد كبير، ومن ثمة مزيد من الشعور بانعدام الأمن، مما يجعل قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام [141]. إذن فمفهوم الأمن من خلال هذا المنظور يرمي بنا إلى منطق اللعبة الصفرية Zero sum-Game والتي لا بد فيها من مهزوم ومنتصر ما دام هناك حيرة وشك فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير (أي لدعم أمنها في عالم غير مستقل) أم كانت لأغراض هجومية (أي

---

(140) – فرانك جي لتشنرجون دولي، ترجمة فضل حتكر، **العولمة، الطوفان أم الإنقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية** (بيروت: المنطقة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 150.

(141) – جون بليس، المرجع السابق، ص 218.

لتغيير الوضع الراهن لمصلحة طرف بعدما كان لطرف آخر) هذا حسب كل من Whee Per, Booth.

يعتقد الواقعيون البنيويون أن المعضلة الأمنية حالة مزمنة في السياسة الدولية عكس الواقعيون التاريخيون اللذين يرون أنه فيه إمكانية تحقيق هذه المعضلة وذلك من خلال تفعيل ميزان القوى.

يرى العديد من إتباع النظرية الواقعية الجديدة أن أحد العوائق التي تقف في وجه التعاون أيضا، ميل الدول إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من اهتمامها بالمكاسب المطلقة، وهذا يعني أن الدول تسعى إلى تعظيم نسبها من العملية التعاونية ليس للاستفادة من المحصلات المختلفة فقط وإنما لتعرف كم ستحقق من فائدة مقارنة بالدول التي تنافسها بدل الاهتمام بتحقيق النسبة الأكبر من المنافع من خلال التعاون، وستبقى الحصول على حد أقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تسودها الشكوك وانعدام الثقة، غير أن التعاون يبقى هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه[142].

إن جوهر التصورات الواقعية تبرز من خلال ربط السياسة بالقوة فكانت القوة لها علاقة مباشرة بميدان الإستراتيجية العسكرية . وبهذا فإن القوة تعني القدرة على أن تحظى بما تريد إما بالتهديد باستخدامها أو باستخدامها فعلا . وعليه فكانت أولوية الدولة في ظل بنية النظام الدولي تدعيم أمنها القومي بتسخير للقوة العسكرية من أجل ردع كافة التهد يدات. هذا يدفع بنا آليا إلى ربط بين مصطلح الأمن ومصطلحات أخرى تبدو مشابهة له مثل الدفاع **Defense** والردع **Deterrence**.

غير أن مفهوم القوة لم يبقى حبيس المجال العسكري بل حاول الجناح الواقعي الأكثر ليبرالية أن يضفي نوع من التحسينات عليه، بحيث قام (E.H.Carr) بإدخال شبه عملية تطعيم بأبعاد اقتصادية وإيديولوجية في صلب المعادلة التقليدية من منطلق نظريته للقوة كرمز المكانة والمهابة، في حين حاول **كينث والتـر** التركيز على القدرات بدل التركيز على القوة، ويرى أنه يمكن تصنيف القدرات حسب مدى قوتها ورسوخها في الميادين التاليـــــ ة: حجم السكان

---

(142) – المرجع السابق.

والمساحة، توافر الموارد الطاقوية، الطاقة الاقتصادية القوة العسكرية، الاستقرار السياسي والكفاءة[143].

يعتقد أغلب الواقعيين أنه نتيجة لصعوبة تحقيق السلام بواسطة القانون الدولي او التنظيم الدولي ,أعام غياب حكومة عالمية، فإنه يصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى لتنظيم استخدام القوة، ومن هنا يقرون بان ميزان القوى أحد السبل الهامة في هذا المجال، إذ عندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول يكون من المتعذر على إحداهما أن يسعى للهيمنة مهما تصرفت من منطلقات مصلحية في البقاء والاعتماد على الذات . إلا أن هناك اخ تلاف حول إنشاء النظام والحفاظ عليه فالواقعيون البنيويون يعتقدون أن توازن القوى سيبرز حتى في غياب سياسة هادفة للحفاظ على هذا النظام، ويعتقد **والتـــز** بأن موازين القوى تنشأ بصرف النظر عن نوايا أي دولة بعينها، وفي رأيه أن التوازن العرضي يقوم من خلال التفاعلات و المعاملات بين الدول، بينما الواقعيون اللبراليون فيركزون على الدور المهم والحساس الذي يقوم به زعماء الدول والدبلوماسيون في الحفاظ على هذا التوازن . ومع ذلك فإن كل أشكال المذهب الواقعي يتفقون حول أن ميزان القوى حالة غير مستترة، فهي معرضة للانهيار ويبقى في أحس ن الأحوال أن الدول لا تستطيع أن تفعل أكثر من تحقيق الآثار السلبية للعواقب الناجمة عن المعضلة الأمنية، والتخلص منها صعب المنال بسبب انعدام الثقة في العلاقات الدولية[144].

من جانب آخر، فإن موقف الواقعيون من جهود ومساعي الهيئات والمنظمات الدولية كفواعل تهدف إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين فيعتبرونها بأنها نمط من المثالية وحالة ضعيفة وخطيرة على مصالح الدول القومية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية . إن المقاربة التعددية في نظرهم هي خط الدول الهشة والطموحة ولا تلاءم القوة الدولية العظمى وطموحاتها الإستراتيجية، إنها تنطلق من فرضيات زائفة تتوهم تحول المحيط الدولي الذي تحكمه القوة والتنافس إلى فضاء يسيره القانون والعدالة، وكما تلغى سلطة الدول داخل فضائها القومي وتقضي على مفهوم المصلحة الوطنية على أن يتم ترويض المركز والتحكم فيه داخل المنظومة الدولية في الوقت الذي أثبتت فيه الدولة بقائها كمعلم في السياسة الدولية الحديثة مقارنة بتلك العناصر الفاعلة المنفصلة عن الدول كالمنظمات الدولية، الشركات المتعددة

---

(143) – نفس المرجع ، ص240.

(144) – جيمس دورتي، المرجع السابق، ص60.

الجنسيات، المذاهب الدينية، باقي الإيديولوجيات غير واضحة المعالم والتي يصح فيها القول أنها غير مستقلة عن سلطة الدولة [145].

وفي هذا السياق، يذهب Charles Krauthammer في رده على موقف الديمقراطيين ضد حرب العراق الأخيرة، حين اعتبروها أنها تمت خارج مظلة الأمم المتحدة والمبادئ القانونية الدولية، أنه يعتبر المشروع الليبرالي الأممي رهانا مثاليا ووهميا يقتضي تحقيقه تغير الطبيعة الإنسانية التي لا تعترف إلا بالعنف وموازين القوى، وأن المجموعة الدولية خليطا من المصالح والطموح والقيم المتصارعة، لا انسجام بينها ولا قاسم مشترك يجمعها، والسلم الدولي لن تضمنه الاتفاقيات والنظم القانونية الشرعية، وإنما التهديد الوقائي الذي تمارسه الدول العظمى أثناء أداء مسؤوليتها هو الذي يؤدي إلى أمن العالم واستقراره ويجب ألا تقييدها أي شرعية دولية أثناء أداء دورها[146].

2-المدرسة الليبرالية (Pluralism):

رغم ما يؤكد عليه أنصار المدرسة الليبرالية من أن الدول ليست هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، حيث يو جد بجانب الدول مجموعة من الفاعلين الدوليين المؤشرين في النظام الدولي ومنهم الناشطون في مجال حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، الشركات الدولية متعددة الجنسيات وحتى الجماعات الإرهابية التي أصبح لها تأثير متزايد في العلاقات الدولية واستقرار النظام الدولي، إلا أنهم يؤكدون على أن الدول هي الفاعل الأكثر أهمية في العلاقات الدوليـــة.

وفيما يتعلق بكيفية تحقيق السلم والأمن الدوليين، يطرح أنصار النظرية الليبرالية رؤية خاصة بهم يؤكدون من خلالها على أن السلم يرتبط بانتشار الديمقراطيات في العالم انطلاقا من أن الديمقر اطيات لا تتصارع . ومن ثم، فإنه كلما زاد عدد الديمقراطيات قلت احتمالات الحروب، فالحكومات الديمقراطية تتسم بوجود أجهزة نيابية التي توافق بالضرورة على قرارات الحرب[147].

---

[145] – جون بليس، المرجع السابق، ص248.

[146] – السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية**، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص45.

[147] – Michal W.Doyle, "Libiralisme and the and of the Cold war", in Richard ned leboz &memo rissekappen, International relatiers theory and the end of the cold War, (New York: Columbia university press, 1996), P 80.

ويقترب إدراك الليبراليين الجدد من إدراك الواقعيين في أن الدول هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وأن الدول فاعل رشيد والنظام الدولي نظام فوضوي، كما يتفق الليبراليون الجدد مع الواقعيون الجدد في التركيز على أن هيكل النظام الدولي يؤثر على سلوك الدول . إلا أنه بينما يركز الواقعيون الجدد على أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد نمط سلوك الدول، فإن الليبراليين الجدد يرون أن المؤسسات الدولية توفر إطارا بديلا يمكن للدول في إطاره أن تعرف مصالحها وتنسق سياستها المتناقضة.

وينتقد أنصار الليبرالي الجديد في العلاقات الدولية **والتـزWaltez** واتباعه من الواقعيين الجدد في أنهم يقدمون تعرفا ضيقا للهيكل ا لدولي، وكما أنهم قادرين على تفسير كل المشاكل المهمة المتعلقة بتغير النظام الدولي، بالإضافة إلى أنهم يرون أن النظرية الواقعية الجديدة عاجزة عن تقديم تفسير سلوك دول محددة في تفاعلاتها الإقليمية والدولية[148].

بالتأكيد تتبنى النظرية الليبرالية الجديدة (التعدديـــة) في تصورها لمفهوم الأمن الدولي فرضيات متباينة عن تلك التي انطلقت منها النظرية النيواقعية . تعتمد الليبرالية على أجندة موسعة من حيث وحدات ومستويات التحليل وأبعاد الأمن الدولي . إنه من بين الفرضيات التي انطلقت منها ورغم أن المذهب الليبرالي يشترك مع المذهب ال نيوواقعي في كون الدولة فاعل مركزي ووحدة التحليل الأساسية والوحيدة في الدراسات الأمنية . وتتحدد تلك الانتقادات في كون الفواعل غير الدول وحدات مهمة في السياسة الدولية، إذ أن المنظمات الغير حكومية وغير وطنية كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة جانبا مهما في صناعة السياسة العالمية وقضايا الأمن الدولـــي[149].

إن الشبكات عبر الوطنية المتلفة حول استراتيجيات مشتركة وأهداف محددة تتجه نحو تحقيق ما يسمى بـــ «المجتمع المدني العالمي ». كما أن الشركات متعددة الجنسيات والأطراف الفاعلة الأخرى هي التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية التي أصبحت تلعب دور في بالغ الأهمية في بعض القضايا الدولية[150].

---

(148) – Ibid.

(149) – Paul R.Viotti, Mark.V.Kauppi, International Relations theory Realism, Pluralism, Globalism, And Beyons (London: Allyn Bacon, 1999) P199.

(150) – Ibid.

يعتقد التعدديون بأن الدولة ليست فاعلا وحدويا (Unitaryactor) في الساحة الدولية، بل إنها تتكون من أفراد وجماعات بيروقراطية متنافسة لا يمكن في أي حال من الأحوال تجاملها إنهم مشكلين للوحدة المسماة الدولية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل التفاعلات التي تحدث بين هذه الفواعل فيما بينها وبين تأثيراتها والتأثيرات الخارجية للدولة هذا إن لم نقل لا يمكن تجاهل أفكار وقيم المنظمات الدولية وغير الوطنية والرأي العام الدولي [151].

كما يتعدى الليبراليون الجدد الافتراض الواقعي القائم على الدولة فاعلا عقلانيا (Rational Actor) باعتقادهم أن النظرة المجرأة للدولة تترك الانطباع بأن صدام المصالح والمساواة والرغبة في التسوية لن تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني تبعا إلى سوء الإدراك وللس ياسة البيروقراطية التي تهيمنان على صناعة القرار . بالمقابل يعتقد الليبراليون بأنه يمكن التقليد من التركيز على مفهوم السيادة سواء على صعيد الممارسة أو على الصعيد النظري. فليس من الناحية الواقعية حتى إذا كانت الدولة ذات سيادة من الناحية القانونية والنظرية أنها لا تتفاوض مع جميع العناصر الفاعلة الأخرى وتفتح فتوات متعددة معها لتجد في النهاية أن حريتها في العمل–كما تمليها سيادتها– قد تقلص وبشكل خطير[152].

وكما يرى التعدديون أن أجندة السياسة العالمية في توسع، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة في حالات معينة، إلا أنه في حالات أخرى تبرز المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية لتصبح أكثر إلحاحا . إن هذه القضايا ليست مرتبه في أي تسلسل هرمي واضح . وهذا يعني أن قضية الأمن العسكري لا تكون مهيمنة باستمرار على جدول أعمال الدول. ناهيك أن بعض القضايا قد توضع في خانة السياسة ا لداخلية، إلا أن ذلك الخط الفاصل سرعان ما يتلاشى ويؤدي إلى الترابط بين المسائل الداخلية والدولية كاستراد التقنية بالنسبة للدول النامية من الدول المتقدمة لغرض التنمية . هكذا يصبح انتهاج سياسات تعاونية وتكاملية بين الدول ضرورة لا مناص منها[153].

وبالنظر إلى التطورات التي تحدث في المجتمع الدولي، وما يترتب من نتائج الاعتماد المتبادل التي تثير مسائل هامة كالمشاكل الاجتماعية– والاقتصادية الداخلية فغن الليبراليون

---

(151) – Ibid.

(152) – Ibid.

(153) – جون بليس، المرجع السابق، ص59.

الجدد لا يقبلون الفصل بين السياسة العليا والسياسة الدنيا، بل يجب أن تحضى هذه الأخيرة بنفس الدرجة التي تتمتع بها المسائل العليا وفي مقدمتها المسائل العسكرية[154].

ونتيجة الترابط المصلحي والتعاون بين الدول فيعتقد التعدديون أن استخدام القوة العسكرية ضد طرف معين أصبح أمر مستعبد. إن القوة العسكرية قد لا تكون مهمة على صعيد حل الخلافات حول المشاكل الاقتصادية فيما بين أعضاء التجمعات التعاونية[155].

بالتأكيد أن الليبراليون يسلمون بأن طبيعة النظام الدول فوضوية وأنها تؤثر على سلوك الدول، لكن في نظرهم لا تحدد نمط سلوكها مثلما يرى الواقعيون الجدد . وهذا يقوم إلى أن التعاون ليس شيء متعذر بين الدول . من خلال هذه الزاوي انصب اهتمام الليبراليون حول الفرص المتاحة للتعاون في خضم هذه الفوضى . فرأوا بفضل العلاقات والمصالح والاهتمام بتهيئة الأجواء والظروف فإن التعاون يسود على النظرة الحتمية التي تعتبر الصراع والحرب وصنعا ملازما للبيئة الدولية الفوضوية.

كما يعتقد الليبراليون بأن نظام توازن ا لقوى غير ملائم كنظام الأمن والاستقرار، وإنما في رأيهم نظام توازن القوى يؤدي إلى المزيد من حدة المنافسة التي تؤدي إلى حالة متبادلة من اللاأمن، لذلك يطرحون تصورا يساعد على تلطيف حدة هذه الفوضى . تنطلق تلك التصورات من تطوير مجموعة من معايير وقواعد سلوك دولية تؤثر على أولويات وأفعال الوحدات الدولية والغير دولية تؤدي بدورها إلى تفاعلات تشكل في محصلتها النهاية ترتيبات تشمل قوانين وأعراف متفق عليها ونظم دولية وقواعد مؤسساتية[156].

يبرر الليبراليون بتبنيهم تصورهم القائم على التعاون انطلاقا من أن الإنسان يميل بدافع فطرته الخيرة إلى تبني سلوكات تعاونية، رغم أن الفوضى الدولية تولد حالة من عدم الثقة والارتباب بين الأفراد والدول وتضع عوائق أمام التعاون والسلام . غير أن ذلك لم يمنع من وجود احتمال وقوع انسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة، بل يمكن أن يحدث بين الدول[157]. لكن إذا ما تم التركيز على النوايا والأفكار والمدركات المعنوية لدى الأفراد والدول

---

(154) – فرانك جي لتشنروجون ودولي، المرجع السابق، ص151.

(155) – المرجع السابق، ص152.

(156) – جون بليس، المرجع السابق، ص338.

(157) – عامر مصباح، المرجع السابق، ص303.

أكثر من المقدرات المادية، فإنها يمكن الارتقاء بالبشر نحو الكمال والتقدم، بعد تعاونهم وتنسيقهم لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الجماعية.

وكما أن الدول تلجأ إلى التعاون لوجود حوافز تتمثل في المكاسب المطلقة وتكون المحصلة النهائية لنتائج التعاون لجميع الأطراف، ولو بنسب متفاوتة، على عكس اعتقاد الواقعيين الذين يركزون على المكاسب النسبية والمحصلة السلبية الصفرية التي ستجني من التعاون، ومن هذه النقطة بالذات يبرز جوهر الاختلاف بين الليبراليين الج دد والواقعيين الجدد في نظرتهم العقلانية الدولة[158]، وتجدر الإشارة هنا إلى القول إذا كانت تلك النسب متفاوتة إلى حد أنها تخدم مصلحة طرف على طرف آخر، فننا نكون أمام وضعية من التبعية توفر أسباب مقنعة للصراع.

وبصفة عامة، فإن الليبرالية الجديدة في دراستها للسياسة العالمية، نجد أنها تركز على محورين رئيسين، المحور الأول يقوم بتحليل وتفسير السياسة الخارجية من خلال دراسة صناعة القرار بالتركيز على توجيه الاهتمام نحو الفرد، الجماعات الصغيرة، والمسارات التنظيمية والسياسة البيروقراطية[159] وتمثل جماعة المصلحة الليبرالية أحد تيارات هذا المحور التي أصبحت تشكل صورة تعددية للسياسة العالمية . فنجد هذا التيار قد تأثر بالدراسات والمحولات التنظيرية على مستوى السياسة الداخلية (الوطنية)، إذ ينطلق في تصور للسياسة العالمية من زاوية السياسة الداخلية على اعتبارها تمثل امتداد لبعضها البعض[160].

تنصب اسهامات كل من **روبرت داهل، دافيد ترومان، وهارولد** لأموال في هذا الاتجاه، حيث قدموا تصورات نظرية حول آلية سير عمل السياسة الأمريكية على المستوى الداخلي، ليحاولوا بعد ذلك نقل هذا النموذج التفسيري إلى المستوى الدولي . بينما ما يهمنا في موضوع الدراسات أكثر المحور الثاني، الذي يتعلق بفوق القومية (Transnationalism). يتنازل هذا المحور عدة مواضيع منها العصرنة، التكامل، الاعتماد المتبادل، المنظمات الدولية وتعددية الأطراف، ومع عدم الاغفال عن الخلفية أو المرجعية الفكرية الليبرالية كفلسفة سياسية، حيث اعتبر منظور الليبرالية والكلاسيكية الفرد وحدة أساسية في التحليل وأن الدولة يقتصر دورها في الحفاظ على استقرار البنية السياسية، الاجتماعية والاجتماعية للمجتمع الليبرالي.

---

(158) – Paul Violti, Mark.V.Kauppi, Op.Cit, P 211.
(159) – Ibid.
(160) – Ibid, P 203.

لقد منحت أدبيات التكامل والاندماج دفعة قوية لتطوير الصورة التعددية أو الليبرالية في السياسة العالمية، نتيجة وجود رغبة تتمحور حول بناء الأمن والسلم الدوليين بعيدا عن مظاهر الصراع في السياسة الدولية . فكانت هذه الدفعة بناءا على عدم الاتخاذ من الدولة الوحدة المرجعية الوحيدة في التحليل، وإنما يتم التركيز على جماعات المصالح، ا لفاعلين "غير الوطنيين" والتفاعلات السوسيو- اقتصادية بصورة شاملة . كما تم تجزءة الدولة الوطنية إلى أجزاء مكونة لها واختبار كل جزء على حدى كالنخب على سبيل المثال . بالإضافة إلى تحديد الشروط والظروف التي من خلالها يسهل التعاون الدولي، وطرح بدائل للتنظيم السياسي للمجتمع وتعويض الدولة الوطنية[161].

لكن إذا كان بناء السلم الدولي وتحقيق الرفاه الاجتماعي العال مي هو الهدف لعملية التكامل، والاندماج فإن الاختلاف لا يزال قائما حول الأساليب والاستراتيجيات المرحلية الكفيلة بتحقيق اندماج على المستوى الإقليمي أو الدولي، ولعل هذ ا ما يفسر بوجود عدة تصورات نظرية للتكامل والاندماج وهي تحاول تقديم أطر مفاهيمية بإمكانها المساهمة في بناء نموذج تكاملي، أو بوجه آخر، فإن محاولة تفسير عملية التكامل كانت تتمحور حول الدوافع، القوى المحركة، الآليات، المداخل مع محاولة التنبؤ بمستقبل هذه العملي ة، لكن تجدر الإشارة إلى أن الكتابات في هذا الموضوع توصف بأنها قديمة ولم تتطور بشكلها الحديث إلا بتطور حركة الوحدة الأوروبي . وعموما يقسم المهتمين نظريات التكامل إلى نوعين، نظريات سياسية ونظريات اقتصادية.

إن النظريات السياسية انطلقت وتأسست على افتراضات تسعى إلى تحقيق التوافق والانسجام بين مصالح الدول . إذ حاولت تغيير مزايا الأمن والمصلحة بمزايا السلم، الرفاهية والمشاركة حيث اعتبرتها بمثابة أولويات وأهداف في العمل الدولي . لهذا ركز الوظيفيون (دعاة التكامل) اهتمامهم على التعاون في الميادين التقنية آملين أن تؤدي إ لى تحقيق التكامل بعيدا عن الحسابات السياسية القطرية الضيقة، إذا فالوظيفية تتميز باعتمادها على نظرة تقنية عالية للحياة الدولية[162].

---

[161] – Ibid., P211.

[162] – محمد مصطفى كامل وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص17.

ويعتقد **نورمان أنجل** Norman angell أن النظام للدول القومية انه صرف الناس عن حاجاتهم الحقيقية في الرفاهية . فقد وضعهم هذا النظام بـين مجموعتين من القيم المتصارعة أحدهما منبثقة من الولاء للقيم الوطنية وتتطلب الدفاع عن الأمن القومي، السيادة والمصلحة الوطنية، والأخرى منبثقة من الحاجات الإنسانية البسيطة كالصحة، السكان والنقل . فيرى أنه من الضروري التركيز على المجموعة الثانية وتحويل تلك الم شاكل الاجتماعية إلى المستوى الفوق القومي لإيجاد حلول بواسطة الكفآت بدل البقاء على الحرمان والنزاع على المصالح الضيقة[163].

وانطلاقا من هذه النظرة التقنية والابتعاد عن الأمور السياسية، فإن **دافيـــد ميتران (زعيم الوظيفيين)** يرى بأن الوظيفية ستعود إلى محاولة تحدي النظام الدولي القائم على الدولة إلى بناء مجتمع دولي قائم على الرفاهية والرخاء . غير أن تنامي أفكار ناقدة للطرح الوظيفي التي كانت من أحد أسبابها إهمالا النهائي للجوانب السياسية في العملية التكاملية أدت إلى بروز أطروحات التكامل على المستوى الدولي والعالمي.

كانت بداية الوظيفة الجديد تقديم انتقادات لل وظيفية الأهلية التي يتزعمها **دافيـــد ميراني** على أساس أن طروحاتها غير قائمة لا على الوحدات الوطنية التقليدية ولا هي تهدف إلى خلق دولة جهوية فوق الدول . كما أنها طالت في عمر التناقضات السياسية ولم تؤدي إلى حل الخلافات القائمة[164].

يرى الوظيفيون الجدد على رأسهم **أرنست هاس** أن نجاح مسار التكامل الإقليمي، مرهونا بضرورة إدراكه أو تبنيه من قبل النخب السياسية على اعتباره أنه يدخل ضمن مصالحها الذاتية. بينما فيما يتعلق بإشكالية تحويل المهام إلى سلطة فوق قومية أو إلى منظمة دولية، فإن النجاح يرتبط بإدراك الفاعلين السياسيين بأن مصالحهم الذاتية سوف تتحقق من خلال التزامهم السياسي مع مثل تلك المنظمات الدولية، كما قدم **هاس** مفهوما جديدا هو الانتشار (Spillover) لتفسير التداخل بين عملية الاندماج الفني والسياسي، حيث يرى بأن

---

(163) – نفس المرجع ، ص18.

(164) – نفس المرجع.

الاندماج في القطاعات الفنية سوف يؤدي إلى انتشار عملية الاندماج بشكل تدريجي في مجالات أكبر وأعلاها المجال السياسي[165].

وكما يتفق الوظيفيون الجدد فيما بينهم في تفسير ظاهرة الاندماج الإقليمي حول تقدم مسارها كعملية بأنها ترتبط بتوفر شروط النجاح على أن يتم التركيز على درجة تغيير سلو ك والنخب بواسطة التعلم، إلا أنهم يختلفون في بعض الحيثيات، إذ نجد على سبيل المثال **كارل دويتش** يهدف إلى إنشاء ما يطلق عليه المجتمع الآمن بالتركيز على متغير الاتصال وخلق الإحساس أو الشعور بالانتماء الجماعي [166]. وأما النظريات الاقتصادية التكاملية فكانت في عمومها تنصب على أشكال أو صيغ التكامل، فنجد **بيلا بلاســا وجاكوب فايز** قد حدد أربع صيغ للتكامل وهي : منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية.

وأما تيار الاعتماد المتبادل فهو ليس بعيدا عن الوظيفيين في الطح، إذ جاء في نظرية الاعتماد المتبادل المركب (Complex stardependency) أو التبعية المتبادلة المركبة وفق تعبير **روبرت كيوهن (R.bert.O.Keohane)** في مؤلفها "الاعتماد الدولي المتبادل والتكامل"، أن الاعتماد الدولي المتبادل والتكامل يعود أساسا إلى تفاعل عدّة عوامل أصبحت تميز الحياة الدولية منذ منت صف الألفية الثانية خاصة تحول الحقل الاقتصادي، تطور علم الشبكات، الاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، تنامي الاهتمام بالإيكولوجيا وتوسيع ميادين الأمن، إن هذه العوامل أوجدت حالة من تشابك المصالح وزيادة درجات الارتباط بين الدول. ونتيجة الاعتماد المتبادل أدت إلى ربط المجتمعات بقنوات متعددة رسمية أو غير رسمية وتعددت معها القضايا الدولية تلزم الدول إيجاد لها حل بعيدا عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها بسبب العلاقات المركبة والمعقدة التي أوجدها هذا التبادل [167]. ولهذا يرى البعض في الاعتماد المتبادل أنه عملية القدرة في تفسير دقيق للسياسة الدولية الراهنة، من حيث تحقيق

---

(165) – عامر مصباح، المرجع السابق، ص 47.

(166) – عامر مصباح، المرجع السابق، ص47.

(167) – نفس المرجع.

السلم الدولي أكثر ما تقدمه آلية نظام توازن القوى لدى الواقعيين في تحقيق الأمن والاستقرار[168].

ولإعطاء التعاون الدولي مفهوما وإطار موسعا استعمل (J.G.Ruggie) مفهوم تعددية الأطراف أو النزعة التعدد ية (Multilate ralisme) على اعتبارها تدخل ضمن الصورة التعددية للسياسة العالمية.

ويعني بها ذلك الإدراك للمبدأ المنظم للحياة الدولية في شكل مؤسساتي . وهذا الشكل ينسق العلاقات بين الدول ويعمم المبادئ في السلوكات . فالنزعة التعددية هي الدافع لتشكيل المنظمات والمؤسسات الدولية لغرض تقليص من حدة الاختلافات والتناقضات وتحقيق المصالح المشتركة[169].

ويبدو أن هذا الاتجاه يرمي إلى تحقيق مصالح مشتركة ذات أهمية لكل الدول يصعب تحقيقها على مستوى الدولة القطرية، أو تحقيقها يكون ليس له معنى، حيث لا تساعد على حل المشاكل داخل وبين الدول.

إلى أن **روبرت كوكس** (**Robert cox**) في مرحلة لاحقة غير طرح تعددية الأطراف بطرح تعددية الأطراف الجديدة ليركز فيه على دور المجتمعات المدنية عوض الدول في الاستجابة للتفاعلات والترابطات والعلاقات غير الوطنية والغير رسمية، لهذا هناك من يصنفه ضمن التيار النقدي بدل التيار التقليدي الذي يهدف إلى بناء الأمـــن الدولي [170].

لكن إذا كانت مسارات التعددية تبحث في إيجاد مجموعة من القواعد والإجراءات بين الدول فإنه بالمقابل ما يسمى بالمنظومة الدولية– وهو مصطلح أستعير من السياسة الداخلية لتحقيق درجة عالية من الترتيب التنظيم عـلى المستوى الدولي والعلاقات الدولية–يجب أن تكون نتيجة بحث في بناء مجموعة من القواعد والإجراءات تكون قادرة على إدارة التفاعلات في مسائل مختلفة في الحياة الدولية. إذ يعتبر **ستيفن كراسنر** (**Stephare Krasner**) (وهو الذي يصنف ضمن ما يعرف بالواقعيين اللبيين) بانها بمثابة مبادئ بينه أو ضمنية ومعايير وقواعد

---

(168) – فرانك جي لنشروجون ودولي، المرجع السابق، ص151.

(169) – فرانك جي لنشروجون ودولي، المرجع السابق، ص 152.

(170) – نفس المرجع.

وإجراءات صناعة القرار تلتقي حولها الفاعلين في مجال معين في العلاقات الدولية، ولهذا فهي تختلف عن المنظمات الدولية التي لها مقر معروف[171].

وانطلاقا من التسليم بأن المؤسسات الدولية لها دور في المساعدة على تحقيق التعاو ن والأمن والاستقرار فإن بوسعها أن تفعل الكثير، ومن بين ما يمكن أن تفعله توفر المعلومات وتنسق في قضايا معينة وتخوض التكاليف الناتجة عن العمليات المختلفة وتجعل الالتزامات موثوقة منها، بالإضافة إلى عملها على تسهيل الإجراءات التعاونية المتبادلة عن طريق التزاماها بعدد من الأمور منها :

إرساء الشفافية لأنها تساعد على بناء الثقة، توفير الأدوات المناسبة لحل الخلافات، العمل على ضمان احترام والالتزام بالاتفاقيات وتوفير المساعدة (لتقنية لأجهزة اتخاذ القرار وهو ما يراه المذهب المؤسسي الليبرالي وعلى رأسيهم **كيوهان (Keahane)** و**مارتن** من حيث أهمية المؤسسات الأوروبية الاقتصادية والسياسية بتغليبها على العداوة التقليدية الموجودة بين الدول الأوروبية. كما أن باقي المؤسسات في أوروبا والغرب أثبتت فعاليتها في حل المشاكل المستعصية في هذه البلدان، ولهذا يقترحان تكثيف هذه المؤسسات لمعالة ا لظروف الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة . وكما يعتقدان بأن هذه المؤسسات يمكن أن تطور أطر مؤسساتية على نطاق واسع من العالم تضمن الأمن والاستقرار على المستوى الدولي، لكن إذا حدثت تطورات بارزة ضمن هذه المؤسسات وعلى رأسها وضع الدولة الثقة فيها عبر قيامها باستثمارات واسعة في نطاقها[172].

وبوجه عام، فإن نظرة المذهب الليبرالي المؤسسي لا تقوم على الحسابات الضيقة لقوة التي ينتقد فيها الواقعيون البنيويون، رغم أن هذه المؤسسات لا تجزم أنها تمنع الحرب، لكن بوسعها تحقيق وتلطيف مخاوف الغش التي قد تنشأ عند التنافس في تعظيم المكاسب، إن لم نقل المكاسب الغير متكافئة الناجمة عن التعاون . إن هذه النظرة تعد مقياسا لخلق الثقة والاستمرار في التعاون بين الدول، رغم بعض المشاكل التي قد تظهر بين الحين والآخر هذا ما أدى بالاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في استمرارها بعد نهاية الحر ب الباردة، وهما يعملان على أساس المعاملة بالمثل والمساواة بين الدول هذا من جهة، ويدركان بأن كل منهما

---

(171) – محمد شعبان، "آفاق جديدة للأمن القومي الشرق الأوسط"، في **مجلة شؤون خليجية**، (مارس 2000).

(172) – نفس المرجع.

يمثل جزءا فاعلا ومكونا لسلام دائم من جهة أخرى. ونتيجة لذلك لا يمكن إهمال دور مثل هذه المؤسسات في تحقيق حل الأزمات وإنهاء الحروب في النظام الدولي . غير أن ذلك قد يتحقق بعد التعاون البناء بين أعضاء هذه المؤسسات[173].

بينما في نهاية الحرب الباردة، برز **رافـــر** آخر من التعدين أدرجوا آراءهم ضمن ما سموه نظرية السلام الديمقراطي وعن أبرز روادها **مايكل دويـل (Micheel Doyel) وبروس راست (Bruse Russet)**. يرى هذا الاتجاه بأن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية الأخرى، وأن انتشار الديمقراطية يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي على اعتبار الديمقراطية مصدرا رئيسيا للسلام . لقد استمد هؤلاء أفكارهم من كتابات **إيما نويل كانـــط (Immanuel Kant)**، إذا كان الكتاب المسمى بالسلام والد ائم «**Perpetuel Peace**» منبع تلك الأفكار. يدعوا ها الكتاب من خلال أفكاره إلى تدعيم السلم والأمن في العالم وإلى نهج الدول الشكل الفيدرالي يكون في شكل معاهدة ملزمة تضمن السلام لكل الأطراف بدل من طرف واحد مثل الدولة العظمى أو الحكومة العالمية . وهه المعاهدة تشكل ضمان للجميع تنهي أشكال العداء وتنشئ السلام الدائم . وكما أن هذه المعاهدة يجب أن تتم على أساس الحرية والمساواة بين الدول[174].

لا ينكر أنصار هذا الاتجاه بوجود بعض التمايز يبقى السيادة بين الدول، لكن يرى في العصبة التي يشكلوها تضمن الحق السياسي العالمي للبشر ط الما يلتزم بالسلوكات السلمية في أي مكان يقيم، ومن ثم أيصبح كل طرف لا ينظر إلى الطرف الآخر بنظرة عدائية لتكون الايديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز به الدول الديمقراطية، بدل الميل إلى الحرب الذي تتميز به الدول غير الديمقراطية التي تؤمن بمنطق القوة على قبول التسوية والتوفيق[175].

إذا كان السلام الديمقراطية في فترة ما بعد الحرب الباردة يؤدي إلى تدعيم الأمن الدولي، لكن هذا لا يعني أن الحروب بين الدول الديمقراطية نادرة، بل يعتقد مؤيد هذا الطرح أن أكثر الاحتمالات تسوى الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة يتعارض المصالح دون اللجؤ للتهديد

---

(173) – جون بليس، المرجع السابق، ص 426.

(174) – فانويل كانلا، ترجمة نبيل الخوري، **نحو السلام الدائم، محاولة فلسفية** (بيروت: دار صادر، 1985)، ص42.

(175) – جون بليس، المرجع السابق، ص429.

باستخدام القوة العسكرية . إن التعارض في المصالح قد يحدث بين الدول الديمقراطية، لكن الدافع إلى حلها بتلك المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تكون أكبر من السماح لتطور المنازعات إلى حد التهديد باستخدام القوة أو استعمالها فعلا، بسبب النضج السياسي الذي يدفع بالدول إلى تسوية خلافتها عبر الوساطة والمفاوضات وعبر أشكال أخرى من الدبلوماسية السلمية. يبدو أن هذا التيار رغم أنه يقر بدور القوة والاعتبارات الإستراتيجية بأنها تؤثر في قرارات الدول إلا أنه يولي أهمية لتأثير المعايير والمؤسسات الداخلية ويبتعد عن فكرة حرب الجميع ضد الجميع[176].

بناءا على ما سبق ذكره، يلاحظ رغم وجود تباينات بين آراء تلك النظريات الواقعية أو الليبرالية حول مفهوم الأمن وسبل تحقيقه، إلا أنها تركز بصورة أساسية على الأمن القومي وأولوية تحقيق أمن الدولة القومية.

المطلب الثاني : مفهوم الأمن خلال حقبة التسعينات من القرن العشرين وبروز منظومة مفاهيمية مغايرة

اتسم النظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة بمجموعة من السمات، بحيث أثرت تلك السمات على طبيعة الدراسات الأمنية خلال هذه الفترة، ومن أبرز تلك السمات تطبيق القواعد المفروضة، في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في القضايا الأمنية الاقتصادية والسياسية مع التركيز على كيفية تجنب حرب نووية وتجنب الدخول المباشر للقوات المسلحة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيا تي والصين في حرب ميدانية بعد الخبرة التي إستفادها من الحرب الكورية . كما أقسمت هذه الفترة بتنظيم علاقات أمنية وفقا لأسس ثنائية مع غياب الشفافية فيما يخص القضايا الأمنية بينهما [177] وهو ما انعكس على طبيعة الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة والتي ركزت بصورة أساسية على القضايا العسكرية والردع خاصة في الصراع بين الشرق والغرب، ولهذا فغن مجال الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب لباردة ارتكزت بالأساس على الباحثين المهتمين بالمجال العسكري ولو أن القوة العسكرية لأية دولة يعتد بها لأن تصبح قضية أمنية.

---

(176) – جون بليس، المرجع السابق، ص429.

(177) – Brain L.Job, "Comming to terms with changing Norms of International Relations? A cross global and Regional levels", In Mely .C.An thony, Mohamed Jawhar Hass an(eds), the Asia pacific in the New millennium, Political and Security Challenges, (Malysia: Institue of strategic and international studies, 2001), P261.

وبوجه عام، فقد سيطر فكر الواقعيين، وإن كان بدرجات مختلفة على مفهوم الأمن ووجه الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة، إذ حكمت المنافسة من أجل السيطرة على امتلاك القوة علاقات القطبين المتنافسين رغم فترات الانفراج والتعايش السلمي التي شهدتها علاقات المعسكرين في بعض مراحل الحرب الباردة. لقد قدمت نظرية توازن القوى الثاني لدى أنصار الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية تفسير الطبيعة التوازن الدولي القائم خلال فترة الحرب الباردة، وحال توازن القوى دون اندلاع حرب نووية بين القطبين المتنافسين . وقد قام توازن القوى الثنائي على أساس الردع الثوري الذي شكل قيدا على استخدام أي من الدولتين لسلاحها النووي ضد الدولة الأخرى، وهو ما يتفق مع ما يراه الواقعيون، وكما يضاف لذلك أن الصراع الدولي في تلك المرحلة اتسم بأنه صراع عل ى درجة عالية من الشمولية وصراع عسكري بالأساس[178].

أما بالنسبة **لكنيث ولتز** وأتباعه من الواقعين الجدد مثل **مير شيمر** (Mear shemer) فإنهم يرون في النظام الثنائي القطبية المبرر في عدم قيام حروب، ويعتقدون أن الحروب تنشأ نتيجة لسوء إدراك كل دولة لقوتها الحقيقية وقوة الدولة الخصم، ولهذا في ظل نظام ثنائي القطبية تكون هناك سهولة في إدرا ك وحساب القوة الذاتية وقوة الخصم مما يؤدي منع نشوب الحروب، بينما نزاظ أحادي القطبية نظام مؤقت سرعان ما سيتحول لنظام ثنائي أو متعدد الأقطاب[179]. وهو ما قدم تفسيرا ملائما لطبيعة العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة.

قد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بروز منظومة مفاهيمية مغايرة لمنظومة المفاهيم الوستفالية والتي ظلت حاكمة للعلاقات الدولية لفترة طويلة من الزمن . قد برزت هذه المنظومة انعكاسا لمجموعة كبيرة من التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة وحتى من قبل نهاية الحرب الباردة.

---

(178) – جهاد عودة، **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا**، ط1 (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص 15.

(179) – Michel Mastandunsand Etham B.Kapstien, "Realison and strategies after the cold war", in Michael Mastanduns and Ethan, B.Kapstient (eds), 2unipolar politics: Realism and state strategies after the cold war (New Yourk)Columbia university,1999), P8.

وفق هذا السياق، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة جدلا أكاديميا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وهو ما انصب بالأساس على محاولة توسيع وتعميق المفهوم العسكري للأمن.

قد ارتكز تعميق مفهوم الأمن على محاولة إضافة الأفراد، الإقليم والنظام الدولي كوحدات للتحليل بدل الاقتصار على الدولة، أما توسيع مفهوم الأمن فقد انصب على جعل مفهوم الأمن يتسع ليشمل قضايا الاقتصاد البيئة والمجتمع، بحيث طرحت مفاهيم الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي.

وفي هذا السياق، حاولت مجموعة من الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب ا لباردة التخلص من العناصر التي تتعلق بالأمور العسكرية التي تعرف على أنها دراسات إستراتيجية للبحث في مجموعة جديدة من القضايا التي تؤثر على أمن الأفراد والدول، وكما حاولت هذه الدراسات إعادة تقييم افترضات الواقعيين التي سيطرت على مفهوم الأمن القومي خلال فترة الحرب الباردة.

وقد جاء الجدل إنعكاس لمجموعة من التحولات التي برزت حتى من قبل نهاية الحرب الباردة، والتي طرحت بعض التساؤلات مدى ملائمة النظريات الأمنية القائمة، ومحورها تحقيق أمن الدولة للتعامل مع طبيعة تحولات البيئة الأمنية.

فعلى المستوى القومي، واجه المفهو م التقليدي للأمن والمرتكز على أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي تحديا أكثر من ناحية فمن ناحية، لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولي، فمنذ الستينات من القرن الماضي برز دور المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، منظمات حقوق الإنسان وحتى الجماعات الإرهابية والتي أخذ دورها في تزايد في العلاقات الدولي، بحيث أصبحت تقوم بدورهم ومؤثر في العلاقات الدولية، والأخطر من ذلك أنه في بعض الأحيان يواجه هؤلاء الفاعلون الدوليون من غير الدول تهديدا الام ن واستقرار الدولة القومية ذاتها . ومن ذلك ما تفرضه الجماعات الإرهابية من تهديد لامن بعض الدول في الوقت الحالي، ومن ثم، لم تعد مصادر تهديد أمن الدول من خارج الحدود فحسب بل أصبحت تتبع أيضا من داخل الحدود، وكما أن القوة العسكرية لم تعد أداة فاعلة في كثير من الأ حيان للتعامل مع ما تفرضه تلك الجماعات من تهديد لأمن الدول . وفي السياق ذاتهـ أضحت هناك مجموعة من الشركات

الاقتصادية متعددة الجنسيات ذات النشاط الاقتصادي الواسع النطاق بما يجعلها تمثل تهديدا لاقتصاديات بعض الدول، نظرا لما تتبعه من سياسات اقتصادية مضرة للبعض لا يمكن مواجهتها بالوسيلة العسكرية.

ومن ناحية ثانية، إذا كان مفهوم الأمن القومي يقوم بالأساس على أن مصادر تهديد أمن الدول هي مصادر خارجية ذات طبيعة عسكرية، فقد كشفت تحولات البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة عن خطأ هذه المقولة بحيث لم تعد مصادر ت هديدا من الدول مصادرها خارجية فحسب، وإنما أصبحت الدولة مواجهة بمجموعة كبيرة من مصادر تهديد داخلية، إضافة إلى المصادر الخارجية لتهديد الأمن سواء استخدم فيها العنف أم لا.

ويندرج ضمن الفئة الأولى من مصادر التهديد انتشار الإرهاب داخل عدد كبيرة من المجتمعات وما يفرضه من تحديات خطيرة، يضاف إلى ذلك انتشار الصراعات الداخلية، إذ أصبح العنف ينبع من داخل حدود الدول القومية، كما برزت مجموعة من أنماط التهديد غير العسكرية داخلية كانت أو عالمية التي أصبحت تفرض تهديدا لأمن الدول وأمن الأفراد وحتى الأمن العالمي ومنها التغير ات المناخية، غياب الأمن الاقتصادي، انتشار الأمراض والأوبئة، وهي تحديات وإن كانت قائمة حتى من قبل نهاية الحرب الباردة، إلا أن نهاية الحرب الباردة خلقت متسعا للدراسات الأكاديمية المناقشة تلك القضايا كبديل للتركيز على الدراسات الإستراتيجية، وفي هذا الصدد بدأت أن تطرح الكتابات الأكاديمية لمجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية في محاولة لتوسيع مفهوم الأمن ومنها مفهوم الأمن البيئي **(Environmental Security)**، الأمن الاقتصادي **(Economie security)** والأمن الغذائي **(Foods Security)** [180].

وبصفة عامة، لا يمكن الحديث عن أن تلك المفاهيم هي مفاهيم جديدة وإنما برزت فقط في فترة ما بعد الحرب الباردة، فهناك جذور لتلك المفاهيم خلال فترة الحرب الباردة، لكنها كانت محاولات محدودة حيث كانت السيطرة للاقترابات التقليدية للأمن.

إثر بروز التهديدات الجديدة التي يغلب فيها نمط الصراعات الداخلية على الصراعات الدولية في نفس الوقت التي تتنامى فيه ظواهر العولمة فإنه أصبح ينظر إلى المنظور الواقعي والليبرالي على أنهما غير كافيين لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة التي طبعت

---

[180] – أنظر: جاك فونتال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل في الجيو اقتصاد**، ترجمة محمود إبراهيم (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص06.

نهاية الحرب الباردة، إذ ابتعدت تدريجيا عن الدائرة العسكرية، وكانت الحاجة أكثر من وقت مضى إلى توسيع مفهوم الأمن ليتعامل مع تلك التهديدات الجديدة من خلال وضع أدوات ومستويات تحليلية وصياغة متغيرات وأبعاد لتشمل كافة المجالات والبحث في تفسيرات جديدة لأسباب الأمن والاستقرار والتنافس والصراع تختلف عن تلك التي تم الإشارة إليها سابقا، تجدر الإشارة منذ البداية أن هذه التفسيرات الجديدة هي كذلك موضع اختلاف بين الباحثين . ونقصد بالتفسيرات الجديدة تلك المنظورات المعرفة بالمقاربات النقدية للأمن الدولي، والبعض يعد بما بعد الوضعيين أو الانعكاسين التأمليين (Ref lectivits) وإن شئت الباحثين التكوينين للأمن.

في هذا الاتجاه، طرحت مجموعة من الدراسات الأكاديمية لمفهوم الأمن الإنساني لكن وبوجه عام فإن بروز المفهوم جاء كمحاولة لإدماج البعد الإنساني في الدراسات الأمنية، إذ أن جوهر مفهوم الأمن الإنساني هو التركيز على أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدل من التر كيز على أمن الحدود ذاتها، وذلك في سياق ما شهدته البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة من تحولات والتي أكدت فشل المنظور التقليدي للأمن، في التعامل مع طبيعة القضايا الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، كما سيتضح لاحقـــــا.

ولم يقتصر الجدل الأكاديمي حول طبيعة مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة على توسيع وتعميق مفهوم الأمن القوم بل شهدت تلك الفترة جدلا حول مفهوم الأمن الإقليمي، وذلك من حيث التركيز على مفهوم الأمن التعاوني (Coopertive secirity) كبديل لمفهوم الأمن الجماعي (Collective Seciruty) [181].

ويعتمد اقتراب الأمن التعاوني بالأساس على مجموعة من الإجراءات من بينها الدبلوماسية الوقائية إجراءات بناء الثقة اعتمادا على وجود قدر من التعاون بين الدول ليس من الضروري، أن تكون شبيه من الفكر، فهو يقوم على أساس الحوار بدلا من المواجهة والشفافية بدلا من السرية، إذا لا تنطلق السياسة الأمنية من فكرة الردع بل نقوم على أساس فكرة تطوير الحوار كآلية لمنع النزاعات[182].

---

(181) – Amitav Acharya, "Human Security : East versus West", International Journal, Vol, Lvi, No.3, (Summer 2001), P456.

(182) – نفس المرجع.

ويعرف أميتاف أشاريا (**Amitav Acharya**)مفهوم الأمن التعاوني على أساس تميزه بعناصر ثلاثة وهي: قبول فكرة الشمولية فيما يتعلق بالمشاركين، بما يعني مشاركة الدولة المختلفة في الفكر، وكذا توسيع الأجندة الأمنية بحيث لم تعد مقصورة على مصادر التهديد التقليدية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية، أما العنصر الثاني، فيتمثل في الاعتماد على الحوار بين الأطراف المختلفة كآلية لحل النزاعات، ويتمثل العنصر الثالث عن أن معظم قضايا ا لأمن لم تعد تتطلب تحركا فرديا لكنها تتطلب افتراضيات تعاونية بين الدول[183].

ومن ناحية ثانية، فإن دراسات الأمن خلال فترة الحرب الباردة تجاهلت بشكل كبير المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، ومن هنا جاء بروز مفهوم الأمن المعقد (Complex Security) ويقصد به أنه في إقليم معين، فإن التزايد في درجة الاعتماد المتبادل بين الدول قد يؤدي إلى أني كون هناك تأثيرات أمنية متبادلة، بمعنى تأثر أمن أي دولة بأمن الدولة الأخرى ليس في المجال العسكري فحسب، بل يقصد بذلك مفهوم الأمن بمعناه الشامل [184]. ومن ذلك الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام **1997**، ففي ظل الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة، فإن الأزمة انتقلت عن دولة لأخرى وما كان لها من تداعيات على دول الإقليم كافة، ناهيك عن الأزمة المالية العالمية الحالية التي أتت على معظم دول العالم.

ويظل التساؤل قائما عن طبيعة تفسير النظريات المختلفة لم فهوم الأمن وطبيعة رؤيتها للتغير الذي طرأ عليه في فترة ما بعد الحرب الباردة . إذ نجد أنصار المدرسة الواقعية هذه الفترة بين مرتلين ومتصلب. يرى اتجاه هذا الأخير أن الدول ستظل في المستقبل تحدد اهتماماتها الأمنية وفقا لمصالحها الخاصة، ومازال هؤلاء المتصلبين أن تف سيراتهم لازالت حاكمة فيما يتعلق لحتمية الصراع.

أما فيما يتعلق بانهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، فإن الواقعيين المتصلبين لا يرون في ذلك تغيرا جوهريا، فمازال الصراع هو الحاكم في نظرهم، رافضين الحديث عن أية إمكانية لحدوث تعاون بين الدول. بينما يفسيرهم لتطور الجماعة الأوروبية وما يراه البعض بأن الدولة أصبحت أقل أهمية كان من قبل، فهم يرفضون هذا التفسير ويرون أن ما حدث هو

---

(183) – نفس المرجع.

(184) – المرجع السابق.

تحول الدولة الأوروبية إلى دولة أكبر وأن الاتحاد الأوروبي أصبح يقوم بدور مشابه لدور الدولة في العلاقات الدولية[185].

ومع ذلك، فإن في الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية بدأت شيئا فشيئا تظهر إسهامات جديدة، رغم أن البعض يريد أن يصنفها ضمن آراء الواقعية البنيوية، إلا أن معظم الباحثين يصفونها ضمن الصياغة الأمنية الجديدة والمعروفة بالتحليلات الأمنية النقدية تحت اسم مدرسة كوبنهاجن لبحوث السلا م. فإذا **باري بوازن** رائد هذه المدرسة وأنصاره الآخرين أمثال **ويفروديلون** يعتبرون أن الدولة هي الوحدة أو الكيان المعنى بالأمن، لكن يجد **بوزان** نفسه أمام متغيرات جديدة للأمن الدولي لا تستجيب لذلك الاعتبار، ولهذا وجب عليه تبني في تحليلاته ثلاث مستويات وهي الأفراد، الدول، النظام الدولي . وانطلاقا من هذا الطرح فهناك من يرى في أعمال **باري بوزان** بأنها تشكل همزة وصل بين الدراسات الأمنية التقليدية على اعتبار الدول كموضوعي مرجعي وبين الدراسات الأمنية النقدية من منظوره الموسع للأمن لما جاء بمفهوم الأمن المجتمعي (Societal Security) [186].

يركز مفهوم الأمن المجتمعي على الهوية Identy وقدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وهوية وعادات . ويرى **باري بوزان** أن غياب الأمن المجتمعي ظهر بصورة أساسية كنتيجة لتحولات النظام العالمي، إذ أضحى هناك مصدرين هامين من مصادر تهديد الأمن المجتمعي هما الهجرة والصراع بين أبناء الأثنيات والعرقيات المختلفة، أو ما يطلق عليه «الهويات المتصارعة».

إن الهويات المتصارعة في نظر **باري بوزان** تتبع من الهجرة خوفا من التغيير المستقبلي في تركيبة السكان، وكما أن الصراع بين أبناء الأثنيات المختلفة يؤ ثر على تماسك المجتمع ومنه يؤثر على الأمن المجتمعي، لكن ومع ذلك فمازال **باري بوزان** يؤكد على أمن الدولة أو أن الدولة بصفة عامة مازالت هي الهدف الأساسي لأية سياسة أمنية . ولهذا يرى بأنه لا يعني بطرحه لمفهوم الأمن المجتمعي أنه سيحل محل الأمن القومي [187].

---

(185) – John Baylis, "Internationnal Security in the post cold Ware va", in Johbaylis (ed), the Globalzation of World Politics: An introduction to International Relations, Op.Cit, P201.

(186) – عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص25.

(187) –Barry Buzan,''Security, thestate'', the new world order, and beyond in lipschutz (ed) on security (New york : Columbia university) press, 1998, P63.

فبناء الدولة يستلزم خلق ثقافة مشتركة بين المواطنين، وهو ما يخلق إحساسا بالتضامن أو ما يطلق عليه «التوحيد مع الاختلاف». لكن في الحقيقة أن مفهوم الأمن المجتمعي جاء في ميثاق التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة من اتجاه للتكامل والتفكك . فعلى سبيل المثال ثم توحيد الألمانيتين وتفكك عدد من الدول ومنها الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا، وهذا التفكك خلق مشاكل أقليات، مما أسهم في خلق عدم استقرار إقليمي، وهو ما تطلب جعل الهوية هوية المجتمعات الأثنية محور التركيز لبعض الدراسات الأمنية إلى جانب قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئة، سكانية...).

لكن إذا لم يذهب **باري بوزان** بعيدا فإنه ترك المجال لزميليه ويفر و**ديلون** ليأخذا بأبعاد أخرى غير عسكرية للأمن لغرض تطوير مفهوم الأمن المجتمعي الذي شكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، حيث إذ كان **باري بوزان** أدخل فكرة الأمن المجتمع إلا أن تحليلات **ويفـر** و**ديلـون** شكلت قطيعة مع التحليلات المركزية الدولتية للواقعية الجديد ولبوزان بالذات، إذ هذان يختلفان مع بوزان في مكانة الدولة في تحليلها مسألة الأمن.

قام **ويفـــر** بفحص فعل جملة من الظواهر : العولمة، الظواهر العابرة للحدود، البناء الأوروبي، ظهور عرقيات قومية في أوروبا الشرقية، تدفقات الهجرة، الاستراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية، تحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية، الاندماج في كيانات أوسع، الاضطهاد السياسي، الإرهاب الجريمة، الأمراض والنمو الديمغرافي فتوصل إلى نتيجة مفادها أن المجتمع مهدد أكثر من الدول بسب ب أنه يرى في هذه الأخيرة وظائفها تتغير لكن دون مراجعة سيادتها، بينما المجتمعات ترى في هويتها مستهدفة ومعددة بفعل هذه الظواهر، حيث إذا كان الخوف مرتبط بانعدام الأمن فإن السلوكات غير المدنية الآخر، الهجرة، ضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة فإنما نشغل الأفراد أكثر من الدول [188]

وانطلاقا من الاعتداءات على الأجانب في أوروبا، التصويت ضد معاهدة ماستريخت والتطهير العربي في يوغسلافيا، فإنها قد تؤكد الخوف في البقاء الهوياتي، وعلى هذا الأساس يقترح وضر نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع طالما أن (التهديـــد المحتمل يهدد

---

[188] – عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص26.

المجتمع ككل [189]، ولعل هذا ما أدى إلى تصنيف تعريف **بوزان** إلى شق يتمثل في الأمن القومي يعني بالسيادة وبناء النظام أو شق ثاني يتمثل في الأمن المجتمعي بعني بالهوية وبقاء المجتمع، لكن ويفر غلب الثاني على الأول.

فلما تهديدات أمن الشعوب تأتي ليس من القوات ا لمسلحة، وإنما من الإرهابية الكود الاقتصادي الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد، التنافس العرقي، الجريمة والأمراض، ولهذا تستلزم تغيير السياسة الواقعية ليس بمجرد توسيع في القطاعات وإنما تغيير نحو الفرد والمجتمع كمرجع أخير في التحليل، بل هما الأساس من الدولة في ال تحليل من وجهة نظر الاتجاه النقدي الجديد.

إن في نظر النقدين أن الدولة تشكل عائقا أمام أمن الأفراد بحكم السياسيون التي تتبعها ويبدو هذا الاشكال في العلاقة القائمة بين الدول والأفراد، إذ نجد الأفراد قد يكونون مهددين جراء سياستهم الخارجية، إن لم نقل الدولة هي في ذاتها تشكل مصدر تهديد أمن الناس ولا سيما في العالم الثالث عندما تمارس عليهم التعسف والظلم، لكن من جهة أخرى فهي التي تؤمن الناس كذلك.

وأما بالنسبة لبعض الواقعيين ...الجدد الآخرين، فنجد أن كبت **ولتز** قدم هو الآخر مراجعة لبعض أفكاره على غرار **باري بوزان**، وبالذات في مرجعيات موضوع الأمن . فبينما فيما يتعلق بعد تنبؤ أي من النظريات القائمة بانتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتاد السوفياتي، أكد ولتز على أن النظريات لا يمكنها تقديم تنبؤات محددة، إذا لا يمكنها تحديد موعد محدد لتغيير محتمل حتى لو كانت النظرية جيدة على حد قوله، وكما لا توجد أي نظرية تشمل كلا من الأسباب القومية والدولية التي تنتج التغيير والأحداث معا، ويرى في ذلك ليس عيبا في النظرية ولكنه قصورا فيها، أما عن تفسيره لانهيار السوفياتي فقد أرجعه للفشل الاقتصادي، وهو ما يعني تغيير الآدانة فيما يتعلق بأهمية العام ل العسكري دون غيره كمؤثر في قوة الدولة[190].

وفي سياق المدرسة الواقعية الجيدة برز رافد أطلق أنصاره على أنفسهم اسم الواقعية المشروطة ومن أبرز روادها **شارلز غلاسر (Charles Glaser)**، إذ نخرج في تحليله عن

---

(189) – نفس المرجع.

(190) – John Baylis, Op.Cit,P 199.

حتمية الصراع والتنافس في العلاقات الدولية إلى اعتقاده بأنه في حالت كثيرة يمكن أن تحقق الأطراف المتنافسة أهدافها الأمنية من خلال السياسات التعاونية بدلا من التنافس والصراع، وفي مثل هذه الأحوال فإن الدول تكون قد اختارت التعاون في سبيل تحقيق الأمن بدلا من التنافس . لكن المسار الذي ستسلكه الدول لتحقيق أمنها كذلك سيتوق ف على الظروف السائدة[191].

لذلك يعيب هؤلاء على الواقعين البنيويين تلك النزعة التنافسية التي أصلوها في نظريتهم حيث يعتقد أنصار الواقعية المشروطة أن سلوك الدول ضمن عالم تتسم في العلاقات الدولية بنزعة العون الذاتي، لا يعني بالضرورة أن الدول مقدر عليها المنافسة الدائمة التي تؤدي إلى الحرب، بل لخفض المخاطر والتهديدات المشتركة . إن الدول تنخرط في مسارات تعاونية من أجل خفض أسلحتها والحد من انتشارها إدراكا منها لمخاطر التنفس المجهول العواقب، كما يؤكد الواقعيين الشرطيين إذا كان الواقعيون البنيويون يحاجون بأن الدول تلجأ إلى التعاون فقط بسبب إدراكها للمخاطر التي تقترن بالسعي وراء المزايا النسبية، فإن الأفضل أمنيا قبول التكافؤ التقريبي بدلا من السعي وراء تحقيق أقصى المكاسب، لأن التنافس لتعظيم القوة العسكرية للدول قد يقلص من نطاق الجدد يعتقد أنصار الواقعية المشروطة ننطوي عل ى نوع من المبالغة. فإذا كان الغش بالتأكيد محفوف بالمخاطر وغير مقبول حسب قول شلينغ Shelling وه البيرين Halperin، لكن عندما يفترض في الاتفاقيةِ بقاء احتمال لحدوث الغش، ومع ذلك فإنه بصفة عامة تلك الاتفاقية تؤدي إل مكاسب هامة استراتيجيا، فالأخطار التي ينطوي عليه ا الحد من الأسلحة قد تكون مقبولة أكثر من تلك التي ينطوي عليها سياق التسلح[192].

وفي هذا السياق، يبدو موقف القوى العظمى في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات من القرن الماضي، بحيث ثم توقيع سلسلة من الاتفاقيات بشأن خفض الأسلحة والإستراتيجية لهذا يعد هذا الطرح خر وجا عن الفكر الدافعي الجديد التقليدي القائم على استحالة وجود تعاون بين الوحدات الدولية في سعيها لتحقيق أمنها، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدول يمكنها الخروج

---

(191) – Ibid.

(192) – السيد ولد آباة، المرجع السابق، ص45.

من المعضلة الأمنية من خلال مزيد من التعاون بعدما تدرك الدول تكلفة ومخاطر استمرارها في الصراع لتغيير سعيها لتحقيق التعاون[193]

وفي مرحلة متقدمة من كتابات **باري بوزان** يعتقد هو كذلك بأن إحدى سمات ثمانينات وتسعينات القرن الماضي هو ظهور نوع تدريجي لما يسمى بالفوضى الأكثر نضوجا تدرك فيها الدول الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها مواصلة التنافس في مجال الأسلحة النووية، ورغم التسليم بوجود نزعة لدى هذه الدول بالتركيز على مصالحها الأمنية المحددة، إلا أنه يسود اعتقاد متزايد لدى الدول الأكثر نضوجا في النظام الدولي بأن هناك أسباب أمنية كافية لأخذ مصالح جيرانها بعين الاعتبار عند رسم سياستها الخاصة . ومن الأمثلة التي يعطيها **بوزان** ما توصلت إليه دول الشمال من التنافس الأمريكي الشديد إلى جماعة امنية مشتركة، وكذلك تلك العلاقة العدائية بين ألمانيا وفرنسا وبين دول غربية أخرى تحولت بإرساء قواعد شعور جديدة إلى مجتمع متآلف في إطار معاهدة روما.

وعلى هذا الأساس، شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة طرح مجموعة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفهوم التقليدي للأمن، والتي برزت بالأساس في سياق مجموعة كبيرة من التحولات. ورغم أن بعض من تلك المفاهيم كان قائما خلال فترة الحرب الباردة ومنها على سبيل المثال مفهوم الأمن التعاوني، ومفهوم الأمن المعقد، ومفهوم الأمن الإنساني، إلا أنها لم تثر جدلا أكاديميا خلال تلك الفترة كما هو الحال بعد الحرب البارة.

ومن هذا المنطلق يصبح التساؤل هو : هل عكس بروز تلك المفاهيم في فترة ما بعد الحرب الباردة تحولا عن المنظور التقليدي؟ وإلى أي مدى شهدت فترة ما بعد الحرب البارد ة تحولا في طبيعة الأمنية المسيطرة؟

وبالنظر إلى مفهوم الأمن الإنساني في سياق تمايزه عن مفهوم الأمن القومي، نجد أن مفهوم الأمن الإنساني ليستند إلى مجموعة من الأسس المغايرة لمفهوم الأمن القومي تتمثل في وحدة التحليل، وكذلك طبيعة مصادر التهديد وسبل تحقيق الأمن .

يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على اتخاذ الفرد وحدة التحليل الأساسية وذلك في سياق ما أصبح يؤجه أمن الأفراد من قائمة طويلة من مصادر التهديد لم تعد الدولة هي الوحيد المسؤولة عنها وكذلك لم يعد بمقدورها التعامل معها بمفردها، وفي حين يتخذ مفهوم الأمن القومي من

---

(193) – المرجع السابق.

الدولة وحدته الأساسية في التحليل مركزا على أن مصادر تهديد أمن الدولة هي مصادر عسكرية ذات طبيعة خارجية فحسب، ونجد في المقابل أن مفهوم الأمن الإنساني يميز بين نوعين من مصادر تهديد أمن الأفراد قضايا أمنية، ناهيك أن مفهوم الأمن القوي لم يتعامل مع تلك الأنماط من القضايا. لعل هذا ما أدى بالباحثين رفض مفهوم الأمن القومي لأنه لم يعد قادرا على تقديم تفسيرات ملائمة والتعامل مع تلك الأنماط من القضايا.

وفي هذا السياق، تطرح بعض الدراسات مفهوم الأمن الإنساني على انه يشكل تحولا في المنظور القائم على تحقيق الأمن القومي، إذ ي رون في هذا الأخير أنه ظل فترة طويلة كان بإمكانه تقديم تفسيرات ملائمة لطبعة الواقع الدولي . إلى أن مع نهاية الحرب الباردة واجه هذا المنظور مأزقا مما جعله غير قادر على تقديم تفسيرات ملائمة إلى حد وصوله ترك المجال لمفهوم الأمن الإنساني ليحل محله من تقديم تفسيرات للواقع الدولي الراهن[194].

بناءا على ما سبق، فإن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني عما إذا كان يشكل ثورة مفاهيمية أو بمعنى آخر يشكل مفهوما بديلا للمفهوم التقليدي للأمن يتطلب البحث في مجموعة من النقاط والإجابة عن مجموعة من التساؤلات تتمثل في : هل توجد نظرية حول مفهوم الأمن الإنساني بالفعل أم أنه مجرد طرح للمفاهيم، وكذلك إلى أي مدى أصبح مفهوم الأمن الإنساني قادرا على تقديم تفسيرات لطبيعة القضايا الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يعني تراجع نظرية الأمن القومي؟ هل نشهد بالفعل تغييرا في المفاهيم، فهل ال مفاهيم المسيطرة تغيرت فعليا؟، وهل تلك المفاهيم التي ظلت مسيطرة لفترة طويلة كانت حاكمة ومفسرة للعلاقات الدولية؟ فهل مفهوم المساواة في السيادة على سبيل المثال كان يطبق فعليا؟ وإن لم يكن كلك فلماذا لم تواجه تلك المفاهيم تحديا من قبل؟ وهل غياب مثل ها التحدي وراء الاعتقاد أنها تطبق فعليا ؟

وتطلب الإجابة عل تلك التساؤلات البحث في طبيعة التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن في سياق التطورات التالية لأحداث **11 سبتمبر 2001** بما يساعد على فهم طبيعة العلاقة بين مفهوم الأمن القومي والأمن الإنساني وإلى أي مدى يكمل كل منهما ا لآخر أو ينفيه ودلالة ذلك لمفهوم الأمن العالمي، لكن بعد التعرض المزيد من الشرح لتلك الدراسات الأكاديمية التي

---

(194) - John Baylis,Op.Cit.

ناقشت وطرحت مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية، والدعوة لتبني اقتراب أمني مغاير لاقتراب التقليدي للأمن.

يتمثل النوع الأول في مصادر تهديد تنبع من داخل الدولة ذاتها ويمكن للدولة في بعض الأحيان مواجهتها أو على الأقل التقليل من آثارها، ومنها النزاعات الداخلية بين أبناء الجماعات الأثنية المختلفة، وظروف الفقر والحرمان الاقتصادي، وفي بعض الأحيان تكون الدولة ذاتها مسؤولة عن تهديد أمن مواطنيها ومن ذلك قيام بعض الدول بإتباع سياسات تميزية ضد بعض الفئات في المجتمع لأسباب دينية أو عرفية أو سياسية . اما النوع الثاني من مصادر تهديد أمن الأفراد فهي تلك التي لا تنبع من داخل الدولة ذاتها، ولا تملك الدولة القدرة على مواجهتها بمفردها ومنها التلوث البيئي، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الألغام الأرضية، مشكلات اللاجئين، الإرهاب الدولي الجريمة المنظمة.

وعلى هذا الأساس، فإن بروز مفهوم الأمن الإنساني يأتي في سياق فشل منظور الأمن القوي والقائم على أولوية الأداة العسكرية لمواجهة تهديد أمن الأفراد والتعامل مع طبيعة التحديات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي في أغلب الأحيان لا يمكن مواجهتها من خلال الأداة العسكرية . كما أن فكرة تحقيق أمن الدولة يتضمن بالضرورة تحقيق أمن كل ما يداخلها لم تعد ذات أساس، ففي أحيان كثيرة قد تكون الدولة آمنة وفقا للمنظور التقليدي للأمن، في حين أن أمن الأفراد يواجه تحديات جسيمة، ومن ثم، فإن هناك انفصالا في المسارين.

إن مفهوم الأمن الإنساني جاء بروزه نتيجة لأزمة مر بها علماء السياسة دفعت بهم للتخلي عن مفهوم الأمن القومي لكونه غير ذي قيمة وتبني مفهوم الامن الإنساني بديلا للخروج من أزمتهم.

إن الأزمة التي شه دتها البيئة الأمنية من تحولات كشفت عن عمق مصادر تهديد أمن الأفراد جعلت الباحثين لا يملكون الأدوات الملائمة للتحليل . لكن من ناحية أخرى، لا يعني أن المفهوم القديم لم يعد قائما وإنما لم يعد قادرا على تقديم تفسيرات ملائمة للواقع الدولي.

فالمفهومان يبقيان يتعايشان معا، وبل يمكن الإشارة أنه ليس بالضرورة أن يكون المفهوم البديل هو أفضل البدائل والقادر على تقديم تفسيرات دقيقة لكل القضايا ذات الصلة أو حتى غالبيتها إلا أن ما ساعد على بروز الأمن الإنساني يتمثل في طبيعة الأزمة التي راجعت النظرية القديمة.

إن مجموعة من المشكلات والقضايا التي هي جوهر مفهوم الأمن الإنساني كانت في مجملها قضايا قديمة مثل مشكلات البيئة، قضايا اللاجئين قضايا الفقر والنزاعات المسلحة . فهذه المجموعة وغالبية مصادر تهديد الأمن الإنساني هي قضايا قائمة منذ زمن طويل والبعض منها كان موضوع للدراسة، وإلا أنها جاءت بالأساس في سياق قضايا التنمية ولم تتحول لتصبح في سياق دراسات الأمن الإنساني.

1-المقاربة الأمنية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية:

وفي سياق دراسات الأمن الإنساني، فإن بداية الجدل الأكاديمي في فترة ما بعد الحرب الباردة حول مفهوم الأمن الإنساني ترجع إل ى عام **1994**، وذلك مع صدور تقرير التنمية البشرية لعام **1994** إذ طرح التقرير مفهوما جديدا للأمن تمثل في مفهوم الأمن الإنساني أو الأمن البشري. إلا أنها لم تكن المرة الأولى التي يطرح مفهوم الأمن الإنساني ويمكن تتبع بدايات طرح المفهوم خلال فترة الحرب الباردة، وذلك من خلال بعض الكتابات وأعمال بعض اللجان التي استخدمت تعبير «الأمن الإنساني» و«أمن الفرد»، إلا أن استخدام المفهوم في هذا السياق جاء بالأساس ضمن مفهوم التنمية بمعناه الشامل، وذلك من خلال محاولات دراسة المشاكل الإنسانية والقضايا ذات الأبعـــاد الإنسانيـــــة.

في عام **1966** طرح بلاتز (W.Eblatz) فكرته حول الأمن الفردي Individual Security في كتاب له بعنوان الأمن الإنساني، بعض التأملات Human Security : Some Ref Lesvtions وتمثلت فرضيته الأساسية في أن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضا أو بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة مـــن السلطة [(195)]، وقد أكد على أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين أو تحقيق أمن الأضرار.

وهو ما يمثل أول تحدي على المستوى النظري للفكر التقليدي القائ م على محورية أمن الدولة وأن أمن الدولة هو الأساس في تحقيق أمن كل ما يدخلها عن أفراد ومؤسسات . ورغم ذلك فلم، تشر نظرية **بلاتـــر** آنذاك جدلا حول مفهوم الأمن الإنساني، وهو ما يفهم في سياق البيئة الأمنية الدولية في ذلك الوقت وظروف الحرب الباردة.

---

(195) – خديجة عرفة، «مفهوم الأمن الإنساني»، في **دورية مفاهيم**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مصر، العدد، السنة الأولى (سبتمبر2005)، ص5.

وخلال السبعينيات و الثمانينيات من القرن العشرين أبشر الحديث عن مفهوم أمن الأفراد أو الأمن الإنساني من خلال مناقشة أبرز مصادر تهديد أمن الأفراد، وذلك من خلال أعمال وتقارير بعض الجان المستقلة، وكذلك أعمال بعض المؤتمرات الدولية، وهو ما جاء بالأساس في سياق محورين تعلق الأول بالر بط بين إشكالية تحقيق امن الأفراد والإنفاق على التسلح، أما المحور الثاني فجاء من خلال الربط بين تحقيق الأمن الإنساني وتحديات التنمية الشاملة وذلك على النحو التالـــــــي:

أ-مفهوم الأمن الإنساني وإشكالية الانفاق على التسلح:

طرح مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة الحرب الباردة في سياق الجدل المتعلق بالعلاقة بين التنمية والاتفاق على التسلح من خلال بعض اللجان المستقلة ومنها اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح والأمن المعروف بلجنة **بالم Palme** نسبة إلى رئيس اللجنة **أولف بالم Olfe Palme**. دعن اللجنة في تقرير صدر لها عام **1982** بعنوان الأمن المشترك **(Common Security)** إلى ضرورة تحويل الانتباه إلى طرق بديلة للتفكير حول مفاهيم الأمن والسلم . وبالإضافة إلى التركيز على قضايا الأمن القومي والسلم . وبالإضافة إلى التركيز على القضايا والمشاكل ومنها مشاكل الفقر، الحرمان الاقتصادي وعدم المساواة . ومن ثم يجب تحويل الاهتمام الدولي نحو التعامل مع تلك الأنماط من مصادر التهديد.

وفي هذا السياق، طرح مفهوم الأمن الإنساني ليس كبديل أو مكمل لمفهوم الأمن القومي، ولكن من خلال التركيز على مجموعة من القضايا والتي أطلق عليها قضايا الأمن الإنساني وتشمل قضايا الف قر، الإنفاق المتزايد على التسلح، غياب العدالة التوزيعية والحرمان الاقتصادي. وقد أكد التقرير على التوزيعية . وقد اقترح التقرير عددا من الأدوات لتحقيق ذلك تمثلت في العمل على تحقيق الديمقراطية محليا وعالميا، احترام حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية وتحقيق الديم قراطية محليا وعالميا، احترام حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن البيئي، وكلك اقترح بعض الإجراءات ومنها طرح إجراءات بناء السلم والثقة، استخدام الدبلوماسية الوقائية والانذار المبكر وحفظ السلام في حالات ما بعد النزاعات[196].

---

[196] – Amitav Acharya, "Es uns and Butter : Whay Dohuman Security and Traditional Security Co-Exist in Asia "In Global Economick Eview, Vol.32, (2003), P4.

كما عقد خلال فترة الحرب الباردة مجموعة من المؤتمرات والتي ارتكزت بالأساس على مناقشة العلاقة بين التنمية البشرية والإنفاق على التسلح وكيفية التوفيق بين اعتبارات الانفاق التنموي والانفاق العسكري والتي طرح من خلال بعض منها مفهوم الأمن الإنساني، ونصب التركيز بالأساس من خلالها على مناقشة القضايا الأمنية وتداعياتها على أمن الأفراد.

خلال الفترة الممتدة من **15 جوان** إلى **2 أوت** عام **1986** في باريـــس عقد المؤتمر حول العلاقة بين نزع التسلح والتنمية، هدف المؤتمر إلى ضرورة توجيهية الانتباه نحو مزيد من الاهتمام بالانفاق على التنمية لتحقيق الأسس الإنساني. وقد خلصت الدراسة التي تم إعدادها قبل المؤتمر من طرف خبراء دوليين إلى أن العالم يواجه فرصة ولديه الاختيار إما "أن يستمر في سباق التسلح أو أن يتحرك بسرعة معتدلة نحو نظام اقتصادي وسياسي أكثر ثباتا واستدامة، لكن تحقيقها معا أمر مستحيل[197].

وفي عام **1987** شارك **23 باحثا** تحت رعاية الأمم تحت رعاية الأمم المتحدة ومن بينهم **روبرت ماكنمار** في دراسة اقترحت في النهاية إنشاء مجلس مراقبة عالمي Clobal Walch Coucil برعاية أممية تكون وظيفته بحثية تشاورية بين الخبراء حول قضايا ومصادر تهديد الأمن الإنساني، والبحث في السبل الكفيلة بتحقيق رفاهية وأمن الأفراد[198].

كما أدى مؤتمر الدولي لنزع السلاح الذي عقد في بكين في **جوان 1988** على ضوء ما يواجه الأمن الإنساني من تحديات إلى أن هناك ضرورة لتركيز ولإعادة توجيه الانفاق نحو القضايا التنموية من انفاق على الصحة والتعليم ب دلا من الانفاق العسكري المتزايد، وهو ما يتطلب إدراكا دوليا بخطورة مصادر تهديدا الأمن الإنساني والتركيز على سبل مواجهتها[199].

ب-مفهوم الأمن الإنساني وتحديات التنمية الشاملة:

جاءت بدايات مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة الحرب الباردة ضمن أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة بدراسات الأمن والتنمية ومنها اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية Dependent Commission International Developement usses برئاسة **ويلي برانـــد**، ولهذا عرفت بعد ذلك اللجنة باسمه وتشكلت عام **1977** بناءا على اقتراح **مكنمارا** الذي أعلن عن فكرة إنشاء لجنة من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين لصياغة

---

(197) – Ibid.
(198) – Ibid.
(199) – Ibid.

الاقتراحات الأساسية لتحقيق اتفاق وتفاهم عالمي من خلال اقتراح توصيات تقيد في عمليات التفاوض بين الشمال والجنوب، وقد ركزت اللجنة بالأساس في أعماله على قضايا الشمال والجنوب والفجوات بينهما . وقد أصدرت اللجنة تقريرين، الأول هو تقرير الشمال- الجنوب: برنامج للبقاء عام **1980** أكدت اللجنة من خلاله على أن المشاكل التي تواجهها البشرية لم تعد مقتصرة على تلك الأنماط عن المشاكل التقليدية المرتبطة بالأساس بمشاكل السلم والحرب، إذ يوجد بجانب تلك الأنماط عن المشاكل أنماط أخرى أكثر خ طورة كالجوع، الفجوات المتزايدة بين الفقراء والأغنياء وبين الشمال والجنوب، وقد اقترح التقرير أن الحل يكمن في توافر الإرادة للتغلب على تلك الفجوات المتزايدة بين الأفراد والدول، وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمن الإنساني، ومن ثم تحقيق السلم في أنحاء العالم لكافة[200].

وأما التقرير الثاني فهو تقرير بعنوان الأزمات المشتركة : تعاون الشمال الجنوب للتعافي العالمي الصادر عام **1983** وقد ركز هذا التقرير بالأساس على متطلبات تحقيق الأمن الإنساني وذلك من خلال مناقشة بعض القضايا المهمة في هذا الصدد ومنها تحقيق الأمن الغذائي و الأمن الزراعي، وتوفير الطاقة الآمنة وإصلاح نظام المساعدات الدوليـــة.

كما أسهمت أعمال بعض اللجان المستقلة في إطار الأمم المتحدة في طرح مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة الحرب الباردة ومنها لجنة **برونت لاند Brunt land Commision** التي عرفت فيما بعد بلجنة الحكم الرا شد العالمي.**Commission Global Go vernance** . انبثقت هذه الأخيرة عن مبادرة ستوكهولم للأمن العالمي والحكم الراشد لعام **1991** والتي دعت إلى مسؤولية مشتركة والتركيز على التحديات التي يواجهها العالم أمنيا بدلا من التنافس السياسي وسياق التسلح. كما دعت لمفهوم واسع للأ من ليتعامل مع التحديات المرتبطة بمشاكل التنمية، التلوث البيئي والزيادة السكانية. والرجوع إلى لجنة **بيونت-لانـــد** فقد أصدرت تقريرا في عام **1987** بعنوان مستقبلنا المشترك (Our Commuon future)ركزت فيه بالأساس على البحث عن سبل إيجاد بيئة ملائمة يمكن من خلالها تحقي ق احتياجات الأفراد الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على بلوغ احتياجاتها الخاصة . ومن هذا المنطق أكد التقرير على أن

---

(200) – خديجة عرفة، مفهوم الأمن الإنساني، فـــــي **مجلـــة مفاهيـــم**، مرجع سابق، ص 13.

إستراتيجية للتنمية المستدامة يجب أن تهدف إلى تحقيق الأمن الإنساني من خلال العمل على تحقيق الانسجام بين الإنسان والبيئة حتى يمنع ذلك من حدوث كـــــوارث بيئـــية[201].

إن في واقع الأمر، لم تحاول تلك الدراسات الحديث عن إمكانية توسيع، أو تعميق مفهوم الأمن بالقدر ما ارتكزت بالأساس على مناقشة قضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد، إذ طرح مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة الحرب الباردة، إلا أنه لم يطرح ب صورة واضحة في سياق علاقته بمفهوم الأمن القومي، فإلى أي مدى يكمل كل منهما الآخر أو ينفيه ودلالات ذلك لمفهوم الأمن العالمي. وهنا نصل إلى الوقوف على أهم العوامل التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني وتعريف المفهوم لتوضيح ذلك.

أ-العوامل التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني وتعريف المفهوم:

يكشف النظر إلى جوهر مفهوم الأمن الإنساني وبروزه في فترة ما بعد الحرب الباردة على العلاقة بين جوهر المفهوم وهدفه الأساسي المتمثل في تحقيق أمن الأفراد، وبين علاقة الأول بطبيعة وبنية النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب البار دة والقائم على هيمنة دولة واحدة تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة من خلال تكريس مجموعة من المفاهيم لخدمة مصالحها.

وبوجه عام، هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في طرح مفهوم الأمن الإنساني إلى ساحة الجدل الفكري التي تمحورت حول قضايا مفاهيم الأمن في فترة ما بعد ا لحرب الباردة، والتي ارتبط بعضها بطبيعة البيئة الأمنية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، في حين ارتبط البعض الآخر بضعف الأطر المؤسسية وغياب المؤسسات الأمنية المعنية بتحقيق أمن الأفراد، وتتمثل أبرز تلك العوامل في الآتـــــي:

1-تحولات البيئة الأمنية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة:

واجهت طبيعة وظروف الحرب الباردة الدراسات الأكاديمية، إذ ركزت هذه الأخيرة خلال فترة الحرب الباردة على دراسة قضايا الأمن بمعناه التقليدي وأنصب التركيز على كيفية تجنب حرب نووية، بينما مثل الحديث عن الأمن الإنساني في تلك الفترة م جرد رفاهية فكرية، لأن أي قرار يتخذ من الدولتين العظمتين بالبدء في حرب نووية قد يترتب عليه عدم وجود الإنسان حتى يتم الحديث عن أمنه . لكن ومع نهاي الحرب الباردة كانت هناك آمال بعهد جديد

---

[201] – Mahboub UL-Haq,"Global Gover;an ce for Human Security", In Majid Tehranian (ed), Worlds: Human Security and Global Govermances (New York: Toda Institute for Global Peace and Policy Resard, 1999), P79.

من السلم والأمن تعيشه الشعوب، إلا أنه ما لبث أن اكتشفت تلك التحولات عن عم ق مشاكل الأمن الإنساني التي يعانيها المجتمع الدولي، وهو ما مثل دافعا أمام بعض الباحثين للاهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد من مشاكل البيئة . وقضايا اللاجئين وغيرها، ولا سيما بدعم من بعض الاقترابات الجديدة كالدراسات النقدية Critical Security stuties التي تهتم برفض أنصارها الافتراض القائم على أن تحقيق الأمن يتم من خلال تراكم القوة، وبدلا من ذلك فهم يرون أن الأمن يتحقق من خلال تحرر الأفراد من القيود، وهذه القيود قد تكون هيكلية أي نابعة من طبيعة وهيكل النظام السياسي، أو قيود نابعة من النخبة السياسية[202].

من ناحية أخرى، كان هناك بعض التداعيات المصاحبة بنهاية الحرب الباردة التي كشفت عن خطورة وتعقد مصادر تهديد الأمن الإنساني، وكان من أبرز تلك التداعيات التغير في طبيعة الصراعات، إذ أصبحت الصارعات تدور بين الأفراد داخل حدود الدولة القومية وليس بين الدولة، تشير الاحصاءات إلى أنه خلال الفترة الممتدة من عام **1990**إلى عام **2001** قد شهد العالم سبعة وخمسين صراعا رئيسيا داخل **45دولة** في مختلف أنحاء العالم، وكانت حكومة الدولة أحد أطراف الصراع . كما أن من بين العشرين دولة الأقل عن دليل التنمية البشرية لعام **2002 توجد** 16 دولة منها تعاني من صراعات داخليـــــة.

إن السمة الأساسية للصراعات من أنها أصبحت تدور داخل حدود الدولة القومية، والنسبة الأكبر من ضحايا تلك الصراعات هم من المدنيين وليسوا عسكريين، خاصة انه في بعض الأحيان تكون السيطرة على المدنيين أحد أهداف الجماعات المتصارعة[203].

وتتسم تلك الأنماط من الصراعات بالانتهاك الشديد لحقوق الإنسان، إذ لقي **5 مليون** شخص حذفهم من جراء الصراعات الداخلية في عقد التسعينات من القرن الماضي . كما ترتب على هذه الأخيرة واحدة من اخطر مشاكل الأمن الغنساني وهي مشاكل اللاجئين، إذ بلغ وفق إحصائيات عام **2004** عدد لاجئ وطالبي اللجوء في العالم حوالي **11.5مليون**، وفي سنة **2004** وحدها ثمة **1.01مليون لاجئ** وطالب لجوء جديد، ناهيك عن حوالي **21.3مليون** نازح داخلي على المستوى العالمي، وفي عام 2004 كان هناك حوالي **3.16مليون** نازح داخلي جديد[204].

---

(202) – خديجة عرفة، "مفهوم الأمن الإنساني"، في **مجلة مفاهيم**، المرجع السابق.

(203) – المرجع السابق.

(204) – نفس المرجع.

ومن هذا المنطلق، شكل التغير في طبيعة الصراع ات في فترة ما بعد الحرب الباردة عاملا رئيسيا في تأكيد فشل المنظور التقليدي في التعامل مع طبيعة مصادر تهديد أمن الأفراد في فترة ما بعد الحرب الباردة . فإذا كان مفهوم القومي على أن أمن الدولة يجب أمن الفرد ويحتويه ومادامت الدولة آمنة فالأفراد بالضرورة آمنون، إلا أن هذا المنظور الامني لم يعد ملائها في الوقت الحالي، فقد تكون الدولة آمنة وفقا للمفهوم التقليدي للأمن، لكن في نفس الوقت يتناقص أمن مواطنيها، ناهيك أن الدول أصبحت في أحيان كثيرة مصدر التهديد أمن مواطنيها، وهو ما دفع بعض الباحثين للدعوة لطرح مفهوم لأمن ب ديلا لمفهوم الأمن الواقعي ممثلا في مفهوم الأمن الإنساني ليرتكز بالأساس على تحقيق أمن الأفراد.

2-مفهوم الأمن الإنساني وإشكالية الأولويات المتناقصة : (الاعتبارات السياسية في مواجهة الاعتبارات الإنسانية)

يتعلق هذا العنصر بتعريف مفهوم الأمن الإنساني والفرق بين ه وبين مفاهيم أخرى ومن بينها مفهوم حقوق الإنسان . إذ يتجاوز مفهوم الأمن الإنساني التركيز على وضع مجموعة من القواعد القانونية الكفيلة بالتعامل مع مصادر تهديد الأمن الإنساني إلى التركيز على سبل تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها، وهو ما يتضح بالأساس فيما أصبح مشا هد من وجود ميل من الدول للتركيز على الاعتبارات السياسية واعتبارات الرشادة دون الاعتبارات الإنسانية، وهو ما تجسد في وجود انفصال بين ما يوجد من اتفاقيات وقواعد قانونية تشكل القانون الدولي الإنساني وبين مدى تنفيذ الدول لتعهداتها المنصوص عليها، حيث أصبح وجود ا لقاعدة القانونية لا يعني بالضرورة الالتزام بها . وتجر الإشارة إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام **1948** ينص على أن حقوق الإ نسان أصبحت مسؤولية عالمية من خلال التأكيد على عالمية الحقوق وتمحورها حول المساواة بين جميع الأفراد والاعتراف بأن أعمال حقوق الإنسان هدف جماعي للإنسانية، وتحديد مجموعة عن الحقوق المدنية، السياسية والاجتماعية لجميع أفراد، وإيجاد نظام دول لتعزيز أعمال حقوق الإنسان، وإرساء مبدأ خضوع الدولة للمساءلة بشأن التزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان بموجب القانون الدّولي[205].

---

[205] – **تقرير التنمية البشرية لعام 2000**، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص14.

كما تم التوصل إلى مجموعة مهمة من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية منع المعاقبة على جريمة الإبادة الجماعية التي تم التوصل إليها عام **1948**، واتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام **1951**، والاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على أشكال التمييز العنصري كافة في عام **1956**، فالاتفاقية الدولة للحقوق المدنية، السياسية والمتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام **1967** واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على أشكال التمييز ضد **1979**، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام **1989**، ناهيك أنه تم تعيين أول مفوض سامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام **1993**، وغيرها من الاتفاقية المتعلقة بحقوق الإنسان.

لقد شكلت تلك الاتفاقيات الدولية «القانون الدولي لحقوق الإنسان». كما وضعت مجموعة من الضوابط والنصوص المتعلقة بالتزامات الدولة الموقعة عليها تجاه الأفراد، فعلى سبيل المثال فنجد في بعض الحقوق السياسية للأفراد الحق في التعبير عن الرأي، الانضمام للأحزاب السياسية طلب اللجوء في دولة أخرى.

يتضح من وجود التزامات قانونية على الدول نحو احترام حقوق الأفراد تبعا لما وقعت عليه طواعيه من اتفاقيات دولية تتعلق باحترام حقوق الأفراد . غير أن ما أصبح مشاهدا هو وجود اتجاه متناسي من الدول المختلفة لعدم تنفيذ كامل التزاماتها المنصوص عليها في سياق تلك القواعد القانونية، فعلى سبيل المثال اتجهت الدولة كافة في الوقت الحالي إلى وضع قيود وعلى الحريات المدنية لمواطنيها، فيكفي الإشارة أن الاتصالات الشخصية تخ ضع للمراقبة من قبل أجهزة الدولة.

وكما تقوم بعض الدول بعدم إعطاء حق لطلبي اللجوء الاعتبارات سياسية مصلحية (لاجئ أفغانستان للدول المجاورة) ومن هنا المنطلق، فإن بروز مفهوم الأمن الإنساني في مجال الدراسات الأكاديمية من فترة ما بعد الحرب الباردة جاء لتجاو ز الأطر القانونية كأساس للتعامل مع مشاكل غياب أمن الأفراد للتركيز على الإصلاح المؤسسي، وذلك من خلال إصلاح المؤسسات التقليدية المعنية بتحقيق الأمن لتصبح مهيأة للتعامل مع مشاكل ومصادر تهديد أمن الأفراد، وإنشاء مؤسسات جديدة تكفى الغرض، وكذلك البحث في آليات تن فيذ ما هو منصوص عليه من التزامات قانونية متعلقة بحقوق الأفراد الأساسية وهذا هو جو هو مفهوم الأمن الإنساني.

3-تحديات العولمة والأمن الإنساني:

لقد دفعت ما واجهته العولمة من تحديات للأمن الإنساني عددا من الباحثين إلى الربط بين العولمة من ناحية وبروز مفهوم الأ من الإنساني من ناحية أخرى، حيث جاء هذا الأخير كرد فعل ونتيجة لتحديات العولمة وللبحث عن سبل مواجهتها.

وبوجه عام، فرغم ما تقدمه العولمة من فرص للتقدم البشري في مجالات عدة ممثلة في سرعة انتقال المعرفة وفتح الحديد، إلا أنها في المقابل تفرض تحديات خطيرة على الأ من الإنساني، خاصة في الدول النامية، أن اعتمدت العولمة كظاهرة على خدمة مصالح الدول المتقدمة والدول النامية لفرض ضغوط على هذه الأخيرة فيما يتعلق بفتح أسواقها وبما يحقق مصالح الأولى، إذ أصبحت فوائد العولمة تسير في اتجاه واحد أسواقها وبما يحقق مصالح الأولى، إ ذ أصبحت فوائد العولمة تسير في اتجاه واحد ولصالح الدول المتقدمة التي وضعت تلك القواعد، فعلى سبيل المثال، نجد أن التحرير التجاري وفقا للاتفاقيات الدولية الخاصة بالزراعة والهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي قد أسهم في خلق مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية، وهو ما يتضح في السماح للدول المتقدمة ولسياستها الحمائية التحكم في سلع معينة وبتوجيه أضرار بالغة لصغار المنتخبين في الدول النامية[206].

ومن ناحية ثانية، نجد هناك غياب لنقاط الالتقاء بين القواعد التجارية وقوانين الاستثمار محليا ودوليا بين القانون الدولي لحقوق الإ نسان، وبمعنى لا يوجد هناك مرعاة الأبعاد الإنسانية للقرارات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال نجد الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاستثمارات المشتركة تضع أنظمة حمائية قوية المستثمرين الأجنبيين في الدول المضيفة دون مراعاة مدى ملاءمة تلك الالتزامات مع حماية حقوق المو اطنين، وتلك الالتزامات عادة تسبب أضرار للمواطنين .

فإذا لم يكن هناك تنسيق بين القانون التجاري الدول والقانون الدولي الإنساني، فإن في سياق العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية يمكن تفسيره على أساس رغبة الأولى في السيطرة على الدول النامية وتوجيه أنشطتها بما يحقق مصالحها [207].

ومن ناحية ثالثة، هناك بعض الدراسات التي ربطت بين أنشطة المنظمات والشركات متعددة الجنسيات وانتهاكات حقوق الأفراد في الدول التي تعمل فيها، يتضح ذلك في محاولة

---

(206) – Saki Ko futuda-parr, "New threats to Himan Security in the era of Globalization", Journal of human development, vol.4, N0.2, United nations development programme(juillet 2003), P168.

(207) – Ibid.

تلك المنظمات والشركات ممارسة تأثير على اتجاه تطور القوانين الاقتصادية المحلية بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، وتبرز خطورة هذا البعد في أمرين يتمثل أولهما في عدم وجود آليات المحاسبة تلك المنظمات والشركات على ما تقوم به من أنشطة عن شأنها إلحاق ضرر بالأفراد، أما الأمر الثاني فيبتدئ في أن القانون الدولي العام وقوانين الاستثمار والتجارة وكذلك قوانين حقوق الإنسان لا تفرض التزامات مباشرة على تلك الشركات لاحترام أو تأييد احترام أنشطة تلك المنظمات لحقوق الأفراد الأساسيـــة[208].

في واقع الأمر، تبرز خطورة العولمة على الأمن الإنساني في كونها ليست عملية اقتصادية فحسب، بل هي عملية متع ددة الأبعاد لها أيضا ثقافية، اجتماعية، سياسية أمنية واقتصادية وهو الأمر الذي من شأنه فرض تداعيات خطيرة، على مجالات حياة الأفراد كافة.

وقد حدد دراسة ضمن تقرير التنمية البشرية لعام **1999** بعنـــوان«**عولمة ذات وجه إنساني**» مخاطر العولمة على الأمن الإنساني في سبعة ع ناصر أساسية هي عدم الاستقرار المالي، غياب الأمن الوظيفي، غياب الأمن الصحي، غياب الأمن الثقافي، غياب الأمن الشخصي، غياب الأمن البيئي، غياب الأمن السياسي والمجتمع[209].

ويظهر عدم الاستقرار المالي كأحد من مخاطر العولمة على الأمن الإنساني فيما تفرضه سياسات العولمة عن أزمات مالية، ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد الأزمة المالية العالمية الحالية وأزمة **1997** في جنوب شرق آسيا.

ويتمثل البعد الخاص بغياب الأمن الوظيفي بما أكدت عليه الدراسات من أن ضغوط المنافسة العالمية دفعت بالدول إلى تطبيق سياسات عالمية أكثر مرونة تقوم عل ى غياب أطر قانونية تضمن حقوق والتزامات طرفي الشراكة في العمل وذلك كنوع من أنواع اتجاه الدولة لتقليص التزاماتها تجاه الموظفين فيما يتعلق بالضمانـــات الاجتماعيـــة.

ويبرز غياب الأمن الصحي كأحد تداعيات العولمة على الأمن الإنساني نتيجة لفتح الحدود وما يترتب عليه من سهولة انتقال الأمراض، حيث تشير الدراسات أنه بلغ عام **1998** عدد المصابين بالايدز في العالم حوالي **33 مليون** فرد وأغلبيتهم من الدول الفقيرة في العالم[210].

---

[208] – Ibid.

[209] – Ibid.

[210] – محمد فهيم يوسف، "حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة"، في **مجلة البيان**، لندن، العدد 131، ديسمبر 1998)، ص17.

وأما الشق الخاص بغياب الأمن الثقافي فيبرز في أن ما تقوم عليه العولمة من انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، إذ تقوم على انتقال المعرفة والأفكار عن الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وفي أحيانا كثيرة تمثل الأفكار الوافدة تهديدا للقيم الثقافية المحليـــة.

ويتمثل غياب الأمن الشخصي في عصر العولمة في أن أمن الأفراد أصبح أكثر تعرفا للخطر، إذ سهلت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الجماعات الإرهابية الضارة بالأفراد، فالجريمة أصبحت تنفيذ في دولة ما بواسطة أشخاص من دولة ثانية وأسلحة من دولة ثالثة وتمويل من دولة رابعة والضحايا قد يكون من دول أخرى.

وأما عن تداعيات العولمة على البيئة فقد أكد التقرير (المشار إليه سابقا) على أن غياب الأمن البيئي بعد أحد تحديات العولمة، فالبيئة هي العنصر الأكثر ضررا في ظل العولمة، ومن ثم ما تفرضه مخاطر على الأمن البشري . إن الضغوط على الموارد وسوء استخدامها أصبح يهدد أمن البشر في الدول العينية والفقيرة وعلى رأسها ندرة المياه.

أم العنصر الأخير المتمثل في غياب الأمن السياسي والمجتمعي، فقد أخفت العولمة طابعا جديدا حل النزاعات تمثل في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود، وهو ما أفضى تعقيدا وخطورة على تلك النزاعات، وهو ما يمثل تهديدا خطيرا للأمن الإنساني.

ب-تعريف الأمن الإنساني:

إذا ما حاولنا تقديم تعريف للأمن الإنساني، فإن يجدر بنا القول أن مفهوم الأمن الإنساني يتسم بقدر من الغموش خاصة في ظل تداخله مع بعض المفاهيم الأخرى، ناهيك أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول طبيعة المفهوم . لهذا فإن محاولة وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن الإنساني بحيث يشمل كل ما يهدد أمن الأفراد بما فيه الحماية عن الكوارث الطبيعية بواسطة أجهزة الإنذار المكبر يواجه أكثر من صعوبة فمن ناحية شدة اتساع المفهوم بحيث يضمن كل شيء إلى درجة أن يجعل المفهوم يفقد معناه خاصة في ظل تداخله مع مجموعة أخرى من المفاهيم كمفهوم الأمن البيئي. وهذا الاتساع في المفهوم من شأنه أن يفرض صعوبة في تحويله إلى سياسات أجرائية . أو إذا تم اقتصار التعريف لمفهوم الأمن الإنساني على أحد الأبعاد كالتركيز على البعد التنموي (التحرر من الحاجة) ممثلا في حماية الأفراد من الفقر وظروف الحرمان الاقتصادي يجعل المفهوم ملائما في حالات دون غيرها.

وعلى ضوء ما سلف ذكره، فغن مفهوم الأمن الإنساني يعني باختصار السعي لتحقيق أمن الأفراد وذلك من خلال الاصلاح المؤسسي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الصلاح المؤسسات الأمنية التقليدية بما يمكنها من تبني اقتراب إنساني في التعام ل مع المشكلات الأمنية، وكذلك إنشاء مؤسسات أمنية جديدة تعني بالأساس بوضع السبل الكفيلة للحفاظ على كرامة وحماية البشرية كافة مثل بناء مؤسسات الحكم الراشد التي تضمن بيئة أمنية للأفراد، بالإضافة إلى البحث في السبل الملائمة للالتزام الدول بتنفيذ تعهداتها القانو نية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، لكن مع مراعاة عدم فصل أمن الأفراد عن أمن الدولة. كما أنه من الضروري الفصل بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التدخل الدولي الإنساني من حيث رفض اتخاذ التدخل الدولي الإنساني كأداة لتحقيق الأمن الإنسا ني وذلك في ضوء ما كشفت عنه خبرة تطبيق مفهوم التدخل الدولي الإنساني من وجود أهداف غير معلنة تحكم عملية التدخل الإنساني مما يشك في مصداقية المفهوم خاصة أن مفهوم الأمن الإنساني جاء في سياق كونه جزءا من منظومة المفاهيم الغربية، فعلى سبيل المثال تدخل الحلف الأطلسي في يوغسلافيا سابقا دون قرار من مجلس الأمن و بإعاز من الولايات المتحدة الأمريكية ينم عن اعتبارات سياسية أكثر ما هي إنسانية[211].

إن هذا الأمر يحتاج لوقفة لتفسير يكون أكثر موضوعية، ويتضح ذلك من خلال دوافع تلك الدول، ولهذا من المنطقي عرض رؤية الاتحاد الأوروب ي والولايات المتحدة الأمريكية لمفهوم العربية في بلورة رؤية تفيد موضوع الدراسة، مع التركيز على كيف يمكن أن تسهم الدولة العربية في بلورة رؤية عربية حول المفهوم؟.

إن تقرير التنمية البشرية لعام **1994** طرح مفهوم الأمن الإنساني كأحد أولويات الأجندة الأمنية في القر ن الحادي والعشرين، إذ يتبنى التقرير تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني ليشمل حماية الأفراد عن كل ما يهدد أمنهم سواء تمثل في ظروف الفقر أو الحرمان الاقتصادي أو الحماية عن الحروب والنزاعات المسلحة والاختلال البيئي وانتشار الأمراض والأوبئة وغيرها. ويعتبر هذا التقرير أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني وإدخاله في الدراسات الأمنية الموسعة وفي قضايا بالسياسة الدولية من خلل الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان وحريته . لقد

---

(211) – عماد جاد، **التدخل الدولي: بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000)، ص8.

تلا ذلك إعلان بعض الدول عن تبني مفهوم الأمن الإنساني وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، إذ طرح هذا الأخير رؤية معدلة لمفهوم التدخل الدولي الإنساني من خلال تبني مفهوم نشر القوات لتحقيق الأمن الإنساني، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه لا يتعلق بمجال الدراسات الأكاديمية فحسب، بل يتعلق بدلالات طرح الاتحاد الأوروبي للمفهوم وما هي طبيعة أهداف هذا الطرح؟ وما هي دلالة عدم تبني الولايات المتحدة الأمريكية للمفهوم حتى الآن؟ وإذا حاولت الدول المدافعة عن المفهوم تطبيقه في أجندة علاقتها الدولية من خلال السعي للتدخل الدولي في شؤون الدول الأخرى تحت مسمى تحقيق الأمن الإنساني، فهل تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الأمر؟

إنه منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتطورات التالية للأحداث بدأ الحديث من داخل دول الاتحاد الأوروبي عن ضرورة قيام الاتحاد الأوربي كمنظمة إقليمية بدور في تحقيق الأمن العالمي، هذا الأمر اتضح بشكل خاص في ظل وجود خلاف في تحقيق انسجام في المواقف عن أن الاتحاد الأوروبي حول بعض التطورات العالمية كالحرب على العـــراق.

بدأ الحديث عن أن الاتحاد الأوروبي كقوة دولية عليها مسئولية تاريخية في تحقيق السلم العالمي. من هذا المنطلق ثم تبني مفهوم الأمن الإنساني كمحور أساسي للإستراتيجية الأمنية الأوروبية ففي ديسمبر عام **2003** وافق المجلس الأوروبي على «الإستراتيجية الأمنية الأوروبية» (The European Security satratagy) والتي ركزت بالأساس على ضرورة وجود دور للاتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن العالمي انطلاقا عن أنه في ظل وجود تداخل بين الأبعاد الداخلية والخارجية للأمن، فإنه لا يمكن لدول الاتحاد الأوروبي أن تحقق أمنها بعزل عن الأمن العالمي.

وقد حددت الإستراتيجية ضمنة أنماط عن المخاطر الأمنية التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي والتي تتمثل في انتشار الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية والدول الفاشلة والجريمة المنظمة[212].

ومن أجل بلورة هذا الدور الأمني الجديد للاتحاد الأوروبي ثم تبني مفهوم الأمن الإنساني من خلال الإعلان عن وجود مسؤولية تاريخية للاتحاد الأوروبي في المساهمة في

---

[212] – Merika Jerch (ed), international Politics and society (New jerssey: The state University of New jersey, 2005), P63.

خلق عالم الصدد، تم تشكيل لجنة من الجزاء والسياسيين من دول الاتحاد الأوروبي لدراسة طبيعة الدور الذي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقوم به لتحقيق هذا الهدف والتي وضعت تقريرا لها بعنوان إستراتيجية أوروبية لتحقيق الأمن الإنساني (A Human Security Doctrie for Europe) وهو التقرير الذي تم تقديمه للسيد حفير سولانا، منتسق السياسة الخارجية والأمنية والأوروبية في سبتمبر **2004**،وتم نشره بصورته النهائية في **ماي 2005**[213].

لقد جاء التقرير الأوروبي للحديث عن التدخل الدولي لتحقيق الأمن الإنساني، لكن كذلك بالنظر لما تشيره فكرة التدخل الدولي الإنساني من عدم قبول ثم استبدالها بكلمة نشر قوات من دول الاتحاد الأوروبي في بعض الدول الأخرى التي تعاني من أ زمات يهدف تحقيق الأمن الإنساني، ومن هذا المنطلق جاء تميز التقرير بين دور الاتحاد الأوروبي الأمني في الفترة الحادي والعشرين وبين مفهوم التدخل الدولي وعمليات حفظ السلام في المناطق المضطربة.

قد حدد التقرير مبررات تبني الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية أمنية تهدف إلى تحقيق الأمن الإنساني في مبررات ثلاثة، الأول مبرر أخلاقي، يقصد به أنه هناك مسؤولية للاتحاد الأوروبي تجاه البشر في أنحاء العالم كافة، من خلال نشر قوات الاتحاد الأوروبي في المناطق التي تعاني من حالات انتهاكا شديدة لحقوق الأفراد وذلك بغية المساعدة في حماية المدنيين، أما المبرر الثاني قانوني فيبرز في أن الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية عليه التزام قانون بالعمل على تحقيق الأمن الإنساني في أنحاء العالم كافة وفقا للمادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على الاحترام العالمي لحقوق الأفراد، وكما نص الدستور الاورو بي في مادته الرابعة على العمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين، تحقيق التنمية المستدامة، تقليل الفقر، حماية حقوق الأفراد الأساسية (سيادة القانون) إرساء قواعد الديمقراطية، العدالة الاجتماعية والحكم الراشد، وأما المبرر الثالث فهو ذاتي يتمثل بالأساس فيما أكدت عليه الاستراتيجية المعلنة أنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في كافة أنحاء العالم، لا سيما في ظل الطبيعة المعقدة لمصادر وتهديد الأمن الإنساني والتي تتطلب البحث في جذور هذه الأنماط من مصادر التحديد والعمل على مواجهتها[214].

---

(213) – Ibid.

(214) – Ibid.

وقد حددت الإستراتيجية الأوروبية للأمن الإنساني عددا من المبادئ التي تشكل أهداف السياسة الأمنية الأوروبية، والتي اعتبرتها بمثابة ضوابط على أن عملية نشر قوات من الاتحاد الأوروبي في مناطق من العالم حتى لا تتحول تلك المهام إلى مهام تدخل عسكري في الدول الأخرى. وتتمثل تلك المبادئ في احترام حقوق الإنسان، إيجاد سلطة سياسية تتمتع بالشرعية، القبول بتعدد الأطراف، تبني اقتراب يقوم على محورية الأمن الإنساني دراسة المشاكل في نطاقها الإقليمي، استخدام الأدوات القانونية اللجوء إلى القوة بطريقة ملائمة[215].

وباستخدام الاتحاد الأور وبي تعبير نشر قوات للأمن الإنساني كآلية لتنفيذ إستراتيجية الأمنية الإنسانية تطلب عليه تشكيل قوات مهام لتحقيق الأمن الإنساني، هذه القوات لا تقتصر على القوات العسكرية فحسب، بل تضم أفراد مدنيين معنيين بشؤون حقوق الإنسان، بعض القضاة المتطوعين، بالإضافة إلى البحث عن إيجاد إطار قانوني لضبط نشر القول في ظل غياب، إطار قانوني دولي يحكم عملية نشر القوات بالخارج في مهام الأمن الإنساني[216].

كما حدد التقرير مجموعة من العناصر الحاكمة لعملية نشر الاتحاد الأوروبي القوات في دول أخرى في مواقف الأزمات من بينها خضوع أفراد المشا ركة في مهام الأمن الإنساني من دول الاتحاد الأوروبي للقانون المحلي للدولة المستقبلية للقوات، وفي حالات انهيار الدولة وغياب القواعد القانونية التي يمكن أن تطبيق في هذا الصدد، فإن هناك مسؤولية للاتحاد الأوربي لصياغة قانون تحكم هذه العملية يضاف لذلك ضرورة تحددي مثل هذا الإطار القانوني لآلية الشكاوى، بحيث يمكن بموجبها للمواطنين المحليين تقديم شكوى في حالة وقوع مخالفات من قبل أفراد القوة المشاركة[217].

يتضح فيما يتعلق بالرؤية الأوروبية لمفهوم الأمن الإنساني بأنها لم تكن محددة بقدر ما هي إستراتيجية للتدخل الدولي الإنساني، وإنما ما تم هو استبدال هذا الأخير بمفهوم نشر قوات مهام لتحقيق الأمن الإنساني.

وفي الحقيقة، فإن بروز الرؤية الأوروبية جاءت انعكاسا لتطلع الاتحاد الأوروبي للممارسة دور أمني عالمي أكبر في مواجهة (الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية) وبخلاف الرؤية الأوروبية، فقد نجد الرواية اليابانية ارتبطت بتقديم دعم مادي لأنشطة الأمن

---

(215) – Ibid.
(216) – Ibid.
(217) – Ibid.

الإنساني برزت بصورة أساسية بالأمم المتحدة، لا سيما تمويل أنشطة صندوق الأمن الإنساني تقديم دعم مالي للجنة الأمن الإنساني.

بينما كند وضحت ضرورة التدخل الدولي وهي في حالة ضيقة جدا ت تمثل في انتهاك حقوق الإنسان الأساسية وانهيار الدولة وأن التدخل يجب أن يكون بصورة وتحت مظلة الأمم المتحدة والعمل على بناء السلم بين جميع الأطراف المتنازعة والاستعانة بالمبادرات الدولية إذ طرحت لنفس الفرض [218].

إن في ظل عدم تبني المفهوم من طرف الولايات المتحد ة الأمريكية، فإن الدول الأخرى تسعى للممارسة دور دولي أكبر من خلال تبني المفهوم، حيث يلاحظ في المشهد الدولي حقيقة تلك الرؤى المتناقصة بين الاعتبارات الإنسانية والسياسية، ويكفي ان نشير إلى ما قامت به اليابان عندما حدث تناقض بين اعتبارات الأمن الإنساني والمصا لح السياسية تحت التضحية بالأولى وقررت في **ديسمبر 2003** إرسال عناصر عن قوات الدفاع للمشاركة في الاحتلال الأمريكي للعراق. أما طرح إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن الإنساني، إنما يراد منها ممارسة دور امني في المستقبل من خلال إتباع إستراتيجية أمريكية ذات ها القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولكن بتلطيف صيغة هذا التدخل.

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لم تعلن رسميا عن تبني مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنه لا يمكن تجاهل رؤيتها للمفهوم وحتى لم تعلن عن تبنية . وهو ما يتطلب النظر إلى الأمن الإنساني في سياق منظومة المفاهيم الغربية ومن بينها مفاهيم العولمة، التحول الديمقراطي، إجراءات بناء الثقة، حماية الجبهة الداخلية، حقوق الإنسان والتدخل الدولي الإنساني.

وعلى هذا الأساس، فإن طرح البعد الاستعماري لمفهوم الأمن الإنساني يأتي قياسا على مجموعة أخرى من المفا هيم والتي تشكل في مجملها المنظومة المفاهيمية الغربية، هذا القياس يأتي بالأساس في سياق ما كشفت عنه فترة ما بعد الحرب الباردة من تطبيقات متناقضة لتلك المفاهيم وفقا للاعتبارات المصلحة . فعلى سبيل المثال، مفهوم حماية الجبهة الداخلية الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث **11سبتمبر 2001** يقوم على حق هذه الأخيرة في استخدام القوة العسكرية للدفاع عن مصالحها في الداخل والخارج في حالة وجود أي تهديد

---

[218] – Ibid.

لتلك المصالح، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها هي المسؤولة عن تحديد وجود التهديد من عدمه وسبل مواجهته[219].

وفي هذا السياق، جاءت الحرب الأمريكية في أفغانستان واحتلال العراق وذلك انطلقا من وجود تهديد للمصالح الأمريكية، ومع هذا فإن لا يحق لأي دولة أخرى تطبيق المفهوم ذاته إذا ما ارتأت تهديدا لمصالحها أو أمنها وإن كان هذا التهديد فعليا وليس متخيلا . والأمر ذاته بالنسبةلمفهوم حقوق الإنسان، إذ نجد الولايات المتحدة الأمريكية تدعوا إلى احترام حقوق الإنسان في دول العالم كافة، وتدعوا لفرض عقوبات على الدول المنتهكة لحقوق الأفراد، دون أن تلزم نفسها بعد انتهاك حقوق الأفراد الأساسيـــة[220].

ومن هذا المنطلق، فإن التطرق لمفهوم الأمن الإنساني في سياق منظومة المفاهيم الغربية يكشف عن كونه جزءا من تلك المنظومة المفاهيمية وهو ما يتطلب الحذر الشديد في حال ثم استخدام المفهوم، لأنه يؤدي للضغط على الدول النامية انطلاقا من البيئة الدولية الغير ملائمة وذلك في ظل هيمنة تطلب دولي واحد وسيطرت مفاه يم مثل تدخل الدولي الإنساني، بهدف الهيمنة على الدول الأخرى، وسعي دول عدة ممارسة دور أكبر في الحياة الدولية، التهميش الواقع لدور المضمون الفعلي للمفهوم هو تحقيق أمن الأفراد، فإنه لا يتناسب بشكل كبير مع طبيعة البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ومع منظومة المفاهيم المهيمنة في الوقت الحالي لا سيما الغير معلنة التي أصبحت تطبيق أدوات وفقا لاعتبارات غير موضوعية وعلى رأسها الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول[221].

إن السؤال يبقى مطروحا حول متى يعكس المفهوم رغبة فعلية في تحقيقه عالميا بعيدا عن أية اعتبارات سياسية أخرى، أصبحت الدول النامية في وضع المتلقي لمنظومة مفاهيمية تصاغ غربيا، وتدافع عنها القوى الكبرى بما يسهم في تحقيق مصالحه، وتتم في علاقة أحادية الاتجاه، وخطورة هذه المنظومة المفاهيمية المغايرة تتمثل في كونها تضمن مفاهيما براقة لا يمكن رفضها، وكما لا يمكن مواجهة تداعياتها، وضمان الأمن الإنساني فهو في آخر المطاف،

---

(219) – محمد يعقوب عبد الرحمان، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص125.

(220) – نفس المرجع .

(221) – المرجع السابق.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ما يهمها من الأمر هو محاولة صياغة مفاهيم تهدف للسيطرة الفعلية ومن بينها مفهوم الشرق الأوسط الكبير ومفهوم القرن الأمريكي الجديد، ومن ثم فهي ليست بحاجة لطرح مفهو م يهدف إلى تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية، بل ما يعنيها بالأساس هو تحقيق السيطرة الفعلية[222].

وعصارة القول، يتضح من استخدام المفاهيم الجديدة كأدوات للتفاوض أن لها معاني مزدوجة، وبما يحقق مصالح القوى الكبرى، فالولايات المتحدة الأمريكية تضغط حاليا على الدول العربية من خلال مفاهيم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتدعوا لتغيير أنظمة سياسية وتعديل سلوك أخرى، تحت ذريعة ضمان أمنها القوم، وقد يتم في سياق الربط بين مفهوم الأمن الإنساني والتدخل الدولي مستقبلا أن يكون هناك تدخل في أية من الدول بحجة العمل على تحقيق الأمن الإنساني داخليا[223].

إن على الدول العربية في الوقت الحالي التميز بين أمرين أثناء التعامل مع مفهوم الأمن الإنساني، الأمر الأول هو استخدام مفهوم الأمن الإنساني كأداة من قبل الدول الغربية للتدخل في شؤونها الداخلية، وهو ما يتطلب وعيا بهذا الأمر و إدراكا لأبعاده كافة ي التفاوض مع الغرب، أما الأمر الثاني فيتعلق بالتعامل مع مشاكل الأمن الإنساني، إذ أن رفض المفهوم كأداة للسيطرة الغربية على دول العالم كافة لا يعني رفض التعامل مع المفهوم على المستوى الداخلي من خلال التركيز على حالات غياب الأمن الإنساني وإصلاح المؤسسات الأمنية مما يجعلها قادرة على مواجهة تحديات الأمن الإنساني . إن رفض التعامل معه على المستوى الداخلي وهو ما يتطلب التوفيق بين اعتبارات الأمن القومي والأمن الإنساني، لأن لكل منهما متطلباته قد تكون متناقصة مع متطلبات وشروط تحقيق الآخر، فعلى سبيل المثال لتحقيق الأمن القومي يتطلب الإنفاق على المجال العسكري، في حين الأمن الإنساني يتطلب التنمية البشرية والتقليل من هذا الإنفاق.

غير أن الأمن الإنساني لا يتوقف على البيئة المحلية، بل يتطلب أيضا بيئة ملائمة إقليميا وعالميا، ولهذا لا يمكن النظر إليه بمعزل عن البيئة المحلية والدولية المسببةلغياب الأمن.

---

(222) – دهام محمد العزاوي،"التدخل الإنساني والدور الجديد للأمم المتحدة: رؤية نقدية في ظل الواقع الدولي الجديد"، في **مجلة آفاق استراتيجية**، عمان، العدد 2، (أفريل 2001)، ص15.

(223) – محمد يعقوب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص198.

وعلى هذا الأساس، فالدول العربية بحاجة إلى إعادة قراءة للمفهوم في سياق الاستفادة منه دون أن يكون بالضرورة أداة لله يمنة والسيطرة والتدخل في شؤونها الداخلية. ونعني بمفهوم التدخل بين العسكري منه فقط، وإنما كل أشكال التدخل الدولي حتى وإن كان قبول الإشراف على الانتخابات البرلمانية لأن قبوله يعني الأخطر لقبول أنماط أخرى عن التدخل في المستقبل قد تكون أكثر حدة وأقل اعتبارا لسيادة الدولة . إن التنازل المحدد عن سيادة الدولة قد يتحول إلى كوارث مستقبلية لا يمكن مواجهة تداعياتها، رغم أن مفهوم سيادة الدولة قد شهد تراجعا في مواجهة مفاهيم مثل العولمة، غير أنه في حدود معينة لا يمكن إلا التمسك بسيادة في مواجهة محاولات الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول[224].

إنه من الضروري أن يكون للدول العربية دورا في صياغة المفهوم، لا سيما أن المفهوم لا زال في مرحلة التشكيل، ومن فإن المؤسسات البحثية العربية بحاجة إلى المساهمة في بلورة المفهوم حتى لا تنتظر حتى يتبلور بصورة كاملة ثم يفرض عليها، فقد تقوم المؤسسات البحثية العربية بدورا إيجابي في الجدل الدائر حول المفهوم في الوقت الحالي، بينما على المستوى الإقليمي ربما يكون في الملائم طرح إلى دراسة ومناقشة قضايا الأمن الإنساني في المنطقة، لا سيما أن مشاكل الأمن الإنساني يغلب عليها الطابع الإقليمي لا يمكن لدولة بمفردها مواجهتها مثل قضايا اللاجئين، أو في إطار الأمم المتحدة الإنساني حتى يتم ترقية مفهوم الأمن الإنساني بما يخدم مصلحة الشعوب بدون استثناء، وربما تحوي المجلس الدولي إلى مجلس دولي إنساني في المستقبل.

بينما في سياق آخر، فقد برزت مجموعة من المفاهيم الأمنية من خلال المنظور التأملي في الدراسات الأمنية، حيث نجد على سبيل المثال البنائية الاجتماعية (Social Constructivision) برزت كاتجاه أو منظور نقدي بديل في العلاقات الدولية، فما محتوى هذه المقاربة الأمنية الجديدة في العلاقات الدولية.

2-المقاربة البنائية للأمن الدولي:

لقد برزت طروحات البن ائية من خلال كتابات كل من Nicolaonuf خاصة تلك المعنونة World of your making :Rules and in social theory and JR والصادرة

---

[224] - المرجع السابق، ص243.

في عام 1989 ومقالات الكسندووندت Alexender Wendt الملقب بأبي البنائية، لا سيما عندما صدر مقالات له في سنة **1992** تحت عنوان: الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي السياسة القوة (Anarchy is what states make of it: the social construction of powet polotics).

لقد جاءت أفكار البنائية خلال فترة بعد الحرب الباردة بصورة واضحة في سياق علاقتها بمفهوم الأمن القومي، فإذا كانت الدراسات خلال فترة الحرب الباردة انصبت على قضايا الأمن بمعناه التقليدي، إلا أن التداعيات المصاحبة لنهاية الحرب الباردة كشفت عن مجموعة من الحقائق والإشكالات التي طرحتها سلوكات السياسة الدولية والتي تفرض إجابات بعيدة عن تلك التي طرحها المقترب الواقعي وذلك من خلال مبادئ تو ازن القوى العسكرية والمصالح المادية البحتة.

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين إقبال واسعا لمفهوم الثقافة، فكانت البنائية سياقة لكشفه وتطوير ومن خلال تركيزها على أهمية الأفكار والقيم المعايير، فنجد **بيتـــر كارتز نشتاين** على سبيل المثال استخدم متغيرا ت ثقافية لتفسير واستيعاب الأسباب التي أدت بألمانيا إلى عدم اعتماده على سياسة عسكرية، رغم ما تمتلكه من إمكانيات في هـــذا المجال [225].

كما جاء الطرح البنائي انسجاما مع تنامي التحولات الدولية الجديدة خاصة مع تراجع الدولة بمفهومها الوستفالي، ناهيك عن بروز أشكال عديدة من النزاعات الإثنيه والعرقية عقب سقوط الاتحاد السوفياتي.

قبل أن تطرح المقاربة البنائية أفكارها حول الأمن الدولي، قامت بتمحيص المقترب العقلاني التقليدي للأمن فتوصلت إلى نتائج أهمها أن المقتربين الواقعي والليبرالي ركزا على الجوانب المادية وأهملا الجوانب الأخرى في النظام الدولي ومنها نسق الأفكار الجديدة التي تصاعدت وأصبحت ذات دلالات في المجتمع الدولي . كما أن المقتربين التقليدين لم يتحلا بالمرونة لفهم جوهر سقوط الاتحاد السوفياتي، إلا في حدود انعكاس تحولات البيئة الدولي عليهما وإهمال دور كل من المتغيرات الداخلية للمجتمع السوفياتي في هذا السقوط، بالإضافة

---

[225] – عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1(الجزائر دار الخلدونية، 2007)، ص447.

إلى المتغيرات التي تحدث في المجتمع الدولي ومنها ظهور مفاهيم جديدة كالأمن المشترك وأفكار جديدة حول الأمن الجماعي الدولي التي لات تعيرها الواقعية أدنى اهتمام.

إن النتيجة التي توصلت إليها البنائية هي أن ا لفوضى ليست هي التي تحدد سلوكات الفواعل مثلما يحلو للواقعيين التسليم به كنتيجة موجودة، وإنما تلك الفوضى صنعتها الدول بمخط قناعتها في مرحلة معينة، ويمكن أن تتغير بتغير تأثير كل من الأفكار والقيم، والهوية والمصلحة في سلوكات الدول . إنه إذا كان البناء الواقعي ل لواقع الدولي مبنى على أساس الترتيب المادي للوحدات الأساسية في النظام الدولي، فإن المقاربة البنائية تركز على دور الأفكار والبنى الاجتماعية في تشكيل هذا الواقع، إذا فالواقع في نظر البنائيين هو توليفة اجتماعية [226].

ينطلق التصور البنائي بناءا على الخلاف النظر ي الواقع في صورة المعرفية بين ما يعتقده العقلانيين وبين التأمليين الآخريين، فكانت محاولة البنائية تشكيل افق وحيد لعملية التنظير في العلاقات الدولية يعد بمثابة تشكيل جسر للفجوة بين العقلانيين والتأمليين بصفة مقبولة ومتبادلة، وذلك من خلال بناء تصوراتهم على إ نقاص الافتراضات الرئيسية لكل من الواقعيين والليبراليين، لكن مع رفض البنائية لبعض المنطلقات المعرفية العقلانية والبحث في أطر اجتماعية جديدة معرفية للاعتماد عليها.

لقد حاولت المقاربة البنائية في البداية تجاوز تلك العلاقة الانفصالية التي أقامت العقلانيون بين الفواعل والبنية، وذلك من خلال فكرة التكوين المتبادل Mutual Constitue التي ستميز بنية النظام وممارسة الفاعلين فيه، وهو ما سيخالف الإفراط الواقعي في الاعتماد على بنية النظام الدولي لتفسير السياسة الدولية . فكلما فهم وأدرك الفاعل للظاهرة الدولية كلما يحدد سلوكه تجاهها دون الاكتفاء فقط على وصف سلوكات وممارسات الفاعل الآنية، بل يتطلب الأمر الاستعانة بممارسات الدول السابقة لمزيد من الإدراك لفهم تصرفات الدول . لهذا يولي البنائيون أهمية لوضع معايير كقواعد ومحددات تكون هوية الفواعل ومصالحهم تستمدها

---

[226] – Matc Wrote, "Realism and Constructivism", in http://www.Gviratative-research.net.fas.txte

عن أهمية الأفكار والمعارف لتغذي خطاباتهم، وتعتبر هذه المفاهيم مركزية وأساسية من أجل تفسير قضايا العلاقات الدولية بما في ذلك الدراسات الأمنية[227].

وعلى هذا الأساس، فإن القواعد والمعايير والقيم سيكون لها دور محوري في توجيه سلوك الفاعلين الدوليين وتنظيم الحركية الدولية، و ذلك من خلال أشكال أنماط سلوكية مشتركة بين الفاعلين الدوليين، حيث أن المعايير ستساهم في تشكيل الهوية التي بواسطتها تحدد المصالح والسلوكات المختلفة بغض النظر عن طبيعة السلوك الناتج . كما أنه إذا لعبت تلك الأفكار والإدراكات المشتركة دورا أساسيا في صياغة الواقع الدولي فإنها تكون قد غيرت الطريقة التي يتم التفكير بها في شؤون العلاقات الدولية.

ومن ثم فقد تحدث تحولا في الوضع الدولي . لكن دون أن تتعامل البنائية عن دور الفاعل الذي يقوم به الخطاب السائد في المجتمع، وهو في الأخير من يشكل ويعكس المعايير والمعتقدات والأفكار والمصالح التي تؤسس للسلوكيات وللكيفيات التي يحدد بها الفاعلون هو يتهم ومصالحهم والنتيجة النهائية التي يقومون بتعديل سلوكاتهم على ضوئها[228].

من هذا المنطلق، فإن البنائية تبدو بأنها تهتم بمصدر التغيير أو التحول انطلاقا من القيم والأفكار أو المعارف والخطاب السائد، ولعل اعتناق كوريا تشوف لأفكار سياسية جديدة كالأمن المشترك ومحاولة تجنب حرب نووية قد دعم هذا الطرح . لهذا جعلت البنائية مفهوم البنية الاجتماعية جزءا من النظام الدولي على عكس الواقعية والليبرالية التي تركز على العوامل المادية فقد كالقوة، المكاسب البنية، ميزان القوى التجارية، المكاسب المطلقة والمؤسسات الدولية والتي تميز الواقع في شقة المادي فقط . غير أن البنائيين لا يأخذون هذه الأمور بهذه البساطة، فإنهم يعتقدون أن وجود واقع اجتماعي معطى بعينه غير مقبول بسبب أن الواقع الاجتماعي، فإنهم يعتقدون أن وجود أو طبيعة خارج الوعي السياسي، وإنما يمكن أن يتغير بحكم عدم وجوده بالفطرة ووجوده مرتبط بالبشر قبل المادة، فالإنسان أوجده بأفكاره ووعيه وسيتغير بتغيرهما[229].

---

[227] – Ibid.

[228] – الكسندر وندت، ترجمة عبد الله جابر صالح العتيبي، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ط1، الرياض، جامعة الملك سعود، 2004، ص 168.

[229] – عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص325.

بعدما سلم البنائيون بوجود إرادي لواقع اجتماعي من طرف البشر، انتقلوا إل ى نقطة التركيز على العلاقة الترابطية بين بني النظام الدولي والواقع الاجتماعي هذا من جهة، وممارسات الفاعلين من خلال مفهوم البنية من جهة أخرى . فكانت نظرتهم لهذه العلاقة من مصدر الأفكار والخطاب ثم من مصدر المادة وممارسة الفاعلين المكونين لها أثناء محاولتهم لتفسير هذه ا لعلاقة. فلما بنية النظام الدولي حسب البنائيين ذات طبيعة تذتانية[230] موجودة نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم، أي بمعنى أن الواقع المادي أو الاجتماعي موجود بواسطة نتيجة المعنى الذي قدمه الفاعلون لهما . فإن الإدراك او الفهم الجماعي والمعايير هي التي تمنح الأشياء المادية معنا يساعد على تكوين الواقع، إذ يرى (A wandt) في هذا الصدد بأن المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي عدو، ومن هنا يبرز العداء كعلاقة اجتماعية وليس مادية تنتج في سياق اجتماعي تذتاني. إن البنية الدولية تضمن أشياء مادية كالجيوش والأسلحة لكنها لا تكسب معناها وصورها إلا من خلال المعرفة والأفكار المشتركة، فإذا كانت هذه الأفكار محل مساندة وتأييد فغنه يتم دعمها بموارد القوة المادية[231].

ولهذا يعتقد وندت أنه من المجحف الاعتماد على بنية النظام في تحديد سلوك الفاعلين أو تشكيل هويتهم وتحديد مصالحهم وإنما المسار الاجتماعي هو العامل المهم الذي يبني ويعيد بناء الذات والعلاقات الاجتماعية ضمن السياق الاجتماعي الشامل للسياسة العالمية[232].

وعلى هذا الأساس، فإن البنائيون وقفوا عند نقطة حساسة تتمثل في الهوية والمصلحة التي اعتبرها الواقعيون بشيء مسلم به، بينما اعتبرها البنائيون شيء قابل للنقاش، إذ أن الهوية عندهم مفهوم يشير إلى الصورة الفردانية والتمييز الذاتي التي يملكها الفاعلون على أنها قابلة للتغير نتيجة علاقات مع الآخرين . لهذا يؤكدون على كيفية تعامل الهويات بأسلوب تستوعبه الوحدات السياسية وهي الدول لتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها، ومن ثم عندما تتشكل الهويات ومصالح الأطراف من خلال عملية التفاعل فغننا حينئذ بالتأكيد نكون أمام واقع دولي مختلف نتيجة تبدل في معطيات الواقع التي لم إيجادها سابقا وأفرزت بنية النظام القائم، وست عرف بعد

---

(230) – Intersubjective تعبير عن وضعية مشتركة من قبل مجموعة من الفاعلين بسبب اشتراكهم في مجموعة من القواعد والمعارف.

(231) – جون بليس، المرجع السابق، ص399.

(232) – نفس المرجع ، ص259.

ذلك البنى والهويات والمصالح التي ستتشكل تحولا من خلال تفاعل الوحدات السياسية وإدراك بعضها البعض وترجمتها في سلوكات معينة . وعليه يعتقد البنائيون أن البنية ليست ذات بعد مادي محظ وإنما هي نتاج تفاعلات لمؤسسات ومعايير وثقافات، وهذا المسار من التفاعلات هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول وليست البنية كما يعتقد الواقعيون[233].

وبالتركيز حول أفكار البنائية فيما يخدم مسالة الأمن الدولي، فإن البنائية تقر بعامل البنى الاجتماعية كأساس تتشكل بفعله عناصر الأمن . فإذا كانت الدول هي الوحدات الأساسية في التحليل، لكن ليست هي الوحدة في السياسة العالمية في قوت تشهد فيه جدلا بينها وبين باقي الفواعل غير الدوليين والفاعلين الاجتماعيين الذي كان همهم إرساء مجموعة من اليم والقواعد والمؤسسات[234]. إن الهويات والتماثلات الاجتماعية على المستوى الدولية هي أساس الوحدات يجب ضمان أمنها، لا سيما أن الدول ليست معطى مسبق وإنما هي محصلة نهائية لتفاعل الهوية المصلحة من سياق عملية اجتماعية تاريخية تذتانية . إن هذه المحصلة يمكن أن يطلق عليها «التذتانية الأمنية»[235].

ولهذا فإنه من الواجب البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية للفوا عل والإدراك الحالة الأمنة جد قبول ما يسمى بلعبة كرة البليارد التي يستعملها الواقعيون في وصفهم للواقع الدولي بدون معرفة ما بداخلها بدقة للوصول إلى إدراك معمق لتلك السلوكات ذات الطبيعة الصراعية.

بالتأكيد فإن التغير في طريقة التفكير في شأن العلاقات الدولية وا لأمن الدول من خلال البنى الاجتماعية قد تحدث تحولا إيجابيا، لكن بعد بروز أفكار معتقدات القاعلين غير الدوليين والتي ستساهم لا محال في إعطاء صورة واضحة فيما يتعلق بأسباب النزاعات والصراعات الدولية نتيجة اعتمادها على عامل الإدراك والفهم الجماعي.

يبدو أن البنائية تحاول أن تؤول النظرة الفوضوية للنظام الدول عن مركزية نظر العقلانيين والتسليم به كمعطى ونتيجة حتمية انطلاقا من فشل الواقعيين في فهم أشكال جديدة في النزاعات خاصة الداخلية منها وتقديم لها تفسيرا مقنعا إلى نظرة يتم فيها فهم كيف تمت هذه الفوضى

---

(233) – المرجع السابق ، ص242.

(234) – محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، ، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2006)، ص302.

(235) – نفس المرجع.

وإمكانية تغيير ما، وهو ماحدث أثناء تفكك يوغسلافيا في عجز الواقعيين في تقديم تفسير ومعالجة هذا الصراع الذي يعد به عنصر الهوية [236] وفي هذا الشأن يرى الكسندر وندت في تعريفه للفوضى على أنها ما تصنعه أو نفهمه الدول، لكن وبالانطلاق من نظرة وتصور الدول المخالف لذلك يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة ومختلفة تتأرجح في النهاية بين الصراع والتعاون[237].

ضمن ناحية، لما كانت الدول من الصعب عليها التأكد المطلق من نوايا الدول الأخرى إيجابية أو سلبية، فإن هذه الوضعية كافية للسماح لبنية اجتماعية مخالفة، فلتكن بنية الجماعة الامنية التي تتألف من معرفة مشتركة وعبر سياسات الثقة في تنوير وإزالة اللبس بين الدول، وحينئذ يكون حل النزاعات فيما بينها أمر سهل دون ضرورة اللجوء إلى الحرب فيما بينها، لتتمتع في محصلتها النهائية بدرجة أكبر من الأمن والسلام[238].

من ناحية ثانية، وفي سعي رفضهم ربط التفسيرات الأمنية بالسمة الفوضوية للنظام الدولي رغم إقرارهم بوجودها في حالة معينة، فإن البنياويون من خلال ذلك يجادلون الحجة الواقعية الجديدة التي ترى في طبيعة النظام الدولي أنه يضع الدول أمام خيار واحد وهو العون الذاتي أو الاعتماد على الذات Self Reliace الذي أدنى بها في النهاية إلى ما يسمى المعضلة الأمنية. كما يعاكسون الواقعيون الذين يرون أنه بحجم القوة التي تعتقد الدول مقدارها مقبول لها يحدد إدراكها الذي يترجم في السياسة الدولي، فرغم سياسة القوة تساهم في الطريقة التي تتصرف بها الدول، إلا أن كل أشكال السلوك بين الدول تتأثر أيضا.

بأفكار أخرى مثل حكم القانون وأهمية التعاون والكبح المؤسساتي، فإذا وجدت الدول نفسها أمام وضعية مساعدة ذاتية فهذا بفعل ممارستها، لكن إذا تغيرت ممارستها فهذا نتيجة تغير المعرفة الذاتية الناتجة عن أطراف النظام . في هذا المنحنى يحاول وندت Wendt سياسة القوة والمساعدة الذاتية، إذ يقول بأنها لا تحصل حتميا من الفوضى أو بنية النظام وإنما عملية سياسة القوة والمساعدة الذاتية هي التي تؤسسها [239].

---

[236] – الكسندر وندت، المرجع السابق، ص144.

[237] – جون بليس، المرجع السابق، ص434.

[238] – Alexander Wendt, "Anarchy is What States Makes of it, the Social Construction of power politics", in http://www.people.fas-harvard-Edunohaulir.arihivel wen.pdf

[239] –الكسندر وندت، المرجع السابق، ص147.

وعلى هذا الأساس، يلح النبائيون على فكرة وهي البنية الاجتماعية التي تؤلف الإدراكات الذاتية بين الأفراد، فعندما تكون تلك ا لإدراكات يغلب عليها درجة عدم الثقة بين الدول نتيجة سوء النوايا تجاه بعضها البعض يؤدي بها الأمر إلى الاعتماد الذاتي وتبني سياسة القوة فيما بينها ورغم ذلك، فإن البنائيون يجمعون على أن معضلة الأمن ليست قدرية، وفي ذات الوقت تحويل الاستراتيجيات انطلاقا من البنى الاجتماعية لا تفيد التصرف بالكامل، ومع ذلك فالبنائيون متفائلون في ترجيح إمكانية تبني نظرة أقل ما يقال عنها أنها تعاونية في السياسة العالمية لكن بعد المزيد من الإدراك للبنية الاجتماعية في بنية النظام التي تؤدي إلى تطوير سياسات وعمليات التفاعل والتصرف، وهذا ما يرمي إليه وندت بقوله «أن المعاني الجماعية تحدد التراكيب التي تنظم أعمالنا، كما أن الفاعلين يحصلون على مصالحهم وهوياتهم عبر مشاركتهم في تلك المعانق الجماعية[240].

ومن أجل تبسيط التصور البنائي يمكن تقديمه في شكل أمنية طرفاها دولتان (أ–ب) فعندما تلجأ الدول (أ) وفقا للتصور الواقعي البنيوي إلى اتخاذ إجراءات سياسية وعسكرية واقتصادية معنية في صورة الاعتماد الذاتي بغية تحقيق هدف البقاء، تقوم الدول (ب) بإنتهاج نفس السلوك الإدراك نفس الهدف. بينما التصور البنائي يرى بأن لو سلكت الدول (أ) إجراءات بناء الثقة وقللت من تصرفاتها الدفاعية المفرطة، فإنها قد تدفع الدول الأخرى للسير وفق ذات المسعى، مما يجعل الدولتان (أ)و(ب) تبحثان عن أدوات أخرى لتحقيق بقائها بعيدا عن نظام العون الذاتي الذي يقلص من فرص تحقيق الأمن الدولي . وبعبارة أخر مختصرة أن مسلمات الليبرالية والواقعية كانت نتيجة اعتبار الفواعل مستقلة تعبر عن مصالحها القومية الخاصة، لكن في نظر البنائية إذا زاد الاهتمام بهويات الفواعل ستزيد المصالح المشتركة في ظل التعبير عن هويات جماعية، ومن ثم تغيير بنية النظام التي يعتبرها الواقعيون ثابة في شكلها الفوضوي.

إن أهمية ه١ا المقتوب تكمن في أنه انطلق من المسلمة المركزية للواقعية الجديدة وهي الفوضى، إلا أن البنائيون اتجهوا في تفسير سلوكيات الدول، من خلال التأويلات الاجتماعية والابتعاد عن مسلمات الواقعيين كالتحديد المسبق للمصلحة والهوية، فبإعادة الاعتبار للفاعلين الاجتماعية والتفاعلا ت خاصة المرتبطة بالحركيات الإثنية والقومية والثقافية، فإنها تثبت دلالاتها في السياسة الدولية وهنا تبرز هذه الأهمية التي تركز على التعددية التفسيرية في فهم

---

(240) –نفس المرجع.

الظواهر الدولية في سياق اجتماعي، أي تتجاوز التصور الدولاتي للدراسات الأمنية إلى تصور جماعي يقوم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول يؤدي في نهاية المطاف إلى تحول لنظام اجتماعي تستلهمه الدول.

3-مقاربة ما بعد الحداثة للأمن الدولي:

فيما حاولت إسهامات البنائية إقامة جسر بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية من خلال عدم نفيها لكل المنطلقات المعرفية للعقلانيين واكتفائها فقط بمحاولة تفسير سلوكات الدول بإخضاعها لتأويلات اجتماعية، فرغم ما يسجل لها من قيمة تحليلية تجاوزت المنظور التقليدي بتركيزها على مجموعة من الأدوات كالمعرفة الاجتماعية، وعلاقة الهوية والمصلحة، إلا أنها لم تـ\هب بعيدا تجاه العقلانيين كما فعل ما بعد الحداثيون.

لقد حاول البناء النظري لما بعد الحداثة تقديم منظور أمني مختلف عما كان متداولا عند الواقعيين في دراساتهم الأمنية إلى درجة محاولة هدم كل تصوراتهم المهيمنة على السياسة العالمية. غير أن في واقع الأمر قد ساعدها في ذلك مجموعة من النقاط، ت تمثل النقطة الأولى في التحولات البارزة على المستوى الأكاديمي خاصة على مستوى التحليل ومواضيع الأمن، أما النقطة الثانية تتمثل في أزمة الدولة القومية واندلاع الثورات العراقية وشيوع الحركات الانفصالية وأما النقطة الثالثة تتمثل في بروز المجتمع المدني يسعى إلى م واجهة هيمنة الدول على الوضع العام، وأما النقطة الرابعة تتمثل في تجدد البعد الديني وعنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية[241].

إن هذه النقاط وغيرها جعلت كل من أنصار المنظور ما بعد الحداثي من أمثال **جـــون فرنسوا ليونارد، فوكـــو (M.Faucault)، جـاك دريـدا (J.Derrida)وبارتـز (Berthes)** وغيرهم يخرجون عن المألوف، وذلك برفضهم هيمنة نظرية واحدة على مجمل التحولات والتغيرات الملازمة لأي ظاهرة في أي علم، لا سيما إذا همشت فيها الخصوصيات الثقافية والاختلافات في المحطات التاريخية[242].

تنطلق لما بعد حداثة م ن إثبات النظريات الكبرى عن عجزها في قراءة الواقع الدولي تؤكد بوجود معالم للمعرفة الإنسانية تخرج عن الأنساق الفكرية التقليدية الجامدة لتبين أنه يوجد

---

(241) – عبد الوهاب المسيري، وفتحي التركي، **الحداثة وما بعدها الحداثة** (دمشق: دار الفكر ، 2003)، ص87.

(242) – قاسم حجاج، **نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية** (الجزائر جمعية التراث، 2003)، ص143.

مفهوم للمعرفة والحقيقة[243]. عندما تصبح المعرفة كلية أو شاملة وإنسانية ممكنة . فالتييم للعالم في شكل وحدات طبيعية متساوية ومستقلة ومنفصلة سبب في عدم وجود مرجعية كلية مشتركة تتميز بالإنسانية والموضوعية[244].

وفي هذا الشأن يركز أنصار لما بعد حداثة على أهمية اللغة في تبصر الحقيقة، وتبرز هذه الأهمية في كون اللغة ليست أداة المعرفة الحقيقية وإنما وسيلة لإنتاجها، مثل ما كان الخطاب يرتبط بالواقع ودون الخروج من القوة إلى حد أن حلت القوة محل اللغة [245]، وفي هذا الصدد يقول **جاك دريدا** يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه[246].

ومن هذه الزاوية بالذات، فمن أجل المعرفة، فإن الما بعد حداثيون يقللون من نشأت الذاتية التي أعطيت القدرة والفعالية واختيار الأحسن، و تعويضها بمفاهيم علمية كالواقع الخارجي والملاحظة العلمية ...الخ، أو مفاهيم سياسية كحقوق الإنسان، التمثيل الديمقراطي والتحرر وغيره، أو بمفهوم التناص لتسهيل فهم الواقع الدولي، إذ يعني بمفهوم التناص (Intertextuality) تضمين الخطاب أصواتا كثيرة ومتعددة حتى التهميش والسكوت والنسيان لإدراك اللغة التي تساهم في بناء الواقع، إلى جانب الممارسات التاريخية والثقافية دون التركيز على الفاعل صاحب السيادة وهو الذي حاول عادة توجيه المجتمعات بوسائل القهر دون احترام خصوصياتها[247].

وعلى هذا الأساس، فإن أنصار ما بعد الحداثة يقدمون بديلا أمنيا يقوم على توسيع مفهوم الأمن ليشمل كافة التهديدات الغير العسكرية التي تستهدف الدولة فقط، وإنما كل الوحدات المتعددة الأخرى كالهويات والأقليات العرفية والمجموعات الإثنية وغيرها، وفي مثل هذه الحالات يصبح الأمن يرتبط بالجانب الاجتماعي الاقتصادي والبيئي [248].

---

[243] – باسم علي فرسيان، **العولمة والتحدي الثقافي** (بيروت: دار الفكر العربي، 2001)، ص104.

[244] – جون بليس، المرجع السابق، ص388.

[245] – نفس المرجع، ص436.

[246] – باسم على فرسيان، المرجع السابق، ص386.

[247] – محمد عمارة، **قراءة النص الديني بين التأويل الغربي والتأويل الإسلامي** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص14.

[248] – عبد الوهاب المسيري، المرجع نالسابق، ص90.

كما يعتقد أنصار ما بعد الحداثة أنه من الضروري تفكيك تلك الحدود الرسمية للسلطات وإدخال قراءة للتحركات والتدفقات الدولية غير الرسمية التي تستهدف الوحدات القائمة، إذا فهم يذكرون الحدود الثابتة لسيادة الدول الحديثة، وثم، فهم لا يعترفون بالدول كفواعل أساسية في تحليل السياسة الدولية[249].

ويتضح ذلك من خلال استعمالهم لقيمة الخطاب كأساس لفهم سلوكيات الدول وسياساتها إذ أن رأيهم كيفية تقديم الخطاب وتأويل السياسة من طرف الدول والأفراد يؤثر في تغير الرؤية والتصرف من طرف هذه الدول وباقي الوحدات تجاه الأمن الدولـــــي[250].

وأبعد من ذلك، فإن دعاة لما بعد الحداثة يعتقد وبأنه لا يوجد عالم واحد معطى ومستقبل وحقيقة واحدة، وإنما ثمة إمكانية وجود تفسيرات لا نهاية لها للعالم، لكن بالاعتماد على التفسير والتأويل، إذا كان الواقعيو ن قاموا بتأويل الخطايا على أساس تأويل القوة وتبنوا سياسة القوة وتوازن القوى التي تؤثر إلى سلوك تكون نتيجة الحرب، خاصة فهم أولوا العالم عن الفوضى[251]. لكن انطلاقا من محاولة تأويل معضلة الأمن والنظام الدولي من خلال عدم اعتبار الفوضى وسياسة القوة لازمة لهما يم كن حينها استبدال التأويل الواقعي للأمن الدولي بخطاب اجتماعي يحوى على نسق عام من الأفكار التجريبية والاجتماعية يؤكد على السلام والانسجام ويمكن السياسات التعاونية لتستهدف تحقيق الأمن، ولكن بعد استبدال البرمجيات السائدة ببرمجيات تقوم على المعايير الجماعية، فع ند ذلك تتعلم كافة وحدات النظام الدولي علاقات التعاون والتنسيق والوقوف في نهاية المطاف على سياسة عالمية أكثر أمنا[252].

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن الإشارة إلى نقطتين لفهم التفسير لما بعد حداثي للأمن موجهة ونقل نقده لمنظور أمن الواقعي من جهة أخرى . النقطة الأولى تتمثل في تقديم بديل لخطاب الأمن الواقعي يتمثل في خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك لبناء الواقع وتحقيق الجماعات المعرفية (Epistemise) حسب تعبيرهم، في ذات الوقت يعمل (الخطايا) على نزع بذور التوتر الواقعي التي صبغت أذهان

---

[249] – ما يكل هاردت وآنطونيو نيغره، ترجمة قفل حيتكر، **إمبراطورية العولمة الجديدة** ، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002)، ص218.

[250] – نفس المرجع.

[251] – المرجع السابق.

[252] - Monday Moor, How opost Medernists arralyse international relation?, in http://www.ejre info301-39k

السادسة والأكاديميين. أما النقطة الثانية تتمثل في محاولتهم تصميم دراسات أمنية من خلال التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أصبحت لها دلالات في السياسة الدولية، وكذلك تبيانها لتأكيد ضعف المسلمات الواقعية.

وبناءا على هذه النقطتين جاء البناء الأمني لما بعد حداثي كمحاولة لفهم طبيعة السياسة العالمية، وعدم التصديق بما هو موجود، وعلى وجه التحديد البحث في كيفية تغيير اتجاهات السياسة الدولية من خلال رسم مسارات تفاعيله جديدة بين الدول على أمل لما بعد حداثيون أن يؤدي هذا الطرح إلى محاولة لتكوين نظرية هادفة للتحكم في السياسة العالمية.

المطلب الثالث: التطورات التالية لأحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على مفهوم الأمن

رغم أن التطورات التالية لنهاية الحرب الباردة خلقت متسعا أمام الدراسات الأكاديمية لمناقشة وطرح مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية، والدعوة إلى تبني اقتراب أمني مغاير للاقتراب التقليدي للأمن، إلا أن التطورات التالية لأحداث الحادي عشر من **سبتمبر 2001** بالولايات المتحدة الأمريكية أعادت التأكيد على أن مفهوم الأمن الواقعي سيظل هو الحاكم للعلاقات الدولية وأن أي حديث عن تعميق أو توسيع مفهوم الأمن سيظل في السياق الأك اديمي فحسب، إذا لقد أعادت التطورات التالية لأحداث **11 سبتمبر 2001** التأكيدة مرة أخرى على المقولات التي يقدمها أنصار الواقعي للأمن وذلك لاكثر من سبب.

فمن ناحية، وجهت تلك التطورات تحديا لأصحاب الفكر الليبرالي وخاصة أنصار فكر السلام الديمقراطي والتي كانت رؤيتهم لتحقيق السلم والأمن الدوليين تنطلق من فكرة مفادها أن الديمقراطيات لا تتصارع وأن الدول الديمقراطية لا تشن حروبا ضد أي دولة أخرى بسبب وجود مؤسسات نيابية تقوم بدراسة قرارات الحرب بصورة مستفيضة، وهو ما يتناقض مع ما فرضته تطورات **11 سبتمبر 2001**. إذا نجد أن فكرة السلام الديمقراطي لم تعد ذات أساس، لما أصبحت دولة ديمقراطية تغزو دولا أخرى دون مبررات، بما يعني أن وجود مؤسسات نيابية في أي دولة ديمقراطية غير كافية لعدم قيام الحروب.

من ناحية أخرى، جاءت هيمنة الفكر الواقعي فيما يخص القضايا الأمنية بعد التطورات التالية لأحداث **11 سبتمبر 2001** من أكثر من ناحية . تمثلت الأولى في تجاهل الرأي العام العالمي، فرغم الاعتراضات الشعبية التي واجهت الحرب ضد العراق حتى من داخل الدول

التي شنت الحرب، لكن كان هناك تجاهل لدور الرأي العام في تلك الدول التي توصف بأنها ديمقراطية، ومن ناحية ثانية، كان هناك أعلاء من شأن الأداة العسكرية دون غيرها، خاصة بعد اتجاه الدول لتجاهل التزاماتها الدولية ومنها انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة انتشار الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية التي وقعتها مع الاتحاد السوفياتي **1972**، ولا يقتصر الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها إذ نجد نفس الأمر يحكم بعض حلفائها.

إذا كان المفهوم الواقعي للأمن يركز على أن الدول لكي توازن قوتها فهي تعتمد على الدخول في مجموعة من التحالفات الدولية، فهو ما أصبح مشاهدا في الوقت الحالي، إذ حاولت كل دولة دخلت في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب الدولي استغلال الأمر لتحقيق مصالحها الذاتية، ومن ذلك موقف روسيا، إذ جاء هنا الأمر لصالحها في التعامل مع مشاكلها الداخلية الخاصة في إقليم الشيشان، حيث شبهت المطلب الاستقلالية في الإقليم على أنها نوع من الإرهاب الداخلي على مشاكله الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية في **11سبتمبر**.

على هذا الأساس، أعطت لنفسها هذا الأمر دون ردود فعل دولية في تحركها لمواجهة جماعة الشيشان باسم محاربة الإرهاب، كما نجد اليابان تخلت عن طبيعتها السلمية التي انتهجتها منذ الحرب العالمية الثانية عندما أرسلت ولأول مرة عناصر قوات دفاعها الذاتي إلى العراق، فكان ذلك محكوما بالأساس بمصالحها وفي مقدمتها نفط المنطقة، والحفاظ كذلك على علاقتها مع الحليف الأمريكي . ولهذا مكن القول أن سلوك الدول تحددها المصالح أكثر من اعتبارات أخرى.

كما انعكست التطورات التالية لأحداث **11سبتمبر 2001** على مجال الدراسات الأمنية، إذ ركزت الدراسات الأمنية على التهديد العسكري المفروض من الإرهاب الدولي والاستجابة العسكرية لهذا التهديد، وهو ما كان له أثران على دراسات الأمن، الأثر الأول تمثل في أن أحد الاستجابات للإرهاب وهو ما كان من خلال قمع الحريات المدنية، وهو ما كان له انعكاس مواطنيها. كما أثرت على محاولات تغيير المنظور الامني سواء من حيث استهدافه توسيعيه أو

تعميقه بابتعاده عن الدولة كمحور للسياسة الأمنية والتي تعتمد على التهديد العسكري كتهديد وحيد للدولة في العلاقات الدولية[253].

أما الأثر الثاني، فهو مرتبط بالخطاب الأكاديمي خاصة أنصار المنظور الواقعي، حيث سمحت تلك التطورات بالإبقاء على مفهوم الأمن في إطار المنظور الذي كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة، وخطور هذا الأمر تتمثل في أنه رغم أن أحداث **11 سبتمبر** وصفت الإرهاب الدولي على قمة الأجندة الدولية، فإن العديد من المشاكل الأمنية المكشوفة عنها من خلال توسيع وتعميق مفهوم الأمن لم تختف، بل لازالت قضايا مقصورة على النقاش الأكاديمي فحسب[254].

لقد برز مؤخرا مفهوم حماية الجبهة الداخلية Home land Security ليصبح هو المحور الأساسي في السياسة ا لخارجية الأمريكية . ويقوم هذا المفهوم على حماية الجبهة الداخلية ضد أي تهديد داخليا كان أم خارجيا . فالمفهوم يقوم بصورة أساسية على حماية المصالح الأمريكية من الداخل والخارج ضد أي تهديد محتمل عبر الأداة العسكرية . إذا فهو إعادة لصياغة لمفهوم الأمن القومي باعتباره يعلو على الاعتبارات الأمنية الأخـــرى

إن تطورات الأحداث في فترة ما بعد أحداث **19 سبتمبر** قد أعادت التأكيد على هيمنة المنظور الواقعي فيما يتعلق بالقضايا الأمنية وأن أي حديث عن تعميق أو توسيع مفهوم الأمن التقليد، سيظل مقصورا على المجال الأكاديمي.

ومن هذا المنطلق، يصبح التساؤل عن ماهي أهمية دراسة المفاهيم والمقتربات الجديدة إذا كان مفهوم الأمن الواقعي ما زال هو المسيطر والحاكم للدول في سياستها الخارجية، وأن المفاهيم الأمنية الأخرى، التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة ستظل مقصورة على الدراسات الأكاديمية، فما الهدف من دراستها إذا؟

في واقع الأمر، هناك عاملان يستوجبان دراسة المفاهيم والمقتربات الجديدة، يتمثل العامل الأول أن تلك المفاهيم الجديدة ستظل موجودة وترتبط بالقضايا الجديدة المهمة التي تدرسها. أما الأمر الثاني، فيتمثل في أن هناك مجموعة من الدول التي أعلنت ت بني مفاهيم جديدة، واستخدمت مفاهيم جديدة كالأمن الإنساني كأحد أدوات سياستها الخارجية أو الداخلية، وبذلك فهل يعكس هذا الأمر رغبة من تلك الدول في الخروج عن المنظور المهيمن من

---

(253) – Alan Collins, Security and southeast A siai domestiel Regional and Global Issues (London: lyune Rienner publisher, 2003), p7.
(254) – Ibid.

الأهداف التي تحكم العلاقات الدولية والقضايا الأمنية؟ أم أن هناك مجموعة من الأهداف ال تي تحكم هذا الأمر، ونقصد بالذات الاتحاد الأوروبي الذي يهمنا في الدراسة؟، وبالمقابل في استخدام هذه المفاهيم ما هو المطلوب من الدول النامية لاستفادة في تعاملها مع الدول المتقدمة؟.

خلاصة الفصـــــل

رغم أن العديد من الدراسات في العلاقات الدولية لا زالت تعطي قيم ة لتلك النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، وأقصد بالذات الواقعية الجديد والليبرالية الجديدة، وتتمثل هذه القيمة على اعتبارها تمثل التصور الوحيد لتفسير العلاقات الدولية، لا سيما في المجال الأمني، غير أن هذا التصور الأحادي لا تعتبره النظريات الحديثة في السي اسة العالمية أنه مجدى ونجاحه يتمثل أنه أثبت فشله أكثر من مستوى، إذا عتبرته مجرد تصور إيديولوجي وصفي للعالم أكثر ما هو أكاديمي، أنشئت الفلسفة المادية الغربية والعلوم التجريبية.

وبناءا على معظم الدراسات الآنية في المجال الأمني، وهم الذين تبنون أفكار نظرية بكوينية، تحتجه منذ نهاية الحرب الباردة إلى توظيفها في مفاهيم السياسة العالمية، وهذا يعني ببساطة أنه على الأقل هناك قبول التحول إلى التركيز على السياسة العالمية خارج حدود التقليدية للدولة الوطنية إلى أني حين الوقت المناسب لتجسيد تلك المفاهيم والمقاربات في استراتيجيات الدول، ولو أنه ثمة بعض الدول التي بدأت تتفاعل مع تلك المفاهيم كمفهوم الأمن الإنساني.

غير أن بصفة عامة، لا زال الجدل قائما إلى حد الآن في حقل الدراسات الأمنية خاصة بعد أحداث **11سبتمبر** إذا اشتد النقاش بين التصورات الواقعية الهادفة إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن مع تكييفه مع قضايا الوقت الراهن كالإرهاب وامتلاك الأسلحة النووية وبين التصورات الليبرالية الجديدة ومنظره مدرسة **كوبنهاجـن** لبحوث السلام الداعية إلى ضرورة توسيع حقل ومفهوم الأمن هذا من جهة، وبين الواقعي ودعاة الطرح النقدي، خاصة أنصار البنائية ولما بعد حداثة الذين يسعون إلى إعادة النظر في أسس الدراسات الأمنية والتركيز على مفاهيم جديدة تتمحور بصفة عامة على الإنسان والبحث عن استراتيجيات بنائية بديلة.

وتجدر الإشارة أن حتى المفاهيم الجديدة والآليات الإستراتيجية المطروحة لبناء الأمن يجب التعامل معها بحذر، لأنها تنم عن مضامين غربية بالأساس، فإذا طرحت آليات مثل إقامة ترتيبات شراكة أمنية جهوية، بناء منظومات أمنية وبناء جماعات الأمن قد تؤدي إلى ضمان السلم والاستقرار. لكن في ظل بيئة جد معقدة فإن مصالح الدول هي كذلك تبرز وتكون فوق كل اعتبار، ولو بمزاعم إنسانية مثل ما يحدث الآن باسم محاربة الإرهاب . وأما أقل ما يقال

عن الدول النامية، فإنها تفتقد المبادرة الأكاديمية، وستبقي في أحسن الأحوال تصدر ردود أفعال بما تطرحه الدول الغربية من استراتيجيات، وهو ما سنحاول توضيحه في هذه الدراسة.

التحليل الجيوسياسي للمتوسط

إن ما سيتم طرحه في هذا الفصل يتعلق بمفهوم المتوسط انطلاقا من تلك السياسات المتعاقبة عليه، لاسيما من أوربا، إذ في كل مرة تبني خطابا متميزا تتبعه بممارسات عملية في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط، تخفي وراءها مصالحها تحت وقع عوامل تاريخية، سياسية وبنيوية، إلى درجة أن أصبح إقليم المتوسط ينظر إليه بأنه إقليم دولي يحتاج إلى سياسات وإستراتيجيات أوربية وحتى أمريكية للتحكم فيه وإدارة مساره والتعامل مع قضاياه الأمنية في الوقت الراهن.

من هذا المنطلق يبدو أنه من الضروري الوقوف على إشكالية تحديد مفهوم المتوسط ومرجعيته الإقليمية في المبحث الأول، ثم التركيز على أهم التحولات في السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وعلاقتها بالمنطقة المتوسطية في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث سيتم التركيز على توضيح أهم التحديات الكبرى وعلاقتها بجيوسياسات المتوسط، أن يتم توضيح وتحليل معالجة تلك التحديات والمغزى من تلك السياسات والإستراتيجيات في الفصلين الثالث والرابع.

المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم المتوسط ومرجعيته الإقليمية

لقد نشأ على ضفاف البحر المتوسط منذ القدم حضارات تاريخية، وتوالت عليه أيضا القوى الكبرى والحضارات المختلفة على مر العصور إلى وقتنا الحالي. فالبحر المتوسط لعب دور المستقطب للحضارات، نظرا لتميز موقعه الذي اشتق اسمه من توسطه للأرض « Méditerranéen Séa » مشتق من كلمتين لاتينيتين هما Medius أي المتوسط، Terra أي الأرض، فهو يتوسط قارات العالم القديمة إفريقيا، آسيا وأوربا ويتمتع بموقع استراتيجي هام. لقد شهدت مياه المتوسط حضارات عديدة منها: الفرعونية، الفينيقية، اليونانية، الرومانية، العربية–الإسلامية، كما شهدت حضارات الكشوف الجغرافية الأوربية التي اعتمدت على القوة البحرية مثل إسبانيا، البرتغال، هولندا، إنجلترا وفرنسا، وأخيرا القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، لقد كان ولا يزال الوجود في المتوسط من أهم أهداف القوى والحضارات الكبرى على مر العصور.

إن الوجود الخارجي شبه الدائم في البحر المتوسط لم يقض على خصوصية دول المتوسط وشعوبه التي تتصف بعدة مميزات اكتسبتها بالأساس من انتمائها للمتوسط وإحاطتها به، وهذه المميزات أدت إلى التقارب الطبيعي بين دول وشعوب المتوسط تاريخيا وجغرافيا والتعاون على حل المشكلات والقضايا المشتركة التي تواجه دول وشعوب البحر المتوسط.

رغم هذا التقارب بين الدول المتوسطية، إلا أنها عانت طويلا من وجود القوى الخارجية في المتوسط، تلك القوى التي تأتي لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة والتي ربما لا تحقق إلا بانقسام تلك الدول المتوسطية على نفسها، وربما تكون هناك أكثر من قوة تتصارع في البحر المتوسط لتحقيق مصالحها والإضرار بمصالح الطرف الآخر على حساب الدول المتوسطية، ظهر ذلك بوضوح أثناء فترة الحرب الباردة، إذ انقسمت دول المتوسط إلى معسكرين متنافسين، وكان من صعوبة بمكان الحديث عن أي تقارب متوسطي فضلا عن أن يكون هناك تعاون جاد أو طرح لمبادرات هادفة لمعالجة القضايا والمشكلات المشتركة التي تواجهها دول المتوسط.

بينما في فترة ما بعد الحرب الباردة، حدثت تغيرات هامة دولية وإقليمية خلفت مناخ مناسب لانطلاق التعاون المتوسطي، من هذه المتغيرات بدء عملية السلام في مدريد في أكتوبر 1991، هيأت الأجواء للقبول بإسرائيل في المنطقة والتعاون معها في إطار منظومة متوسطية، وهذا الأمر لم يكن ممكنا قبل مدريد، أيضا جاء انهيار الاتحاد السوفياتي، وهبوب رياح الديمقراطية والتعددية على كل العالم، والدخول إلى عالم التكتلات الكبرى مما كان له الأثر الأكبر في دفع الدول المتوسطية نحو التعاون وطرح المبادرات ومحاولة اجتياز العوائق التي تقف أمام هذا التعاون والتقارب فيما بينها.

من هذا المنطلق، يمكن القول بأن المتوسط عرف حالات من محاولة التقارب بين دول وحالات أخرى من التنافر والصراع لتشكل هذه الحالات الأخيرة الذاكرة الجماعية لشعوب المنطقة المتوسطية ورؤية كل طرف للطرف الآخر، لكن يبقى العامل الجغرافي له دوره في تحديد الانتماء المتوسطي.

إذ تعرف الجغرافية السياسية أنها تمثل التحليل المكاني للظاهرة السياسية أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات، فإن المقصود بفكرة إقليمية المتوسط بثم تعددت المفاهيم حول تسمية البحر المتوسط ومجموع الدول المكونة له تبعا للمنطلقات التاريخية، الجغرافية والإستراتيجية، وإجمالا يمكن التطرق إلى مفهوم المتوسط بالمعيارين الجغرافي والإستراتيجي لإقليمية

المتوسط، يعتبر المعيار الجغرافي أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية، في حين أن المعيار الإستراتيجي يتمثل في وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من دول المرتبطة بالبحر المتوسط وليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا، فالارتباط يمكن أن يكون اقتصاديا أو سياسيا، وهو ما سيتم توضيحه، إلا أن هناك صعوبة في تعريف المتوسط تبعا للمعيارين الجغرافي والإستراتيجي على حد السواء، ومع ذلك هناك أصوات ترى في المتوسط بأنه مجموعة من الدول المتوسطية وهي الفاعل الرئيسي في نمط العلاقات والتفاعلات في منطقة البحر المتوسط.

إن الدولة تعرف بأنها كيان سياسي قانوني ينصرف إلى مجموعة الأفراد الذين يعيشون في إقليم محدد، وتحكمهم سلطة سياسية ذات سيادة[255]، وبالنظر إلى هذا التعريف فإن الدول المتوسطية هي مجموعة بيانات سياسية قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعة من الأفراد في أقاليم معينة وتقع هذه الدول في قارات ثلاثة هي: إفريقيا، آسيا، أوربا، إضافة إلى دولتين من وسط البحر المتوسط هما قبرص ومالطا، ويبقى التعريف بالدولة المتوسطية يثير إشكالا حول وجود معيار للحكم عليها. وتجدر الإشارة انطلاقا من هذا المعيار التأكيد على وجود مشكلة التنوع والتعدد الذي تتسم به الدول المتوسطية، فمن الناحية الجغرافية تتوزع الدول المتوسطية على ثلاث قارات هي إفريقيا، آسيا وأوربا بالإضافة إلى دولة الجزيرة كحالة مالطا وقبرص، ومن ناحية أخرى تتعدد اللغات التي يتكلمها سكان المتوسط في تلك الدول (العربية، اليونانية، الفرنسية، الإيطالية، الإسبانية، التركية، العبرية ...الخ)، وإضافة إلى تعدد اللغات، نجد تعدد الديانات، فهناك الإسلام والمسيحية وهما الديانتان الرئيسيتان في دول المتوسط، إضافة إلى الديانة اليهودية وغيرها التي يدين بها عدد من سكان المتوسط[256]، كما يلاحظ تعدد في الأصول التي تعود إليها شعوب البحر المتوسط، ذلك التنوع الواضح المتمثل في الأصل العربي، الأصل الأوربي، الأصل الآسياوي، وفي محاولة البحث عن إطار يجمع بين كل تلك الاختلافات في بوتقة واحدة يتم من خلالها تعريف دول المتوسط يمكن القول بوجود معيارين وهما المعيار الجغرافي والمعيار الإستراتيجي.

---

(255) تجدر الملاحظة أن عدد من الباحثين يستعملون مدلولات للمتوسطية مثل الحيز المتوسطي، المجال المتوسطي، الفضاء المتوسطي، المنطقة المتوسطية، إقليم المتوسط وهذا نظرا لصعوبة تحديد المتوسط جغرافيا، لكن إذا كان المفهوم في دراسات العلاقات الدولية غير موجود بناء على تعاريفهم للمنظومة الإقليمية إلا أنه اليوم تسعى الدول إلى بناء إقليمية المتوسط انطلاقا من المفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية ولاسيما من خلال المجال الأمني.

(256) محمد السيد سليم، **العلاقات بين الدول الإسلامية** (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991)، ص1.

المطلب الأول: المعيار الجغرافي لتعريف الدولة المتوسطية

وهو معيار تقليدي واضح، تعتمد عليه معظم الكتابات التي تهتم بدراسة الدول المتوسطية، والمعيار الجغرافي لتعريف دول البحر المتوسط يتلخص في أن كل دولة لها ساحل مطل على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية، ووفقا لهذا التعريف نجد أن الدول المتوسطية هي دول حوض البحر المتوسط، غير أن هذا التعريف لدول البحر المتوسط الذي يعتمد على المعيار الجغرافي يواجه إشكاليات عند تطبيقه على دولة مثل يوغسلافيا التي تعرضت للتفكيك وانقسمت إلى عدة جمهوريات مستقلة، وبالتالي يكون البحث هنا عن أي من تلك الجمهوريات يتمتع بصفة المتوسطية؟، كما تظهر إشكالية أخرى وهي هل تعتبر الدول المطلة على البحر الأسود دولا متوسطية مثل روسيا؟

إن البحر المتوسط عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط القارات الثلاث: إفريقيا، آسيا وأوربا ويشغل هذا البحر منخفضا عميقا مستطيلا، ويكاد يكون مغلقا ويقع بين خطي عرض 46,30° شملا وخطي طول 5,50° غربا، 36° شرقا، ويبلغ طول البحر المتوسط من الشرق إلى الغرب (المسافة من شواطئ خليج الإسكندرية إلى مضيق جبل طارق) حوالي 3540كلم أما عرضه من الشمال إلى الجنوب (ما بين شواطئ يوغسلافيا السابقة وليبيا) فيبلغ حوالي 970كلم وتبلغ مساحة البحر المتوسط حوالي 2.510.000كلم^2، لا يدخل في حساب تلك المساحة بحر مرمرة والبحر الأسود، وتبلغ مساحة بحر مرمرة حوالي 1400كلم^2، ومساحة البحر الأسود حوالي 508000 كلم^2، يتصل الطرف الغربي للبحر المتوسط بالمحيط الأطلسي بواسطة مضيق جبل طارق، في الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل البحر المتوسط بالبحر الأسود غن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة، أما في الطرف الجنوبي الشرقي فيتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر بواسطة قناة السويس، وينقسم البحر المتوسط إلى جزء شرقي وآخر غربي من خلال مرتفع سطح الماء فيما بين جزيرة صقلية والشاطئ الإفريقي.

انطلاقا من معظم الدراسات، فإن الدولة المتوسطية وفقا للمعيار الجغرافي هي تلك الدولة التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط وطبقا لهذا المعيار فهي عشرون دولة وهي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنا

والهرسك، يوغسلافيا الفيدرالية، ألبانيا، اليونان، تركيا، سوريان لبنان، إسرائيل، قبرص، مالطا.

المطلب الثاني: المعيار الإستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية

المقصود بالمعيار الإستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية هو: وجود مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات نمط تعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية ... المختلفة تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية (بتعريفها الجغرافي) وتعمل على تدعيم التعاون معها في منطقة البحر المتوسط، وعلى خلاف المعيار الجغرافي نجد أن المعيار الإستراتيجي لا يمكن أن ينحصر في مجموعة من الدول فهو يتسع ويضيق وفقا للدول ورؤيتها لمصالحها وأهدافها في التعاون المتوسطي، وهنا نجد دولا مثل الأردن، موريتانيا، البرتغال تعتبر متوسطية بالمعيار الإستراتيجي نظرا لنشاطها المتوسطي إضافة إلى موقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية، وحتى دول الخليج العربي تمت الإشارة إليها أثناء إطلاق المبادرة الإيطالية-الإسبانية في سنة 1990 لعقد مؤتمر التعاون والأمن في البحر المتوسط الذي يضم دول الخليج العربي، إيران وأوربا كلها.

بناء على ما سبق، يتضح من كلا التعريفين الجغرافي والإستراتيجي أنهما يمكن تطبيقهما على حالة دراسة الدول المتوسطية، مع التأكيد أن المعيار الجغرافي يبدو أنه معيار واضح ومحدد ويحتفظ بخصوصية الدول المتوسطية من حيث أنه يشترط وجود ساحل أو منفذ على مياه المتوسط حتى توصف الدول بالمتوسطية، وهذا المعيار له أبعاده التاريخية والحضارية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية ... إلخ، أما المعيار الإستراتيجي يعتمد عند ذكر نشاط تلك الدول وعلاقاتها في مجال التعاون المتوسطي.

لكن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هناك من يريد تحديد المتوسط وفق الأجندة الأمنية وعلاقتها بالأمر الأوربي، ففي هذه الحالة نجد متوسطين شرقي وآخر غربي، بمشاكل واهتمامات أمنية مختلفة. إن في المتوسط الشرقي نجد عدة صراعات كالصراع التركي اليوناني، الصراع العربي-الإسرائيلي والأزمة البلقانية ...الخ، أما في المتوسط الغربي المشكل الأكبر يتمثل في علاقات دول المغرب العربي بأوربا الموحدة التي تنظر إليه بنظرة شمولية جديدة، وفي هذا السياق يرى العديد من الباحثين مثل المفكر الفرنسي (Edgar Morin) أنه لا يوجد متوسط خالص إن لم نقل الانتماء الجغرافي المتوسطي بسبب الانتماءات المتباينة إلى

المتوسط سواء من الناحية الجغرافية مثل ما هو الحال بالنسبة للبرتغال أو وجود انتماءات أخرى للمتوسط لا يمكن اعتبارها كمتوسطية[257].

من هذا المنطلق، نجد المتوسط من الناحية الجغرافية البحتة أمر ممكن، إلا أن تحديده من منظار الجيو–إستراتيجية فإنه أمر صعب، إذ يصطدم دوما بالانشغالات الأمنية للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوربي، إذ أن الحدود الجغرافية للمتوسط تتغير وفق المعطيات الأمنية كما تتغير بتغير الفاعلين الأساسيين في المنطقة من حيث تأثيرها على احتياجاتهم الأمنية. فإذا كان المتوسط ببساطة هو ذلك الفضاء البحري ونقطة التقاء ثلاثة حضارات وقارات، فإن دراسة المتوسط كجهة أو إقليم شامل يشمل الضفتين والحضارات التي تحيط به فإن المتوسط المعاصر يطرح إشكالية مرجعيته أو هويته الإقليمية، فقد يحدد وفق إستراتيجيات معينة من الدول الكبرى، إلا أن التأسيس لمقاربة إقليمية شاملة متوسطية صعب إذ لم نقل مستحيل، بالنظر إلى عدم التجانس الكبير بين أجزاء الوحدات المكونة له.

كما أنه إذا اعتبرنا أن الأمن مؤشرا أساسيا في تحديد المتوسط جغرافيا، إلا أن الأمن بمفهومه الواسع يبدو أنه أكثر أهمية و يحتاج إلى جعل مقاربة المتوسط إقليميا دوليا متميزا يكون أكثر ملائمة من الإقليم الجهوي، ومع ذلك يبقى من الصعب بمكان إيجاد صياغة مشتركة وإجماعية لمفاهيم الأمر الإقليمي في المتوسط من خلال النظر إلى عمق الاختلافات حول مفهوم المتوسط، وغياب نوع من التجانس السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي[258].

انطلاقا من التناقضات والاختلافات وعدم وجود الشروط الضرورية تتلاقى عليها الجهة في المتوسط، فإن المتوسط سوف تغيب عليه فكرة الجهة الدولية ويبقى في أحسن الحالات يشكل سوى مجموعة من أقاليم فرعية تتقسمان الضفتان الشمالية والجنوبية في المتوسط.

يبدو المتوسط أنه مجموعة أقاليم ينتمي كل واحد منها إلى مجال ثقافي وحضاري متميز، أما على مستوى إقليم المتوسط ككل فإن في ظل افتقاده لجملة من الخصوصيات أو المؤشرات مثل غياب الكثافة اللازمة في العلاقات بين الضفتين تطبع بنوع من التنسيق والانتظام إلى جانب غياب القواسم المشتركة بين شعوب الضفتين، كاللغة، الدين، الثقافة والتاريخ المشترك

---

(257) Alain Roussillon, « la Méditerranée au péril de ses identités », Annuaire de la Méditerranée, (Paris : publisud, 1997), p240.

(258) Alberto Bin, « Security coop elation on the Mediterranean Mato cont ribution », in http://www.rdj.dc.UK/EIS/researdr/emc/publication/ab-readi.htm

... وعدم الإحساس بالانتماء إلى هوية متوسطية فإن المتوسط ليس من السهل إن لم نقل مستحيل أن ينجح في تشكيل منظومة إقليمية لكل شعوب منطقة المتوسط[259].

وعلى أساس الأسباب التي تم ذكرها، فإن المتوسط يبدو أنه مجال للتنوع الإقليمي أكثر ما هو إقليم شامل وموحد، فالاعتقاد بذلك هو هروبا عن الحقيقة الملموسة رغم ما يسمع من خطابات حول نظام جهوي متوسطي، إلا أنه كذلك يتم عن طموحات سياسية وأغراض مصلحية عديدة، ولو تم توضيح مفاهيم جديدة كمفهوم الأمن الإقليمي والأمن المشترك، إن المتوسط لا يمكن أن يشكل مركب أمن « Security complexe » لأن الدول المحيطة بالمتوسط لها أجندة أمنية مختلفة، فعلى سبيل المثال أمن (جنوب–جنوب) يمكن أن يتأثر بعوامل قد لا تؤثر نهائيا على أمن (شمال–جنوب)، لاسيما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[260].

من ناحية أخرى، فإن العامل المؤسساتي ساهم في تباعد الوحدات المكونة للمتوسط والاكتفاء بتجمعات إقليمية فرعية متعددة، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تعط منظمة الأمم المتحدة أهمية لبناء إقليم جهوي متوسطي، فبقي المتوسط بذلك مقسما بين دول تقع في ثلاث قارات أوربا، آسيا وإفريقيا، ولم يكن المتوسط يوم من الأيام وحدة إقليمية ومجال للنشاط الاقتصادي المنظم والمؤسس برعاية المنظمات العالمية والإقليمية، كما أن المتوسط لم يصل إلى درجة المفاهيم الجيوسياسية المطروحة من طرف الباحثين وإنما كان مجرد منطقة هيمنت فيه قوى الانقسام أو الصراع في غياب قوى التعاون والشراكة، إذ سادت نزعة اختراقية في الشؤون الأمنية للمتوسط من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا بواسطة قوى برية وبحرية خلال الحرب الباردة، ولازالت اليوم الولايات المتحدة الأمريكية يتعاظم وجودها في المتوسط تمليه اعتباراتها الإستراتيجية، حتى وإن كان مشاريعها الأمنية ملطفة كالشراكة الأمنية لحلف الناتو مع الدول المتوسطية أو مشاريعها الاقتصادية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط[261].

كما أن العملية الاندماجية التي سعت إليها الدول الأوربية المتوسطية عمقت الهوة بين دول الضفتين، بعدما اتجهت هذه الدول إلى العمل الجماعي في إطار مؤسسات الجماعة الأوربية،

---

(259) Pirre willa, " la Méditerranée comme Espace inventé ", jean-Monnet working papers, N° 25, (Nov1999), p03.

(260) Roberto Aliboni, " the role of international on anizations in the Mediterranean ", the 2nd sessions of Halki internationals eminars, creace, (spt, (13-18) 2006).

(261) Roberto Aliboni,"La sécurité européenne a travers la méditerranée " , in http:// www.ev.ilt/instutute/chaillot/cha102f.htm.

بالمقابل فضلت الدول الجنوبية المتوسطية توجه نحو العالم العربي والإسلامي، لتكون حصيلة والمتوسط في النهاية جدار يفصل بين شقين متناقضين سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وحضاريا إلى درجة أن اختزال الطور الأوربي نظرته تجاه المتوسط الجنوبي إلى مجرد أنه فضاءات جغرافية–اقتصادية[262]، لاسيما الفضاء المغاربي، إذ تتعامل معه الدول الأوربية المتوسطية من خلال الإرث التاريخي والجوار الجغرافي، فقد يكون المغرب العربي مصدر خطر ديمغرافي وأصولي بفعل الهجرة المتزايدة والتواجد المكثف للجالية المغاربية في الدول الأوربية[263].

هذه النظرة التي كرست التباعد بين الأقاليم المتوسطية وشكلت التعددية الإقليمية في المتوسط ينظر إليها من الزاوية الجنوبية للمتوسط على أنها محاولة أوربية تعكس رغبتها في السيطرة على أقاليم ذات أهمية بالنسبة إليها وتحول دون تحقيق تكتل إقليمي عربي في المتوسط[264]، بالتأكيد هذه النظرة ساهم فيها دور المجتمع المدني والرأي العام في الدول المتوسطية نتيجة غياب إدراك أهمية البعد المتوسطي إلا عند بعض التيارات ذات النزعة المتوسطية.

انطلاقا مما سبق، يمكن الإشارة أن المتوسط يغلب عليه تعددية الأقاليم أو أنه مجموعة أقاليم دولية أكثر ما هو إقليم متجانس يشمل كل منطقة المتوسط، ومع ذلك فهو يحوي الاتحاد الأوربي كإقليم متكامل ومنسجم يقابله في الصفة الجنوبية إقليمين فرعيين هما: المغرب العربي والمشرق العربي، يفضل الاتحاد الأوربي التعامل معهما كأقاليم مجزأة مثل ما يفعل مع باقي الأقاليم الأخرى في العالم ولو بطرق مختلفة مثل ما هو الحال تجاه منطقة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود.

إن هذه النظرة التي يغلب عليها غياب مشهد شامل للمتوسط، فإنه بدون شك ستنعقد العملية السياسية الأوربية في الجهة المتوسطية وخاصة وأن الطرف الأوربي هو مصدر المشاريع المتوسطية بمختلف أبعادها وهذا ما سنقوم بتوضيحه في الفصل المقبل.

---

(262) Ibid.

(263) لعل ما يؤكد هذا الطرح هو أن الاتحاد الأوربي في محاولته تحديد المتوسط، استعمل تعبير الأورومتوسطية، حيث يشير من خلاله إلى أوربا وما تحمله من شعب وحضارة وقيم واقتصاد ...إلخ، بينما يشير إلى دول ....: المتوسط المتوسطية تعبيرا عن مكان جغرافي فقط، وهي نظرة تنم عن الاستعلاء على المجتمعات العربية.

(264) ناصيف يوسف حت،" مستقبل العلاقات العربية–الأوربية"، في **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 205 (ماي 1996)، ص103.

لغرض تمرير الطرف الأوربي لمشاريعه في المتوسط اتخذها في إطار خطاب إقليمي من خلال المؤسسات الأوربية دون التركيز على المعطيات السياقية والبنيوية التي بدأت تبرز ويؤخذ بها في السياسة العالمية على مختلف المستويات وفي مقدمتها إعطاء دور متساوي لكل الفواعل السياسية، وهذا ما سيعقد بناء إقليم المتوسط نتيجة الاكتفاء بما تقوله المؤسسات الأوربية.

في نفس السياق، ولمعالجة القضايا المتوسطية بعد نهاية الحرب الباردة تبنت أوربا نظرة ترجمتها في خطاب إقليمي، لكن ضمن محاولة استفادتها من وضعها الصعب نتيجة الاضطرابات الحاصلة في التوازنات التقليدية التي كانت سائدة إبّ بروز الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ينفرد بالعالم.

إن الاتحاد الأوربي يتوخي الحذر في محاولة تسييره للمشاكل المتعلقة بحدوده والتي أفرزها التحول الجيوسياسي العالمي بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار المنظومات الشيوعية[265]، إذ لم تعد انشغالاته تركز على الجوانب الجغرافية بقدر ما تركز على الاهتمامات الأمنية، لاسيما بعد أن تعالت الأصوات من وجود عدو قادم من الجنوب، فلقد حاول الطرف الأوربي من تكثيف خطاباته تجاه المتوسط كتعبير عن جوانب اقتصادية وسياسية لطمأنة الشعوب الجنوبية هذا من ناحية وتكييف مصالحه الجديدة من ناحية أخرى تبعا لإفرازات التحولات البنيوية المتسارعة في السياسة العالمية[266]، بمعنى أن الاتحاد الأوربي تبنى نظرة جديدة تجاه المتوسط يسعى من خلالها أن يكون هو المؤسس الوحيد لمنظومة متوسطية بدون مشاركة أو عمل جماعي لأطراف المتوسط أو خارجه، وهو ما يبدو ومن تسميته لإقليم المتوسط بالأورومتوسطي الذي يعني بع الابتعاد عن المسار التعاوني أو التكاملي

---

[265] لقد حاولت الدول الأوربية أو الاتحاد الأوربي أن يلعب دور أساسي في العلاقات الدولية استجابة للتغيرات الدولية بانهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وأحداث 11 من سبتمبر 2001 وحرب الخليج الثانية والحرب اليوغسلافية وذلك من خلال التسريع في العملية التكاملية في المجال الاقتصادي والسياسي والأمني ثم الإعلان عن السياسة الخارجية والأمنية الجديدة، هذا الإعلان يعتقد البعض بأنه محاولة للاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني خاصة أن معظم دول الأعضاء في منظمة الحلف الأطلسي، وهذا الحلف هناك من يرى أنه غير قادر على تلبية الحاجيات الأمنية الأوربية المتزايدة، وبالذات أثناء تدخله في يوغسلافيا بإعاز من الولايات المتحدة الأمريكية ودون قبول الاتحاد الأوربي.

[266] مداد إبراهيم دسوقي، "المؤتمر الدولي حول أمن البحر الأبيض المتوسط: قضايا وتحديات جديدة"، في **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سنة 32، العدد 123 (جانفي 1996)، ص15.

في المتوسط والإبقاء على نظرة فردية أوربية تنم عن سيطرة متوسطية ليس من خلال العوامل الاقتصادية فقط وإنما تتعدى إلى عوامل أخرى كالحضارية والقيمية والمعرفية[267].

لكن من ناحية أخرى، هناك من يرى في إقليم المتوسط إمكانية التعاون والبناء ليس عن طريق التداخل في العلاقات بسبب الجوار الجغرافي والإرث التاريخي الذي يبقي على تعددية الأقاليم دون التنسيق والتوحيد بينها وإنما من خلال محاولة التغيير المستمر في مفهوم المتوسط خلال فترات أمنية محددة إلى أن تستجيب هذه المفاهيم لحقائق مختلفة مما كانت عليه من قبل، فإذا حاولنا تطبيق هذا الرأي في المسار التاريخي للمتوسط تبعا لمحطات زمنية معينة فإننا نلاحظ بالتأكيد بأن الخطاب الأوربي وطبيعته تختلف من مرحلة الستينيات من القرن الماضي إلى الوقت الحالي.

إن ما يلاحظ في الاختلاف في تلك المحطات التاريخية قد سايره اختلاف في النخب السياسية وتوجه صناع القرار في المؤسسات الجماعية الأوربية، مع العلم أن هذه النخب السياسية والمؤسسات الجماعية هي صاحبة المشاريع المقترحة للمتوسط سواء تلك التي كانت ذات طابع اقتصادي وتجاري في مرحلة الحرب الباردة أو ذات طابع سياسي وأمني بعد الحرب الباردة، ومن خلال المشاريع المقترحة يتحدد البناء المؤسساتي وبنية المتوسط. فإذا كانت عملية تحديد المتوسط مستمرة، لكن فإنها كذلك تتم بدرجات مختلفة من التقارب والتنافر تبعا للخطاب المقدم ذو النزعة المتوسطية[268].

وعلى هذا الأساس، نستنتج بأن فكرة المتوسطية ليست شيء معطى كالتقيد بجغرافية البحر المتوسط وإنما المتوسطية هي ترتبط بما يعلن من طرف الفاعلين السياسيين الأوربيين المعنيين بتقديم خطابات ومبادرات ومشاريع حول المتوسط بمعنى أن المتوسطية لا ترتبط بدول بحر المتوسط فقط بل ترتبط بنوع من الإبداع في مفهومه الذي يهدف إلى بناء المتوسط، فعلى سبيل المثال يلاحظ في فترة بداية التسعينيات من القرن الماضي أنه فيه رغبة جادة من طرف ما يسمى بالدول الأوربية اللاتينية، وبالذات إيطاليا وإسبانيا اللتان لعبتا دور إيجابي في بناء وتحديد

---

(267) Pirre Willa, op.cit, p04.

(268) أحمد صدقي الدجاني، **الحوار العربي الأوربي** (مصر: دار المستقبل العربي، 1993)، ص23.

إقليمية المتوسط من خلال إقحامه في مراكز ودوائر صناعة القرار في المؤسسات الأوربية، بعدما دعمته بخطابات ذات أبعاد اجتماعية في إطار مفاهيم الأمن الموسع[269].

هذه الخطوة التي قامت بها كل من إيطاليا وإسبانيا في نظر البعض لا يمكن التقليل من إمكانياتها في تأويل المتوسط من الحيز الجغرافي إلى متوسط يتألف من نسق اجتماعي مبني على الحوار والتفاهم والعمل المشترك من خلال التأثير المستمر على سلوكات وإدراكات الفاعلين الأساسيين في السياسة المتوسطية والذي سيؤكد باستمرار الإقليمية الأساسية للمتوسط[270].

وعلى هذا الأساس، يعتقد هؤلاء المتفائلون في بناء إقليم المتوسط أن الخطاب الذي جاء به بعض الفواعل السياسية وتنته بعد ذلك كل الفواعل السياسية في الاتحاد الأوربي والذي جاء في شكل أفكار سياسية ومفاهيم استطاع أن يكسب قواعد منظمة ومؤسسات وممارسات اجتماعية مع الشركاء في المتوسط مبنية على أساس الإحساس والشعور بالانتماء ليتحول في الأخير المتوسط من فكرة متوسطية إلى واقع موجود[271].

لكن إذا كان هناك إقليم معرفي متوسطي نتيجة الخطاب الأوربي والممارسات الاجتماعية في أبعادها الاقتصادية، الثقافية، السياسية والعلمية، فإن الواقع يبدو أنه يغلب عليه شيء مخالف، إذ تغلب على المتوسط الاعتبارات الإستراتيجية التي تمليها التحولات الجارية في المجتمع الدولي من بناء إقليم موحد وشامل، ومع ذلك يبقى الجدل قائم حول إسهامات الفاعلون الأوربيون في بناء إقليمية المتوسط من خلال سياساتهم المتوسطية، وهو ما سنحاول توضيحه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

أما من ناحية الدول العربية، فإن الاستعداد والمقدرة السياسية المتوفرة لدى الفاعلين الإقليميين لدول المنطقة لإنشاء هياكل مؤسساتية إقليمية متوسطية انطلاقا من النظرة الأوربية والغربية عموما للمتوسط يبدو واضحا من خلال تتبع النقاش والجدل السياسي في العالم العربي وحجم المخاوف والشكوك التي ظهرت نتيجة التقسيم الإقليمي وتحديد للعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ناهيك عن تقسيم المنطقة العربية إلى كيانات إقليمية فرعية

---

(269) Roberto Aliboni, " unevsion Européen : méditerranée, stratégies de l'après guerre ", in Amin Samir, les enjeux stratégiques en méditerranée (paris : l'harmattan, 1992), pp210-211.
(270) Ibid.
(271) Pierre Willa, op.cit, p05.

نتيجة التغيرات الحادثة في المنطقة كحرب الخليج الثانية، عملية التسوية السلمية العربية–الإسرائيلية وضعف النظام العربي المتمثل في الجامعة العربية[272].

من هذا المنطلق، فإن مفهوم الشرق الأوسط الجديد على سبيل المثال ينظر إليه في المنطقة العربية كمشروع عربي صمم ليهدد الأمن القومي العربي، هذه المخاوف وعلى رغم ما قد يعتريها من مبالغة، فإن تبقى في النهاية على قدر كبير من التأثير على عمليات صنع القرار السياسي في الدول العربية.

كما أنه إذا من الصعب التوصل لمفهوم أوربي موحد لإقليمية المتوسط وأمنه، فإنه لا يوجد مفهوم عربي لذلك، هذا بدوره يستدعي التفرقة بين الإدراكات المختلفة في الدول العربية للمفهوم، إذ تتباين بين الفاعلين المجتمعين مثل النخب المثقفة، الحركات المعارضة، الكتل الشعبية وبين النخب الرسمية التابعة للنظام التي تتولى مناصب سياسية وفق المنطلقات الإيديولوجية لكل منها.

على العموم، فإن مفهوم الدولة المتوسطية ترتبط لدى الموظفين الرسميين في دولة عربية بالمصالح القومية والاحتياجات الوطنية ذات الطابع الحيوي والمرتبط بأمن النظام، رغم إدراكها بأن قضاياها التنموية لا يمكن أن تحل إلا في إطار التعاون الدولي، فعلى سبيل المثال فإن سوريا كان رفضها لمشروع السوق شرق أوسطية والتسوية السلمية ليس من دواعي الخوف من احتمال الخسارة في ظل التقسيم الإقليمي الجديد للعمل بقدر ما هو في حالة تبلور وضع سلام عربي–إسرائيلي شاملا بالمنطقة، فإنها ستفقد أهميتها الإستراتيجية إقليميا ودوليا ، لأن قد ما تستفيد منه دول أخرى شركاء السلام في المنطقة حق فوائد يفوق ما تستفيد منه سوريا[273].

لازال تصور النخبة السياسية الحاكمة في الدول العربية في مراحله الأولى، إذ لم يتعد النزعة القطرية الضيقة، وكان تبريرها في ذلك أنها تحتاج إلى وقت لتأقلم القيم والمعتقدات الوطنية مع عملية العصرنة الحالية، ورغم البعد المتوسطي لبلدان العربية، إلا أن النزعة

---

(272) نزيه الأيوبي، "جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، في **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 124 (أفريل 1996)، ص125.

(273) نفس المرجع.

الوطنية تبقى تعرقل ذلك؛ ففي أحسن الحالات قد تقتصر على البعد الاقتصادي في تعاملها مع الدول المتوسطية[274].

بالنظر لكل من عملية السلام والاهتمامات الواسعة بالأمن الإقليمي، فإنه يبدو من المهم الإشارة إلى النخب السياسية في الدول العربية أنها ينظر إليها عادة بأنها موالية لغرب، ولو أنها لم تتحمس إذ لم نقل أبدت معارضة واضحة بالنسبة لمساندة المشروعات الغربية في المنطقة، لعل المثال الواضح يتمثل في تحفظ كل من مصر والسعودية في تقديم المساندة التامة للرعاية الأمريكية لعملية السلام في الشرق الأوسط والمشاريع الأمريكية كمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تحول فيما بعد إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير، يلاحظ أن هذا السلوك غير مسبوق من جانب تلك الدول ولم يتم فهمه بشكل واضح من جانب صانعي السياسة الغربية إلا القليل منهم، وهناك ثلاث نقاط رئيسية يمكن من خلالها فهم هذا السلوك الجديد لهذه الدول (مصر والسعودية) وغيرها من الدول العربية[275]:

- **النقطة الأولى:** إن الخبرة التاريخية قد علمت النخب السياسية أنهم من الأخطر أن تصبح مرتبطة بشكل كبير بالمشاريع والخطط العربية، لاسيما تلك التي لها أبعاد عسكرية، يمكن أن تشير إلى مجموعة من الأمثلة توضح ذلك، إذ قامت القيادة المغربية بتحقيق نوع من التوفيق أثناء حرب الخليج الثانية بين مساندتها للكويت وقرارات مجلس الأمن من ناحية وبين الغضب الشعبي ضد الحرب التي قادها التحالف الغربي من ناحية أخرى، و ليس ببعيد عن حرب الخليج الثانية، فإذا كان هناك بعض الدول العربية التي أبدت مساندة لأمريكا أثناء تدخل العراق في الكويت، إلا أن سرعان ما كشفت عن النوايا السيئة لهذا التدخل الأمريكي في المنطقة، حيث اعتبرته محاولة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء مزدوج للعراق وإيران كقوى إقليمية تعارض مصالحها في المنطقة، نفس الشيء يلاحظ في مخاوف السعودية من حيث استثارة الغضب الشعبي بواسطة السماح للانتشار الدائم للقوات الأمريكية على أراضيها بدعوة أمريكية بوجود تهديد أسلحة الدمار الشامل ومحاربة الإرهاب، وبالنسبة للجزائر فأثناء محاولة

---

[274] العربي غسان، "هل للفكرة المتوسطية آفاق؟!"، في **جريدة الخليج**، الإمارات العربية المتحدة، العدد 6622، الصادرة بتاريخ 1997/07/16.

[275] عبد الله تركماني،" الإدراك الأمني والتعاون في الشرق الأوسط في البعد السياسي"، في **الموقع**:
www.Masccenter.com/tlq-copy(41).htm

الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء ما تسميه قوة "الأفرريكوم" ويكون مقرها بالجزائر فإن هذه الأخيرة رفضت هذه المحاولة الأمريكية.

- **النقطة الثانية:** ثمة إحساس ساند لدى دول العالم العربي لاسيما تلك المطلة على المتوسط بأن الغرب يفتقد دائما القدرة على تحقيق وتنفيذ مشاريعه ووعوده، فكل السياسات الغربية في المتوسط إذا كانت تهدف أساسا لتحقيق الاستقرار والتعاون الإقليمي ودعم السلام الشامل بين العرب وإسرائيل وتحقيق تسوية سليمة للصراعات الإقليمية، فإن في الواقع تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح مقارنة بدور الجامعة العربية والفواعل الإقليمية الأخرى، إن المشكلة اللبنانية قد تمتن تسويتها بوساطة من دولة قطر والجامعة العربية، كما أن الصراع الأثيوبي–الإريتيري كان للجزائر دور أساسي في حله كما حلت مشاكلها بنفسها خاصة الأمنية منها التي عاشتها في حربها الأهلية حين مارست عليها القوى الغربية عزلة خارجية رغم أنها كانت تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساعدة الاقتصادية في مشاريعها الإقليمية المتوسطية المعلنة من طرفها، والمثال الأكثر وضوحا مثل في أنه منذ عقود ما هو مسرح من الغرب تسوية الصراع العربي الإسرائيلي لم يرى النور إلى اليوم، رغم أن أطراف الصراع المباشرين هما اللذان حاولا إيجاد صيغة للتسوية السلمية، إن هذه الأمثلة وغيرها تكون قد علمت النخب الإقليمية كيف تحد من ثقتها في القوى الغربية.

- **النقطة الثالثة:** إذ النخب السياسية في المنطقة العربية قد تعلمت أن العرب يهمل العوامل والظروف الإقليمية، وإنه ليس مهتم بالبنية الإقليمية، فإذا كان يدعو إلى إبرام معاهدة نزع الأسلحة النووية وحضر انتشارها لتدعيم بناء الثقة والتنمية في بلدان العالم الثالث فإن تعامله يتصف بالازدواجية، حيث يبقيه عند البعض مثل إسرائيل وتنحيته للبعض الآخر مثل العراق وإيران ليسهل له الأمر للسيطرة على منابع النفط حسب ما تقضيه ظاهرة العولمة، ولعل هذا ما جعل الدول العربية لا تولي الاهتمام لما يقوله الغرب والاكتفاء بمحاولة حماية مصالحها العليا وعلى رأسها حماية سيادة إقليمها، وفي هذا السياق يبدو أن هذا ما جعل الدول العربية وفي مقدمتها مصر المعروفة بعلاقتها الجيدة مع الغرب لم تعط الأهمية لإبرام معاهدة نزع السلاح.

رغم النقاط المذكورة أعلاه، إلا أنه تبقى في اعتقادي نقطة جد مهمة قد تلبي الغرض، فهي تتعلق بالنخب السياسية في حد ذاتها إذ أن هذه النخب وجدت نفسها أمام مطرقة القوى الغربية

في فرض مصالحها بالقوة إلى درجة أنها توصلت إلى التضحية بهذه النخب التي ترى أن دورها انتهى بعجزها عن حماية الغرب من الإرهاب، حيث أصبحت تستعمل وسيلة الديمقراطية وحقوق الإنسان بمفهومها الخاص لاستفزاز أو تغيير هذه الأنظمة العربية القائمة إذا لم تلبي المزيد من مطالبها هذا من ناحية، وبين سندان القوة الداخلية التي وصلت إلى وضعية لم تستطع تحملها جراء التأييد المطلق والمستمر للغرب من طرف نخبها السياسية العربية وتهميشها في أوطانها، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي في أي وقت لصراع محلي عنيف لما اقترب الغرب بلمساس بالبعد الثقافي في هذه المنطقة من خلال محتوى مشاريعه كمشروع الشرق الأوسط الكبير هذا من ناحية وفقدان فكرة الوحدة العربية التي عادة كانت تستعمل كوسيلة مساعدة لتحقيق الأمن الوطني على حساب الأمن القومي العربي الجاد من ناحية أخرى. إن النخب السياسية ستسعى للحفاظ على الوضع القائم وهو بقاؤها في السلطة بشتى الطرق وإذ يصعب عليها ذلك في جميع النواحي.

بينما مواقف القوى الاجتماعية التي تجد نفسها خارج بنية السلطة لا يجب إهمالها لإعطاء صورة واضحة حول وجهة نظر عربية في تعاملها مع الغرب، وبالنظر إلى تعامل الغرب مع الدول العربية نجد أنه يشجع صانعوا السياسة في البلدان العربية لكن ونتيجة الاختلاف البارز بين وجهة نظر ومواقف المسؤولين الرسميين في هذه البلدان وبين القوى الاجتماعية فإن تلك الاختلافات قد تؤدي إلى صراعات محلية منتظرة في ظل تغييبها من الممارسات الديمقراطية في بلدانها.

إن المواقف الشعبية تجاه الغرب في الدول العربية تبدو أنها أقل تسامحا عن مواقف حكوماتها، وهذا الوضع يخلق مجالا صعبا أمام السياسة الغربية تجاه المنطقة العربية، إذ يؤثر سلبا على قدرة الغرب في التعامل مع القوى غير الحكومية أو ما يعرف بالمجتمع المدني وتدعيم التحول الديمقراطي في الدول العربية[276].

من هذا المنطلق، فإن بعض الساسة الغربيين يخشون وصول الحركات الإسلامية المعادية للغرب إلى السلطة بصفة رسمية، ولذا نجدهم يحذرون بكل صراحة من خطورة تدعيم

---

[276] خالد عبد اللطيف، "مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، في **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصرن سنة 32، العدد 123 (جانفي 1996)، ص252.

الديمقراطية في الدول العربية[277]، وهذا بدوره يضيف مزيد من الشكوك نحو الغرب عند النخب المثقفة والسياسية في هذه الدول، لقد تعززت تلك الشكوك –بما لا يجعل مجالا للشك– إعلان حلف الناتو عن خطط ومبادرات في منطقة جنوب المتوسط ورغم أنها تدخل في نظره في إطار الحوار والتعاون والمشاركة لا في إطار التهديدات، إلا أن الأمر لم يفهم على هذا النحو بالنسبة للمراقبين في المنطقة المتوسطية، حيث يعتقد البعض أنه بسبب الجدل السائد في الغرب حول أطروحة صمويل هنتغتون حول صدام الحضارات بين الغرب من جهة وبقية العالم من جهة أخرى وما احتوته من أفكار وهي عن الصراع بين الإسلام والمسيحية ومقارنة الأمين العام لحلف الناتو بدوره بين الأصولية الإسلامية من جهة والتهديد الشيوعي السابق من جهة أخرى هذا يعني بمثابة حرب غير معلنة على منطقة جنوب المتوسط وإعلان متعمد للعداء تجاه الإسلام والعالم العربي الإسلامي. إن هذا الأمر بالتأكيد يجعل صعوبة لتلك المبادرات الغربية حتى تجد طريقها جنوب المتوسط رغم كل محاولات الطمأنينة لشعوبها من طرف الغرب[278].

إن الخبرة التاريخية عرفت لشعوب المنطقة العربية المتوسطة حقيقة السياسات والمشاريع الغربية، ويكفي الإشارة إلى المواجهة التي شهدها العالم العربي مع الاستعمار التقليدي والإمبريالي، ناهيك إلى الانطباع الذي تولد لدى هذه الشعوب حول القوى الغربية التي لا تترك أي وسيلة في تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة حتى على حساب شعوبها وأهدافهم المشروعة، مع عدم الإغفال على تلك العلاقة القوية بين الغرب وإسرائيل والتحيز تجاه هذه الأخيرة من قبل الغرب خاصة أمريكا. بالإضافة إلى ذلك كون القوى المعارضة الحكومات ففي المنطقة ناقمة على المساندة التي توفرها دول حلف الناتو لبعض الأنظمة العربية في صراعاتها الداخلية مع عناصر المعارضة، فعلى سبيل المثال نذكر المساندة الأمريكية للأنظمة الملكية في الخليج العربي ومساندة الحكومة الفرنسية (وهي خارجة عن الحلف الأطلسي) للجيش في الجزائر.

إن القناعة التي تولدت لجميع النخب دون استثناء لاسيما بعد التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بعد الاعتداء على العراق تتمثل في أن الغرب يقوم بتدمير كل دولة عربية ذات

---

[277] خفير سولانا، "حوار الأطلسي مع منطقة المتوسط: بناء الثقة عبر التعاون"، في **جريدة الحياة**، لندن، العدد 13043، أفريل 1999.

[278] عبد الله تركماني، مرجع سابق.

قوة إقليمية وحماية النفط كمصلحة أساسية في المنطقة، وتزايدت هذه القناعة من نتائج عملية السلام العربي–الإسرائيلي والمخاطر التي يحملها التقسيم الإقليم الجديد للعمل المتوقع حدوثه في المنطقة من نواحي سياسية واقتصادية ومخاطر الأمن الإقليمي نتيجة ما تم طرحه من مشاريع غربية[279].

على هذا الأساس ، فإذا كان الغرب يرى من حكمته احتواء الدول العربية خاصة ذات مركز إقليمي في المنطقة إلا أن باقي الدول الإقليمية العربية الأخرى قد ترى غير ذلك، فإن الحكمة تقضي وفقا لإدراكهم أمنهم ومصادر تهديده العمل لبناء نوع من التفاهم وبناء الثقة على المستوى المحلي (الداخلي) أو الإقليمي العربي، مثل ما تفعله الدول العربية مع إيران في الوقت الراهن وعدم إعطاء أهمية كبيرة للبعد المتوسطي نتيجة تلك السياسات الإستراتيجيات التي ترجمت في الواقع في اتجاه غير مرغوب فيه بالنسبة للبلدان العربية متوسطية، إن في ظروف تغيب فيها الاستجابة البناءة لدوافع واهتمامات الأمن القومي العربي والأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لدول المنطقة وشعوبها وتدعيم هياكل أمنها الإقليمي والإبقاء على فرض مصالح التحالف الغربي بالقوة فإن المنطقة في ظل هذه الظروف غير مستعدة إلا في غير ما تهدف إليه الإستراتيجيات الغربية في المنطقة العربية.

بناء على ما سبق ذكره حول الإدراكات الأمنية وأبعادها الإقليمية في المتوسط بالنسبة للنخب السياسية في المنطقة العربية المتوسطية سواء تلك الموجودة في السلطة أو خارجها (إشارة إلى المجتمع المدني) يبقى السؤال الجوهري أنه في ظل الصعوبات المذكورة هل هناك بصيص أمل لإمكانية أن يحدث تقارب وبناء بعد إقليمي متوسطي وتحقيق الأمن فيه؟

قبل الإجابة عن قدرة الفاعلين الإقليميين على إيجاد مدخل لبناء إقليم المتوسط وتحقيق أمنه يتطلب الأمر ضرورة تقديم ملاحظات حول مشهد إقليم المتوسط في شكل مجموعة من المسائل أساسية على قدر من الأهمية للإجابة عن السؤال المطروح.

فالمسألة الأولى، تتعلق بعدم وجود أجندة موحدة للأمن الإقليمي للدول العربية عامة والمتوسطية خاصة، فإذا كانت فكرة الوحدة العربية على سبيل المثال كانت تستعمل في أغلب الأحيان كمدلول لبعض إدراكات الأمن القومي العربي وسبل تحقيقه لكن وإن كانت هذه الفكرة موجودة في الخطابات السياسية لدول عربية عديدة إلا أن بعض الساسة العرب قد أعلنوا فعليا

---

[279] عبد الله تركماني، "العرب والشركات الإقليمية في عالم متغير"، في **جريدة الرأي**، الصادرة بتاريخ 2005/07/23.

عن تخليهم عن فكرة أو نموذج دمج الأمن القومي لكل الدول العربية معا في إطار عام موحد، هذا ما يلاحظ بالذات في كل من الكويت بعد حرب الخليج الثانية وتونس والمغرب اللتان تسعيان بصفة جادة لإعادة تعريف أمنها القومي في أطر وسياقات بديلة عن الأمن القومي العربي[280]. أصبح أمن الدولة القومية هو السائد حاليا في العالم العربي، فإذا كانت مصر على سبيل المثال تزعم أنها تلعب دور أمني في المنطقة العربية عن طريق ربط هذا الدور بالمصالح العربية الكبرى والوحدة العربية إلا أن ذلك في الواقع مجرد تبرير لمصالحها، ناهيك أن بعض الدول مثل دول الخليج العربي تذهب إلى النقيض من ذلك فتجد من الحكمة لتبرير الاعتماد على القوى الخارجية على المنطقة العربية دون جيرانها العرب في سبيل حماية أمنها إلى أمن هذه الدول أخذ بعدا دوليا متزايدا، لتكون نتيجته أن أصبحت الكويت على سبيل المثال حليفا متميزا لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفقدانها الثقة في كل محاولة عربية تهدف إلى الأمن العربي الشامل، رغم وجود اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي يهدف إلى حماية الأمن الإقليمي وأمن كل دولة في نفس الوقت، إنه لا يوجد فاعل جماعي يتحدث ويتفاوض بصوت واحد مع القوى الغربية مما يجعل خطاب كل دولة عربية فريدة ضعيف مقارنة بالخطابات الغربية التي تأتي موحدة في أحيان كثيرة[281].

أما المسألة الثانية، تتعلق بتلك الاختلالات الهيكلية الموجدة على المستوى الإقليمي، فيمكن إرجاعها إلى الافتقار العام للثقة بين النخب السياسية في العالم العربي خاصة الدول المتوسطية منها نتيجة إدراكات وتصورات تقليدية للأمن، إذ في كل دولة عربية متوسطية تقوم المؤسسة العسكرية بدور فاعل في صنع السياسة الخارجية والسياسة الأمنية والذهنية السائدة لدى القادة السياسيين والعسكريين تتميز بالفهم القائم على نظرية اللعبة الصفرية لكل من الأمن والعلاقات الدولية، أو على الأقل تستند على المدخل السياسي الواقعي القائم على القوة، إن منطلق هذه الذهنية السياسية هو عبارة عن قناعة مؤكدة تتمثل في أن مكاسب الجار تعتبر في نفس الوقت خسارة للأنى، ولهذا ببساطة فإن الخوف هو السائد بين بلدان جنوب المتوسط ومن خلاله

---

[280] عبد الله التركماني، "الإدراك الأمني والتعاون في الشرق الأوسط: البعد السياسي"، مرجع سابق.

[281] المرجع نفسه.

يخططون في المنطقة، وعليه فإن القادة السياسيين هم بعيدين عن مفاهيم الأمن التعاوني التي أصبحت لها دلالات في رسم العلاقات بين الدول في الوقت الحالي[282].

بينما المسألة الثالثة والأخيرة، تركز على محدودية التعاون الإقليمي بين الدول المتوسطية العربية نتيجة تشويهه بفعل الصراعات السياسية، رغم هناك ضغوطات داخلية للتفاعل بين المجتمعات العربية، لكن ثمة عدة أبعاد لظاهرة عدم القدرة على تشجيع ودعم التعاون فيما بين الدول العربية، فبالإشارة للبعد السياسي فإن المعضلة السياسية توجد في الهياكل السائدة للحكومات في معظم دول المنطقة، إذ أن النظم السلطاوية وغير الديمقراطية التي تفتقر عادة لقدر من اللامركزية تميل بشكل كبير لأن تكون لها السيطرة على التفاعل الاجتماعي والاقتصادي بين رعاياها ورعايا الدول الأخرى، ونتيجة ذلك فإن المركزية الشديدة والطابع الثنائي للعلاقات هو النموذج السائد بين دول المنطقة بدلا من الطابع التعددي التناسقي للعلاقات مما يترتب على هذا أن كل محاولات لإنشاء شبكات وهياكل للتعاون والأمن الإقليمي يتضاءل فرص نجاحها، لاسيما بلجوء الفاعلين الإقليميين العرب لإقحام قوى غربية في شؤون المنطقة العربية التي تحتاج إلى معالجة داخلية على مستوى كل دولة وبين الدول العربية قبل الدول الأجنبية مثل ما يحدث في قضية الصحراء الغربية وباقي الأزمات الداخلية في المنطقة العربية المتوسطية مثل أزمة لبنان، لعل هذا السلوك يبدو أنه غير عقلاني من وجهة نظر أمنية للنظام السياسي الموجود في المنطقة العربية المتوسطية، لأن هذا النظام السياسي يهدف لتقوية قبضة نظامه الداخلي ليستطيع حماية نفسه من مواجهة الانكشاف والتعرض لعملية تأثر وتفاعل إقليمي وللاحتكاك بالمجتمعات يصعب السيطرة عليه، بالإضافة إلى سعيه إلى رفع قدراته لاستغلال أو سيادة بيئته الإقليمية[283].

بناء على ما سبق، يمكن أن نضع مجموعة من الأسئلة تتضمن الإجابة عن إمكانية الحوار والبناء المتوسطي بالشكل الصحيح لذا نطرح الأسئلة التالية:

1. هل بإمكان القادة الإقليميين والنخب الإقليمية بشكل عام تسوية صراعاتها سلميا، وهل سيتمكنون من ذلك بالشكل الذي لا يمثل تهديدا للأمن المتوسطي؟، لأن قد تكون بعض محاولات التسوية نتيجة ضغوط النظام العالمي الجديد أو نتيجة قناعة بأن تلك الحروب

---

[282] المرجع نفسه.

[283] عبد الله تركماني، "العرب والشركات الإقليمية في عالم متغير"، مرجع سابق، ص05.

الاستمرار فيها مكلف وتقتضي تغيير في الأسلوب مثل ما هو الحال بالنسبة للتسوية العربية الإسرائيلية، لكن إلى أي مدى ستستطيع الحكومات إقناع شعوبها بمزايا وحتمية عملية السلام بما تتضمنه من تسويات وحلول وسطية، لأنه في حالة فشل الحكومات في هدفها فإن هذا قد يؤدي إلى تغيير في التوازنات السياسية في المنطقة؟

2. أما السؤال الثاني يتعلق حول إمكانية النخب السياسية في المنطقة العربية في النجاح في تطوير منطق جديد للتعاون الإقليمي يكون بعيدا عن الاعتبارات الجيوسياسية تسود فيه العقلانية والرشادة الاقتصادية؟

3. هل سيكون بإمكان النخب السياسية إنشاء هياكل تعاونية جديدة تقوم على أسس صحيحة تستطيع أن تتفاوض من خلالها وتقنع الأطراف الغربية بمقتضيات أمنها الإقليمي بدل السعي المنفرد للاتصال بالغرب للحصول على الدعم الفردي لنزوات إقليمية من القوى الغربية والتي لا تخدم إلا المصالح الغربية في المنطقة وتزيد من تعقيد وضعية المنطقة العربية المتوسطية؟

4. سؤال آخر يتعلق بمقدرة دول المنطقة على تحقيق نقلة من الحكم السلطوي إلى شكل جديد بين الدولة والمجتمع أكثر من الميول بعض التوقيعات مثل الإعلان عن تقبل المشاركة والتعددية السياسية التي تؤدي إلى زيادة شرعية الأنظمة الحاكمة في المنطقة، لكن إذا استطاعت أن تخفف توتراتها الداخلية بواسطة تقديم حلول لصراعاتها السياسية والاجتماعية، فإنها تكون قد اختزلت أهم المصادر المسببة لعدم الاستقرار الإقليمي، أما في حالة عدم قدرتها على تحقيق ذلك فإن أوربا والغرب عموما يمكن أن يجدو مصالحهم في التعاون مع تلك النخب الحاكمة قد انتهت، وسوف يسعون في المقابل لتطوير علاقات جديدة مع القوى السياسية المعارضة لتلك الأنظمة الحاكمة. وفي الأخير ما تتوقع النخب العربية من أوربا أو من الغرب بشكل عام بعيدا عن التدفقات الإضافية من العوائد المالية؟، وما نوع النشاط السياسي ونوع التدخل أو الفعالية التي يمكن أن تطلبها إلى جانب الدعم الاقتصادي؟.

يمكن القول أنه إذا كانت أوربا والغرب بصفة عامة يقدمون خطابا يعتبرونه يعطي المزيد من التعاون الاقتصادي ويدفع بالجوانب السياسية والشؤون الداخلية وترتيبات الأمن القومي هذا شيء مهم من الناحية النظرية، إلا أن الأهم من الناحية التطبيقية يجب على الغرب أن يترك

المنطقة الجنوبية للمتوسط دون تدخل[284]، لكن من الشك أن يحدث مثل هذا الامتناع، لأن الغرب يعتبر من خلال مشاريعه التعاونية في المتوسط أنها تدخل ضمن المصلحة المتبادلة لشعوب المنطقة المتوسطية، حتى وإن غيبت هذه الشعوب بطرق مختلفة، ناهيك أن الطموحات الإستراتيجية للقوى الغربية أقوى من مشاريعها التعاونية المتوسطية، هنا نصل إلى ضرورة الوقوف على الاعتبارات السياسية والإستراتيجية لغرب في منطقة المتوسط في ظل التحولات والمتغيرات الدولية الراهنة.

المبحث الثاني: تحولات في السياسية العالمية بعد نهاية الحرب الباردة وعلاقتها بالمنطقة المتوسطية

لقد أطلق الأوربيون بين الفترة الممتدة من القرن 18 إلى القرن 19 اسم « La Méditerranée » على بحر المتوسط بعدما كان يعرف باسم « La mer Méditerranée »، هذا التحول في الاسم جاء باكتشاف أوربا من جديد للأهمية الأساسية للبحر المتوسط، لعل هذه التسمية الجديدة (أي المتوسط) لها دلالات من الناحية الجيو-إستراتيجية. هذه التسمية لا تعني بالمتوسط ذلك البحر الذي يتوسط القارات الثلاث إفريقيا، أوربا وآسيا) وإنما تعني الإقليم المتوسطي ككل، أي البحر وكل الدول التي لها واجهة على المتوسط[285].

إن هذه الدول التي لها ساحل متوسطي بالإضافة إلى جزيرة قبرص ومالطا والمتوزعة على القارات الثلاث (إفريقيا، أوربا وآسيا)، إذ ان بالنسبة للقارة الإفريقية فإن الدول التي تطل على البحر المتوسط هي المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا ومصر، أما بالنسبة للقارة الآسياوية، فإن الدول التي تطل على البحر المتوسط فهي فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا، وأما بالنسبة للقارة الأوربية، فإن الدول المعنية هي إسبانيا، فرنسا، موناكو، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنا والهرسك، يوغسلافيا الفدرالية، ألبانيا، اليونان. تجدر الإشارة أن هذه الدول عضوة في بعض التجمعات الإقليمية مثل اتحاد المغرب العربي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوربي، منظمة حلف شمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون في أوربا.

---

(284) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق.

(285) Claude Liawtu, l'Europe et l'Afrique méditerranéenne suez 1869 a nos jours, (Bruxelles ; édition complexe, 1994), p17.

ولتأكيد أهمية البحر المتوسط، فقد ذهب العديد من الباحثين أمثال مورتن كابلن (Morton Kaplan) إلى القول بأن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر المتوسط، إذ أن في الربع الشمالي منها يكمن أكبر تركيز للقوة البشرية الظاهرة في العالم، أما الربع الجنوبي الشرقي فهو يمتلك مصادر واسعة للطاقة ويعد تدفقها الدائم في العقدين القادمين حتمية ضرورية لاقتصاديات الدول وسياساتها، بينما يعتقد ماكيندر (Mackinder) بأن من يسيطر على المتوسط يستطيع أن يسيطر على العالم[286].

من بين المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة على الأهمية الجيو–إستراتيجية لمنطقة حوض البحر المتوسط، نجد أن هذه المنطقة تحتوي على ثروات طبيعية تعد إستراتيجية وحيوية بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية الصناعية، فيكفي أن نشير أن أكثر من 2500 سفينة تجارية تعبر يوميا البحر المتوسط، كما أن ما مقداره ثلث التجارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط، وتتمثل الثروات الطبيعية في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقتا المغرب العربي والخليج العربي، وإذا كانت أهمية البحر المتوسط كإحدى الطرق الرئيسية للتجارة الدولية قديمة تاريخيا، إلا أنها ازدادت تأكيدا بعد اكتشاف النفط في بلدان الضفة الجنوبية كالجزائر وليبيا وكذلك بلدان الخليج[287]. بالتأكيد هذا ما أدى بزيغينيو بريجنسكي إلى القول بأن أوربا تنتمي ومعينة مباشرة بالفضاء المتوسطين وهو الذي لا يزال موطنا لجزء كبير من القوة الاقتصادية والسياسية في العالم[288].

لا يختلف كثيرا الطرح الغربي على طرح الاتحاد السوفياتي سابقا أو الطرح الروسي حاليا، حيث كان الاتحاد السوفياتي سابقا ينظر إلى المتوسط على أنه امتداد مباشر لحدوده الطبيعية التي تبدأ من الحدود الإيرانية وتمر عبر المياه الدافئة حتى الحدود الأوربية، إذ أن المفهوم الذي روج له الإستراتيجيون السوفيات هو أن الأمن المتوسطي من اختصاص دوله ولا يمكن لأطراف خارجة عن دائرته المشاركة فيه، فحوض البحر المتوسط في رأي العقيدة

---

(286) محمد صابر عنتر،" الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحديد البحر المتوسط: إضافة للأمن العربي"، في **مجلة قضايا عربية**، بغداد، عدد 04، ص147.

(287) Mustapha Ben Chenane," la situation geopolitique en méditerranée ", dans : http://www.fuxes-France org/IMa/rtf/conf ben drenane.rtf

(288) زيغينيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الإستراتيجية**، ترجمة: أمل الشرقي (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص11.

السوفياتية أن الاتحاد السوفياتي نرتبط بالمتوسط وله كامل الحرية المطلقة في الإشراف على مداخل البحر وخارجه[289].

يعترف علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية أن حوض البحر المتوسط يمثل وحدة حقيقية، إذ أن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، والبحر الأسود هو امتداد للبحر المتوسط، ولو أن مسألة تحديد هل هو جزء من هذا الأخير أم لا يعد جزءا منه؟ تعد مسألة سياسية هامة، كونه جزءا من البحر المتوسط يعني أن روسيا و بلغاريا، رومانيا وإيران تعد دول من البحر المتوسط بالمفهوم السياسي. ومن جانب آخر إذا كان مضيقي البوسفور والدردنيل يربطان البحر المتوسط من خلال بحر مرمرة بالبحر الأسود، فإن هذه المضايقات ذات أهمية إستراتيجية حسب ما هو معروف عند رجال الإستراتيجية البحرية، لأن تمثل نقاط الاختناق تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت من أجهزة تركب تحت الماء لمراقبة الغواصات، وبالطبع فإن القوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضائق تكون قد أوقفت الملاحة في البحر، وعليه يتحول البحر المتوسط إلى مصيدة كبرى لأي أسطول يريد أن يتمركز ويتحكم فيه[290].

من هنا يلاحظ أهمية مضيقي البوسفور والدردنيل بالنسبة لروسيا في الوقت الحالي أو بالنسبة لأوربا التي تبحث عنه منفذ إلى منطقة آسيا من خلال منافذها الجنوبية لاسيما منها البحر الأدرياتيكي[291].

كما أنه من الملاحظ إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية سارعت بعد الحرب العالمية الثانية إلى دعم وجودها العسكري في حوض البحر المتوسط من خلال الحلف الأطلسي لحماية أوربا باعتبارها مطلة على المتوسط، لكن في ذات الوقت هو تعزيز لقبضتها على هذا الموقع المتوسطي، وهو يتصل بالبحار والمحيطات الأخرى عن طريق مضيق جبا طارق وقناة السويس، لذلك الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تهمل الأهمية الإستراتيجية للمتوسط، حتى بأفول الصراع الإيديولوجي لأن مصلحتها الحالية تتمثل في العبور إلى منابع النفط والأسواق والتي لا تتم إلا عبر المتوسط، ويقتضي عليها ذلك التأكيد على هذا الموقع الإستراتيجي لصالحها[292].

---

[289] يحي أحمد الكعكي، **مقدمة في علم السياسة**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1983)، ص6.

[290] Jonathan Farly,"the mediterranean southem theats to northem shores ?", in the world to day, (Febriory 1994), p34.

[291] Ibid.

[292] Ibid.

ليس ببعيد عن الولايات المتحدة الأمريكية فإن الجماعة الأوربية بدوها تدرك أهمية البحر المتوسط، وبالذات غلق قناة السويس بسبب الحرب بين إسرائيل والدول العربية، حيث كلف ذلك الغلق أوربا خسارة مستمرة ولعدد غير قليل بالنسبة للدول الإفريقية والآسياوية وبدرجة أقل بالنسبة للدول العربية، لكن مع زيادة اعتماد أوربا على نفط الخليج العربي فقد زادت أهمية القناة بالنسبة إليها، ناهيك لما تمثل لها منطقة جنوب المتوسط من أهمية لاسيما المغرب العربي، كما تجدر الإشارة على عدم إغفال أهمية البحر المتوسط بالنسبة لتجارة الدول العربية المتوسطية سواء المصدرة منها للنفط والغاز والمعادن، أو المستوردة لاحتياجاتها من الغذاء والمعادن، الأسلحة أو لممارسة أنشطة اقتصادية في البحر كصيد الأسماك على سبيل المثال.

كما تعرف منطقة المتوسط بأنها كانت منذ فجر التاريخ مهدا للحضارات امتددت قرون من الزمن على ضفتي المتوسط كالحضارة الهيلينية، الحضارة الفرعونية، الحضارة ما بين النهرين، الحضارة الفينيقية، الحضارة الإغريقية، الحضارة الرومانية، الحضارة العربية الإسلامية، الحضارة الأوربية المعاصرة. شكلت هذه الحضارات نسيجا تاريخيا طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات متميزة ذات جوانب إيجابية وأخرى سلبية.

قد أبدعت تلك الحضارات والأجناس البشرية في المنطقة المتوسطية عدة إنجازات من معارف فنية وعلمية بواسطة الاتصال بين المعارف الإنسانية التي أدت إلى تقارب في الأفكار وثقافات شعوب المتوسط وحتى في السياسة، واقتنعت شعوب المنطقة أنه من واجبها المتوسطي حماية تراثها الديني العريق الذي يجمع الديانات السماوية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية، لكن من جهة أخرى، عرفت منطقة المتوسط حروبا دينية (حروب صليبية) كرد فعل للفتوحات الإسلامية ثم بعد ذلك الغزو الاستعماري الغربي لشمال إفريقيا كتمهيد لتقسيم إفريقيا بكاملها، وبعد الحرب العالمية الثانية دخلت المنطقة مرحلة التوازنات فرضتها الثنائية القطبية منذ بداية الحرب الباردة[293].

إن ظروف الحرب الباردة لم تسمح بأي تصور تعاوني فعال وأي حركات داخل مجال المتوسط، إذ أن معظم دول شمال المتوسط من المعسكر الغربي كانت منشغلة بتكوين الجماعة الاقتصادية الأوربية وحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجدر الإشارة هنا أن أوربا قد اخترقت في هذا الوقت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بعدما كانت تنظر

---

[293] محمد صابر عنتر، مرجع سابق، ص150.

إليها كسوق مفتوح لمنتجاتها وتحقيق الربح التجاري منها باستقلال العجز الأوربي أثناء نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا السلوك الأمريكي استمر مع الحرب الباردة، لكن وفق ما يتماشى مع طبيعة المتغيرات والظروف الإيديولوجية والصراع القائم بين الشرق والغرب. لقد كانت أوربا هدفا لمشاريع اقتصادية، أمنية وسياسية أمريكية من خلال مشروع مارشال ومنظمة الحلف الأطلسي، بينما الدول المتوسطية الجنوبية التي كانت تناضل ضد الاستعمار وكانت على عتبة الاستقلال وجدت نفسها في إطار حركة التحرر الوطني أكثر قربا من المعسكر الاشتراكي[294].

لقد كانت العلاقات بين أوربا والعرب حتى النصف الأول من القرن العشرين ذات طابع صراعي ومحاولة إقصاء طرف لطرف آخر، لكن بانهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العلاقات الدولية بجانب بروز الصين وروسيا والاتحاد الأوربي كقوة متكاملة عرفت المنطقة مسارات أخرى، قبل الحديث عن هذه المسارات فإنه من المنطقي الوقوف إلى أهم التحولات الدولية كضرورة تفيد في معرفة معالم تلك المسارات.

المطلب الأول: تحولات إستراتيجية في النظام الدولي وعلاقتها بالمنطقة المتوسطية

يشهد العالم منذ منصف الثاني من الثمانينيات من القرن الماضي تحولات عديدة حاسمة وعميقة، إذ تشهد البشرية اليوم مرحلة جديدة في العلاقات الدولية بين نهاية نظام العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وانفتاح الآفاق أمام ولادة نظام دولي جديد لم يتحدد بعد، وبحيث لا يمكن تصور حدوث تغير أو تطور في نظام دولي معين ويبقي على نفس محتوى النظام القديم، وعليه فما هي عناصر التحول في هذا النظام؟

1 -التغير في نمط ترتيب عناصر القوة:

لا يختلف اثنان في أن احترام الصراع بين قطبي النظام الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة قد أدى إلى إرهاق متبادل لكل منهما، بالنظر إلى الأعباء السكرية الناجمة عن سباق التسلح الرهيب طيلة الفترة السابقة إلى غاية منتصف الثمانينيات من القرن الماضي[295].

---

(294) نجلاء الأهواني، **الشراكة الأورومتوسطية، عشر سنوات بعد برشلونة** (القاهرة، مركز الدراسات الأوربية، 2005)، ص409.

(295) محمد حسنين هيكل، **الزلزال السوفياتي، الطبعة 3**، (بيوت: دار الشروق، 1990)، ص44.

ومع نهاية الحرب الباردة، فقد شهدت عناصر القوة إعادة ترتيب فعلية لها، فحدث تراجع في مركز القوة العسكرية في سلم عناصر القوة الدولية، فيما حصل صعود في دور القوة الاقتصادية وكذلك الثورة العلمية والتقنية.

أ- تراجع دور القوة العسكرية:

بعد نهاية الحرب الباردة تزايدت قناعة الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة اعتمادها نظاما يصبح قادرا على ممارسة دورا أكثر فعالية وانتظام في الحد من التسلح، خاصة وأن قدراتها العسكرية صارت تفوق بكثير ما تحتاجه كقوة ردعية أو ما قد يحتاجه حلفاؤها.

قد يكون من المفيد التذكير بأن القوة العسكرية تبقى بالطبع أساسية في العلاقات الدولية، وأن ما حصل هو نوعه من إعادة التوازن بين دور القوتين الاقتصادية والعسكرية في السياسة العالمية، لكن ذلك يفتح الباب أمام جملة من الأنماط الجديدة في العلاقات الدولية وعلى رأسها صعوبة التقيد والانضباط بسياسة القوة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) فيما يتعلق بالحلف الغربي، لاسيما بعد فقدان العدو الذي كان هو السبب الذي يدفع نتيجة مخاطره التي يشكلها وراء الانضباط في الإطار الغربي، وبانتهاء الثنائية القطبية أدى إلى إنهاء مركزية لعبة الردع النووي أو اللعبة التقليدية المكثفة في التفاعلات الدولية وبالمقابل بل حصل صعود في دور القوة الاقتصادية[296]. فإلى أين يتجه الملف الاقتصادي في هذه المرحلة؟

ب- تعاظم دور القوة الاقتصادية

لاشك أنه من الأركان الثابتة في النظام الدولي الجديد هو الطبيعة الرأسمالية الهادفة إلى التوسع من أجل المزيد من الربح والتراكم الرأسمالي، ومن ثم تغدو السيطرة على الأسواق والموارد من أهم معالم هذا النظام، وهذا ما يدفع أيضا إلى التنافس بين الدول من خلال استخدام ما هو متاح لديها من عناصر القوة للاستحواذ على أكبر حصة من السوق[297].

لقد زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل التغيرات الدولية الجديدة، وأصبحت هدفا تسعى إليه الدول لتقدم عليها بصفة أساسية قوتها الراهنة والمستقبلية، وكذلك أصبحت معيارا أساسيا

---

[296] بوعلام بولعراس، "اتفاقية ستارت للحد من الأسلحة النووية، هل هي نهاية الرعب النووي"، في **مجلة الجيش**، المركز التقني للإيصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، السنة 30، العدد 358 (ماي 1993)، ص76.

[297] ناصيف يوسف حتى، "أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟"، في **مجلة علم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد 23، العدد 04 (أفريل-جوان 1995)، ص105.

من معايير قياس قوتها، وفي ذات القوت أداة من الأدوات التي تملكها الدولة في ممارسة اللعبة الدولية[298].

هكذا، فإن الدول أصبحت تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية في لعبة القوة الدولية، حيث أصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول العالم النامي أكثر فعالية نسبيا من التدخلات العسكرية.

كما أنه ونتيجة انتفاء إمكانية سيطرة قطب واحد على ميزان القوى الدولية من خلال الاعتماد على ترجيح كفته العسكرية فإنه لم تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على العامل العسكري لتوسيع نفوذها في العالم، بل لجأت إلى تطبيق نظرية الهيمنة الحميدة (Benevolent Hengemony) التي ترتكز على مفهوم الهيمنة بالإقناع وحصر اللجوء إلى العنف في أضيق نطاق إذا اقتضى الأمر، وذلك من قبل الدولة التي تتمتع بعناصر القوة وتسعى إلى فرض أبعادها القيمية والمؤسسية على العالم فغي محاولة لإعادة ترتيبه وتحديد مساره بما يتناسب مع المصلحة الأمريكية[299].

لكن الهيمنة الأمريكية على واقع العلاقات الدولية هي عرضة للمنافسة من قبل القوى الدولية الصاعدة (أوربا، اليابان، الصين ...)، والتي باتت تشكل قوة عالمية لا يمكن تجاهلها من حيث مقدماتها الاقتصادية والسياسية، هذا الصعود للقوى الجديدة قد يؤدي إلى إعادة التوازن في النظام الدولي مثلما كان قبل انهيار الاتحاد السوفياتي ولكن هذه المرة بأسلوب مختلف؛ فالتنافس الدولي الراهن يعتمد على المنافسة الاقتصادية التي تسخر الحركة السياسية الدولية لخدمتها، وبالتالي فإن القوى الدولية الصاعدة تعتمد في منافستها للقوى الدولية القائمة من خلال النمو الاقتصادي الذي يشكل معيارا لتقدمها وتفوقها عن غيرها[300].

لذلك، فإن نشوء قوة أوربية دولية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية هو أمر ممكن، نظرا لما تتمتع به الدول الأوربية من مقومات تمكنها من ذلك خاصة في ظل إعادة ترتيب عناصر القوة وقفز العنصر الاقتصادي ليشغل المكانة القائدة مقابل تراجع أهمية عنصر القوة العسكرية الذي أصبح يسخر لخدمات الأهداف الاقتصادية.

---

[298] غسان العزى، **السياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى** (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000)، ص33.

[299] المرجع نفسه.

[300] المرجع السابق.

بعد انتهاء الحرب البادرة قد تحررت الدول الأوربية من القيود الأمريكية التي فرضتها ظروف الحرب بين المعسكرين، إذ سارعت أوربا من خطابها الاندماجية، ولو أن الجانب السياسي حال دون استكمال الوحدة الاندماجية.

في هذا السياق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة بمفردها على توجيه السلوك الدولي، نتيجة منافسة قوى أخرى لها في عملية صنع القرار وهذا ما يحتم عليها الحرص على إصباغ الشرعية الدولية على تلك القرارات التي تمس المصالح الدولية، لكن ليس هذا دائما موجود بالنظر إلى دولة تؤمن بالعقيدة والسيطرة العسكرية[301].

وفي خضم التحولات على الصعيد الدولي، جاءت أزمة الخليج الثانية لتكرس واقع هذه التحولات من خلال الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية والذي لم يتم بعزل عن الاستعانة بالدول الأخرى من أجل سيطرتها على المنطقة العربية تبعا لوجهة النظر القائل بـــ: "محدودية استخدام السلاح في مواجهة التطورات الدولية مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل"[302].

على هذا الأساس، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبدو أنها تعاني أوجه قصور خطيرة على رغم تفوقها العسكري والتكنولوجي والسياسي، حيث عليها أن تواجه العجز في ميزان مدفوعاتها الذي جعل منها أكبر دولة مدينة في العالم، وعلى صعيد آخر، عليها أن تواجه المنافسة المحتملة لها من القوى الدولية الصاعدة لاسيما أن هذا التنافس سيزداد حدة ويكسب بعدا جديدا مع وجود نموذجين رأسماليين مختلفين لكل منهما قيمته وفلسفته؛ ففي مواجهة النموذج الرأسمالي الأمريكي القائم على الفردية يقف نموذج آخر يستند إلى فكرة التوافق الاجتماعي ومفهوم الجماعة الذي تعتمده عدد من دول الاتحاد الأوربي[303].

إن تطور مفهوم القوة الاقتصادية وتعاظم سياسة الاعتماد المتبادل التي انتشرت على نطاق واسع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية (OMC) واتساع حركة التكتلات الاقتصادية، دفعت الدول لأن تعمل بجهد لزيادة قوتها الاقتصادية ولتتعاون مع دول أخرى في إطار تكتل اقتصادي يقوم على أساس الشراكة والتعاون

---

(301) علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص72.

(302) المرجع نفسه.

(303) هدى ميتكيس، "النظام الدولي الجديد والواقع العربي"، في **مجلة شؤون عربية**، العدد 88، (ديسمبر 1996)، ص38.

مثل تكتل النافتا ومنظمة الآسيان، وبالتالي فإن هذا التحول أدى إلى جعل مبدأ توازن القوى على المسرح الدولي يشكل عنصرا حساسا في العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة، إذن نشهد تنافسا قويا بين القوى الفاعلة على مسرح العلاقات الدولية والهادفة إلى السيطرة على مركز القيادة الدولية.

فالتوازن الدولي يلعب دورا مهما في تحجيم القوى المؤثرة في النظام الدولي ويدفع إلى عدم إمكانية الهيمنة المطلقة لأي قوة على مركز القيادة الدولية[304]، في هذا الإطار يمكن دراسة مسار التعاون الأوربي المتوسطي، وبالذات من الزاوية الاقتصادية.

لاشك أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية ستظل بلا منافس في المستقبل التكنولوجي بسبب ظاهرة العولمة الاقتصادية، وعليه سيشهد العالم حمى التنافس الاقتصادي أكثر من أيام الحرب الباردة، وستبقى الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى شركائها الأوربيين وغيرهم لحفظ التوازن في عدد من مناطق التوتر في العالم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعاظم دور هؤلاء الشركاء (الأوربيين) ليصل إلى مرتبة المشاركة الفعلية ووضع أسس السياسة الدولية[305].

في ظل هذه التحولات لازالت الدول القومية تكون الوحدات الأساسية للنظام العالمي، وعلى الرغم من أن تدهور الدولة العظمى واضمحلال إيديولوجيتها قد قلل من الشحنة الوطنية في السياسة العالمية، إلا أن المنافسة القائمة على الأرض لازالت تسيطر على الشؤون الدولية حتى وإن تتخذ أشكالا أكثر مدنية، في هذه المنافسة لا يزال الموقع الجغرافي يشكل نقطة انطلاق في تحديد الأوليات الخارجية للدول القومية، وكما يظل حجم الرقعة الوطنية واحدا من أهم معايير المكانة القوة[306].

لهذا يعتبر زبيغنيو بريجنكس (Zibignieux Breginski) أن الجيوبوليتيكا قد انتقلت من البعد الإقليمي إلى العالمي وأن السيطرة على كامل القارة "أوروبا وآسيا" معا توفر القاعدة المركزية للسيادة العالمية، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل في هذا الإطار من خلال نشر نفوذها في هذه القارة وممارسة ضغوط على الدول الواقعة في جوارها انطلاقا من اعتقادها

---

(304) المرجع نفسه.

(305) علي الحاج، مرجع سابق، ص75.

(306) زبيغنيو بريجنكسي، مرجع سابق، ص53.

بأنها تمتلك السيادة الدولية[307]، لكن إذا يمثل الامتداد الجغرافي أهمية للولايات المتحدة الأمريكية فإنه من المتوقع بروز الاتحاد الأوربي كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، يظهر ذلك من خلال تعزيز وحدته السياسية والاقتصادية وتوسيعه جغرافيا مقابل محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تفويض انتشار نفوذ الاتحاد الأوربي في مناطق عديدة من العالم، ومن بينها منطقة جنوب المتوسط، رغم أن هناك من يرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على محور المحيط الهادي أكثر من محور المحيط الأطلسي لزيادة قوتها الاقتصادية[308].

إن الواقع يؤكد بوجود اختلافات بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية حول خطاباتهم السياسية حتى وإن اتفقوا على تطبيق آليات العولمة، ولعل موقف الاتحاد الأوربي من الحرب على العراق يؤكد ذلك.

على هذا الأساس، تحاول أوربا أن تلعب من خلال ثقلها دورا في اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي، حيث تمكنت من إعادة جزء مهم من نفوذها على الصعيد العالمي ساعدها في ذلك نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين؛ فبانتهاء الحرب الباردة أدى إلى تملص أوربا من الهيمنة الأمريكية، ولونسبيا، وتبقى أوربا لازالت عاجزة عن إيجاد سياسة الحلف الأطلسي. وعلى العموم، نكشف أنه ثمة الكثير من المشاكل وحالات التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي، خصوصا فرنسا التي تعتبرها أمريكا خصمها الإستراتيجي قبل مجيء ساركوزي إلى الحكم، وبالتالي انعكس هذا التنافس على المنطقة العربية التي تشكل محورا أسياسيا للسياسات الغربية.

ومن يتمعن في منطقة الشمال (الغرب) إذا كانت تسمى إلى زيادة قوتها بالتركيز على العامل الجغرافي، فإنها في نفس الوقت مهددة بمنطقة اضطرابات تقع في الجنوب والتي تعيش مشاكل كبيرة ومترابطة كالانفجار السكاني، الفقر والمديونية الخارجية، هذه المشاكل تصعب من أن تجد السياسات الغربية طريقها في التجسيد في المنطقة الجنوبية، إذ أن المنطقة الجنوبية تمثل تحديا للغرب.

---

[307] أسامة فاروق مخيمر، **التعاون المتوسطي: المبادرات، القضايا، المستقبل** (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريس والنشر، 1998)، ص187.

[308] ناصيف يوسف حتى، "أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟"، مرجع سابق، ص106.

من الملاحظ أن تلك القمم التي تضم الدول الصناعية الكبرى أبدت خلافات في السياسة والاقتصاد بين الدول الغربية نتيجة تضارب مصالحها، فالاتجاه العالمي نحو التكتل إنما يفسر في جانب منه على ضوء طبيعة القضايا والمشكلات التي أصبحت تواجه العالم المعاصر والتي تتجاوز آثارها ونتائجها الحدود السياسية للدول، إذن من المرجح أن تشهد المنطقة الجنوبية محطة اختراق متواصلة وتنافس بين أقطاب الشمال على مناطق النفوذ في الجنوب الذي يجد نفسه غير قادر على المناورة والمقاومة في ظل فقدانه مقومات الاعتماد المتبادل والمنافسة وفي مقدمتها عدم امتلاكه للتكنولوجيا لمواجهة الدول الغربية[309].

ت- تزايد دور الثورة التكنولوجية والعلمية في النظام الدولي المعاصر

ليس بوسع أحد أن يغفل عن الدور الحاسم لثورة المعلومات الهائلة التي صبغت النظام الدولي المعاصر، فإذا تلعب دور كبير في مجال الدفاع وبناء القدرات العسكرية للدول فإنه من المتوقع أن يشهد النظام الدولي في تطوره الراهن زيادة تعميق وتكثيف للثورة العلمية والتكنولوجية في جوانبها المتعددة ولاسيما فيما يتصل بتطوير وسائل الاتصال والفضاء والمعلوماتية والإلكترونيات الدقيقة، وسيؤدي ذلك إلى ما يلي:

-مزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم.

-مزيد من الاعتماد المتبادل بين الأطراف الرئيسية لهذه الثورة العلمية.

-مزيد من التركيز على أهمية عامل المعرفة في نطاق العلاقات الدولية.

-إعادة تعريف لعناصر القوة.

-إعادة تعريف بعض المفاهيم الأساسية كالسيادة، الحدود الدولية والأمن.

-إعادة تشكيل بعض التوازنات الدولية القائمة حسب ما قد يترتب عليها من آثار متداخلة.

إنه من المتوقع أن تكون الثورة التكنولوجية بمثابة إيديولوجية جديدة سيتنافس عليها المتنافسون، وهو ما ينتج عنها تدعيم سيطرة الدول الرأسمالية الغربية، اليابان والصين على النظام العالمي على اعتبارها الدول القائدة في هذا المجال، وأما باقي الدول تبقى حالتها ترتبط

---

(309) حسنين توفيق إبراهيم: "النظام الدولي الجديد في الفكر العربي"، في **مجلة عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلد 23، عدد04، 1995)، ص61.

بفتح مجالات التعاون مع هذه الدول القائدة، مع ما ستشهده من تنافس وصراع أو تعاون بين تلك القوى في المنطقة الجنوبية لاسيما العربية المتوسطية منها[310].

بناء على ما سبق، فإنه منذ نهاية الحرب الباردة، سعت أوربا إلى طيّ عدد من صفحات الماضي، وإلى الكشف عن عدد من مشاكل وحالات التنافس والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي خاصة فرنسا التي تعتبر واشنطن خصمها الإستراتيجي[311]. انعكس ذلك التنافس على المنطقة العربية التي تشكل محورا أساسيا للسياسات الغربية، دون عدم إهمال دور التنافس لبعض القوى الأخرى كالصين حتى ولو لم يتبدد بعد.

ترتبط دول الاتحاد الأوربي بدول المنطقة العربية علاقات اقتصادية، سياسية واجتماعية منذ القدم، غير أن انتهاء الحرب الباردة وتداعياتها في العلاقات الدولية قد رتبت تطورات في علاقات أوربا بالمنطقة العربية حيث حسمت أولوية المنطقة في السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي ومحاولة تأطيرها مؤسساتيا في شتى المجال.

حاول الاتحاد الأوربي أن يقوم بعمل إقليمي مشترك[312] من خلال عدة مبادرات على رأسها عملية الشراكة الأوربية المتوسطية تجاه المنطقة العربية، يهدف من خلالها وضع سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وجاء هذا التطور لأسباب عديدة ومنها: تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الكتلة الشرقية، بروز مخاطر جديدة على الأمن والاستقرار الأوربيين، بدأ عملية تسوية بين العرب وإسرائيل، التواجد الأمريكي في الخليج

---

(310) أحمد عبد الرزاق شكارة، "الفلك الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، في **مجلة المستقبل العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة16، العدد 170 (أفريل 1993)، ص42.

(311) لقد أدركت فرنسا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتابع خطاها، وبالذات في المغرب العربي التي أرادت جعل هذه المنطقة تابعة لها من خلال التركيز على الثقافة الفرانكفونية في المنطقة هذا بالنسبة لفرنسا، ولهذا اعتمدت أمريكا على تأكيد حضورها الاقتصادي في هذه المنطقة من خلال شركات النفط ومن خلالها بدأت تتغلغل ثقافيا لتأخذ اللغة الإنجليزية مكانة في الساحة الثقافية العربية الفرانكفونية، هذا ما يؤكد الخلاف الموجود بين فرنسا وأمريكا في إطار منظمة التجارة العالمية حول الموروث الثقافي، ويمكن إضافة مثال آخر هو عدم تقيد فرنسا بقانون داماتو في إبرام العقود النفطية مع إيران، ناهيك عن خطاباتها المتميزة عنة أمريكا حول عدد من القضايا الدولية كالتسوية السلمية في الشرق الأوسط.

(312) تستمد أوربا عملها المشترك تجاه الجنوب من إطارين نظريين وهما: الفكر النيوليبرالي القائم على الاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية، ويعتبر دعاة هذا الطرح الرفاه الاقتصادي هو صمام أمان لمنع تفجر المشكلات السياسية والأمنية، وعليه أخذ هذا النموذج مكانة خاصة بعد الحرب الباردة لغرض التنمية والانفتاح الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وانعكس في العلاقات الأورومتوسطية، بمعنى أن انتهاج هذه الطريقة تؤدي إلى احتواء المشكلات الأمنية على المدى الطويل وتدعم الانفتاح والتعاون الإقليمي، أما الفكر الوظيفي أو التكاملي وهو في نسق الفكر السابق يعتمد على خلق شبكة من المصالح والارتباطات على أرض الواقع في المجالات الاقتصادية، هذه المجالات تسبق وتحل المجالات الصعبة كالسياسة في مرحلة أعلى من العملية التكاملية، حيث يمتد التعاون إلى المجالات السياسية والأمنية.

وتصاعد المد الأصولي في منطقة المغرب العربي وهي منطقة تشكل مجالا حيويا مهما لبعض دول الاتحاد الأوربي.

تأثرت المصالح الأوربية في المنطقة العربية المتوسطية وغيرها بأنواع من الأخطار لم تكن بارزة من قبل وفي مقدمتها خطر الهجرة المكثفة من المنطقة العربية المتوسطية تجاه دول الاتحاد الأوربي نتيجة الفقر والجريمة، انعدام الديمقراطية، الاستبداد السياسي، إضافة إلى احتمال تعرض إمدادات النفط القادمة من الخليج إلى أوربا للانقطاع بسبب الحروب التي يمكن أن تنشب في المنطقة العربية سواء كانت حروب أهلية أو إقليمية أو تلك التي يمكن أن تنشأها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الدول المناوئة لها في المنطقة[313].

كما تمثل منطقة المغرب العربي بقربها الجغرافي من أوربا مركزا لتجمع المهاجرين غير الشرعيين والشبكات الدولية العاملة في تهريب وتجارة المخدرات التي وجدت في السوق الأوربية مجالا واسعا لمضاعفة أرباحها، قد بينت سنوات التسعينيات من القرن الماضي مدى انعكاس تدهور الأوضاع وعدم الاستقرار في المنطقة العربية على الداخل الأوربي، وهو الأمر الذي دفع بدول الاتحاد الأوربي إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه المنطقة العربية آخذة في الحسبان هذه المخاطر الجديدة، فهل ستنجح في ذلك؟

المطلب الثاني: تغيرات بنيوية في النظام الدولي وعلاقتها بالمنطقة المتوسطية

على الرغم من أن النظام الدولي لا يزال غامضا في بديات تشكيله، إلا أن هناك مجموعة من المتغيرات والتحولات الدولية التي تعتبر بمثابة العوامل الدافعة لقيام مثل هذا النظام، ولاشك من أن دول البحر المتوسط قد تأثرت بهذه المتغيرات كما تأثرت بها دول العالم، ومن أهم تلك المتغيرات ما يلي: الثورة الصناعية الثالثة وتأثيرها على النظام الدولي، انهيار الاتحاد السوفياتي، تفكك الكتلة الشرقية والاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية فيها، انهيار جدار برلين وتوحيد الألمانيتان اتجاه أوربا نحو الوحدة الكاملة، الاتجاه نحو التكتلات الدولية الكبرى، أزمة الخليج الثانية وبداية عملية السلام في مدريد في أكتوبر 1991، القوى الصاعدة في النظام الدولي الجديد كاليابان، ألمانيا والنمور الآسياوية.

ويلاحظ على المتغيرات السابقة ما يلي:

---

[313] أسامة فاروق مخيمر، مرجع سابق، ص33.

1. أن معظم تلك المتغيرات لم تكن كلها لها جذورها أو بذورها ولم تحدث فجأة بل تتطلب الأمر لذلك مقدمات تمهيدية عبر سنوات.
2. أن هذه المتغيرات لم تأخذ شكلها النهائي بعد بل هي في مرحلة النضج، وبالتالي فإن نتائجها النهائية لم تتبلور بعد.
3. أن هذه المتغيرات مترابطة ومتداخلة مع بعضها بشكل كبير وتؤثر في بعضها البعض وفي العالم كله وليس فقط في الدول التي حدثت فيها تلك المتغيرات.
4. أن تلك المتغيرات في مجملها تشكل انتصار القيم الديمقراطية والتعددية، إعلاء مبادئ الحرية، إطلاق طاقات الإبداع لدى الأفراد وأن الإنسان هو الغاية والوسيلة والمحرك لكل تلك المتغيرات.

سوف نقوم في هذا المطلب بدراسة بغض المتغيرات، مع الأخذ في الاعتبار أن معظم المتغيرات الأخرى سوف يتم التطرق لأثرها على علاقات دول البحر المتوسط بشكل أو بآخر في فصول الدراسة.

1 -انهيار الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الشيوعية

يعتبر تفكك الاتحاد السوفياتي سببا مباشرا في زوال حلف وارسو وانهيار المنظومة الشيوعية في أوربا الشرقية، هذا التحول البنيوي ذو الطبيعة السياسية الإيديولوجية كان وقعه عميقا على طبيعة وشكل الخارطة السياسية الأوربية، خاصة بعد توحيد ألمانيا وانعكاس ذلك على الاتحاد الأوربي ككيان مؤسساتي وكتوجه عام في السياسة العالمية بإمكانه مواجهة الهيمنة السياسية العسكرية الأمريكية أو الهيمنة الاقتصادية التجارية "الآسياوية–اليابانية" المتنامية، ولهذا كانت أوربا الاتحاد الأوربي التوجه نحو دول أوربا الشرقية والوسطى في إطار سياسة جماعية موحدة، ليس فقط في المسائل الاقتصادية والمؤسساتية وإنما كان التركيز بالأساس على البعد الجيوسياسي لتسيير المرحلة الانتقالية التي تمر بها هذه الدول، وذلك في إطار إستراتيجية أمنية لضمان الانتقال الهادئ نحو النظام الليبرالي[314].

---

[314] أسامة فاروق مخيمر، مرجع سابق، ص72.

هذه الإستراتيجية تعتمد على إيجاد سياسية اقتصادية شاملة بواسطة وسائل جماعية، هو ما فعله الاتحاد الأوربي بالفعل، فقد قدم برنامجا لمساعدة تلك الدول هو برنامج « PHARE »، وقد بدأ هذا البرنامج في ديسمبر 1989 لدعم الإصلاح الاقتصادي في بولونه أو المجر ثم امتد ليشمل دول وسط وشرق أوربا ودول البلطيق.

وقد قدم الاتحاد الأوربي من خلال برنامجه هذا خلال السنوات من 1990 إلى 1992 مبلغ 2,3 مليار إيكو من المساعدات المالية والفنية لكل من: روما، ألبانيا، بلغاريا، يوغسلافيا السابقة[315]. وقد جاءت هذه المساعدات مع عدة خطوات أخرى لبناء الثقة بين الشركاء في أوربا في مجال التعاون المؤسسي في موضوعات الأمن، التعاون السياسي، العلمي والتكنولوجي، وثم في 20 ديسمبر 1991 تأسيس مجلس تعاون شمال الأطلسي أوكلت له مهام التباحث في مواضيع السياسة والأمن والتعاون[316].

إن اهتمام الاتحاد الأوربي ببلدان أوربا الشرقية والوسطى بآثار سلبية على تعاون الاتحاد الأوربي مع بلدان جنوب البحر المتوسط[317]. قد وضح هذا الأثر السلبي في الفارق بين أوربا الشرقية وحوض المتوسط بشكل خاص في منطقة المغرب العربي ذات الخصوصية الدائمة في العلاقة مع أوربا، وقد تحققت أكبر مخاوف المغرب العربي الناجمة عن الاستثمار السياحي والاقتصادي والمالي في شرق أوربا والذي تم على حساب الجنوب[318]، ذلك أن عودة التواصل التاريخي والثقافي والسياحي بين أوربا الغربية وأوربا الشرقية تظهر وكأنها تمثل عوائق جديدة في المتوسط، وتثبت للمغاربة منذ عام 1989 بالتضامن بشكل لم يسبق له مثيل لدعم أوربا الشرقية متناسية في ذلك المشاكل الخطيرة التي كانت تمر بها في ذلك الوقت دول المغرب العربي[319].

إن مثل هذا التوجه في السياسة الأوربية، تدركه دول جنوب المتوسط على أن تهديد لمصالحها وإخلال بمبادئ التعاون "الأورو–متوسط" التي نصت عليها اتفاقات التعاون

---

(315) Victor Yves Ghebali and Brigitte Saverwein, European security in the 1990 : challenges and perspectives (Geneva ; Unidir, 1995), p14.

(316) Ibid.

(317) ديودوني أيونو، ترجمة حمادى الساحلي، "التغيرات في الاتحاد السوفياتي وأوربا الشرقية ... ما هي آفاقها بالنسبة لإفريقيا"، في **مجلة دراسات دولية**، العدد 35 (جوان 1990)، ص42–51.

(318) المرجع نفسه.

(319) المرجع نفسه.

والشراكة، وكل المؤشرات والمعطيات الرقمية تؤكد هذا الطرح. هذا الإدراك قد يولد خيبة أمل كبيرة لدى شعوب الضفة الجنوبية للمتوسط مما قد يفرز انعكاسات سلبية محتملة، كبروز إحساس بالعداء تجاه دول وشعوب شمال المتوسط[320].

أدرك الاتحاد الأوربي خطورة تنامي مثل هذا الإحساس على مستقبل أمن مجتمعاته، وبالتالي حاول تطويقه، لأن أمن هذه الأخيرة لا يمكن التفكير فيه على مستوى الحدود الشرقية أو الشمالية فحسب بل يجب الأخذ بعين الاعتبار الحدود الجنوبية، لأن الأوربيون يدركون على أنها الأكثر تهديدا نظرا لتنامي عوامل اللأمن واللاستقرار فيها، لذا حاول بناء علاقات متوازنة مع كل من دول أوربا الشرقية ودول جنوب المتوسط.

كان الاتحاد الأوربي شديد الوضوح، فقد أعلن كمانويل مارين" نائب رئيس اللجنة الأوربية لمسؤول عن الملف المتوسطي أن منطقة المتوسط ذات بعد إستراتيجي أساسي للاتحاد الأوربي بسبب قربه الجغرافي وأوضح أهمية الاستقرار والأمن في تلك المنطقة كما أوضح "أن ذلك لا يعني دمجا لدول حوض المتوسط في الاتحاد الأوربي كما هو الحال بالنسبة إلى دول أوربا الوسطى والشرقية بل أن المسألة هي إشراك دول المتوسط في الاتحاد الأوربي عبر تطوير جديد للسياسة الأوربية في هذه المنطقة[321].

إنه في الواقع، هذا التوجه في السياسة الأوربية كان نتيجة مجموعة من التحديات التي تواجه أوربا عموما والاتحاد الأوربي خصوصا، ومن بين أهم هذه التحديات عملية توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) نحو دول أوربا الشرقية السابقة الذي لم يكن في صالح الاتحاد الأوربي، والتنافس الأمريكي للاتحاد الأوربي في شرق أوربا والجهة المتوسطية والذي يتبدى من خلال دعم أمريكي لبعض الحركات والتيارات الإسلامية مثل ما حدث في الجزائر إضافة إلى دورها المركزي في عملية السلام في الشرق الأوسط والأزمة اليوغسلافية[322].

2 -إفرازات حرب الخليج الثانية:

إن الوضع العالمي ما بعد الحرب الباردة، قد تميز بعدم استقرار شامل كانت حرب الخليج الثانية إحدى أسبابه.

---

(320) Isaballe Ben Sidoun, Agrées chevalier, Europe-Méditerranée, le paride l'ouverture (paris : Economica, 1996), p42.

(321) Manuel Marin, " la méditerranée : une priorité au même titre que l'Europe Ex-connuniste", le figro (Mars 1995), p11.

(322) علي الحاج، المرجع السابق، ص91.

لقد ترك انهيار الاتحاد السوفياتي آثارا واضحة في ضعف النظام العربي وعدم قدرته على مواجهة التغيرات الدولية التي شهدها النظام العالمي، حيث لم يستطع الصمود في مواجهة محاولات اختراقه، لاسيما في مواجهة صهر المنطقة العربية فيما يسمى بنظام "الشرق أوسطي"، بالنظر إلى ما تعانيه البلدان العربية من ضعف في التنسيق الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. هذا بالإضافة أن الانقسامات التي شهدتها الساحة العربية فيما يتعلق بتوصيف طبيعة المنظومة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي جعلت بعض البلدان العربية تنحو للتعامل مع المتغيرات الدولية انطلاقا من دوافع ذاتية، في محاولة منها لطرح إستراتيجية قومية للتعامل مع المتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة مثل مصر.

كما لم تمانع البلدان العربية في الدعوة إلى التأقلم مع المتغيرات الدولية في ظن تعاظم النفوذ الأمريكي وتغلغله في العالم العربي، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق توافق عربي يفضي بطرح تصور موحد لمواجهة التغيرات الدولية في مرحلة مات بعد الحرب الباردة، وقيام بلدان عربية أخرى (سوريا ولبنان) إلى الدعوة إلى قيام تحالفات إقليمية وإيجاد اتفاقية تعاونية وتكاملية مع قوى إقليمية مؤثرة (دول الاتحاد الأوربي) تكون أكثر تعاطف مع القضايا العربية، وذلك بهدف مساعدة بلدان المنطقة العربية في الحد من تعاظم النفوذ الأمريكي فيها[323].

من هنا فإنه على الرغم ما فرضته نهاية الحرب الباردة على المنطقة العربية، لا يزال التنافس بين القوى الدولية الكبرى يمثل أهم وأخطر التداعيات على المنطقة العربية، وعلى هذا النحو يشهد النظام العربي كجزء من الجنوب وكأحد الأنظمة الإقليمية في العالم تنافسا حادا بين مختلف القوى الدولية باعتبار المنطقة العربية من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، يبدو أن التنافس الدولي على المنطقة العربية بعد الحرب الباردة اتسم بقدر كبير من عدم التكافؤ وذلك صالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لزيادة ثقلها في المنطقة، والحد من اتساع النفوذ الأوربي الذي يشكل المنافس الأساسي لها[324].

لقد نتج من حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة عدد من التحولات التي انعكست على المنطقة العربية حيث أدت إلى تصدع الحركة القومية العربية وفقدان الوطن العرب لقوته السياسية المؤثرة في المسرح الدولي والدول المتوسطية العربية جزء منه، ففي عام 1948

---

[323] نفس المرجع، ص91.

[324] المرجع السابق.

رفضت الدول العربية لإجماع قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة وحاولت عسكريا وبتدابير سياسية واقتصادية أن تمنع قيام الدولة اليهودية، لكن بعد ذلك ومنذ اجتياح الإسرائيليون لبنان عام 1982 كان ردود الفعل في الدول العربية ملجومة بسبب الحرب العراقية–الإيرانية التي أحدثت انقساما حادا بين الحكومات وفي الرأي العام في الوطن العربي، إذ وقفت سوريا وهي دولة عربية رئيسية حليفة لإيران ضد العراق، ثم تلت أحداث أخرى إلى درجة أن أصبحت فيها الاعتداءات الإسرائيلية والأمريكية على بعض الدول العربية تمر دون احتجاج يذكر، بالمقابل أصبح البعض يسمي إسرائيل باسمها ويقبل الجلوس وجها لوجه مع مندوبيها[325].

أثرت الأحداث الدولية في مستقبل الوطن العربي، وفي الحلم العربي بقيام دولية عربية واحدة، أو حتى قيام كتلة سياسية عربية متلاحمة، ومثلت حرب الخليج الثانية أحد المحطات الرئيسية في تحديد العلاقة بين النظام العالمي والنظام العربي، بحيث تأكد –بما لا يدع مجالا للشك– فإن النظام العالمي ألقى بالفعل بظلاله الكثيفة على المنطقة العربية، حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية بأن تظهر في الصورة الضامن الرئيسي لأمن دول المنطقة والمهيمن على ميزان القوى الإقليمي الخليجي، ولكن في ذات الوقت سمح لها هذا الوضع الإستراتيجي والسياسي بأن تحصل على مزيد من المنافع الاقتصادية مقارنة بالدول الأوربية.

من جهة أخرى، فجرت أزمة الخليج الثانية خلافا حاد حول الترتيبات الأمنية المتصورة، وشكل البعد الدولي لهذه الترتيبات مصدرا إضافيا لهذه الخلافات في منطقة الخليج التي تعد أكبر مخزن إستراتيجي للنفط. وفي هذا السياق، كان توافد القوات الأمريكية والغربية التي حرصت على تأكيد وجودها في المنطقة، وعلى هذا النحو شكل المحور الدولي للحفاظ على أمن الخليج أهم المحاور قاطبة لضمان الترتيبات الأمنية في المنطقة مقابل إعلان دمشق الذي يهدف إلى وضع ترتيبات أمنية لضمان أمن الدول العربية.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنظر بعين الارتياح إلى الوجود العسكري العربي في منطقة الخليج، أو إلى وجود مكثف لقوات عربية يمكن أن تشكل نواة لقوة ضاربة تهدد

---

[325] برنار دلويس، "قراءة جديدة للشرق الأوسط"، في **مجلة قراءات سياسية**، السنة 3، العدد 02 (ربيع 1993)، ص99.

مصالحها في المنطقة، لذلك حرصت على دعم العلاقات القائمة بينها وبين دول المنطقة لضمان استمرار ثقلها الكاسح في إدارة الأزمة، وإفشال لكل محاولة عربية قابلة للتنفيذ[326].

من هنا، فإن التداعيات السياسية السلبية للنظام العالمي الراهن على المنطقة العربية قد تعددت، بحيث يصعب أن تخفي عن الأعين وعلى الرغم من تفرع هذه التداعيات إلا أنه يمكن حصرها فيما يلي[327]:

1 - محاولة طرح مفهوم الشرق الأوسط كبديل للنظام العربي مع ما يعنيه ذلك من إدماج إسرائيل في هذا النظام وقبول وجوها الدائم، ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن دلائل إقامة هذا النظام جاء في ظل محاولة لتسوية الصراع العربي–إسرائيلي.

2 - السعي لإرساء أنظمة فرعية كالنظام الفرعي في الخليج لتقسيم الدول العربية في اهتماماتها الموحدة الخارجية.

إن التداعيات السلبية للإعلان عن النظام الدولي الجديد عقب حرب الخليج الثانية لم تقتصر على الجوانب السياسية فقط، وإنما تعدت لتشمل الشق الاقتصادي، فمع انتهاء مرحلة التنافس الجيو–إستراتيجي تصاعدت حدة ما يسمى بالتنافس الجيو–اقتصادي وإن اختلفت أطرافه، فإذا توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إقصاء الاتحاد السوفياتي سابقا منن تواجده في المنطقة العربية، فإنها اليوم تسعى للقيام بدور مواجهة الاتحاد الأوربي الذي يسعى للتقرب أكثر للمنطقة العربية لاعتبارات اقتصادية وإستراتيجية.

وفي ذا السياق، يرى العديد من المهتمين بالمنطقة العربية أنه في ظل عدم استقرار البيئة السياسية للنظام العربي وتخفيه للعديد من المخاطر، فسوف تبقى الخيارات الاقتصادية لدول المنطقة في أي مجال من الأحوال مخترقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة التنافس بينها وبين الدول الأوربية حول المنطقة[328].

إضافة إلى جانب التغير الذي أثاره النظام العالمي الجديد على المنطقة العربية، لم يقتصر على الجانب الاقتصادي أو السياسي فحسب بل امتد ليشمل الجانب القيمي، حيث انتشرت في

---

[326] مرجع سابق، ص100.

[327] هدى متيكيس، "مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع، والتحديات، والآفاق"، في **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، السنة 15، العدد168 (أفريل 1993)، ص108.

[328] ناصيف يوسف حتى، "تحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، في **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 165 (نوفمبر 1992)، ص49.

البلدان العربية المنظومة القيمية الغربية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي اللبرالي، إذ نجد العديد من الدول العربية تعلن عن تبني مفاهيم غربية كاقتصاد السوق والخوصصة، رغم ما قد تحمله هذه المفاهيم والقيم باعتمادها سرعة من اعتبارات مكلفة بالنسبة للدول العربية، إن الغرب من خلال دعمه لعملية التخصص واقتصاد السوق في البلدان العربية يهدف إلى دمج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاد العالمي، الذي يؤمن سوقا استهلاكيا للدول الصناعية المتطورة على حساب الدول النامية التي تعاني ضعفا في بنيتها الاقتصادية.

كما سيطرت منظومة القيم الديمقراطية هي بدورها على القيم السياسية السائدة في المنطقة العربية، وذلك من خلال ممارسة الدول العربية لضغوط متصاعدة على البلدان العربية للانصياع نحو التحول الديمقراطي، فكان المشهد العربي في النهاية سماع لخطاب سياسي بمفاهيم غربية جديدة كالعولمة والاعتماد المتبادل.

أما على الصعيد الثقافي، فتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى منافسة فرنسا في الهيمنة الثقافية، وهو المجال الذي طالما اختصت به فرنسا ووظفته في صالحها لاسيما في منطقة المغرب العربي غير أن منافسة الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا في المرحلة الأخيرة كانت تميله اعتبارات مصلحية، من خلال نشر أنماط استهلك غربية والترويج للأساليب الأمريكية.

لكن إذا كان الوضع العالمي، قد تميز بعدم استقرار شامل كانت حرب الخليج الثانية إحدى أسبابه ومظاهره وكانت نتائج الحرب ذات بعد عالمي لكن أنه من جهة أخرى كانت إفرازات تلك الحرب انعكست على مدخلات السياسة العالمية في المنطقة المتوسطية على الصعيدين الجيو-إستراتيجي والثقافي، فعلى الصعيد الجيو-إستراتيجي (الأمني) فإن تنامي التيارات الإسلامية بقيام أنظمة إسلامية في كل من إيران والسودان والتهديد المستمر الذي تواجهه الأنظمة الحاكمة في شمال إفريقيا اعتبرت من الزاوية الغربية بمثابة عوامل جعلت أمن الغرب عموما مرتبطا أكثر من وقت مضى بالأمن في المتوسط.

إن الإفرازات الأكثر حدة لحرب الخليج الثانية كانت على المستوى "البسيكو-ثقافي" أكثر ما هي على المستوى الديني، فالبعد الثقافي أصبح يمثل مسرحا للصراعات حسب "باري بوزان" وصدام الحضارات حسب "صمويل هنتغتون"، إذ يعتبران من جانبهما أن الجهة المتوسطية مهدا لنمو مثل هذه الصراعات ومسرحا لانتشارها، لاسيما بعد ما تزايد الإحساس بين شعوب الضفة الجنوبية بالانتماء للعالم الإسلامي ومواجهة التدخل الغربي (المسيحي) إثر

تدخله غير العادل ضد الشعب العراقي الذي سيؤدي إلى المزيد من تكريس مظاهر القطيعة وتعميق الهوة السياسية والثقافية بين الدول والشعوب المتوسطية، ليتحول بذلك إقليم المتوسط إلى حقل صراع نفسي بدايته ترجع إلى الفترة الاستعمارية ونضجه إلى حرب الخليج الثانية.

إن حرب الخليج الثانية لم يقتصر تأثيرها من الناحية السياسية على شعوب العالم الإسلامي، بل أن تحطيم القوة التكنولوجية العراقية تركت إحساس لدى الرأي العام الإسلامي أن الغرب أبعدهم عن إمكانية لعب أي دور في الترتيب العالمي الجديد، ناهيك أن هذه الحرب زادت من التفوق والهيمنة التكنولوجية الإسرائيلية في الميدان العسكري، ولهذا اعتبرت حرب الخليج الثانية بمثابة حرب صليبية ليس لاحتلال مكان مقدس دينيا فحسب، وإنما مكان مقدس للاقتصاد الرأسمالي بالنظر إلى المكانة التي تمثلها الجهة العربية في تغذية السوق العالمية بالمواد الأولية[329].

على صعيد آخر، فإنه بالنظر إلى تدهور الحالة الاقتصادية للدول العربية المتوسطية نتيجة إخفاقات السياسات الوطنية المعتمدة فيها فإن الوضع أصبح معقدا فهذه الدول، حيث نشهد ظاهرة الهجرة المكثفة للسكان للبحث عن ظروف معيشية حسنة في البلاد الأوربية، إلا أن هذه الهجرة في نظر الغرب وأوربا على وجه التحديد تمثل خطرا داهما وتحتاج إلى معالجة في الأجل القريب.

إن الاتحاد الأوربي تبلورت له نظرة حول الانعكاسات السلبية التي أصابت نفوس الشعوب الإسلامية نتيجة إفرازات حرب الخليج الثانية وانهيار المنظومة الاشتراكية وما تحمله من مخاطر على مستقبل العلاقات الأورو–متوسطية ولاسيما في بعديها الحضاري والأمني، ولهذا أوربا رفعت تحدي لمهاجمة التحديات من خلال اقتراح تكثيف التعاون الجهوي وطرح سياسات وإستراتيجيات تستهدف من خلالها تغيير الوضع القائم نحو إقامة نظام أمني جهوي في المتوسط وهو ما سنحاول تبيانه في الفصل القادم.

3 -تأثير مسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط:

قد جاء انعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 في أعقاب أزمة الخليج الثانية تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية وشاركت فيه كافة الدول العربية لأول مرة في مؤتمر رسمي يضم

---

(329) Abderrahmane Attia, " intensifications des relations méditerranée ", dans études internationales, Vo p53 (1994), p64.

إسرائيل، قد تمخض عن مؤتمر مدريد مجموعة من النتائج المهمة هي أولا: انطلاق عملية السلام في المنطقة العربية والمتوسطية جزء منها على اعتبار أن إسرائيل دولة متوسطية لها مشكلات مع الدول المتوسطية الأخرى (سوريا–لبنان) تحديدا، وكان من نتائج مؤتمر مدريد توقيع اتفاق السلام مع الأردن والسلطة الفلسطينية، ثانيا: القبول بإسرائيل كأحد أطراف التعاون في المنطقة وإدخالها في كافة المؤتمرات الاقتصادية مع الدول العربية كمؤتمر الدار البيضاء المنعقد في 1994، ثالثا: تحول نوعية القضايا في المنطقة بشكل نسبي من قضايا الصراع إلى المشاريع الاقتصادية والتعاون الإقليمي مثل السوق شرق أوسطية التي تضع إطارا جديدا لشكل المنطقة في ظل السلام.

إن الآثار المتوقعة من مؤتمر مدريد يتمثل بشكل أساسي في دفع المنطقة العربية المتوسطية من منطق التفكير بالصراع والحرب إلى واقع وقبول السلام الجديد بما في ذلك من تحديات البناء والتنافس الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الذي من المتوقع أن يدفع بالدول المتوسطية نحو النمو والتطور، ولهذا يعتبر البعض أن مؤتمر مدريد يمثل أهم العوامل أو المتغيرات الدولية–الإقليمية التي تساعد على التقارب بين الدول المتوسطية، بالنظر إلى تشجيعه من طرف الدول الغربية، وهو الذي شجعته أوربا بكل قوتها لما ينعكس عليها إيجابا وكذلك دفع المنطقة نحو الاستقرار.

بالتأكيد أن الدور الأوربي في الجهة المتوسطية سيبقي يخضع بشكل أو بآخر لتأثير مسار السلام "العربي–الإسرائيلي"، على اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي وإن كان شاملا مع كل الدول العربية إلا أنه بالأساس يعنى الدول المتوسطية: مصر، سوريا، لبنان، الأردن، الأرض الفلسطينية وهي متوسطية، وعليه إذا شكل مؤتمر مدريد دفعة للسلام والاستقرار والتنمية المتوقعة في المنطقة إلا أن البعض يرى فيه فشل في المحاولات الأوربية حول الأمن والاستقرار في المتوسط، بالنظر إلى تعقد العملية السلمية في الصراع العربي–الإسرائيلي وعدم تجانس وانسجام المواقف الأوربية تجاه القضية الفلسطينية، إضافة إلى عدم تمكن الاتحاد الأوربي كوحدة سياسية قيد التشكيل من منافسة الدول الأمريكي المهيمن على الشؤون في المنطقة العربية خاصة الشرق الأوسط والمنحاز دائما إلى إسرائيل، رغم أنه يمكن الإشارة أن الاتحاد الأوربي عمد على إرساء قواعد علاقات مثلية متوازنة بين أوروبا، الشرق الأوسط،

شمال إفريقيا وإسرائيل في إطار تعاون متعدد الأطراف ويشمل القطاعات المختلفة مستهدفا من خلالها تقليل فرص النزاع والتوتر بين الدول العربية وإسرائيل.

تلاحقت محاولات دفع مسار التسوية السلمية العربية-الإسرائيلية بعدة مسارات سياسية أمنية تجاه الإقليم المتوسطي من طرف أوربا، إلا أن تحليل هذه المحاولات سيكون ناقصا بدون أخذ في الاعتبار الاهتمامات الأمريكية في المنطقة من خلال مشاريعها المنافسة لأوربا، ناهيك أن العوامل الداخلية بدورها يكون لها الأثر المباشر، بالنظر إلى التحول المؤسساتي الذي عرفته أوربا بعد توقيع معاهدة ماستريخت، إذ طرحت هذه الأخيرة بجدة إشكالية حدود أوربا الجديدة ليس في بعدها المكاني فحسب وإنما يتعدى إلى المجالات السياسية، الثقافية والأمنية، وفي هذا السياق تبدو تحول النظرة الأوربية لمسائل أمنها والتعاون في الجهة المتوسطية وهنا نصل إلى الوقوف على أهم التحديات التي تواجه الدول المتوسطية على اعتبارها عناصر محددة للجيو-سياسات في منطقة المتوسط.

المبحث الثالث: التحديات الكبرى وعلاقتها بجيو-سياسات المتوسط

إن القضايا الأمنية في إطار النظام العالمي الجديد وعصر العولمة أخذت أبعادا جديدة تستلزم التنسيق والتعاون بين الدول أكثر من وقت الحرب الباردة، فمنذ انهيار نظام الكتل المعتمد على القوة العسكرية ترك المكان لتكوين ثلاثة أقطاب اقتصادية وتجارية متنافسة (أمريكا، اليابان وأوربا).

كان لزاما على أوربا أن تعتبر منطقة المتوسط ومنطقة أوربا الشرقية الفضاء الحيوي الذي يمكنها من تكوين كتلتها الاقتصادية الخاصة بها في إطار إقليمي تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، لكن على الصعيد السياسي إذا كانت وحدة الألمانيتين فتحت الطريق للوحدة الأوربية إلا أنه من ناحية أخرى بانفجار الوضع في الفدرالية اليوغسلافية تعقد الوضع في المنطقة الأوربية لاسيما بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المسألة البلقانية.

كما تعقدت وضعية أوربا في الجهة الجنوبية للمتوسط إثر عدم الاستقرار السياسي في هذه المنطقة وبالذات في الجزائر، هذه الوضعية جعلت من أوربا تراجع سياساتها الجغرافية وتقوم بإعادة تنظيم محيطها السياسي وخلق توازن جديد للعلاقات الأوربية مع الجنوب والشرق، فكانت منطقة المتوسط مكانها المفضل لتطبيق سياستها الأمنية الجديدة، أي السياسة الخارجية الأمنية الموحدة (PESC) والتي وضعتها تحديدا بعد فشل مخطط السلام في البلقان.

بالتأكيد يمثل الرهان الاقتصادي أهمية حاسمة في الفضاء الأوربي، إلا أن السياسة الأوربية المتعلقة بالهيمنة على منطقة المتوسط تصطدم مع السياسة الأمريكية في نفس هذه المنطقة، فأمريكا تعتبر منطقة المتوسط ذات أولوية قصوى بالنسبة إليها في إطار تطبيق هيمنتها على الشرق الأوسط، حيث تعتبر المتوسط الخط الحيوي الذي من خلاله تستطيع أن تعبر إلى الشرق الأوسط المتمثل في الدول التالية: سوريا، إسرائيل، فلسطين، الأردن ومصر وهي محاذية لدول المنتجة للبترول (إيران، العراق ودول الخليج الأخرى)، وتجدر الإشارة أنه من خلال مخطط السلام العربي–الإسرائيلي طرحت أمريكا مشروع شرق أوسطية تعول فيه على إسرائيل كحليف موثوق فيه يضمن لها مصالحها في المنطقة بجانب تلك العلاقات الحسنة التي ربطتها مع بعض الأنظمة السياسية العربية في المنطقة التي تقبل بتحرير اقتصادياتها ودخولها السوق العالمية عموما تحدد السياسة الأمريكية في المنطقة المتوسطية في ما يلي:

1. مراقبة المواد الطاقوية (البترول، الغاز).
2. البحث عن أسواق لمنتجاتها العسكرية (بيع الأسلحة).
3. تطوير اقتصاد الشرق الأوسط من خلال سيطرتها على المؤسسات المالية (البنك العالمي، بنك التنمية للشرق الأوسط المزمع إنشاؤه حسب ندوة الدار البيضاء (1994) وقمة عمان (1995)).

أما بالنسبة للجيو–إستراتيجية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الحلف الأطلسي الوسيلة الأساسية لخلق حوار إستراتيجي بين أمريكا وأوربا فيما يتعلق بمراقبة المتوسط، كما تعتبره المؤسسة الوحيدة التي لها صلاحية استعمال القوة لتطبيق القانون الدولي مع الإشارة أن هذه المؤسسة تميل إلى دعم السياسات الأمريكية التي أصبحت تعتمد على المرونة في استخدام القوة المسلحة وسرعة نشرها في محاور الأزمات نتيجة تنامي التهديدات في عالم ما بعد الحرب الباردة والذي ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنها المسؤولة الوحيدة لضمان أمنه واستقراره ولاسيما بعد أحداث 11 من سبتمبر.

بالنظر إلى المصلحة الغربية والمشتركة في المنطقة المتوسطية فإن الوضع يبقى كذلك ذو تعقيدات كبيرة، لأن منطقة المتوسط تلتقي فيها المصالح الأمريكية والأوربية من أجل جعلها منطقة لتسويق منتجاتها العسكرية ومحاولة السيطرة على بترول وغاز المنطقة (ليبيا

والجزائر)، وبصفة عامة، فإن الفضاء المتوسطي يمكن اعتباره حجر الزاوية في التعريف الجيوسياسي في المنطقة[330].

إن أوروبا مع علمها أن منطقة الشرق الأوسط تدخل في إطار النفوذ الأمريكي إلا أنها تحاول أن تكون حاضرة في المنطقة على الصعيد الاقتصادي والمالي لغرض التأثير في سياسة المنطقة، وفي ذات الوقت تعتبر المنطقة الجنوبية الغربية للمتوسط منطقة خاصة بها تتطلب من أوروبا وضع سياسة جغرافية أكثر اتزان في منطقة المتوسط توجه بها الولايات المتحدة الأمريكية، ولتحفيز دوره في المتوسط سعى الاتحاد الأوربي إلى اعتماد سياسات إقليمية وعالمية يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1. تعاون اقتصادي تحت شعار التبادل الحر بالوسائل الماليسة لتحقيق الأهداف الاجتماعية وإعادة الهيكلة الصناعية.
2. حوار سياسي مع حكومات الجنوب التي تخاف من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.
3. إستراتيجية احتواء في وجه تدفق الهجرة وأخطار التوسع الإرهابي ومكافحة ومنع الجريمة المنظمة وجميع المظاهر المتصلة بها من خلال المراقبة الإستراتجية لغرب المتوسط والبحث عن اتفاقات مع الحكومات المحلية، وأطلق رأيا مؤيدا لمنع انتشار السلاح النووي والكيماوي والبيولوجي وضد التكديس المفرط للسلاح المسموح به للحاجات الدفاعية المشروعة ولو أنها تدرك ضعف رأيها أمام الجيو–إستراتيجية الأمريكية في المنطقة المتوسطية.

المطلب الأول: مصادر تهديد الأمن لدول أوروبا المتوسطية

إن الأبعاد الأمنية تسيطر على الجيو–سياسات الأوروبية تجاه المنطقة جنوب المتوسط، ويتجلى ذلك من خلال ثلاثية (الإرهاب–الهجرة–المخدرات) التي يرتكز عليها مسار المشاركة في تصورها الهادف إلى السلم والاستقرار. بالإضافة إلى الجوانب السياسية الأمنية فإن الجوانب الأخرى المشاركة في الميدان الاقتصادي، المالي، الاجتماعي، الثقافي والإنساني تساهم بنفس المعنى في التقليل والقضاء نهائيا على مخاطر عدم الأمن.

1 - **ظاهرة الإرهاب:** لم يحض موضوع من الموضوعات المدرجة في السياسة الجغرافية الأوروبية تجاه المتوسط بالجدل كما حضي موضوع الإرهاب، قد استمر هذا الجدل سنوات

---

(330) محمد شومان، "الإرهاب ومستقبل العولمة"، في **الموقع**:.http://www.alqalam.clubm.ch/494/htm

نتيجة الأوضاع الداخلية واختلاف نظرة كل طرف إلى ظاهرة الإرهاب التي تهدد الأمن والاستقرار الداخلي لأنظمة الدولة المعنية بالدرجة الأولى، سواء على الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، إذ تهدف إلى إضعاف الثقة بين المواطن وحكومته في الدول العربية المتوسطية.

وإذا كان إجماع بين الشركاء المتوسطين حول خطورة هذه الظاهرة بما تشكله من تهديد لأمن واستقرار المنطقة تستوجب معالجتها بصفة جماعية، إلا أن هناك اختلافات كثيرة في إدراك فهم الظاهرة حتى على المستوى المفاهيمي فلم يتوصل الخبراء إلى اتفاق على تعريف مفهوم الإرهاب، لكن ورغم وجود عدة مواقف تختلف من توجه الآخر إلا أنهم يميزون بين الفعل الإرهابي الذي يتسم بالعنف ضد الدولة، أي فعل يتضمن إحداث خلل في الوظائف العامة في المجتمع والتي تندرج تحت أشكال عنيفة ضد الدولة.

والإرهاب وفق المفهوم الضيق هو كل عمل تمارسه جهة غير رسمية أو غير نظامية، يستند هذا المفهوم إلى تفسير خاص للنصوص أحيانا، وإلى تأثير مباشر حينا آخر في صدور قرارات في هذا الشأن عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن[331].

ومشكلة هذا المفهوم أنه لا يرتكز على معيار محدد وثابت يميز أعمال المقاومة والكفاح وحق تقرير المصير في نصوص القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

فظاهرة الإرهاب تأخذ أشكال مختلفة، فهي تظهر لدى دول شمال المتوسط في إطار بعض جماعات اليمين المتطرفة التي تعكس مفاهيم عنصرية مثل ما يعرف بكراهية الأجانب، كما يظهر الإرهاب في دول جنوب المتوسط والدول المغاربية بصفة خاصة في شكل أعمال إجرامية وتخريبية من طرف جماعات متطرفة معارضة للسلطة، تطمح في إرساء معايير جديدة للحكم، وكنتيجة لضعف المستوى المعيشي في الدول المغاربية تمكنت ظاهرة الإرهاب من التغلغل في أوساط الفئات المهمشة في المجتمع والتي تمثل قاعدة شبابية بالأخص بنسبة 60% من السكان[332].

---

(331) محمد شومان، المرجع السابق.

(332) عمرو الشبوكي، "الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب أو الجدل بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية الاجتماعية"، في وفاء سعد الشربيني، **الاتحاد الأوروبي والوضع الجديد في الوطن العربي 1991-2004**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2005)، ص231.

قد باتت للجريمة المنظمة خاصة الإرهاب تنظيمات وأساليب وأهداف محددة، وتجد بؤرا مؤاتية للتعامل والانتشار والتغلغل مع إفرازات حرب الخليج الثانية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي أفرزتها إخفاقات السياسات الوطنية في الجنوب. إن الجزائر قد جعلت أوضاعها الداخلية التي انفجرت في 05 أكتوبر 1988 وتأزمت بعد وقف المسار الانتخابي عام 1992 أين أصبح كيانها في علة شبه تامة عن محيطها الإقليمي والدولي، حيث تولت المؤسسة العسكرية مهام محاربة ممارسات الإرهاب دون مشاركة واضحة من طرف دول الاتحاد الأوروبي رغم أننا نجدها تعلن بين الحين والآخر خشيتها من الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الأوروبيين أو المؤسسات والمصالح الأوروبية في داخل أوروبا أو خارجها[333].

وقد جاءت ردود الفعل تجاه الوضع في الجزائر حول ظاهرة الإرهاب متباينة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث أن البعض حذر من انتشار التطرف الديني ليس في الجزائر فقط ولكن في حوض المتوسط والعالم ككل، وفي هذا السياق جاء الرد الفرنسي سريعا، فلما خشي من انتشار التطرف الديني بين مسلمي فرنسا كان ردها أن هددت بقطع مساعداتها الاقتصادية عن الجزائر، تمليها عليه عدة اعتبارات منها حماية فرنسا لمصالحها الاقتصادية في الجزائر وأمنها الداخلي[334].

قد أثر الموقف الفرنسي على بقية دول الاتحاد الأوروبي التي تبنت بدورها سياسة واقعية مبنية على تحقيق المصالح بعيدة عن القيم الإيديولوجية التي تنادي بها الليبرالية والتعددية، وتحولت فرنسا ومنه الالتحاد الأوروبي من التأييد المعنوي إلى التأييد المادي بهدف تحقيق الاستقرار والقضاء على الحركات الإسلامية المتطرفة.

قد شهدت مسألة مكافحة الإرهاب تطورات هامة، قطعت من خلالها أشواطا في مجال تقريب النظر حولها، حيث قدمت دول الاتحاد الأوروبي ما يعرف بالميثاق الأوروبي-المتوسطي الذي أكد أن الحفاظ على السلم والاستقرار في البحر المتوسط يقوم على مجموعة من المبادئ[335]:

---

(333) عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق"، في **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 266 (ديسمبر 1998)، ص18.

(334) Mustafa Ben Chenane, " En jeux diplomatique et stratégiques : les incertudes du Maghreb", dans : www.FMes-France.net/Imc?doc/2004.

(335) Ibide.

- التأكيد على نتائج قمة برشلونة كأساس للمشاركة الأوروبية–المتوسطية وعلى رأسها تبني الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- عدم قابلية تجزأة الأمن والاستقرار في البحر المتوسط.
- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل والاعتماد على وسائل التعاون الأمني.
- الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في البحر المتوسط.

واستنادا إلى مفهوم الأمن الشامل الذي يؤكد عليه مشروع الميثاق الأورو–متوسطي فإن محور الاهتمام في السياسات الجغرافية الأوروبية إزاء منطقة المتوسط تنصب على قضايا الأمن والاستقرار في البحر المتوسط من خلال العمل بواسطة الآليات المعلنة في مؤتمر برشلونة لغرض تحقيق منطقة مشتركة للأمن والاستقرار وتأسيس منطقة ازدهار مشتركة وتخفيف حدة التوترات[336].

إن الإرهاب بالنسبة للاتحاد الأوروبي يعتبر مشكلة أمنية من نوع جديد، إذ يضع الإرهاب السياسي والإرهاب الديني للأفراد والجماعات في نفس المنزلة ويتعامل معها بدبلوماسية كبيرة حتى يضمن نجاحه في المنطقة، فمن جهة يخشى وصول تيارات إسلامية إلى الحكم وما تعنيه ذلك من تهديد نسبي لمصالحها، ومن جهة أخرى تعارض الإرهاب المضاد وإرهاب الدولة والسياسة العنيفة التي تتبع من طرف الحكومات التي تجعل من هذه الجماعات الأصولية خطرا على وجودها[337].

وبعد هجمات أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور وتنظيم القاعدة في أفغانستان الواقعة تحت سيطرة حكومة طالبان الأصولية أصبحت مصدر القلق الرئيسي للدول الكبرى مع اعتبارها مصدر تهديد دائم لجميع الدول العربية في حقبة التسعينيات والألفية الجديدة، والدول المغاربية لا تخرج عن سياق هذا التخوف التي عاشت لمدة غير قصيرة ظاهرة الإرهاب والتي أصبحت محور التفكير والعمل عند جميع الدول، ويبدو أن العنف الصادر عن بلدان العالم العربي الإسلامي هو الأكثر جذبا للاهتمام والعمل عند جميع الدول.

---

(336) مرجع سابق.

(337) مصطفى كامل السيد، **الشراكة المتوسطية والتحول على النظم السلطاوية في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية)،ص119.

لقد فتحت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن الأولوية لتبني السياسة المعروفة بـــ "الحرب على الإرهاب" بعدما تهيأت لها كل المبررات والسبل بعد أحداث 11 سبتمبر من قبل الجهات الأصولية المنظمة، وبذلك احتل موضوع الإرهاب الأولوية في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النظام العالمي الجديد.

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوما جديدا للأمن الدولي، سواء في شقه المتعلق بالترتيبات أو الإستراتيجيات الأمنية الجديدة حيث حاولت فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن الذي يقوم بالأساس على أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول، وأن العالم كله معرض لاعتداءات-إرهابية شبيهة بأحداث 11 سبتمبر، ولهذا شرعت في بناء تحالف دولي ضد "الإرهاب"، وقادت حملة ضده استخدمت فيها كل الوسائل بما فيها العسكرية كما حدث في الإطاحة بحركة طالبان في أكتوبر 2001 وبنظام صدام حسين 2003، فضلا عن الوسائل الأخرى كتخفيف المنابع المالية والاقتصادية والثقافية للإرهاب[338].

كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لصياغة إستراتيجيتها الأمنية الجديدة (إستراتيجية الهجمات الوقائية) التي تنطلق من حق واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أي دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطرا أو تهديدا للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع، وبدأت تتصرف بمنطق القوة العظمى الوحيدة في العالم، وحاولت توظيف الأحداث من أجل تحقيق مصالح وفوائد ومنافع جديدة تساعدها على الاحتفاظ بموقعها المتميز على قمة النظام الدولي[339]، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الإدارة الأمريكية على النقاط التالية:

1. استخدام الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية مع ترشيد هذه الأداة وربطها بتحقيق المصالح الأمريكية المباشرة مثل ما حدث في حرب أفغانستان والعراق[340].

---

[338] شؤون خليجية، "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديد ... رؤية نقدية"، في **مجلة شؤون خليجية**، العدد 33 (ربيع 2003)، ص15.

[339] نيفن مسعد، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر" في: أحمد يوسف أحمد، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**، ط1، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، سبتمبر 2002)، ص167.

[340] المرجع نفسه.

2. إعادة تعريف مفهوم السيادة، وذلك من أجل ملاحقة الإرهابيين والدول التي تحميهم حتى يتسنى لأمريكا فرض الاستقرار العالمي بعيدا غن منطق التفكير السائد في الحرب الباردة والاستعداد لترتيبات أمنية جديدة[341].

3. تحديد أولويات الخطر الذي يهدد أمن المجتمعات على النحو التالي: أولا: الإرهاب، ثانيا: الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة في دول محور الشر، ثالث: الخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعض الصراعات الإقليمية التي قد يؤدي استمراره ا إلى تهديد أمن تلك البلدان الصديقة[342].

من خلال النقاط أعلاه، تم تدويل قضية الإرهاب بدعم من طرف الأمم المتحدة التي أضفت عليه الشرعية، فوجدت الولايات المتحدة الأمريكية المطلوب منها التواجد في كل المناطق الإستراتيجية في العالم، وإتباع سياسة التدخل العسكوي المباشر وفرض ما يمكن أن يحقق مصالحها الحيوية على مختلف الأصعدة، لذلك عمدت إلى الانتشار العسكري بدءا باليمن والفلبين، وتحقيق الانفتاح العسكري في كل من ماليزيا، اندونيسيا، السودان، الصومال وغيرها ومحاولة إنشاء قوات في إفريقيا معروفة باسم "أفريكوم" لضمان امتداد المظلة العسكرية الأمريكية إلى معظم المناطق التي يتوقع انتشار تنظيم القاعدة فيها.

كما قامت باستخدام مفرط للقوة بعيدا عن أي ضوابط بحجة أن محاربة الإرهاب في نظر الولايات المتحدة الأمريكية يمثل عدو من نوع جديد يتمثل في شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة ولا تعمل في إطار خطة عسكرية ولا يمكن توقع أفعالها[343].

على هذا الأساس، سلطت أحداث 11 من سبتمبر الضوء على المنطقة العربية ليس لما يمثله الإرهاب والجماعات الأصولية والراديكالية من خطر وإنما تتعدى إلى البيئة الثقافية في الدول العربية والإسلامية، كيف يمكن أن تشكل بطريقة غير مباشرة تهديدا للمصالح الأمريكية،

---

[341] مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، في **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد53 (جوان 2003)، ص69.

[342] محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001"، في **دورية كراسات إستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 127 (2003)، ص27.

[343] المرجع نفسه.

بزعم أنها تشجع على التطرف والإرهاب[344]. كانت نتيجة كل ذلك تقليص أهمية المدخل الإقليمي لترتيبات الأمن الصالح المدخل الدولي المرتبط بسياسة الدولة العظمى في العالم وليس ذلك المدخل التقليدي المرتبط بالمعاهدات الدولية[345].

رغم بعض التناقض في تفسير الظواهر الإرهابية وكيفية احتوائها ثم القضاء عليها من وجهة نظر دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول المغاربية إلا أن المواقف الأوروبية تباينت في التبعية للولايات المتحدة الأمريكية في محاربة ظاهرة الإرهاب، إذ نجد أن بعض الدول الأوروبية وافقت على إتباع المنهج الأمريكي بالكامل وأخرى لم تأيد هذا المنهج وبصفة خاصة في الحرب على العراق ولم يسمح باستخدام القواعد الأمريكية والمطارات المدنية والعسكرية للقوات الأمريكية في أوروبا، رغم هذا التباين فإن الاتحاد الأوروبي ودول شمال البحر المتوسط على وجه التحديد لا تعرض استخدام القوة المسلحة باعتبارها أحد الوسائل لمحاربة الإرهاب[346].

لكن كانت انفجارات مدريد ولندن سنة 2003 قمة المأساة في نفوس الشعوب الأوروبية التي تسببت فيها التيارات الإرهابية ذات النزعة الإسلامية وقتلت فيها أبرياء في دول كانت للمجتمعات المدنية وبعض الأحزاب فيها دورا كبيرا في مناهضة سياسة التدخل العسكري الأمريكي بحجة محاربة الإرهاب مثل ما قامت به في العراق، كما كانت لدولها مواقف فيها جانبا من التميز عن السياسة الأمريكية حول قضية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي بسبب ضغط تلك الفئات وهي المؤسسات المدنية ولجان حقوق الإنسان وجماعات البيئة (الخضر) وقوى وتيارات فكرية متعددة[347].

إن تلك المأساة بالتأكيد سيكون لها أثر واضح في ضبط الاتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية والتي من المتوقع أنها ستقترب من السياسة الأمريكية أكثر من وقت مضى ولاسيما بزيادة بروز المشاكل والقضايا التي تثيرها بعض الجاليات المسلمة في هذه المجتمعات كمناهضة الديمقراطيات ودساتير هذه الدول ورفض التأقلم والدخول في شرائح هذه

---

(344) المرجع نفسه.

(345) المرجع نفسه.

(346) برهان غليون،" العرب والأمن الأوروبي، العنف والثقافة العربية"، في **الموقع**:
http://www.Alwatan.com.sa/daily/2004-p6.

(347) المرجع نفسه.

المجتمعات[348]، ناهيك عن التصلب الذي تبديه بعض الأنظمة الجنوبية للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تعمد القوى اليمنية في أوروبا الإساءة إلى العرب والمسلمين وجرهم إلى معارك متعددة ومختلفة وجانبية كقضية الإساءة إلى الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) وغيرها من القضايا.

2 - **قضية الهجرة:** بالنسبة لمسألة التزايد الديمغرافي وظاهرة الهجرة الناجمة عنها، فإن السياسات التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن تخفيض الهجرة من خلال محاولة طرح برامج التأهيل المهني وخلق فرص عمل جديدة.

فقد أولت الدول الأوروبية أهمية كبيرة لظاهرة الهجرة من خلال إدراجها في جميع سياساتها التشاركية في المنطقة المتوسطية وربطها بمسائل الأمن والاستقرار في المنطقة، بالتأكيد تعتبر المنطقة المغاربية لها أهمية توجه نحو أوروبا باعتبارات القرب الجغرافي والروابط التاريخية التقليدية بين المجتمعات الأوروبية والمغاربية، عكس دول الاتحاد الأوروبي التي لا تعط نفس الأهمية لعلاقتها مع الدول المغاربية، ومع ذلك فإن أوروبا معنية بدرجة كبيرة بكل ما يتعلق بدول المغرب العربي، فإذا كان دوافع الهجرة من جنوب المتوسط تمليه ظروف اقتصادية واجتماعية الصعبة والإرث الاستعماري في المنطقة المغاربية، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر الهجرة المكثفة القادمة إليه من الخارج (مغاربيا-إفريقيا) هي مصدر الخطر على أمته تفرض عليها معالجتها.

لقد عرف توافد المهاجرين المغاربة في دول أوروبا تزايدا ملحوظا، فقد كان العدد في سنة 1987 يقارب 02 مليون مهاجر مغاربي متواجد بأوروبا يمثل نسبة 14,5% من الأجانب ونسبة 0,62% من إجمالي عدد سكان أوروبا، فنجد أن العدد في سنة 2005 ما بين 4,5 مليون إلى 05 مليون حسب إحصائيات تقديرية منهم 02 مليون مغربي، 1,7 مليون جزائري، 800 ألف تونسي[349].

ويمكن تلخيص أسباب الهجرة من الجنوب الأوروبي في النقاط التالية:

---

[348] Roberto Aliboni, Europe et monde Musulman , un dialogue complexe, (paris: Goédition Grip-Edition complexe, 2004), p3.

[349] نجلاء الأهواني، الشراكة الأورو-متوسطية عشر سنوات بعد برشلونة، مرجع سابق، ص22.

- أسباب سياسية مثل معارضة نظم الحكم والعمل ضدها من الخارج وأوروبا بالتحديد التي وفرت الملجأ لكثير من عناصر المعارضة.
- أسباب اقتصادية ومنها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة وفشل الخطط التنموية واحتكار فئات محددة في هذه المجتمعات للثروة على حساب الفئات المحرومة من مظاهر التنمية.
- أسباب اجتماعية وثقافية، نتيجة ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الدول المغاربية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي بما يدفع بالعديد من الشباب إلى الهجرة.

لمعالجة ظاهرة الهجرة قدم الاتحاد الأوروبي بمجموعة من المقترحات والسياسات للحد من ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية ومنها دعم جهود التنمية لحل مشاكل البطالة عن طريق استيراد بعض المواد النصف المصنعة وتقديم بعض المساعدات المالية، في حين أن تلك الطريقة المتمثلة في سياسة الاستيراد من الخارج والسعي إلى العيش على النمط الأوروبي أصبحت هي العائق في جهود التنمية وكرست الهجرة إلى أوروبا لأن المجتمعات الجنوبية ليس لها القدرة الكافية في توفير مدخرات تستخدم في جهود تنموية طويلة الأمد تستوعب فيه البطالة المتزايدة.

بالتأكيد، تعي أوروبا انعكاسات ظاهرة العولمة على الدول الجنوبية المتوسطية هذه الظاهرة (العولمة) التي تفسر لاسيما من زاوية تدويل السوق والإنتاج والتسيير والتمويل، لكن الحقائق والضروريات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لبلدان الجنوب التي توضح عدم امتلاك القدرة التنافسية لتوجيه السوق بسبب افتقارها لعامل الابتكار والتكنولوجيا التي أصبحت هي المتحكمة في قدرة الدول والمجتمعات فإن ما ينتج بصفة محدودة يضيف زيادة في المشاكل المغاربية في ظل هشاشة جديدة لهيكل اقتصادياتها بسبب ضغوط التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة المفروضة من طرف المؤسسات الدولية، مما يزيد من التبعية في كل المجالات. تكون النتيجة النهائية تفاقم الاختلالات وتداخلها إلى درجة أن تطرح المسألة

الاجتماعية بحدتها على الصعيد المتوسطي، لاسيما أن بعض المسلمين اليوم يجندون أكثر من وقت مضى الانفصال عن الغرب[350].

في إطار الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول النامية جنوب المتوسط وتقليل الفجوة بين جنوبه وشماله، أعلن "مانويل مارين" رئيس لجنة التنمية بالمفوضية الأوروبية أنه ستتم مضاعفة حجم المعونات المقدمة لدول حوض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، تمهيدا لقيام أكبر منطقة للتجارة الحرة بالتعاون الواسع النطاق مع دول شرق أوروبا[351].

لقد كان من الممكن الاستفادة إيجابيا من ظاهرة المغاربية إلى الدول الأوروبية عبر مسار السياسة التشاركية الأورو–مغاربية من خلال جعلها أداة للتواصل بين المجتمعات والثقافات بين ضفتي المتوسط.

لكن الأحداث السياسية المتعاقبة في الألفية الجديدة جعلت من تزايد المهاجرين إلى الدول الأوروبية وتزايد العنف والإرهاب هاجسا أمنيا يثير مخاوف لدى الدول الأوروبية وعلى نمطها الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي ومفهوم العلمانية نتيجة الأحداث المؤسفة في كل من فرنسا، إنجلترا، بولندا وإسبانيا وغيرها من البلدان الأوروبية التي تؤمن بحرية التعبير دون قيود عليها[352].

يعتبر الاتحاد الأوروبي أن موضوع الهجرة عاملا من أهم العوامل التي تسبب مشاكل الاندماج في أوروبا موزاية مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة حيث أن المهاجرين من الذين يواجهون مشاكل الاندماج (خاصة غير الشرعيين) يتوجهون نحو الأوساط الإجرامية والجريمة المنظمة أو استقطاب التنظيمات الأصولية لهم من خلال التأثير النفسي للعامل الديني إضافة إلى زيادة معدلات التوترات والمواجهات بين المهاجرين والسكان الأصليين لهذه البلدان[353].

---

(350) وفاء الشناوي الشرقاوي، " البحر المتوسط: الحائط المستحيل"، في **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة، السنة 32، العدد 123 (جانفي 1996)، ص315.

(351) جريدة الحياة، الصادرة بتاريخ 1994/10/20.

(352) نجلاء الأهواني، المرجع السابق.

(353) برهان غليون، مرجع سابق.

3-ملف المخدرات

لقد طعن ملف المخدرات بشكل كبير خلال التسعينيات من القرن الماضي، على المسرح السياسي والدولي، وبالذات بعد نهاية الحرب الباردة . إذ نجد تقرير الأمم المتحدة الصادر سنة 2004 ينبه إلى الانتشار الواسع والمتزايد لتجارة الم خدرات في العديد من المناطق مثل أفغنسان، وما يصاحبها من انعكاسات سلبية على النظم الاقتصادية والسياسية في العالم، إضافة إلى التكلفة الاقتصادية، الاجتماعية والمالية الهائلة لمواجهة هذه الظاهرة.

كما كان لتوظيف مظاهر العولمة دور سلبي في القيام بأعمال خارج نطاق القانون ففي الوقت الذي تدعو إليه العولمة إلى التحرير الاقتصادي والتجاري، فإن أكبر المنظمات الدولية ساعدها تحرير التجارة الدولية على سهولة تمرير وتبادل المواد المخدرة، واستفادت من ظاهرة عولمة المال، والتدخل والتكامل بين الأسواق من خلال الاستفادة من الاستثم ار في هذه المواد عبر وسائل مشروعة ودون أي نوع من الرقابة المالية أو السياسية أو الأمنية، لأن التدخل الرقابي أو الأمني وفق منظومة العولمة يتناقض مع حرية التجارة وحرية أسواق رأس المال، لهذا أصبحت قضية مكافحة تجارة المخدرات كتحدي بالنسبة للدول على رغم من جهود الدول المعنية بهذه الظاهرة في مكافحة تجارة انتشارها [354].

يمثل إنتاج وتجارة المخدرات أحد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان الأوربية المتوسطية (لا سيما المغاربية) على حد سواء وهذا الموضوع يخص بالذات المغرب الأقصى، حيث يعتبر هذا الأخير من بين كبار البلدان المنتجة لمختلف أنواع المخدرات، إضافة إلى هذا يعتبر المغرب مصدرا ومعبرا لبعض المخدرات شديدة المفعول مثل الكوكايين والهروين الآتية من أمريكا اللاتينية والموجهة إلى السوق الأوربية، حيث تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق أو عبر الأراضي الجزائرية التي أصبحت معبرا رئيسيا للتهريب إلى أوروبا[355].

يعتبر الاتحاد الأوروبي التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب مع المغرب بات ضروريا ويتجلى ذلك في السياسات الأوروبية الداعية للحوار، مع جميع الشركاء من أجل إقامة منطقة أمن

---

(354) – وفاء سعد الشربيني، "الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية، المغاربية في **مجلة دراسات أوروبية**، مركز الدراسات الأوروبية، القاهرة " نوفمبر 2008، ص46.

(355) – المرجع السابق.

واستقرار، وفي هذا الإطار رد على الرئيس الفرنسي ساركوزي إثر الزياد ة التي قام بها إلى المغرب في المرحلة الأخيرة إلى التشاور وإيجاد السبل في إطار مشترك لمكافحة المخدرات. كما تضمنت مسألة مكافحة المخدرات في جميع الحوارات الأوربية سواء كانت سياسية أمنية أو اجتماعية، ثقافية وإنسانية لما لها من إنعكاسات خطيرة على المجتمعات الأو ربية والمغاربية على حد السواء.

على العموم يمكن حصر تنامي إنتشار إنتاج وتهريب المخدرات إلى المنطقة المغاربية إلى سببين الأول، هو وجود طلب فعلي متزايد حدته داخل المجتمعات الأوربية سواء كان الطلب تجاريا أو استهلاكيا، الثاني: الأرباح السريعة التي يحققها هذا النوع من التجارة في ظل غياب فرص خاصة بانعدام شروط انتعاش أنشطة إنتاجية بديلة، إذ أن شمال المغرب الأقصى يعاني من تهميش اقتصادي كليّ.

من خلال الأسباب المذكورة تتأكد المسؤولية المشتركة للطرفين الأوروبي والمغاربي في زيادة تفاقم ظاهرة المخدرات وما تحمله من أمور خطيرة على المجتمعات في كل الأبعاد، ومن أجل احتواء هذا المشكل من الواجب القيام بمبادرة التنموية جريئة بين الجانبين الأوروبي والمغاربي تتم من خلال إقامة مشروعات إنتاجية بديلة وتغيير مفاهيم العناصر البشرية العاملة في المناطق التي تنتشر فيها زراعة المخدرات، ل كن هذا الرّهان ليس بالسهل على الإتحاد الأوروبي نتيجة ضغوط العولمة عليه ووجود شبكات الجريمة المنظمة التي تمول حركات الإجرام التعظيم أرباحها وتحقيق أهدافها، ناهيك عن تأثيرها السلبي على استقرار الدّول المغاربية بزيادة إثارة النزاعات والحروب والقلاقل الداخلية باستغلالها الظروف المعيشية المتدهورة في المجتمع وانتشار الجهل وضعف الدّول في مواجهتها في ظل العولمة.

المطلب الثاني: مصادر تهديد الأمن لدول المنطقة العربية المتوسطية

يمكن تقسيم تهديدات الأمن لدول المنطقة العربية المتوسطية والمغرب العربي جزء منها إلى مجموع تين، المجموعة الأولى تتعلق بالتهديدات الداخلية أما المجموعة الثانية تتعلق بالتهديدات الخارجية.

بالنسبة للمجموعة المتعلقة بالتهديدات الداخلية التي تواجه المنطقة العربية المتوسطية لا سيما المغاربية منها يمكن أن نجدها داخل وبين الدول العربية المتوسطية ففي إط ار الكيان

الواحد نجد أن التحديات السياسية التي تهدد أمن هذه الدول كثيرة، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

1-التحديات السياسية:

يمكن حصر أهم التحديات السياسية الداخلية التي تواجه البلدان العربية المتوسطية والمغرب العربي جزء منها في ثلاث قضايا رئي سية هي: قضية الصحراء الغربية، غياب الديمقراطية وتهديدات الإرهاب.

بالنسبة للقضية الأولى المتعلقة بالصحراء الغربية، فإنها أثرت في العلاقة بين المغرب والجزائر بشكل سلبي، وتبدو من خلال محاولات تفعيل إتحاد المغرب العربي وتطويره منذ عام **1989**، حيث تم في سنة **1994** تغليق اجتماعات القمة المغاربية بسبب الخلافات الناشئة بين الجزائر والمغرب حول القضية الصحراوية، إذ يرى المغرب أن نزاع الصحراء لا يتعلق بنزاع دولة استعمارية وشعب وقع عليه الاحتلال كما ترى في ذلك الجزائر وإنما يعتبره مجرد نزاع جيوسياسي بين الجزائر والمغرب حو ل المكانة الإقليمية والدولية، ولهذا تطالب المغرب بتصفية هذا الخلاف من خلال مباحثات ثنائية بين الجزائر والمغرب وإخراج البوليزاريو منها.

على هذا الأساس يلاحظ المتتبع للموضوع الهجمات المتتالية في الخطابات السياسية المغربية على الجزائر واعتبرتها بأنها تشكل ته ديد للوحدة الترابية المغربية بما فيها أراضي البوليزاريو وتسعى للتوسع والهيمنة عليها، ونتيجة خطورة هذا النزاع في المنطقة أدى إلى ما يلي:

- تجميد اجتماعات قمة الاتحاد منذ عام 1994.
- السباق نحو التسلح وأثاره السلبية على مفهوم التنمية الشاملة
- ضعف التبادل التجاري
- ضعف التنسيق لمواجهة التهديدات المشتركة لدول المغرب العربي

إن هذه القضية لم تطرح بصفة جدّية من طرف الاتحاد الأوروبي في سياسته الجيوسياسية المتوسطية نظرا لحساسية الموضوع وعدم توافق الرؤى بين الدول الأوروبية حول كيفية التعامل مع هذا الموضوع، وعليه يبدو أن هذه القضية ستبقى حجر عثرة في تطوير السياسة الجغرافية الأمنية المتوسطية بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة بكاملها.

أما بالنسبة للقضية المتعلقة بغياب الديمقراطية، فغنها تعد من أكبر الاخطار التي تهدد أمن هذه البلدان المغاربية خاصة والمتوسطية عامة و المظاهر والأشكال التي تتخذها ظاهرة غياب الديمقراطية متعددة مثل غياب مفهوم المشاركة التي تعني مصادرة التمثيل السياسي لنخب حزبية أو قوى معينة وتيارات فكرية متعددة، وفي حال السماح بشكل من أشكال التمثيل السياسي فإن المؤسسات التمثيلية تجرد من كل الصلاحيات ذات القرارات الفاعلة كما هو الحال بالنسبة لكل من تونس والمغرب أين نجد النظام السياسي يضع كل الصلاحيات في يد الرئيس أو الملك فلا أحد يستطيع محاسبته فهو فوق القانون، وباشداد أدوات وقنوات النظام لعدم تداول السلطة فإنه يؤدي إلى مأزق خطير للأنظمة عادة ما تعكس نتائجه أزمة مستعصية الحلول داخل المجتمع السياسي أو المدني وفي علاقتها معا[356].

إن في الجزائر غياب " الشرعية" التي تعني غياب ما يتمتع به النظام السياسي من المقبول والرضا والتأييد من القاعدة الجماهيرية على أساس ديمقراطي من خلال المشاركة الفعالة لمختلف القوى السياسية داخل المجتمع، حيث فقدت الجزائر هذه الشرعية من خلال عسكرة النظام واستخدام سياسة العنف والقمع ضمانا لتوازن السلطة واستمرارها وهذا ما حدث بالذات في سنة **1992** حين عسكرة السلطة السياسية وتم الانقلاب على طريق الديمقراطية حين تحصلت جبهة الانقاذ الوطني في الجزائر على الأغلبية الشرعية بواسطة التصويت في الانتخاب لتولي مسؤولية حكم البلاد[357].

على هذا الاساس، فغنه في غياب المشاركة السياسية ومسألة شرعية النظام التي تطرح في دول المغرب العربي والمتوسط الجنوبي بصفة عامة بدون استثناء، فإن ذلك يقضي بوجود تهديد يصل إلى أزمات حادة ومستعصية الحلول من خلال اتباع سياسات العنف والقمع وشل حركات مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب وتغييب المؤسسات والثقافات الفاعلة، كما تؤدي نتائج غياب الشرعية إلى لجوء القوى للعمل السري وتبينها لظاهرة العنف المضاد والتطرف السياسي بسبب غياب المشاركة السياسية وكبت الحريات مثل ما يحدث في تونس.

---

[356] – نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر : المكونات والصراعات والمسارات"، في **مجلة السياسة الدولـــي** مركز الدراسات السياسية، والإستراتيجية، القاهرة، العدد 108 (أفريـــــل 1992)، ص12.

[357] المرجع السابق.

إن المكونات السياسية للفرد والقوى السياسية الفاعلة في المجتمع التي لا تتاح لها الفرصة للتعبير عن نفسها فغنها تعبر عنها بشكل عنيف وتقيم بتنظيماتها بشكل سري يتسع باستمرار في شكل معاكس للنظام القائم مما يخلق تناحر وصراع اجتماعي حاد يؤدي إلى تفويض المجتمع إلى درجة للاستقداره.

من المؤكد أن الضعف الذي طرأ على النظام العربي الإقليمي بعدحرب الخليج الثانية، وضعف مؤسسات الدول العربية عموما بتهميش نخبها وغياب فعالية مؤسسات المجتمع المدني فيها، فإن للعمل الخارجي دور على صناعة القرار السياسي في الدول العربية المتوسطية، فإذا كان هذا الدور يمليه الموقع الاستراتيجي والأمني لهذه المنطق مثل ما جاء في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي حين يفرض وجود هيئات ديمقراطية على صعيد المنطقة، لكن كذلك فإن التناقضات أمر وارد مادام مسألة الديمقراطي ة وحقوق الإنسان عادة تستعمل من الغرب كمتغيرات جيواستراتيجي تحقق من خلالها مصالحها في المنطقة وهو الذي يصعب من حقيقة بناء إقليمية المتوسط.

أما بالنسبة لقضية تهديدات الإرهاب، ونتيجة لغياب الديمقراطية السياسية والاجتماعية، ومصادرة الحريات، ووجود قالب وطني عا م على مفهوم العلاقات السياسية داخل المجتمع، وإخفاقات السياسات التنموية الوطنية في التحديث والعصرنة، وغياب العدالة الاجتماعية وعدم توافر الموروث الثقافي والاجتماعي في المشاركة السياسية بسبب انتشار ظاهرة الأمية والتخلف، واستبعاد فكرة تداول السلطة، وعدم اقناع الجماعات الراديكالية خاصة حركات الإسلام السياسي بفكرة الديمقراطية على اعتبارها فكرة مستحدثة تنتمي إلى الحضارة الغربية المرفوضة في نظر هذه الجماعات فإنه يؤدي ذلك إلى بروز التطرف السياسي كوسيلة للوصول إلى السلطة أو الضغط عليها من أجل تحقيق أغراض شخصية أو فئ وية، إن هذه المشكلة موجودة في العديد من دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية المتوسطية، إذ تعتبر كل من الجزائر والمغرب أكثر الدول في منطقة المغرب العربي تأثرا بظاهرة الإرهاب السياسي.

قد عرفت الجزائر مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ظاهرة عنيفة م ن الأعمال الإرهابية والوحشية المتطرفة والقتل الجماعي التي كان من أهم أسبابها إنسداد الأفق السياسي ولجوء الجيش إلى إلغاء المسار الانتخابي، مما أدى بدخول البلاد في دوامة من العنف كادت أن

تعصف بأركان الدولة ودخولها في حرب أهلية لا تنته، والنتيجة النهائية هو ت هديد أمن البلاد واستقراره وزعزعته، ومن مظاهر لها التهديد نكر ما يلـــــي:

-تدهور المستوى الأمني إلى درجة أن أصبح أمن المواطن معرض للخطر في أي لحظة.

-غياب مظاهر الحريات والممارسات الديمقراطية وسيطرة الجيش وقوى الأمن على زمام الأمور نتيجة لسياسة الإرهاب المفروضة في البلاد.

-انتشار مظاهر الفساد السياسي والاجتماعي وتخريب مؤسسات الدولة مع عدم قدرة المجتمع في اتباع أسلوب يدفع بالحركة السياسية والاجتماعية لابراز قوى سياسية جديدة لها حركية في العمل السياسي.

-تدهور الوضع الاقتصادي وفشل خطط التنمية وتوقف النمو الا قتصادي وانتشار ظاهرة البطالة بين فئات المجتمع خاصة الشباب منها.

ينطبق هذا الوضع كذلك على المغرب مع اختلاف كلي للظروف السياسية، إذ استمر في المغرب النظام الملكي قابضا على أمور الدولة، متبعا أسلوب العنف والقمع، رافضا المشاركة السياسية، متدهورا في الوضع الاقتصادي و الاجتماعي تفوح فيه قضايا الفساد والرشوة، مما أدى إلى انتشار ظاهرة التطرف الديني كنتيجة إلى استقطاب العناصر الدينية في مرحلة معينة مع مع النظام السياسي في مواجهة القوى اللبيرالية والديمقراطية داخل المجتمع، لكن حاليا رافضة فكرة التعثر مع النظام السياسي متمسك ة بكل الأصوليات الدينية، مما جعل هذه القوة لدينية في مرحلة جديدة تبحث عن تحديد القوى الفاعلة داخل المجتمع المغربي[358].

لقد بات لظاهرة الإرهاب تنظيمات وأساليب مختلفة تتوغل داخل المجتمعات المغاربية بصورة بسيطة في ظل وجود بيئة ملائمة، فنتيجة تدهور التعليم على سبيل المثال لا يسمح بإ تباع أسلوب يتلاءم مع مناهج التجريب والتحديث من طرف هذه المنظمات وإنما يتم الرجوع للأطروحات الرّديكالية لمواجهة تحديات العصر بغية إظهار هذه الجماعات المتطرفة لجموع الشعب اهتمامها بالدّين والعادات والتقاليد الموروثة، مما يؤدي على زيادة تكريس عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وتجدر الإشارة أن بروز هذه الحركات المتطرفة تمد بدعم الحكومات العربية في وقت الحرب الباردة التي تزعم من ورائها كسب الشرعية والتأييد الشعبي لها، لكن يبدو أنها خسرتها

---

[358] المرجع السابق.

نتيجة فشلها في سياستها التنموية الوطنية هذا من جهة وانعكاساتها ظاهرة العولمة عليه ا بصورة سلبية من جهة أخرى.

2-التحديات الاجتماعية والثقافية:

لا شك أن التطورات التي طرأت في العقدين الأخريين في وسائل النقل والاتصال تعد من أهم التطورات التي شهدها تاريخ العلاقات البشرية، فقد تسارعت حركة الناس من مكان إلى مكان، وتسارعن حركة الأخبار بين البشر، وأدت إلى سقوط الحواجز المكانية والزمانية بين الشعوب، واكتسبت هذه الوسائل سمة العالمية في عالم ثورة الاتصالات والمعلومات الجديدة.

إنه أصبح من الممكن القفر فوق الحدود السياسية والثقافية بين الدول والتقليل من مشاعر الانتماء إلى مكان محدد، وكنتيجة للهجرة الخارجية وسوء الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وتفاقم المشكلات والتحديات أصبح من المؤكد استثمار هذه القضايا والمشاكل الاجتماعية والثقافية لطرف من الأطراف في العلاقات الدولية المتشابكة والمتناحرة كنتيجة لسوء إدارة الأزمة داخليا وعدم الاهتمام بمعالجة الظواهر و إنتاج سياسات التمييز العرفي رغم منابع الثقافات التي تحكم هذه البلدان خلال المراحل التاريخية المتلاحقة.

تواجه دول المغرب العربي عدّة مشاكل اجتماعية وثقافية نتيجة للتطورات التي حصلت في حياتها، وهذه المشاكل أهم هذه ال تحديات: التحدي العرقي الذي هدد ويهدد أكثر من دو لة في المنطقة المغاربية (الجزائر، المغرب وموريتانيا) حيث يشكل عنصر البربر نسبة كبيرة من سكان الجزائر والمغرب، بالإضافة إلى موريتانيا التي يمثل فيها الأفارقة الزنوج نسبة 20% من سكان موريتانيا.

يبدو من عدم تحديد نسبة عدد سكان البربر أو اختلاف النسب من مصدر لآخر في كمل من الزائر والمغرب أو قبائل الطوارق من مجمل السكان يمثل عنصرا أساسيا للتمييز بين فرقاء الوطن الواحد، وإذا كان التعدد العرقي يظل أمرا طبيعيا طالما يبقى في حدوده الاجتماعية والثقافية في ظل تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وتوزيع الادوار المجتمعية داخل جميع فئات المجتمع وفقا للشفافية والنزاهة والتطور العلمي والمعرفي لجميع فئات الوطن لكنه يتحول إلى تركيب كيان قبلي وعصبي مغلق كلما أهملته السياسة الداخلية في حساباتها، وهذا يعني أن الصراع العرقي الداخلي ليس نتيجة لوجود الأعراق في المجتمعات المغاربية وإنما هو نتيجة

تحول وشعور هذه الأعراق بأنها كيانات متميزة أو مهمشة أو إلى هويات ببرامج سياسية محددة.

لا يمكن إهمال دور العوامل الخارجية من الاستفادة من هذا الوضع، إذ عادة ما تستعمل الدول الغربية مشكلة الأقليات ل تحقيق أغراضها، ناهيك أن منظمات الجريمة المنظمة تفضل إثارة ودعم مثل هذا النوع من الصراعات لتضمن مكاسبها المادية، لكن بعدما تستفيد من وضعية اللاستقرار التي تسعى الدول المغاربية إعادة لها الإتزان عندما تأخذ في أولويتها مهمة محاربة المخدرات.

إن قبائل البربر في منطقة الجزائر هي هوية مغلقة على نفسها والزنوج في جنوب موريتانيا، لكن ونتيجة شعور هذه الأقليات بالتميز ضدّها وعدم الاستجابة لمطالبها مما أدى إلى اتساع الهوة بين العرب، البربر والزنوج في المنطقة المغاربية انعكس على الأمن القومي المغاربي متمثلا في ضرب نسيج الوحدة الوطنية وإثارة الفتن والاضطرابات ومطالبة هذه الأقليات بالحكم الذاتي وحتى بالاستقلال، وهذا يؤدي إلى تصاعد النزاعات الداخلية، والتي تعد مصدرا من مصادر التدخل الخارجي نتيجة التنافس على مناطق النفوذ والمناطق الغنية بالثروات، لكن يحدث ذلك فعلا نتيجة لفشل السياسات الداخلية في تغيير شعور هذه الأقليات وبعدم الإحساس بالتمييز ضدها[359].

قد عرفت الجزائر اضطرابات حادة عام 2001 قادتها القبائل في منطقتي تيزي وزو وبجاية أدّت إلى إخراج الأ جهزة الأمنية من هذه المناطق، مما اعتبر تهديدا لأمن الجزائر ومساسا باستقرارها وسيادة الحكومة على التراب الوطني، كما ساعد هذا الوضع بالسماح لحركات التنصير بان تجد منفذا لها لتزيد من حالة التفرقة بين الجزائريين.

تعاني المغرب من المعارضة الزنجية في الجنوب التي وصلت مطالبها إلى الاستقلال عن الوطن الأم، ويبقى تهديد قبائل البربر والطوارق في المغرب الجزائر وليبيا متمثلا دائما في اضطرابات عندما تهيئ له الظروف الداخلية لكن التحدي الأكبر بالنسبة للدول المغاربية يتمثل إذا وجدت هذه القبائل دعما خارجيا لا سيما أن في المنطقة تتواجد فيها جماعات كثيرة من هذه الأقليات نتيجة للهجرة المكثفة الشرعية وغير الشرعية إلى شمال المتوسط[360].

---

(359) - Dawod Hoshan, états groupes et thnique et minorites dans le monde arabe, dans pascal Boniface et didier billion, les defis du monde arabe (Paris : Institut de relations internationales et strategiques (Iris)m PVF, 2004), P 189.

(360) – Ibid.

3-التحديـــات الاقتصاديـــــة :

يمكن حصر أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية المتوسطية تتمثل في العجز الاقتصادي، البطالة وندرة المياه، فبالنسبة العجز الاقتصادي، فإن الأمن الاقتصادي بالتأكيد مرتبط بالأمن الغذائي بصو رة خاصة ويمكن اعتباره هو البؤرة الأساسية التي ينقد عليها كل أشكال الأمن القومي، وهذا يعني أن انتهاك أو تدهور او تميز اجتماعي وعرقي وعدم توازن بين توزيع الدخل والثروة بين الأفراد في بلدانهم إلى حد الفقر عند بعض الفئات يمثل تحديا أمنيا خطيرا الاستقرار المجتمع، وهو ما يميز الوضع في المنطقة العربية المتوسطية رغم مجهودات ومحاولات الإصلاحات الاقتصادية الغير معمرة.

إن معدلات التبعية الاقتصادية والنمط الاستهلاكي للمجتمعات العربية المتوسطية قد بلغت في زمن العولمة الاقتصادية حدودا خطيرة مع العجز في ميزان مدفوعاتها، حيث تزيد أرقام الواردات من الصادرات بنسب مالية مرتفعة مع التناقض الشديد في الصناعات التحويلية **(361)**.

قد أدى رفع الدعم الحكومي للسلع ووقف الزيادات في الأجور وتقليص القوة الشرائية الغالبية فئات المجتمع وضعف التجارة الدولية التي لا تمثل سوى 10%من اقتصاديات الدول المغاربية على وجه التحديد وإلحاقها باقتصاديات الدول المتقدمة إلى خلق مناطق عدم الاستقرار السياسي داخل هذه البلدان وعمل على إثارة قضايا داخلية وصراعات حدودية بين هذه الدّول بعضها البعض لاستشارة الشعور الوطني وإلهاء أفراد المجتمع عن قضاياهم ومشكلاتهم الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الداخلية المتدهورة**(362)**.

لكن يبدو ذلك أنه كله لا ينفع مقارنة بزيادة معاناة شعوب المنطقة العربية المتوسطية بسبب المعدلات المتزايدة في نسبة البطالة داخل المجتمع لا سيما بين فئات الشباب نتيجة التزايد المتصاعد في عدد السكان دون إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه البلدان، وقد دفعت البطالة إلى الهجرة الخارجية والعمل بطرق شرعية أو غير شرعية، ناهيك عن

---

(361) – فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية**، ط1، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1997، ص181.

(362) – نفس المرجع.

سياسات الاضطهاد السياسي للقوى المعارضة من طرف الأنظمة الحاكمة التي تهرب تلك القوى إلى أوروبا رغم أنها نجد نفسها أمام قوانين تحديد الهجرة الأوروبية ولا يقبل إلا البعض عنها وهو الذي يكون في خدمة المصالح الأوروبية[363].

إن الشيء الذي سيزيد في تعقيد الوضعية بالنسبة للبلدان العربية المتوسطية لا سيما المغاربية أن معظمها تقع ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بندرة المو ارد المائية إلا على سواحل البحار والمحيطات، حيث انخفض متوسط نصيب وحدة المساحة او نصيب الفرد من المياه وعدم ملاءمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على نسبية كبيرة منها، وتمثل ندرة المياه في المناطق المغاربية وانخفاض نصيب الفرد منها في ضوء معدلات النمو السكا ني المتزايد ومشاكل الأ حواض الجوفية بين دول المغرب العربي مثل حوض الخزانات المشترك بين الجزائر وتونس عائق قد يؤدي مستقلا إلى حدوث أزمات بين الدولتين[364].

وتجدر الإشارة كذلك إلى القول أن الماء يعتبر موردها بالنسبة لقطاع الزراعة الذي تقول عليه كثيرا البلدان العربية للدفع بعجلة اقتصادياتها.

في نفس السياق، فإن العولمة الداعية إلى تدويل السوق لغرض الزيادة في تحقيق الرفاه الاقتصادي، هذا صحيح عندما تكون للدولة القدرة التنافسية وقيادة وتوجيه السوق من خلال وسائل الاختراع التي أصبحت من السبل الناجعة لضمان ثروة الشعب وحماية نموها، لكن ضغط القوى الرأسمالية على الدول العربية المتوسطية على القيام بتحولات اقتصادية واجتماعية عميقة بتبني الانفتاح التجاري والخوصصة وإعادة الهيكلة الصناعية سيؤدي إلى هشاشة إضافية جديدة للهيكل الاقتصادي المغاربي ومن ثمة زيادة خطورة التبعية في كل المجالات.

إن قيام دول عربية متوسطية المغاربية جزء منها بمناطق التبادل الحر منفصلة فيما بينها لا يشكل بأي حال من الأحوال آلية للتكامل الجهوي، وهذا النوع من الانفتاح سيجعل من المنطقة سوقا مفصلة لما تعطيه من وزن على الصعيد العالمي . وتجدر الإشارة أن منطق العلاقات المتبادلة الذي يراد تجسيده بين ضفتي المتوسط لم يمنع التشبث بالعلاقات الثنائية التي

---

(363) – نادية محمود مصطفى، "تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية: القضايا والمسار والمحددات (1945-1991)"، في وفاء سعد الشربيني، **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص52.

(364) – نفس المرجع.

تسرع مسار الأزمات الاقتصادية والإقصاء الاجتماعي الذي خلقته محطات التقويم الهيكلي المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي، فمصلا التقويم القطاع الصناعي المغربي والتونسي يفترض تصفية 40% من المؤسسات ومن مناصب العمل التي يتضمنها الاختيار السياسي للتبادل الحر وهو الذي يؤدي إلى تفاقم الاحتلالات المحلية الجهورية والوطنية، لعل هذا ما ذهب إليه الملك الحسن الثاني المغربي في قوله "أن السياسات الأورو-متوسطية لا تتضمن أي مشروع لملايين البشر الذي سيتم إقصاؤهم من الإنتاج والذين لايجدون ما يستهلكون، هؤلاء الناس سيكونون متزاحمون، سيكونون الفئات الجديدة الخطيرة وذلك هو منطق الحرب الاجتماعي الذي تحمله العولمة الجهوية في المتوسط[365].

تؤكد عدد من الدراسات أن ثمة عدّة مسائل تنقص من أولوية الشرا كة الأوروبية المتوسطية وتتعلق بمصلحة الدّول النامية المتوسطية حين دخولها في شراكة مع دول أجنبية أوروبية. إن الموجة الجديدة التي تهدف إلى التكامل الاقتصادي تمتاز بعدم التناظر بين دول الأعضاء في إطار الشراكة، فإذا كان دوافع الدول النامية تخرج عن إطارها التجا ري البحت وطبيعة المساعدات المالية التقليدية ومن ثم إذا كانت هذه الدول الصغرى تجد أن أسواق جديدة قد انفتحت أمامها بصورة دائمة أو النفاذ إلى أسواق للشريك الأجنبي المفضلة لديها فإن هذا الأخير سيكون هو المستفيد على أساس نقل التكنولوجيا بصورة محددة لتعظيم الأرباح وتحويلها دون إعادة استثمارها في البد المضيف مع تشويه أنماط الإنتاج واستهلاك وتوزيع الدخل في المنطقة العربية المتوسطية [366] كما يقوم الطرفان بتطبيق سياسة حمائية متباينة كعدم سماح الدول المتقدمة استفادة الدول النامية من الملكية الفكرية والمعايير الفنية ناهي ك أنها تلجأ إلى استعمار إجراءات تؤدي إلى زيادة عجزها في ميزان المدفوعات[367].

من ناحية أخرى، فإن الدول المتطورة قد لا تنتظر مكاسب من الدول المتخلفة بالنظر لتفاقم وتشعب مشاكلها سواء من الناحية الاقتصادية كانتشار الرشوة وتبييض الأموال أو نتيجة

---

(365) – فتح الله ولعلو المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية، مرجع سابق، ص76.

(366) – روبرت ميلر وآخرون،"المشروعات المشتركة الدولية في البلدان النامية"، في **مجلـــة التمويـــل والتنميـــة**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، المجلد 34 (مارس1997)، ص25.

(367) – حافظ الزعفران، "منطقة التبادل الحر والاستثمار الخارجي"، في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية)، 1997، ص268.

عدم استقرارها السياسي وحرصها على حفاظ مبدأ السيادة بالإضافة إلى تخوفها من المشاكل الاجتماعية والثقافية التي قد تعرضها لهزات عنيفة[368].

لا تزال الخلافات قائمة حول أهمية السياسة التشاركية الأوربية المتوسطية، إل أن ثمة محاولات لإيجاد حل لتلك المفارقات تتمثل في إيجاد مناخ اس تثماري ملائم في المنطقة العربية المتوسطية، إذ أن تفعيل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ستأثر في ثقة الشريك الأجنبي وتعمل على تحفيزه لاستثمار أمواله في بلد دون آخر [369] لكن هذا يتطلب توفير بيئة ملائمة تمكن القطاع العام والخاص بالنمو بمعدلات مرضية لا سيما تلك السياسات الموجهة للاستثمار.

إن ذلك يحقق مساهمة فعالة في تجسيد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما إذا دعم بتشجيع العمليات الديمقراطية وتحقيق مستوى مقبول من التطور السياسي، سيادة القانون، احترام حقوق الإنسان تحقيق الرفاه والعدل الاجتماعي ، الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية إلى جانب محاربة الفساد بكل أشكاله وتجسيد الحكم الراشد، لأن ثمة علاقة طردية بين الأمن الاقتصادي والسياسي، فاستقلال الإرادة السياسية بمفهوم (الحريات التعددية السياسية) يؤدي إلى القضاء على التدهور الاقتصادي في البلدان العربية المتوسطية[370].

أما المجموعة الثانية المتعلقة بالتهديدات الخارجية لبلدان العربية المتوسطية فإن مصادر التهديد الخارجية لأمنها متعددة فمنها ما هو ذو طبيعة إقليمية ومنها ما هو دولي يكفي أن نذكر ما يلـــــي:

1-التهديد الإسرائيلـــــي:

هناك شبه اتفاق عربي على أن دولة إسرائيل تمثل مصدر رئيسي للأمن القومي العربي ويصعب التعاون معها وإن اختلفت توجهات مجمل الدول العربية شرقا وغربا، ويمكن أن نوجز العقيدة العسكرية الإسرائيلية تجاه الدول العربية التي تقوم على ما يلـــي:

أ-تحقيق التفوق العسكري والتكنولوجي على الدول العربية مجتمعة.

---

[368] – روبرت ميلر، مرجع سابق، ص27.

[369] – سعيد النجار، **نحو استراتيجية قومية لإصلاح الاقتصاد** (لبنان: دار المشرق، 1991)، ص20.

[370] – أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، (القاهرة : الدار الجامعية، 203)، ص187.

ب–تجزئة الوطن العربي على أسس طائفية، عرقية ودينية مع الاهتمام بتنظيم نوع من العلاقات الاستخبارية مع بعض دول العالم العربي لتحقيق الاستقرار السياسي لهذه الدول على حساب بلدان أخرى.

جـ–تطويف الوطن العربي واختراقه عن طريق دول الجوار الجغرافي كإريتيريا، إ ثيوبيا تركيا، موريتانيا ودول الساحل الإفريقي للضغط على الدول العربية واحتوائها.

على أثر التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قدمت وزارة الخارجية الأمريكية ثلاث مهمات كأدوات تستعملها إسرائيل تجاه العالم العربي، رغم ان هذا الأخير يعتبر شريك للمركز بسبب شساعة سوقه، مصادره، عمالته وطاقته وتتمثل هذه المهمات في:

*منع أي توجه عربي وحدوي

*قطع الطريق على كل تغلغل لنفوذ وسياسات قد تمس المصالح الأمريكية والإسرائلية.

*التدخل ضد أي دولة عربية تخرج عن الاستراتيجيات المرسومة للمنطقة

مازالت المخاوف العربية قائمة مع استمرار التفوق الإسرائيلي في مجال الأسلحة التقليدية والنووية.

قد أدى الصراع العربي الإسرائيلي إلى سباق تسلح في البحر المتوسط وتغير التطور التكنولوجي للأسلحة البحرية وامتلاك إسرائيل صواريخ بحر أرض وأرض بحر، ناهيك عن زوارق الصواريخ بوارج وغو اصات مهددة للسواحل العربية . كما أن إسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة التي لم تلتزم بأي مواثيق دولية لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وضبط التسلح[371].

2–تهديدات اسبانيا للمكلة المغربية:

تعتبر إسبانيا أكثر الدول الأروبية تهديد لأمن المملكة المغربية، حيث يدور بين البلدين نزاع تاريخي حول العديد من القضايا.

ففي 11 جوان 2001 قامت اسبانيا بإرسال قواتها إلى جزيرة ليلى التي تبعد 200 متر فقط من الشواطئ المغربية ردا على إرسال المغرب لبعض جنودة إلى الجزيرة قبل ذلك بيوم واحد،

---

(371) –نادية مصطفى، المرجع السابق.

وقامت القوات الإسبانية بطرد الجنود المغا ربية معلنة أن الجزيرة أرض متنازع عليها بين المغرب واسبانيا.

كما كان للبلدين نزاعات حول عدة قضايا على رأسها النزاع حول مدينتي سبتة ومليلة المغربيتين اللتان تحتلهما اسبانيا، بالإضافة إلى ملف الصيد البحري والاتهامات الاسبانية المتكررة للمغرب بأنها قاعدة للهجرة الغير شرعية نحو اسبانيا وأوروبا.

لقد كانت الأزمة حول جزيرة ليلى سببا إضافيا لمزيد من تدهور العلاقات بين المغرب والجزائر.

فقد لوحظ في البيان الصادر عن الجزائر عقب نشوء النزاع بين البلدين المغرب واسبانيا الذي أشار إلى ضرورة الحوار من أجل حل المشكلة مع الأ خذ في الاعتبار الحقائق القائمة على أرض الواقع أنه تأييدا لإدعاءات اسبانيا حول حقوقها في الجزيرة المتنازع عليها[372].

كما كان الموقف الاسباني من نزاع الصحراء الغربية سبب في تأجيج النزاع بين اسبانيا والمغرب عن جهة وبين المغرب والجزائر من جهة أخرى، ونتائج هذه الخلافات الحدودية وهو مساهمة في تعقيد المسألة المتوسطية رغم أن هذه الخلافات الحدودية نصوص ميثاق الأمم المتحدة فصلت فيها، إلا أنها في الواقع جلبت اهتمامات دول أخرى لها مصالح في المنطقة لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مما زاد تهديد من عمر هذه الأزمة التي لا تخدم البناء المتوسطي.

يمكن القول بصفة عامة، بالإضافة إلى التهديدات التي سبق ذكرها أن لا يغفل أحد عن ذلك التنافس على مناطق النفوذ في منطقة البحر المتوسط خاصة المغاربية منها بين كل من البلدان الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيتم التعرض لذلك في الفصل الرابع، وهو ذلك التنافس على النفوذ الذي تفرضه ضرورة التفوق في المرحلة الراهنة، لكن في ذات الوقت يعتبر تهديدات لأمن المنطقة المغاربية.

---

[2] – وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق.

خلاصة الفصل

نخلص في هذا الفصل أن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفياتي رسميا في ديسمبر 1991 قد تميزت هذه المرحلة بالصراع بين القطبين : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وتم تقسيم العالم إلى معسكرين متناحرين، لم تكن منطقة البحر المتوسط بعيدة عن ذلك الصراع، حيث انعكس صراع القطبين على المنطقة وانقسمت هي الأخرى إلى فريقين، أحدهما مؤيد وتابع للولايات المتحدة الأمريكية والآخر تابع للاتحاد السوفياتي.

كان من الصعوبة بمكان الحديث عن التقارب بين دول المتوسط أو أي شكل من أشكال التعاون الجاد بين الدول المعنية، لكن مع حدوث متغيرات عالمية وإقليمية هامة مثل انهيار أحد القطبين المتصارعين في المتوسط، ودخول المنطقة المتوسطية- بآثارها- ضمن مشاريع غربية من خلال عملية السلام - اعتبر- الصراع العربي الإسرائيلي يمكن النظر إليه من الزاوية الجغرافية على أنه له صفة متوسطية ويمكن أن يحل في إطار المشاريع المتوسطية.

مع حدوث متغيرات أخرى تم ذكرها ف ي الفصل أصبحت المنطقة المتوسطية تشير بالدخول في مرحلة جديدة، فهل ستنجح في تحقيق الاستقرار والتنمية والتعاون فيما بينها هذا ما سنحاول توضيحه أكثر في الفصلين الأخريين.

نشير أنه يستوجب على العالم العربي بصفة عامة والمنطقة العربية المتوسطية بصفة خاصة ضرورة مو اكبة تطورات النظام العالمي واستيعاب آلياتها بما لا يمس كيانها وهويتها للدخول في عملية التطور الدولي المتجلية في عولمة الاقتصاد وحرية المبادلات التجارية، إضافة إلى مواكبة عملية التكتلات الإقليمية لمواجهة الآثار السلبية الناجمة من العولمة.

لذلك على البلدان العربية إعادة النظر في تعاملها الإقليمي، والاستفادة من موقعها الجغرافي والاقتصادي بشكل يؤدي إلى تحقيق النمو العربي الشامل من أجل خلق قوة عربية لها مكانتها على الساحة الدولية، بحيث تستطيع مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن التحولات الدولية.

كما لا بد من قيام تكامل عربي يساعد على دعم مواقف البلدان العربية للدخول كطرف أساسي في المشاريع الأمريكية والأوروبية التي ترسم مستقبل المنطقة العربية، وهو تكامل يجعل من البلدان العربية قوة إقليمية لها حجمها في المنطقة، لا سيما أن المنطقة لا زالت منطقة ذات مجال حيوي في العالم، ليس في النصف الثاني من القرن العشرين فحسب، بل أن أهميتها الإستراتيجية ستمتد إلى القرن الحادي والعشرين، نظرا لما تمتلكه من ثروات بترولية حيوية في العالم، وسيزداد دور سياسات دول الاتحاد الأوروبي فيها أكثر فأكثر إلى درجة قد تؤدي إلى إعادة المنطقة العربية إلى دائرة التنافس الدولي الذي كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة.

لقد شكلت المنطقة العربية عبر التاريخ مح طة اهتمام للقوى الكبرى، نظرا لما تتمتع به من مقومات اقتصادية تشكل مصدر رئيسيا للصناعات الغربية، إضافة إلى أهمية موقعها الجغرافي الذي يعتبر من أهم المواقع الإستراتيجية في العالم. هذه الخصائص التي تتمتع بها المنطقة العربية شكلت نقطة ارتكاز أساسية في السياسات الغربية، لذلك فإنه من الضروري في إطار تناول سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية المتوسطية بعد الحرب الباردة التطرق إلى الأهمية الاقتصادية للمنط قة العربية وإلى مسار السياسات الأمريكية والأوربية تجاهها للوقوف على خلفية هذه السياسات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهل أنها قادرة على

تحقيق الأمن الذي ترغب فيه كل الأطراف والمجتمعات المتوسطية ؟. وهنا نصل إلى التطرق إلى مسار تلك السياسات والاستراتيجيات.

التنافس الأمريكي- الأوروبي على منطقة المتوسط وأمن المتوسط على ضوء السناريوهات المحتملة للعلاقات المستقبلية.

يتم التطرق في هذا الفصل إلى التنافس الأمريكي- الأوروبي على منطقة المتوسط نتيجة للموقع الإستراتيجي للمنطقة بالنسبة لمصالح الحيوية لكل من الولايات ال متحدة الأمريكية وأوروبا. إذ يتم التطرق للمبحث الأول إلى الوقوف على جيوسياسية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط، وفي المبحث الثاني نتناول آليات التدخل الأمريكي في منطقة جنوب المتوسط، وفي المبحث الثالث فنسعى إلى إبراز مظاهر التنافس الأمريكي- الأوروبي وانعكاساتها على المنطقة العربية المتوسطية، وفي المبحث الرابع والأخير نبحث عن أمن المتوسط على ضوء السناريوهات المحتملة للعلاقات المستقبلية.

المبحث الأول: جيو-سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة حوض المتوسط وآليتها المعتمدة:

في الفصل الثالث من هذا البحث وفي مسار العلاقات الأوربية المتوسطية تحديدا كان التركيز على اكتشاف طبيعة هذه العلاقة من حيث بناء امن المتوسط . أما في هذا المبحث فإن الاهتمام سيكون منصبا على الكشف عن جيو ــ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والآليات التي تعتمدها في منطقة المتوسط، و على أساسها يمكن فهم طبيعة التنافس الأمريكي ــ الأوربي وانعكاسه على امن المتوسط .

المطلب الاول: جيو-سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة حوض المتوسط

ترجع الدراسات التاريخية السياسية الاهتمام الأمريكي بمنطقة المتوسط، وبالذات المنطقة الجنوبية منه إلى سنة **1783م**، حينما وقعت أمريكا معاهدات تجارية مع الدول المغاربية، إلا أن هذه المعاهدات لم ترضي آنذاك فرنسا، إذ تعتقد أن المنطقة المغاربية تدخل في امتدادها الطبيعي ويجب أن تكون حكرا للأروبيين، بحكم الجوار والعلاقات المتميزة التي كانت تربطهم مع حكام المنطقة الجنوبية، ولهذا استعملت كل الوسائل للتعرض لإيقاف المطامع الأمريكية في منطقة جنوب المتوسط، إلا أن ذلك لم يمنع أمريكا لتواجدها في المنطقة الجنوبية للمتوسط، حيث أرسلت أول قنصل لها إلى المغرب الأقصى سنة **1791م**، ثم دعمت تواجدها في البحر

المتوسط بإرسال أول سفينة سنة **1794م** لإستعراض قوتها في المنطقة [373]. لم تكتفي أمريكا بالمغرب الأقصى وإنما امتدد تواجدها إلى باقي الدول العربية المتوسطية الأخرى بشتى الطرق العسكرية والاقتصادية والسياسية[374].

وعلى هذا الأساس، يظهر التنافس في المنطقة الجنوبية للمتوسط بأنه لا يعود إلى حقبة الحرب الباردة، إلا أن سرعت فرنسا وباقي الدول الأوروبية الأخرى إلى الاستعمار والاستيطان في منطقة جنوب المتوسط لمدة طويلة يجعل الاعتقاد بأن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المتوسطية يعود إلى فترة الحرب الباردة وما بعدها.

في فترة الحرب الباردة كان الاهتمام الأمريك ي للمنطقة المتوسطية عبر منظمة الحلف الأطلسي لتأمين مصالحه الحيوية والدفاع عنها، إذ تعتقد أمريكا أن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط، وهي التي خرجت من الحرب العالمية الثانية ضعيفة اقتصاديا وعسكريا . ولهذا فإن أمريكا مؤهل ة كقوة عالمية لتحمل المسؤولية السياسية؛ فالدور الأساسي يعود لأمريكا في ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية[375]، إلا أنها كذلك تعد منطقة استراتيجية واقتصادية وسياسية لها (مثلها تم توضيحه في فصل تحليل جيو سياسي لمنطقة المتوسط).

ويتصور الأمريكيون أن الدول العربية المطلة على سواحل المتوسط هي امتداد طبيعي لسواحل أوروبا الأطلسية، ولذلك يرون أن المنطقة بمواصفاتها الإستراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذهم ولا تسمح أمريكا أن تنفرد بها أي قوة تعادلها.

ولأن المتوسط يعتبر أحد العناصر المهمة للاستراتيجية الأمريكية الش املة، واعتبار المغرب العربي جزء منه، فقد سارعت وتسارع الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب للدول العربية المتوسطية وشعوبها في إطار ما سمي «**بالدوائر الأمريكية** » نظرا للاعتبارات التاليـــــــة:

---

(373) – مصطفى بن شنان، "الأمن والتعاون في حوض المتوسط"، في **مجلـــــة إنتقالـية واستشفـاف**، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر (فيفري 2001)، ص10.

(374) – نفس المرجع.

(375) – سعيد اللاوندي، أمريكا-أوروبا سياسة بيكو جديد في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص76.

1- البحر المتوسط يعتبر وسيلة ربط عالمية ومن ثم فإن أهميته الإستراتيجية لا تنحصر فقط في دوله المطلة على سواحله بل باعتباره أنه محل تنافس اقتصادي وسياسي لقوى عالمية تنظر إليه أنه جزء من آمنها القومي، وعلى قمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمثل شريان رئيسيا للإمداد للنفط من مصادره شرق أوسطية وشمل إفريقيا وطريقا عالمية للتجار ة الدولية وكذلك أهميته العسكرية في كونه م مرا بحريا تتحرك فيه الأساطيل البحرية نحو مصالحها في أوروبا، إفريقيا وآسيا لتؤمنها[376].

2- أن المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط غنية بمصادر الطاقة والموارد الأولية ومصدر هام للعمالة الرخيصة بالإضافة إلى أنها نقطة وصل أو بوابة مرور إلى الدول الإفريقية الداخلية الغنية بموارد كذهب والبترول والمنتوجات الزراعية المتعددة كما تمثل سوقا مغريةلتسويق سلعها ومنتجاتها.

3- تعتبر المنطقة الجنوبية في حوض المتوسط منطقة غير مستقرة، لسوء الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، مما دفع برو ز ظواهر جديدة في هذه المناطق تتخذ من العنف والجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة الغير شرعية للبلدان المتقدمة في شمال المتوسط وعلى سواحل المحيط الأطلسي الشرقية عملا لها وبروز ظواهر التطرف الديني والحركان الاوصولية المتشددة والتي تعتبر الغرب عموما عدوا لها وتر فضه وتسعى إلى التغلغل داخله والتي تفتي تكفير المجتمعات التي لا تدين بالعقيدة الإسلامية، حيث أن العالم من وجهت نظر هؤلاء مقسوم إلى شرطين دول لا تدين بالإسلام فيلزم فتحها بالحرب ومجتمعات تدين بالعقيدة الإسلامية يستوجب القضاء على أنظمتها الموالية للغرب.

وتعدد الأسباب السابقة وغيرها، جعل من منطقة فضاء البحر المتوسط وخاصة ضفتهالجنوبية منطقة تباين وتنافس واتفاق بين دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية من خلال بعد بين أساسين: البعد الاقتصادي السياسي، والبعد الأمني العسكري.

وتجدر الإشارة، انطلاقا مما تم التطرق إليه سابقا نجد أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي علاقات معقدة ومتعددة، وتنطوي على عناصر للتعاون وأخرى للتنافس في نفس الوقت وسيتم التركيز على عناصر التنافس بين الطرفين الأمريكي والأوروبي.

---

[376] – محمد السيد سليم، "السياسات الأروبية-الأمريكية في الشرق الأوسط، توافق أم تعارض"،في **دراسات استراتيجيـــة** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 45، (نوفبر 2004)، ص61.

ويمكن أن نلتمس هذا التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض دول أوروبا الجنوبية حول من تكون له اليد العليا في المجال الاقتصادي والسياسي في شمال إفريقيا.

ويعتبر المغرب العربي المنطقة الاستراتيجية التي تضم مصادر الطاقة في شمال افريقيا ومن ثم فهي تلتقي اهتماما متزايدة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تدعيم وجودها في هذه المنطقة على حساب العلاقات المتميزة مع أوروبا التي تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ تاريخي لها[377].

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد انتهجت سياسة عدم التدخل على مستوى القارة الأمريكية بهدف إبعاد الأوروبين عنها عملا بمبدأ مونرو، فقد تغافلت عن الاستعمار الأوروبي في العالم العربي، ومنه المنطقة المتوسطية العربية، إن لم نقل أيدته في ذلك بالنظر إلى موقفها في مؤتمر **برلين 1884م**، المؤيد لتقسيم افريقيا والعالم العربي بين القوى الاستعمارية الأوروبية[378]. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد استكمال هيمنتها على القارة الأمريكية وحققت تفوقها الاقتصادي والعسكري، دعت إلى سياسة التحرر من الاستعمار . ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية أدركت أهمية المنطقة الجنوبية للمتوسط كقاعدة في تحرير أوروبا، ومن خلالها بتحدد مصير أوروبا والحوض المتوسط.

وفي هذا السياق أدركت الولايات المتحدة أهمية المتوسط الإستراتيجية، وعملت على تثبيت وجودها العسكري بإنزال أسطولها السادس في المنطقة ثم بعد ذلك محاولة بناء قواعد عسكرية لمحاربة الإرهاب بعد أحداث **11ديسمبر 2001م**، في منطقة المغرب العربي[379].

لقد تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة جنوب غرب المتوسط أثناء فترة الحرب الباردة، على اعتقاد أنه إذا كان الأمريكيون يسمعون أنفسهم من التواجد في منطقة حوض المتوسط، فإن هذا الفراغ لن يتوانأ خصومهم على ملئه على حسابهم . وبالنظر إلى هذا المفهوم فإن الولايا ت

---

(377) - Jean Paul Perrier,"une Sécurité Régionale Contrainte par L'omniprésence Américaine", Dans Didier (ed), les Défies du monde Arabe , Op, Cit, P117.

(378) – حمدي عبد الرحمان، السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، في **مجلة السياسية الدولية** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، عدد 114، (أفريل 2001)، ص192.

(379) – مصطفى بن شنان، مرجع سابق، ص41.

المتحدة لن تسمح لأي دولة مراعاة مصالحها بصفة مستقلة إذا لم تراعي مصالح الويات المتحدة الأمريكية في المقام الأول[380].

ومن هذا المنطلق، بادرت الولايات المتحدة على إقام ة علاقات جديدة مع دول المغرب العربي. إلا أن الصراع مع المعسكر الغربي والاشتراكي أدى انقسا م الدول المغاربية بين المعسكرين، فإذا كانت تونس المغرب قد انضمتا إلى المسعكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الجزائر وليبيا انضمتا إلى المعسكر الاشتراكي إلى غاية انهياره، مع العلم أن في هذه الفترة لم تدخل الولايات المتحدة في تنافس مع فرنسا . ولكن بانهيار الاتحاد السوفياتي وما صاحبه من تحولات في الساحة الدولية أدى إلى بروز تنافس بين الدول الغربية ذاتها على مناطق نفوذ في العالم، لا سيما منطقة جنوب المتوسط.

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة هجومية على مناطق نفوذ حلفائها لضمان مواقع اتصال تهيمن عليها حسب مصالحها الجديدة المتمثلة في السيطرة على منابع الغاز والبترول، وفي هذا السياق، سعت إلى ربط علاقات متميزة مع الدول المنتجة ومنها الجزائر، أما الدول التي عارضت سياستها كليا فقد واجهتها عبر قضية **لوكربـــــي** واتهامها بامتلاك أسلحة نووية مثلما تفعل مع إيران والعراق قبل أن تحتله، إن أمريكا تنطلق من تفوقها السكري، وانفرادها بالعالم، فإذا كانت تحرص على وحدة الغرب إلا أن التنازل على مناطق النفوذ أكبر من هذا الحرص، فالتنازل يكون بمقابل مراعاة المصالح الأمريكية في المقام الأول[381].

إن التوجه الجديد لأمريكا في منطقة المتوسط، تعتبره حق لها حسب اعتقادهـــا وهي التي تصدرت إلى الاتحاد السوفياتي سابقا في هذه المنطقة، ولا يمكن لأحـــد أن ينازعها أو يزاحمها، على اعتبارها هي القوة الأقوى الوحيدة في الساحة العالمية، وفي المنطقة المتوسطية.

ومن خلال هذه النظرة، ترى على حلفائها الغربيين واجب الاحترام، إن لم نقل دفع المستحقات، وهي التي حمتهم بمظلتها الدفاعية من الخطر الشيوعي وتحملت كل التكاليف والأعباء لمواجهة هذا الخطر، وفي قمتها بناء أوروبا اقتصاديا وعسكريا . إذ أمام هذه المساعدات والتضحيات، فإن أمريكا تطالب بالمقابل بنصيبها م ن مناطق بعد سقوط الاتحاد

---

(380) – المرجع السابق ، ص43.

(381) – سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالـــم: حرب باردة جديدة** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشـــر 2003) ص166.

السوفياتي[382]، إذ نجد أنها تبدي بمواقف سياسية منافسة للسياسة الأوروبية ولا سيما الفرنسية في منطقة جنوب المتوسط، وتتضح من خلال ربطها لعلاقات مع الأنظمة السياسية في المنطقة العربية المتوسطية من عدة نواحي سياسية، عسكريـــة واقتصاديـــة.

من الناحية السياسية، شجعت الولايات المتحدة إرساء أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان وإعادة النظر في النظم الدستورية القائمة بما يحقق اختراقها للمنطقة العربية المتوسطية واحتوائها للأنظمة السياسية القائمة . لعل هذا ما يفسر جزئيا سياسية واشنطن المتقلبة خلال الصراع ا لأهلي الذي هز الجزائر منذ **1991م**، نفي البداية أعرب الأمريكيون عن عدم اعتراضهم على وصول إسلاميين «**معتدليـــن**» إلى السلطة شريطة أن يقبوا اللعبة الديمقراطية وأن لا يتحدون المصالح الأمريكية (آمن إسرائيل، عملية السلام في الشرق الأوسط، تحرير الاقتصاد والإمداد بالنفط) في المغرب العربي والشرق الأوسط[383]. إلا أنه باحترام النقاش في منتصف التسعينيات بفعل عوامل عدة؛ تفجيرات التي هزت باريس عام **1995م**، والتي ضلع فيها إسلاميون جزائريون، والقلق المتنامي للحلف الأطلسي ومخاوف الدول العربية (تونس المغرب ومصر)إزاء الوضع في الجزائر وأخيرا نقاش العام في الولايات المتحدة نفسها حول الإسلام السياسي. والتعدد هذه العوامل أثرت في صناع القرار في السياسية الأمريكية، مما فتح مرحلة جديدة في التعامل مع الجزائر[384].

بدأ مسؤولوا البنتاغون يحذرون من احتمال وصول نظام معادي للغرب إلى السلطة في الجزائ وما سينجم عنه من مخاطر على المصالح الأمريكية، بإخلاله باستقرار المغرب العربي وربما جنوب أوروبا . وهكذا تم الابتعاد تدريجيا عن فكرة التعايش مع نظام إسلامي في الجزائر. وفي مرحلة لاحقة، تميز الموقف الأمريكي بتغير واضح اتجاه الجزائر، وقد شكلت أحداث **11ديسمبر 2001م** منعطفا أساسيا وتحولا جذريا لنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ شعرت أمريكا (القوة المهيمنة)أن هناك من يتحداها، إلا أن

---

[382] – عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكـــي " في **مجلـــة المستقـــبل العربـــــي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 259(2000)، ص42.

[383] – Stephen Larrabee, Nato's mediterranean Initiative : Policy, Isues and Dilemmas, (Santa monica ; RAND, 1998), P2

[384] – وفاء سعد الشربيني، الأبعاد الأمنية...، مرجع سابق، ص60.

السياسية الجديدة التي شرعت فيها حيال المغرب العربي كان لها الأثر على بروز تنافس أوروبي–أمريكي على المنطقة المغاربية[385].

بالنسبة للناحية العسكرية فنجد أمريكا تسعى إلى قيام قواعد عسكرية في منطقة المغرب العربي، وهو ما قامت به فعلا، وبالذات في المغرب الأقصى، والتي أصبحت هذه الأخيرة بطريقة أو أخرى تحت المظلة الأمريكية على الأقل من الناحية الردعية، في المقابل قرر **جورج بوش** في **جوان 2004م**، منح المغرب صفة «**الحليف الاستراتيجي**» الأساسي للولايات المتحدة خارج الحلف الأطلسي، كما قامت الولايات المتحدة بقيادة مناورات عسكرية مع الحلف الأطلسي وشاركت فيها كل من المغرب، تونس والجزائر في عرض البحر المتوسط على أساس محاربة الإرهاب، إلا أنه في نفس الوقت تمرير رسالة من أمريكا لمن يريد أن يقف ضد سياستها في منطقة جنوب المتوسط؛ ولعل هذا ما أدى بليبيا إلى الانصياع للسياسة الأمريكية . التي وضعتها في قائمة الدول الداعية بالارهاب الحائزة على الأسلحة المحضورة دوليا.

أما من الناحية الاقتصادية ، فقد أطلقت مبادرة في سنة **1998م** تعرف بمبادرة **إيـــزنستـــات** الهادفة إلى إقامة علاقات اقتصادية متميزة بين الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي ولاسيما التجاري منه. ولمزيد من التوضيح للتنافس الأمريكـــي–الأوروبـــي نصل إلى الوقوف على آليات التدخل الأمريكي في منطقة المتوســـط.

المطلب الثانـــي: آليات التدخل الأمريكي في منطقة جنوب المتوســـــط

لتسهيل التواجد الأمريكي في منطقة جنوب المتوسط، ساعت الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق سياسة ترمي من خلالها ضمان الأمن والاستقرار والتجارة، فقامت بربط علاقات متعددة سياسية، عسكرية واقتصادية سهلت لها مهمة التواجد في المنطقة المتوسطية الجنوبية . ومن هذا المنطلق، سنبحث في آلية التدخل العسكري كأساس لضمان الأمن والاستقرار، وذلك من خلال التوجد العسكري (الأسطول السادس الأمريكي)
في البحر المتوسط والحلف الأطلسي، ثم آلية التدخل السياسي من خلال مشاريع سياسية وبعدها نتطرق للآلية الاقتصادية المتمثلة في مبادرة إيزنستات.

1- آليـــة التدخل العسكـــــري

---

(385) – نفس المرجع.

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية حتى تحقق أهداف عسكرية على تشبيت وجودها في المنطقة المتوسطية من خلال تواجد الأسطول السادس الأمريكي في عرض مياه البحر المتوسط.

فإذا زال الخطر الشيوعي في المنطقة ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أبقت هذا الأسطول في مياه البحر المتوسط، كمراقبة القوى المعادية بطريقة وقائية ولا سيما تلك الدول المارقة من وجهة نظر أمريكية التي تهدف إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية، وكذلك ضرب مصادر الإرهاب التي تهدد المصالح الأمريكية . هذا يعني أن أمريكا ستقوم بتوسيع الإنتشار العسكري والبحث عن مراكز جديدة للسيطرة الأمريكية قصد تأميني الخطوط المواصلات البحرية واحتياجاتها من البترول والغاز[386].

إن المقاربة الأمنية الأمريكية تجاه منطقة المتوسط تنطلق من الو ضع الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة . هذا الوضع تتحكم فيه مجموعة من المحددات أهمها التعاون المتبادل والثورة التكنولوجيا من وجهة، وظاهرة الإرهاب من جهة أخرى.

فإذا كان هناك تقليل من أهمية الأمن العسكري لصالح أهمية الأمن الاقتصادي، إلا أن هذا الأخير لا يمكن فصله عن الأول، فهما مفهومان مترابطان، بمعنى أن صحيح في الوقت الراهن برز أكثر التنافس الاقتصادي إلا أنه في ذات الوقت لا يمكن أن ننقص من فعالية الأمن العسكري خاصة في ظل عولمة الإرهاب.

صحيح، أن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية أظهرت للعا لم مقدوراتها في إدارة النزاعات الإقليمية في المناطق التي تعد حيوية بالنسبة إليها . كما أظهرت للدول الأوروبية أن الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها توجيه ضربة لأي دولة أو قوة تريد المساس بمصالحها الحيوية، ولها كل الوسائل التي تؤهلها للإدارة النزاعات الدولية، على عكس الدول الأوروبية التي ترغب في نوع من الاستقلالية للدفاع عن مصالحها بمفردها دون مشاركة أو مباركة أمريكية. لكن يجب أن تكون تلك الوسائل في مستوى التحديات التي تواجه سياستها العسكرية وبالأخص في منطقة المتوسط.

أ-المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس الأمريكي:

---

(386) – خالد حنفي علي، "موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجيدة" في **مجلة السياسية الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، المجلد 38، (أكتوبر 2003)، ص205.

إن المهام الامنية الجديدة التي أسندت للأسطول السادس الأمريكي، أكبر بكثير من المهام التي أولت إليه في فترة الحرب الباردة، حيث كانت مهامه في السابق تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوروبي وحمايته من التوسع الشيوعي ومراقبة التحركات العسكرية السوفياتية والتجسس على غواصاتها التي تعبر منطقة المتوسط والبحر الأسود، مع مراعاة المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في ضمان تدفق النفط إلى الأسواق الأمريكية باستمرار[387]. إلا أن هذا المهام تغير بتغير العلاقات الدولية بامتداد أثارها إلى داخل حوض المتوسط وسماح الدول الأوروبية لإعلان عن رغبتها إقامة وحدة سياسية بعد الوحدة الاقتصادية، إلى جانب مح اولة بعض القوى المتوسطية التي تقودها فرنسا بالذات إلى التحرك الأمني والعسكري داخل حوض المتوسط بعد أن ارتأت هذه القوى أنه لم يعود هناك ما يستدعي وجود حماية أمنية أمريكية، ما دامت هناك قوى متوسطية قادرة على ضمان أمنها بنفسها ضد أي تهديد خارجي.

راحت الدول الأوروبية تعلن عن مشروع، رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية درجة كبيرة من الخطورة تمثل في الدعوة إلى تشكيل قوات للتدخل السريع في كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، كما قامت كذلك الدولة الأوروبية على رأسها فرنسا وألمانيا بالإعلان عن تأسيس قوة دفاعية أوروبية عام **2003م**، مهمتها الإشراف على الأمن الأوروبي، وهذا الإجراء اعتبرته أمريكا تهديدا لمصالحها في المنطقة يستدعي السرعة في التعامل معه[388].

لم يكن أمام الولايات المتحدة خيار أمام «المساس بمصالحها » وضع برنامج عمل يقوم به الاسطول السادس، ويتواجد في أهم المواقع الاستراتيجية التي تسمح له بمراقبة جيع التحركات في منطقة المتسوط، بعدما اعتبر السياسيون الأمريكيون منطقة المتوسط بأنها تشكل لهم تهديدا جديدا قد يتجاوز التهديد السوفياتي السابق يجب التعامـــل معـــه بحزم [389].

قام الأسطول السادس الأمريكي بواجبه من خلال إعداد مجموعة من التقارير جاء فيها كيفية تعامله في حالة نشوب حرب نووية مفاجئة بين الأسطول النووي الروسي والأسطول

---

[387] – عبد الإله بلقزيز، **الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي...**، مرجع سابق، ص160.

[388] – عبد الإله بلقزيز، **الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي...**، مرجع سابق، ص160.

[389] –نفس المرجع.

النووي الأوكراني، وامتداد أثارها في المتوسط بحكم تصارعهما في عرض البحر الأسود، ومن بين المهام التي سيقوم بها الأسطول السادس باختصار هـــــــي:

1- ضمان عبور لناقلات التجارية والناقلات النفطية من البحر المتوسط إلى الشرق الأوسط، وهذا الضمان يكون لمواجهة روسيا وأوكرانيا من جهة، والدول العربية إذا أرادت أن توقف النفط عليها لغرض توقيف دعمها لإسرائيل هذا من جهة أخرى.

2- مراقبة تحركات القوى النووية، لما كانت في المرحلة الأخيرة بعض ال الدول المتوسطية رأت في الوضع الدولي تسهيل في استعادة أدوار عسكرية داخل حوض المتوسط كفرنسا التي ترى بأن الظرف يساعدها على ذلك، وهي الدولة النووية الوحيدة في المتوسط، بعدما شعرت استعادة آلمانيا لقوتها الاقتصادية والعسكرية داخل أوروبا حين تلاحمت مع ألمانيا الشرقية ذات الترسنة العسكرية التقليدية والنووية، وعليه تقتض على احتلال موقع في المتوسط قبل التحرك الأمني الأوروبي المتوسطي الذي ترى فيه فرنسا تهديدا لأمنها ومصالحها. هذا لا يعني لم تقم فرنسا في نفس الوقت بتك تيف جهودها لتأسيس قوة عسكرية مشتركة مع ألمانيا لتعمل جانب إلى جنب داخل حوض المتوسط وتكون أكبر قوة متحديا في ذلك الأسطول الأمريكي رغم تفوقـــــه.

هذا السلوك رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية منافيا إصلاحتها التي ارتبطت دوما بالصلحة الأوربية، وهي القادرة على مواصلة الأمن الإستراتيجي الأوروبي من روسيا والدول السارقة. ولقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية المسعى الأوروبي لتأسيس نظان أمني متوسطي بتشكيل من قوات للردع والتدخل السريع وأنظمة أمنية للتجسس على القوات العسكرية الأمريكية في حوض المتوسط . ولذلك ساعت إلى تطوير قدرات الأسطول السادس بإدخال أجهزة جدو متطورة عليها وأجهزة للرصد العسكري والتشويش على الردارات المشبتة على حاملات الطائرات للدول الأوروبية المتوسطية (فرنسا إيطاليا واسبانيا) [390].

بالتأكيد الأسطو ل السادس الأمريكي يعد متفوقا بالمنطقة، حيث جهز بأحدث المعدات العسكرية والصواريخ بحر- جو وبحر- أرض، يمكن أن تصيب أهدافها بدقة في حوض المتوسط، ولعل هذا ما أدى دائما بفرنسا إلى محاولة التنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى. إلا

---

[390] – Français fernandze Ordonnez, "Quel le structure de Sécurité pour la méditerranée?", Revue de l'oton , N°5 ; (Octobre 1999), P17.

أن التفوق الذي تريده أمريكا في المتوسط يتعدى المجموعة الرباعية (فرنســا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) إلى مراقبة روسيا وأوكرانيا إذا أرادتا الإشراف والهيمنة على البحر الأسود الذي يعد مدخلا حيويا للمتوسط.

ويبدو هذا ماجعل في كل اجتماع بعقدة الحلف الأطلسي تدعوا فيه الدول الأوروبية المتوسطية إلى تخفيض البوارج الحربية الأمريكية في حوض المتوسط بمزاعم أنها تحد من حركة الأساطيل الأوروبية المتوسطية. وهذا لا يعني أن فرنسا لم تصر على إبراز قوتها على أساس أنها قادرة على إحياء دورها التقليدي قبل الحرب العالمية الثانية، بحيث استمرت في مشروعها بإنشاء قوة تدافع عنها وعن أوروبا، ففي سنة **2000م** أرسلت رسالة إلى أمريكا في هذا الإطار بحيث أدخلت ولأول مرة حاملة الطائرات **شارل ديغــول** الجديدة النووية في عرض البحر المتوسط، مجهزة بأحدث التقنيات الاستطلاعية وعلى متنها سرب من الطائرات «**رافــل**» وصواريخ «**ميكــا**» العالمية الدقة في إصابة الأهداف العسكرية والمدنية[391].

هذا العمل قابلته الولايات المتحدة الأمريكية بالمعاملة بالمثل فسارعت إلى إرسال حاملت طائرتها وبعض الغواصات الذرية إلى جزيرتي **كورسيكــا وسردنــيا** لما لهما من موقع استراتيجي في مراقبة الدول الأوروبية المتوسطية . هذا التنافس العسكري والسابق نحو إجراء مناورات بحرية، وفي بعض الحالات اشتراك الدول المتوسطية على أساس محاربة الإرهاب يحدث دون مراعاة أن ذلك يشكل تهديد للأمن المتوسطي.

3- دعم القواعد العسكرية في حوض المتوسط بأجهزة للمراقبة والتجسس، نتيجة تقييمها للأدائها العسكري في حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية فخلصت إلى حاجاتها لدعم قواعدها العسكرية بأجهزة جديدة للمراقبة المستمرة والتنصت بأجهزة الإنذار المبكر لا سيما بعد تأكدها بأنها فشلت في مراقبة الدول المتوسطية التي كانت تشك أنها بصدد بناء مفاعلات نووية سرية، أو بصدد إدخال أنواع جديدة من الأسلحة دون علم الأجهزة العسكرية الأمريكية [392].

لقد تزايد الخوف الأمريكي من تعرضها لتهديد مباشر لعدة أسباب؛ فالسبب الأول يتمثل في إعلان بعض الدول على حصولها على بعض الأسلحة من الدول الغربية كاليونان وتوركيا

---

(391) – **جريدة الاتحاد الإمارتية**،" شارل ديغول خلية نحول نووية تحب المحيطات"، صدرت بتاريخ 2001/05/19.

(392) – عماد حاد، **حلف الأطلنطي : مهام جديدة في بيئة أمنية م غايرة** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998م)، ص268.

المتنازعتان على جزيرة قبرص، وهذا ما لا يرضي الولايات المتحدة الأمريكية على أساس اعتقادها أنها المسؤولة على أمن واستقرار أوروبا والعالم . أما السبب الثاني، يتمثل في تخوفها من الدول التي تعتبرها سارقة مثل سوريا، وإذ استطاعت أن تحسن إمكانياتها الدفاعية ستهدد الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وبالذات أمن إسرائيل، ولعل هذا ماجعلها تتهمها في كل مرة امتلاك مفاعلات نووية . أما السبب الثالث والأخير، يتمثل في تخوفها من امتلاك جماعات إرهابية لتلك الأسلحة الخطرة والتي لا تتوانئ في ضرب المصالح الأمريكية والغربية إينما كانت وحيثما وجدت [393].

4- مراقبة النزاعات الإقلمية وحصر نزاعاتها العسكرية لمنع امتدادها إلى دول مجاورة، حيث عرفت منطقة المتوسط تزايد في حدة النزاعات سواء كانت نزاعات داخلية مثل ما حدث في أوروبا الشرقية أو بين الدول مثل الخلاف الجزائري- المغربي حول قضية الصحراء الغربية . مشرعبة، ولهذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية تستعين بمنظمة الحلف الأطلسي.

ب-الاستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي في المتوسط:

قبل التعرض للمهام الجديدة للحلف الأطلسي في المتوسط يتطلب الأمر معرفة تطور العقيدة الأطلسية بعد الحرب الباردة.

1-تطور العقيدة الأطلسية:

بالتأكيد كان من أولى مهام حلف شمال الأطلسي هو منافسة النظام الدفاعي الاشتراكي المعروف لحلف **وارسو**، ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي زال معه حلف **وارسو** نتيجة زوال الأسباب التي ردت إلى قيامه والأهداف التي يدافع عنها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض أعضاء حلف الأطلسي رأت من الضروري تغييرا بعض أهداف الحلف حتى وإذ كان هناك بعض الدول مثل فرنسا (والخارجة عن الحلف) بعدم جدوى بقائه طالما زال الخطر الذي أسس عليه.

تجدر الإشارة، أنه منذ البداية يمكن القول أن مهام حلف شمال الأطلسي كنظام دفاعي يختلف عن مهام الأسطول ا لأمريكي السادس، إلا أنهما يلتقيان في الكثير من أهدافهما

---

[393] – جال دوناي، "الأمن الأورو-أطلسي والمؤسسات"، ترجمة حسن حسن، في معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** (السويد: سيبري، 2006)، ص106.

الاستراتيجية الكبرى، أولهما تحقيق الأمر والاستقرار والمحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المتوسطية، ويتضح ذلك من خلال التنسيق القائم بينهما حول مراقبة النزاعات الداخلية في الحوض المتوسطي ومراقبة التحركات القوى الأوروبية المتوسطية[394].

ينطلق أعضاء الحلف لتحديد مهامه الجديدة من مجموعة من التحديات الجديدة خاصة فيما يتعلق بإعادة صياغة مفهوم الأمن الدولي بصفة عام والمتوسطي بصفة خاصة، توصل أعضاء الحلف بوجود مجموعة من التغيرات تستدعي بقاء الحلف كنظام دفاعي بامكانه مسايرة الأحداث الدولية، خاصة التي تعرفها المنطقة المتوسطية، على إعتبارها تمثل امتدادا جغرافيا لمنطقة الشمال الأطلسي. وتنبع رغبة الأطراف في الإبقاء على الحلف من خوفها من إمكانية ظهور تهديدات جديدة يمكن أن تعجز الدول المتوسطية عن مواجهتها وعلى هذا الأساس نجد كل من اسبانيا وإيطاليا غير مستقرة في مواقعها؛ فإذا طالبت بإعطائها نوعا من الاستقلالية الذاتية في حوض المتوسط حسب ما تقتضيه مصلحتها، إلا أنها ترى أن تنسيقها ووجودها في الحلف الأطلسي سيدعم من قدراتها العسكرية والقتالية مادام الحلف مجهز بإمكانات عسكرية تكنولوجية جد متطورة، بالإضافة إلى اعتقادهما بوجود نظام دفاعي موحد يجمع مل الطروحات العسكرية والسياسية المتناقصة من شأنه أن يعطى الأولوية للمصلحة العامة لدول الحلف قبل المصلحة الخاصة لكل دولة [395].

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الظرف الدولي، عقب التوقيع على معاهدة **ماستريخـــت** التي دعت إلى ضرورة تشكيل هوية أوروبية للدفاع والأمن، ونتيجة الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفياتي طلبت بعقد مؤتمر استثنائي في روما من **4** إلى **6** نوفمبر من سنة **1991**، يحتوي جدول أعماله مناقشة المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي التي سبق وأن طرحت في قمة لندن **1990** خلص الاجتماع إلى تبني مجموعة من النقاط وهي المشار إليها في اتفاقية واشنطن والهادفة إلى تطوير الاستقرار في منظمة شمال الأطلسي والمتوسطي والمساهمة في تطوير العلاقات السلمية على الصعيد الدولي.

---

[394] – إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسية الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية** (بيروت: مؤسسات الأبحاث العربية، 1995)، ص17.

[395] – شفيق المصري،"الأطلسي والمعادلات الجديدة"، في **مجلة الشؤون الأوســط**، العدد82 (أفريل 1999)، ص17.

منذ قمة روما، بدأ تطوير الوسائل العلمية للمفهوم الجديد المطروح من خلال تطوير التعاون مع الخصوم في مرحلة الحرب الباردة وإعادة تشكيلها ووضعها في إطار مؤسساتي عبر إنشاء مجلس تعاون شمال أطلسي (**C.C.E.A**)وهو ما تم تنظيمه عبر برنامج الشراكة من أجل السلام عام **1994**[396].

لقد تبلورت استراتيجية جديدة للحلف الأطلسي وفق متطلبات متغيرات دولية الراهنة في عدة نقاط أهمها: إقامة آليات خاصة بالشراكة من أجل السلام حتى تدعم الحلف الأطلسي وقيام مجلس التعاون والأمن الأوروبي تحد مظلة الحلف الأطلسي وليس بديلا له[397].

وبتغير الوضع الأمن على الصعيد العالمي أصبح لا زما على الحلف المبادرة بالامتصاصات الأمنية الجديدة، والمتمثلة في ضمان استقرار النظام الدولي من خلال محاربة الإرهاب، وحماية الأقليات ونشر القيم الديمقراطية، محاربة الجريمة المنظمة والمخدرات، ومعاقبة الدول الوطنية المسماة «**المارقـــــة**» مع احتفاظه بالمهمات التقليدية المتمثلة في الدفاع الجماعي والانخراط الدائم في عمليات تتعلق بحفظ السلام والإسهام في دعم الاستقرار في منطقة البحر المتوسط[398].

وفي نفس السياق، قد تم فتح الباب أمام توسيع الحلف لغير الأعضاء فأصبح التعاون مع مساندة الهلدان من الناحية الأمنية هدف جوهريا للحلف الأطلسي في مهامه الجديدة، مما أدى إلى انخراط الدول العربية مثل تونس المغرب الجزائر في الحلف الأطلسي عبر الشراكة[399].

2-المقاربـــة الأمنـــية الأطلســـية في حوض المتوســـط:

لقد أصبح البحر المتوسط داخل دائرة المجال الحيوي لحلف الأطلسي، حيث أن الحوادث التي قد تحدث في الحوض لها أهمية حيوية بالنسبة للحلف . واهتمامات الحلف بالمتوسط لا تعود إلى نتائج مؤتمر روما **1991**، وإنما كانت في السابق عند تواجد القوات السوفياتية في المنطقة، ولكن برزت أكثر من خلال توسيع الحوار والمشاركة بعد هذ ا المؤتمر، ومن بين المواضيع التي ناقشها الحلف تتعلق بالمناطق الأمنية الإقليمية (أزمة يوغسلافيا، أزمة الجزائر،

---

(396) – المرجع السابق.

(397) – نفس المرجع.

(398) – المرجع السابق.

(399) – كلوس بيتر كلايير، "الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي"، في **مجلة انتقالية واستشفـــاف**، (جانفي 2003)، ص20.

قضية ليبيا ...) وعلاقات الشمال بالجنوب وتطورها وكذلك إجراءات الأمن الإقليمي ومسار السلام في الشرق الأوسط.

ووفقا لإعلان روما، فإن المخاطر الت ي يمكن أن يواجهها الحلف لا تتمثل في إمكانية حدوث العدوان فحسب، بل كذلك في وقت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصراعات الحدودية والعرقية التي يمكن أن تهدد الاستقرار في أوروبا وخارجها والإشارة هنا تعنى المنطقة المتوسطية التي وضعتها الدول الأوروبية في مجالها الأمني وبالتالي تمثل هذه التحديات والمخاطر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تهديدا الأمن الحلف . إن الاستقرار في الشرق الأوسط وجنوب المتوسط يعتبر ضروريا للحلف[400].

من بين المخاطر التي يرى إعلان روما ضرورة مواجهتها، لجوء الدول العربية إلى تعطيل الموارد الحيوية وفي مقدمتها النفط، بمعنى أن إذا أقدمت الدول العربية المتوسطية أو حتى الدول العربية الأخرى، على فرض خطر نفطي أو تقليص تدفقه كأسلوب لدعم دولة أو عدة دول عربية أو الضغط من أجل الحصول على حق عربي يستدعي تدخلا عسكريا من جانب الحلف الأطلسي. كما يمكن للحلف التدخل عسكريا لمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية في دول الشرق الأوسط وجنوب المتوسط التي يمكن أن تهدد أراضي بعض أعضاء الحلف.

قد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقلب الموازين الإستراتيجية الدولية من خلال اقرارها للسياسة الجديدة للحلف الأطلسي، إذ أنها أعطت لنفسها الحق في التدخل العسكري خارج مجالها الحيوي في السابق، ونعنى بذلك التدخل في جنوب المتوسط.

إذن لم يعد لكل من روسيا، فرنسا، ألمانيا دور مستقل عند الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط[401].

إن المفهوم الاستواتجي للحلف، أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية ليكون غطاء سياسي لسياستها الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وإذا كانت الولايات المتحدة الأميكية تطمئن بعض الدول، مثل فرنسا التدخل الأطلسي يكون جماعي وبإشراف من مجلس الأمن الدولي، إلا أن المفهوم الاست راتيجي الجديد يسمح لها بالتدخل العسكري في مناطق خارج

---

(400) – خفير سولانا، "حوار الأطلسي مع منطقة المتوسط: بناء الثقة عبر التعاون"، في **جريدة الحياة**، لندن، عدد 13043 (1998)، ص15.

(401) – نفس المرجع.

المجال الأطلسي. هذا يعني أن المجال المتوسطي سيكون أول اهتمام للحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أن المنطقة أصبحت تمثل أولا : جوهر الصراع الدولي الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والا تحاد الأوروبي، وثانيا : أن المجال المتوسطي أصبح بالمفهوم العربي التسلح، أزمات داخلية مشكلة الهجرة وتهريب المخدرات ...)، وثالثا، أهمية المنطقة المتوسطية تزايدت بعد الحرب الباردة، بعدها أصبح الأمن الاقتصادي يشكل جوهر السياسات الدولية[402].

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدة لبعض المحاولات الإقليمية المهتمة بأمن حوض المتوسط، إلا أن فشل المجموعة الأوروبية والأهمية في مساعيها كل النزاع في كوسوفو، أكد الحلف أثناء اجتماع **روما 1991م**، على إنشاء أشكال عسكرية جديدة أبرزها قوة الردع السريع والقوات المشتركة المتعددة المهام والأسطول الحربي الدائم في حوض المتوسط لإدارة النزاعات والوقاية منها مستقبلا[403].

ومن خلال الطر ح السابق، يظهر من إص رار الولايات المتحدة الأمريكية على فكرة الشراكة العسكرية وكذلك التنسيق مع الأنظمة الدفاعية الأخرى الإبقاء على تفوقها العسكري في المنطقة المتوسطية والاشراف الرئيسي في حل النزاعات الإقليمية، وعدم ترك حلها للقوى الأوروبية الكبرى. وباصدار الولايات المتحدة الأمريكية في أن تشارك فرنسا وألمانيا في القوة العسكرية المتوسطية يؤدي إلى إفشال مشاريعها العسكرية في المنطقة المتوسطية والإ شراف الرئيسي في حل النزاعات الإقليمية، وعدم ترك حلها للقوى الأوروبية الكبرى . وباصرار الولايات المتحدة الأمريكية في أن تشارك فرنسا وألمانيا في القوة العسكرية المتوسطية يؤدي إلى إفشال مشاريعها العسكرية الرامية إلى إنشاء قوات للتدخل السريع وقوة أوروبية دفاعية[404].

لم يبقى للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلا الانشغال في استراتيجية المتوسط والعمل على مراقبة ما تسميه الإرهاب المتوسطي، وقد صنفته الولايات المتحدة

---

[402] – أسامة فاروق مخيمر، "حلف الاطلنطي يتجه صوب الجنوب: تحديات واستراتيجيات جديدة في البحر المتسوط "، في **مجلة النهضة**، القاهرة، كلي الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ص160.

[403] – نفس المرجع.

[404] –المرجع السابق.

الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من ضمن المخاطر الآتية من الجنوب والتي يتعين رصدها باستمرار واحتوائها قدر الإمكان.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع دول العالم بضرورة مساعدتها على مقاومة ما أسمته بالإرهاب الدولي وأدرجت ضمن قائمتها للجماعات الإرهابية كل الجماعات المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، تمهيدا للحفاظ على المصالح الأمريكية في عالم ما ب عد الحرب الباردة، كما اهتمت بمنطقة جنوب المتوسط التي تتسم بعدم الاستقرار والإشارة هنا إلى الجزائر، متغافلة عن مساندتها وانحيازها لإسرائيل في قضية تهم الأمة العربية مثلما شجعت اللاإستقرار في الجزائر بالوقوف بجانب الارهاب في بدايته في الجزائر . إذن يظهر الاهتمام الأساسي للحلف الأطلسي في المتوسط بالإضافة إ لى مراقبة تحركات القوى الأوروبية المتوسطية مراقبة ما تسميه الدوائر الإعلامية الغربية التهجيج الآتي من الجنوب، إشارة إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة التي برزت في المغرب العربي بطروحات منهاضة للغرب مبادئه القائم ة على الليبيرالية والديمقراطية[405].

تضاعفت الاهتمامات الأمريكية للمنطقة المتوسطية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة للتقرب من المنطقة عسكريا وأمينا بحجة حماية الأمن الدولي، سواء من خلال مبادرتها الخاصة أو من خلال مبادرات الحلف الأطلسي.

صحيح، أن الحلف الأطلسي يحاول أن يعطي التهديد الآتي من الجنوب صبغة شاملة إلا أن المنطقة العربية تبقى في مقدمة اهتماماته للتدخل باسم «حق التدخل الإنساني» خدمات للأمن الإنساني، وفي هذا السياق، تحاول الاستراتيجية المتوسطية للولايات الم تحدة الأمريكية التعامل في المنطقة، وذلك باستعمال الوسائل السياسية والدبلوماسية إلى جانب الوسائل العسكرية.

إن الضغط على الدول العربية الجنوبية المتوسطية بتبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يمكنها من التغلب على ظاهرة الإرهاب التي باتت تشكل تهديدا ملموسا لأمن المتوسط، وللمصالح الاستراتيجية الأمريكية بالدرجة الأولى[406].

---

[405] - Le monde, 15 Avril, 1995.

[406] – حسين صنطوح، الحوار الجزائري الأطلسي : من أين إلى أين؟ في **مجلـــة دراســـــات إستراتيجيـــة**، الجزائـــر مركز البصيرة والدراسات الإنسانية، العدد 2، (جوان 2006)، ص34.

إن ذلك المسار الأمني في الاهتمامات الأمريكية تجاه حوض المتوسط كان عبر مجموعة من الحوارات تخللته مجموعة من الصعوبات، نتيجة التضارب في الاستراتيجيات الغربية، تمليها مصالح الدور وفق الظروف التي تمر بها.

أ-الحوار الأطلسي –المتوسطـــــي:

عموما، لقد لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمام الدول الأوروبية المتوسطية المتزيادة بحوض المتوسط، ومن ثم سارعت إلى طرح إقامة علاقات أمنية بالدول غير الأعضاء في الحلف الأطلسي . مع الإشارة إلا أن دول أوروبا الجنوبية وبالتحديد إيطاليا واسبانيا، هي التي كانت وراء إطلاق المبادرة المتوسطية للحلف باقتراح الشروع في حوار مع دول الضفة الجنوبية.

دافعت إيطاليا، إسبانيا والبرتغال عن شراكة من أجل السلام في المتوسط، بم فيها التمارين العسكرية المشتركة. فإذا نجحت في إقناع الحلف بإطلاق الحوار الأطلسي المتوسطي، لكن بصعوبات، حيث أقصي التعاون العسكري الحقيقي من البرنامج، كما استعبدت الجزائر من الحوار رغم سعي إسبانيا وإيطا ليا لاشراكها، بالإضافة إلى استبع اد الاقتراح البرتغالي بإقامة برنامج متشابه للشراكة من أجل السلام للحلف يخص المغرب العربي[407].

هكذا شرع الحلف الأطلسي. وهو يؤكده في كل اجتماعاته منذ نهاية الحرب الباردة على أهمية المتوسط للأمن الأوروبي وضرورة الحوار مع دول الضفة الجنوبية، ففي المؤتمر الذي عقد في **بروكسل** في **جانفي 1994**، تمنى رؤساء دول وحكومات حلف شمال الأطلسي التوصل في صياغة مبادرة الدعم الاستقرار في حوض المتوسط، بناءا على المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي أصبح ينظر للأمن المتوسطي على أنه وثيق الصلة بالأمن الأطلسي[408].

خلال اجتماع عقد في مجلس الحلف الأطلسي **(CAN)** باسطنبول في **جـــوان 1994** تمت مشاروات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني، وفي **ديسمبـر** من نفس السنة طالب وزراء الدفاع في اجتماع المجلس فتح حوار بين الحلف الأطلسي والدول المتوسطية غير الأعضاء من أجل المساهمة في تدعيم استقرار المنطقة، وقد كلف المجلس بعد هذا الاجتماع

---

(407) – هاني خلاف، **نحن... وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل**، نفس المرجع ، ص166.

(408) – نزار اسلعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** ، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص85.

بإعداد مشروع الحوار، وإجراء اتصالات بدول الحوض ا لجنوبية، يرجع بسبب اختيار اسبانيا وإيطاليا لإعداد مشروع الحوار مع الدول غير الأعضاء في الحلف الأطلسي إلى كون هاتين الدولتين رغم طلبهما بنوع من الاستقلال عن الحلف إلا أنهما يتشبثان به وبدوره المهم في المتوسط، عكس فرنسا التي ترفض المشاركة والمناورات العسكرية التي تجريها قوات الحلف الأطلسي في المنطقة.

لقد أصبح الحلف يربط الأمن الأطلسي بالأمن المتوسطي مثلما ربطت دول الاتحاد الأوروبي الأمن الأوروبية بالأمن المتوسطي وثم ربط الأمن الأطلسي بالأمن الأوروبي . السبب في ذلك أن الشراكة الأمنية التي طرحت ه الدول الأوروبية الثلاثة: (فرنسا، إيطاليا إسبانيا) فسرّتها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها شراكة تخدم مصالح القوى الأوروبية الثلاث بالأساس، ويمكن أن تكون هذه الشراكة مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية في المنط قة، وعليه رأت الولايات المتحدة الأمريكية في مصلحتها الاستر اتيجية أن تكون للحلف الأطلسي علاقات أمنية بدول الحوض غير الأعضاء بإقامة شراكة مع الحلف الأطلسي [409]، ولهذا فإن اهتمام الحلف بمنطقة المتوسط بالأساس مرده الخلاف الأمريكي الأوروبي حول من تكون له الأولوية للإشراف على أمن المنطقة التي تضاعفت أهميتها في أمن العولم ة، بالنظر لما تتميز به من موقع استراتيجي وثروات باطنية (النفط في الجزائر وليبيا، الفوسفات في المغرب) [410].

ففي أفريل من سنة **1995**، بدأ الحوار مع مصر، إسرائيل، المغرب، وتونس ثم انضمت إليه الأردن فيما بعد موريطاينا، وهي الدول المنخرطة في الحوار الأمني الأطلسي– المتوسطي. أما الجزائر فقد تغيبت، ويفسر هذا الغياب بثلاثة أسبـــــاب:

السبب الأول: يتمثل في الأزمة الداخلية للبلاد ورغم الحكومة آنذاك تفدي مشاروات مع الحلف الأطلسي، لأنها قد تفسر داخليا متدخل في شؤون البلاد، السبب الثاني : يتمثل أن الحلف لم يكن يرغب في إجراء اتصالات علنية مع الجزائ مادامت أمورها لم تتضح بعد . أما السبب الثالث، وربما أهمها، الخلاف بين دول الحلف حول تقويم الأزمة الجزائرية مما حال دون انتهاج

---

[409] – أحمد وهبان، **العلاقات الامريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001)، ص.296.

[410] – المرجع السابق.

سياسة موحدة إزاء هذا البلاد، ويبدو من خلال بعض المؤشرات أن تقارب بين الجزائر والحلف كان هندسة أمريكية حصرا[411].

فإذا لم توافق الولايات المتحدة الأمريكية على انضمام الجزائر بسبب عدم إعطاء غطاء على شرعية النظام فإن حتى الحكومة الجزائرية والقوى السياسية الأخرى لم توافق، حيث أبدت في سنة **1998** الأحزاب السياسية تحفظات العلنية بين الجزائر والحلف حين أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تغيير موقفها تجاه الازمة الداخلية واستعدادها للتعامل مع الحكومة الجزائرية في إطار الأطلسي[412]، إذن ثمة تحفظ بعض الدول المتوسطية على الدخول في علاقات عسكرية معمقة مع الحلف الأطلسي في البداية لاعتقادها أن الدخول في شراكة أمنية يضر بأمنها وسيادتها[413].

من الملاحظ أن مسألة العضوية في هذا الحوار أثارت نقاشا داخليا بين دول الحلف حول قبول بعض الدول المتوسطية الجنوبية للانضمام إلى الحلف واستعباد البعض الآخر في اسبانيا دافعت عن عضوية موريطانيا، فيما ضغطت أمريكا من أجل إشراك إسرائيل ثم فيما بعد الأردن. هذه الخلافات لم تنع اجتماع الحلف، على إقصاء سوريا وليبيا بدعوى دعمها للإرهاب، وشبه إجماع بشأن اقصاء الجزائر من الحوار، باستثناء إسبانيا وإيطاليا أما باقي الحلفا اعترضوا على الحوار مع الجزائر . وقد اعتبرت إسبانيا أنه من الصعب الشروع في حوار جدي حول الأمن فـي المتوسط دون اشراك الجزائر كأكبر بلد في المغرب العربي ومن أبرز مصدري الغاز إلى أوروبا وهو العضو في الحوار المتوسطي لاتحاد أوروبا العربية[414]. هذه النقطة اهتدت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لاحقا، مما غير من موقفها تجاه الجزائر.

---

[411] – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري...**، مرجع سابق، ص.166.

[412] – نفس المرجع.

[413] – هشام القروي، "الحلف الأطلسي يسعى لكسب الدول العربية"، في **الموقع** www.droob.com

[414] – شرع اتحاد أوروبا الغربية في بداية **1993** في حوار أمني (باقتراح من البرتغال) مع الدول المتوسطية: الجزائر المغرب، موريطانيا وتونس، إنضمت إليه مصر ثم فيما بعد إسرائيل والأردن، فيما أقصيت ليبيا بسبب أزمة لوكاربي وسع هذا الحوار إلى الشرق الأوسط، بعد مؤتمري مدريد وأ وصلو حول التسوية السلمية في الشرق الأوسط، عالج ه ذا الحوار قضايا اكوار في المتوسط، وحاول أن يساهم في استقرار المنطقة، وكذا شفافية النشاطات العسكرية، وتقوية إجراءات الثقة المتبادلة، فض النزاعات بالوسائل السلمية والعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، رأت فيه الدول العربية تهديدا لأمنها، إلا أن هذا الاتحاد طمأن الدول العربية وطالب منها إرسال ممثلين لها لحضور مناورات عسكرية في المتوسط، حضر كل من المغرب الجزائر، مصر وتونس في منورات ترامو نتانا (الإسبانية، الفرنسية والإيطالية)، عام **1994** والتي تمحورت حول إجلاء رعايا أوروبيين . واصل اتحاد أوروبا الغربية نشاطه مع الدول العربية ساهم حواره في بناء إجراءات الثقة بين ضفتي المتوسط إلى غاية الإقرار في اجتماع مارسيليا (نوفمبر **2000**) وقف نشاطه ليتحول إلى إطار الحوار الجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول المعنية المتوسطية.

تجدر الإشارة هنا إلى الق ول، أن اختيار الحلف الأطلسي للدول المتوسطية للانضمام للحلف واستبعاد أخر ى له أبعاد سياسية، يمكن اعتبارها أنها تندرج في إطار مسعى الولايات المتحدة الأمريكية الرامي إلى ربط الدول العربية وإسرائيل في شبكة من العلاقات التجارية والاقتصادية، على أن توافق الدول ال عربية المتوسطية الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، بعد الدخول معها في عملية التسوية السلمية وهذا ما فعلته بعض الدول العربية المتوسطية للاتفادة من الخبرة العسكرية والأمنية للحلف نتيجة تفوقها على الدول العربية بإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل.

وبالنظر إلى النجاح الذي حققه النظام الجزائري في محاربة الإرهاب، وإجراء انتخابات رئاسية متعددة وما صاحبها من دبلوماسية- أنشطة للسياسة الخارجية الجزائرية وبالمقابل امتحاض حلفاء أمريكا في الأطلسي خاصة جنوب أوروبا متشددة ضد الغرب، كل هذه النقاط وغيرها أدت إلى التقارب بين الحلف والجزائر توج د هذا الأخير إلى إقحام الجزائر في حوار أطلسي- متوسطي في **مارس 2000**. وقد تنظم ليبيا هي الأخرى، لا سيما ب تغي موقفها ضد الغرب وإثر تسوية قضية **لوكاربـــي**.هكذا تظل سوريا ولبنان خارج هذا الحوار، ويبقى انضمامها مرهونا بتسوية العملية السلمية أو ع ى الأقل بتقدم الموقف السوري من الإرهاب من وجهة نظر أمريكية وكذلك من قضية الأسلحة الكيماوية في المنطقة . في النهاية يبقى الحوار الأطلسي- المتوسطي يخص أيضا العلاقات المستقبلية (مصير العملية السلمية، مستقبل العراق، مستقبل إيران، الخلاف السوري اللبناني...) في الشرق الأوسط ككل.

قررت قمة **الحلف** في مدريد **(أفريل 1997)** تنشيط الحوار، بإنشاء مجموعة التعاون المتوسطية المكلفة بالسير قدما بالحوار . وأصبح هذا الأخير بموجب قرارات قمة **واشنطن (أفريل 1999)** أحد ركائز سياسة الحلف التي وضعها في إطار مقاربت ال تعاونية الجديدة بعد الحرب الباردة تحت اسم المفهوم الاستراتيجي [415]. أما في قمة **براغ (نوفمبر 2002)** أكدت دول الحلف الأطلسي مرة أخرى على الترابط بين الأمن في أوروبا والأمن والاستقرار في المتوسط وقررت هذه القمة تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي بصف ة جادة،

---

(415) – عبد النور بن عنتر، " الحوار الأمني-المتوسطي: الشراكة الأمريكية الجزائري "، في **مجلـــة شـــؤون الأوســـــط** لندن_مركز الدرراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 83، (ماي 1999)، ص.51.

وتدعيم التعاون العملي، لا سيما في قضايا الأمن ذات المصلحة المشتركة، بما فيها تلك المتعلقة بالإرهاب. هذا التطور في الطرح جاء نتيجة أحداث **الحادي عشر** من **سبتمبر 2001**[416].

يتم الحوار الأطلسي–المتوسطي وفق برنامج عمل سنوي بدأ العمل به منذ إنتهاء قمة الحلف في **مدريد 1997** وذلك في مجالات التعاون التالية : التعاون العسكري، مشاركة ممثلين عن دول الحوار في تربصات في مدارس الحف العسكرية وفي مراقبة تمارين عسكرية أطلسية أو المشاركة فيها، العلم والبيئة، نشاطات المعلومات أو الاستخبارات إدارة الأزمات، سياسة واستراتيجة الدفاع الأسلحة الخفيفة محاربة الألغام والانتشار وإذا كانت بعض النشاطات تحدد بحسب قاعدة التمايز الذاتي، أي حسب وضع كل بلد منخرط في الحوار ورغبات وحاجياته، فإن التعاون في القضايا الأمنية مثل مكافحة الإرهاب يهم جميع الأطراف المنخرطة في الحوار[417].

لقد حاول الحلف منذ عمليات الحادي عشر من **سبتمبر 2001** أن يقر مجموعة من الإجراءات لتطوير التعاون مع دول الحوار، وذلك من خلال تشاور يكون أكثر تنيظما مقاربة ملائمة للتعاون والبحث عن نشاطات محددة مثل تحسين أهلية جيوش الحوار للمشاركة في عمليات (أو التحرك العملياتي المتبادل) بقيادة الحلف، إصلاح الدفاع والسياسات الاقتصادية في مجال الدفاع، التشاور حول أمن الحدود، إدارة الكوارث الطبيعية [418].وقبل ذلك في **جوان 2001** قد حد خمس مجالات رئيسية للحوار المتوسطي حسب تصريح الأمين العام للحلف **لورد روبرتسون** وهي: مكافحة الإرهاب، محاربة انتشار أسل حة الدمار الشامل إدارة الأزمات إصلاح الدفاع والتعاون بين العسكريين[419].

في نفس السياق، نظم الحلف عدة لقاءات أطلسية–متوسطية سواء في شكل ثنائي أو متعدد الأطراف، ومنها لقاءات برلمانية . كما قام باتصالات مباشرة بين قيادة أركان قوات الدولية وقيادات أركان جيوش الحوار . ومن ثمّ بدأت تزور القوات البحرية الأطلسية الدائمة في المتوسط موانئ هذه الدول، ويشارك ممثلوها بصفة مراقبين في التمارين العسكرية، كما

---

(416) – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، نفس المرجع ، ص168.

(417) – نفس المرجع.

(418) – ديفيد مايي،" عملية الجهود والنشاط لحلف الناتو توفر الحماية لمنطقة البحر المتوسط"، في **الموقع** http://usinfo.state.gov/arabi

(419) – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق.

يشاركون في ندوات ويزورون مقرات القيادات العسكرية للحلف البعض من دولالحوار شارك أيضا في النشاطات العسكرية التي ينظ مها الحلف في إطار الشراكة من أجل السلام، بما في ذلك مراقبة عمليات البحث والإنقاذ الأمن البحري، تمارين دعم وحفظ السلام، وغيرها . وفي مجال التعاون الدولي ساهمت مصر، الأردن، والمغرب في قوات حفظ السلم الدولية في البوسنا تحت قيادة أطلسية . ولإرساء تقاليد ديمقراطيةة للحوار يلاحظ تبادل وفود الجمعية البرلمانية للحلف زيادات مع وفود برلمانية لدول الحوار[420].

يلاحظ من خلال العمل في مجال حفظ السلام، تقدم في التعاون بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية. إذ يعتبر المنظور الأوروبي والأطلسي هذا العمل عبارة عن وسيلة جد فعالة، من خلالها يسمح للقوات الأطلسية والمتوسطية العمل سويا، مما يؤدي إلى إدماج القوات غير الأطلسية في بنيته، إنه من الصعب إيجاد بنية قيادية متناسقة بين قوات ذات ثقافات مختلفة، وآليات الاتصال المتبادلة، ووسائل الاستخبار الاستراتيجي وهذا هو الهدف الأساسي الذي يرى الحلف الوصول إليه في مجال التعاون العسكري مع نظراته المتوسطين . وعلى هذا الأساس سطمح الحلف في تحسين أهلية جيوش البلدان المتوسطية للعمل مع القوات الأطلسية[421].

بين لم يكتف الحلف بالإجراءات السابقة الرامية إلى التشاور والتنسيق والتعاون بين شركائه المتوسطين في المجال العسكري، وإنما قرر الحلفاء في قمة براغ تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار بشكل جد معمق وتقوية التعاون العملي لا سيما في مجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تلك الخاصة بمكافحة الإرهاب . خلصت القمة وحذوت فيها مجالات التعاون الممكنة بين الحلف ود ول الحوار المتوسطي، على رأسه هذه المجالات مجال محاربة الإرهاب وإمكانية إشراك الشركاء المتوسطين في خطة تحتوي على كيفية التزود بالمعلومات، تقديم مساعدة تقنية ووسائل أخرى مسخرة لتسهيل مراقبة الحدود (تحليل صور الأقمار الصناعية وغيرها)، وهذا العمل يجب أن يتم في إطار الشراكة بين مجلس الشراكة الأورو-أطلسي والشراكة من أجل السلام المتوسطي لمكافحة الإرهاب[422].

---

(420) – دافيد ماكيبي، نفس المرجع.

(421) – المرجع السابق.

(422) – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري...**، المرجع السابق، ص170.

وبناءا على وثيقة برا غ الداعية لتدعيم الحوار المتوسطي، فإنها عبرت عن مواصلة العمل في سبيل اتصالات عالية المستوى مع تقوية التكامل بين المبادرات الدولية لا سيم ا الحوار الأمن الأورو- متوسطي والحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا . وقد حددت هذه الوثيقة مجموعة من مجالات التعاون الممكنة لتدعيم الحوار، مشاركة مسؤولين ساميين من البلدان الشريكة في اجتماعات محدودة للحلف تخص مواضيع معينة التعاون في إطار مجلس الشراكة الأورو-أطلسي والشراكة من أجل السلام الاستفادة نم الخبرة المكتسبة مع الشراكة من أجل السلام في صالح الحوار، تكوين وتدريب وبناء عقائد عسكرية للاستجابة للمتطلبات العملياتية وللسماح للدول المتوسطية للتتأقلم مع اصطلاحات عقيدة ومناهج الحلف، تمارين عسكرية ونشا طات ولتدريب المختلفة، (أمن بحري، إنقاذ إنساني، عمليات دعم السلام...) لأن الشاركة في هذه النشاطات قد تحسن من التحرك العملياتي المتبادل، وبالتالي إدماج قوات الدول المتوسطية . كما يمكن الاستفادة من الدفاع واقتصاد الدفاع، التشاور حول الإرهاب، التشاور والتعاون ح ول الأمن على الحدود، التخطيط لعمليات إغاثة في حالات الطوارئ، النشاطات العلمية، مضاعفة جهود إعلام الحلف تجاه المجتمع المدني في البلدان المتوسطية المعنية بالحوار لكي تشرح بشكل أوسع وأحسن سياسة الأطلسي[423].

إن هذا البرنامج طموح جدا، ما ترجم في الواقع بطريقة م لائمة فإنه سيؤدي إلى إلغاء الشكوك بين الدول المتوسطية الأطلسية وبناء الثقة والتقارب بينهما وإلى ترقية الحوار المتوسطي، ليصبح حقيقة المتوسط فضاء تعاون وتشاور وبناء.

ب-ترقية الحوار الأطلسي المتوسطي إلى الشراكة:

رغم الاختلاف الواقع بين الدول الغربية بشأن احت لال العراق وما صاحبه من طرح مشروع والشرق الأوسط الكبير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كأداة لإضفاء الشرعية على الحرب واستقطاب الحلف لدعمها في هذه الحرب، إلا أن ذلك لم يمنع الحلف في عقد إجتماع في **ديسمبر 2004**، على مستوى وزراء الخارجية، الأول من نوعه.

أكد الحلفاء دائما على تدعيم الحوار والمضي به قدما إلى التعميق والتوسيع، حيث تبنو وثيقة بعنوان «أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي »، ورد في هذه الوثيقة بالإضافة

---

[423] – المرجع السابق، ص.172.

إلى ما ورد في وثائق القمم السابقة دفع الحوار إلى شراكة حقيقية بهدف المساهمة في الأمن الإقليمي والاستقرار، وتدعيم الجهود الدولية عبر الاتفاق مع الدول فيالمنتدى المتوسطي (موريطانيا، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأرن)على أساس كل حالة على حدى[424].

إن هذه الوثيقة تترجم رؤية دول حلف الناتو للأمن والاستقرار في أوروبا وأن أمن أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالاستقرار السياسي والعسكري في دول جنوب المتوسط. كما تترجم منظور الولايات المتحدة الأمريكية لمناطق نفوذها الاستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (الشرق الأوسط الكبير والساحل الإفريقي). ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من إعادة انتشار قوات حلف الناتو في هذه المنطقة و دمج جيوش دولها في استراتيجية عسكرية من خلال اتفاقية شراكة على المدى البعيد، تركز هذه الاتفاقية على خمس مبادئ.

1-هي اتفاقية مفتوحة سواء من حيث المشاركة (إنضمام شركاء جدد متى توفرت شروط لذلك).

أو من حيث المضمون (تطور تدريجي لمضمون الاتفاقية).

2-هي اتفاقية ثنائية (الناتو+ شريك) هو في نفس الوقت اتفاقية متعددة الأطراف (الناتو+7)

3-هي شراكة على قاعدة نفس البرنامج (برنامج الناتو) وضمن إطار «عدم التمييز» هذا يمكن للشركاء اختيار شكل ودرجة تعاونهم مع حلف الناتو، بما في ذلك إقامة برامج ثنائية للتعاون العسكري.

4-هي اتفلقية مكملة، لكن بشكل تشاوري لبقية الاتفاقيات الدولية (اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية ومبادرة الأمن والتعاون المتوسطي (OSCE)).

5-التمويل الذاتي للأنشطة المتضمنة في الاتفاقية، مع إمكانية بحث أعضاء الحلف لطلبات الدعم المالي للشركاء لتسهيل إنخراطهم في أنشطة ال حلف. وقد اتخذ الحلف عدة إجراءات بما في ذلك مراجعة سياسته التمويلية في اتجاه التمويل الكامل لنفقات المشاركة في الأنشطة العسكرية للحلف وتوسيع آليات التمويل الخاص ليشمل الشركاء[425].

---

(424) – المهدي بن بركة ،"اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط"، في **الموقع** www.ahewer.org/show.art.asp?aid=92075-38k

(425) – المرجع السابق.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إشراك بلدان عربية متوسطية في قمة اسطنبول وإعطاء لها منزلة الشريك، لكن لم يتسنى لها ذلك بسبب الوضع في العراق وفلسطين (تراجع التسوية السلمية وتصاعد الصراع . وكان لزاما على الدول العربية التريث وا لترقب بحذر للمبادرة الأمريكية بإ علانها بجانب الشراكة المتوسطية الشراكة الشرق أوسطية، فنجد مثلا مصر عرضت على دور الحلف في مجال التحول في مناقشة الإصلاحات السياسية في المنطقة في الوقت الذي يتأهب إلى رفع الحوار إلى مصاف الشراكة والدخول في اتفاقات مع الحلف . فعلى عكس الموقف المصري، رحبت الجزائر بهذا الاقتراح بعد المغرب وتونس، فالجزائر لم تجد مانع مادام أنه يتم وفق قاعدة التمايز الذاتي (حسب أولويات حاجاتها، ودون إذعان الدول إلى إبرام اتفاق مع الحلف، وكما يتم في إطار انسجام بين الحلف والدول المتوسطية المعنية . هذا الاحترام الذي دفعه الحلف و اقتنعت به الجزائر، يبدو أنه صعب من الناحية المنطقية، على الأقل في تشكيل بنية أمنية إقليمية (26+1).

أما عن مبادرة الشراكة الأمنية الأطلسية– شرق أوسطية التي يعرضها الأطلسي على بلدان شرق أوسطية محددة تخص نشاطات التعاون عملية أمنية لمواجهة تحديات القرن الوحد والعشرين بفعالية، لكن على أساس نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المن طقة الحيوية، والتي أكدتها من خلال احتلال ها للعراق، ومع ذلك فإن مبادرة ا سطنبول عرضت على دول معينة تعاون عمليا أمنيا في م جالات عديدة، مثل مكافحة الإرهاب، مكافحة إنتشار أسلحة الدمار الشامل، محاربة تهريب السلاح واتجار به بطرق غير قانونية تحسين قدرات هذه البلد ان في مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة بالتعاون مع الحلف . ويمكن للدول المعنية أن تستفيد من التعاون مع الأطلسي عبر الدعم العملي ضد التهديدات الإرهابية، تقديم مساعدة في إصلاح الدفاع، وغيرها من النقاط في مجال التعاون العسكري، بالإضافة إلى مجال أطوار السياس ي حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ومجالات تخص الأمن البيئي والأمن الإنساني على أن تسهل الترتيبات قانونية ملائمة لتفعيل الشراكة الأوسطية مثلما يتم مع الشركاء المتوسطين[426].

إن القراءة التحليلية لمبادرة اسطنبول يرى فيها بعض المحللين أنها تلجأ إلى العمل الارتقائي في المنطقة، بحيث أنها بإشارتها إلى الدول المعنية بالأمن وهي دول الخليج فإنها

---

[426] – نقولا ناصر،"حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير"، في **الموقع** http/:alpss.ghtal.otg.egl

سوف تستهدف إيران في المقام الأول، لأن الأسلحة النووية الإسرائيلية غير معنية بهذه السياسة الانتقائية[427].

وتجدر الإشارة القول في خضم طرح الحلف لمبادرة الشراكة مع معظم الدول ا لعربية أن هذه المبادرة سايرها خلافات غربية وتباين في الرؤى وتقدير الأولويات في المنطقة . فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية يؤرقها ضبط استمرار تواجدها في العراق وتحتاج إلى دعم أطلسي بنشر قواته هناك، يضمن لها الهيمنة على المنطقة، فإن بعض الدول الأوروبية تر ى خلاف ذلك فباستثناء قبول تدريب محدود للقوات العراقية من طرف الحلف، ترى أنه من الضروري التركيز على تعميق الحوار الأطلسي- المتوسطي وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي لضمان نفوذها في المنطقة المتوسطية[428].

يبدو من خلال ما تم عرضه حول محاولة التقارب الأطلسي-المتوسطي ستبقى ترتبط بمجموعة من المحددات أهمهـــــا:

1- أن الحوار جاء بناءا على التسوية السلمية في مدريد **1991** ولهذا فإنه سيبقى يخضع لعملية التقلبات في هذه العملية السلمية وتطوراتها . ومن البديهي أن المأزق التي وصلت إليه هذه العملية السلمية حاليا يقوض الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي، رغم سعي الولايات المتحدة الأمريكية جعل الدول تلتقي حول ما سمته محاربة الارهاب

2-إذا كان الحوار الأطلسي-المتوسطي يركز على الأمن العسكري في منطقة المتوسط، رغم أهميته بالنسبة للدول العربية المتوسطية، إلا أن المشاكل التي تمثل أولوية بالنسب ة لهذه الأخيرة فغنها ذات طبيعة سياسية اقتصادية واجتماعية، يصعب على ذات الحلف معالجتها، لأنها تخرج عن نطاقه. وهنا تبرز الشراكة الأورو-متوسطية على أنها أكثر إلماما بقضايا دول جنوب المتوسط، رغم التطورات التي حققها عن طريق عمل شفاف وبناء الثقة في مجال الأمن والدفاع في حواره مع الدول المتوسطية، وذلك حينما يلاحظ قوات الحلف البحرية الدائمة تتواجد في المتوسط بعدما أثارت شكوك الدول المتوسطية حولها، بالإضافة إلى القيام بأعمال مشتركة في العديد من امور تخص التعاون الميداني العسكري بين الطرفين الأطلسي والمتوسطي.

---

[427] – نفس المرجع.

[428] – المرجع السابق.

ومن مظاهر العلاقة العسكرية، فنجد الحلف باشر تمارين مشتركة في عرض المتوسط سواء في إطار مشترك أو ثنائي، مثلما تفعل القوات العسكرية الأمريكية والفرنسية مع كل من تونس الجزائر والمغرب. وفي هذا الإطار على سبيل المثال ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تدريب وتحديث الجيش التونسي، إذ ما بين سنة **1993** إلى **1998** تلقت تونس ما قيمته **300مليون دولار أمريكي**، التجهيز العسكري بدبابات **M60** ومقاتلات **F5**، **حاملات C130**، هذا بالإضافة إلى استقبال أمريكـا في مدارسهـا **70** متربص عسكريا كل سنة [429].

وفي المقابل، أعطي الجيش الأمريكي الأولوية في التراب التونسي، حيث يمكنه استعمال الشواطئ التونيسية في تبرقة و بنزرت، وذلك لضمان سلسلة التربصات للقوات الأمريكية المتمركزة في أوروبا [430]. كما تحتفظ أمريكا بقاعدة عسكرية في تونس تمكنها من استخدامها عند الضرورة[431].

أما بالنسبة للمغرب فإن علاقته مع حلف الناتو سابقة لإتفاقية الشراكة المعلنة في اسطنبول عام **2004**، فالمغرب منذ **1960** وهو يتلقى تسهيلات من الغرب مقابل عدم رفض الطلبات الأمريكية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، باشر بعد أحداث **11سبتمبر 2001** بمشاركته في العملية العسكرية للحلف في مضيق جبل طارق تحت غطاء مكافحة الإرهاب ومراقبة السفن العابرة للمتوسط. ومكافئته من أمريكا مضي في **2004** بوضع «**حليف استراتيجي**» لحلف الناتو. وبعد رفض الجزائر إقامة قاعدة عسكرية لحلف الناتو على ترابها باعتبار وجودها قواعد أجنبية يمس بالسيادة الوطنية نجد المغرب يقدم عرض استضافتها في منطقة الجنوب **(طانطـــــان)** [432].

وبالنسبة للجزائر، فإن التقارب العسكري مع الحلف بدء منذ سنة **1997م**، بعد اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية باهميتها الإستراتيجية، حيث بدأ في شكل زيارات بين الوفود العسكرية للبلدين في إطار عمل مشترك، من شأنه إعادة وزن الجزائر في المنطقة والدو ر الهام للجيش الجزائري في فض النزاعات والمشاركة في العمليات الإنسانية واستتباب الأمن في

---

[429] – إبان ليسر، "دور المغرب العربي وا لبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية "، في **مجلـــة انتقاليـــة واستشفـــاف**، الجزائر المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة مارس 2001)، ص.08.

[430] – نفس المرجع.

[431] – نفس المرجع.

[432] – المهدي بن بركة، المرجع السابق.

المنطقة[433]. تطور هذا التقارب في سنة **1998م** ومن بين مظاهر هذا التقارب استعراض الأسطول السادس لتمارين للإنقاذ في البحر مع البحرية الجزائرية في سواحل سيدي فرج[434].

تعتبر هذه الخطوة الأولى في التعاون الأمني في شمال إفريقيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد منها الجزائر، وتعد كأرضية من أجل التنسيق الأمني فيمنطقة المغرب العربي، كما تعد اختراقا للمجال الأمني الأوروبي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر نفسها عبو منظمة الحلف الأطلسي الأداة الأكثر فعالة من أجل الحفاظ على الاستقلال في منطقة المغرب العربي [435]. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أنها إذا استطاعت أن تنظم الجزائر إلى صفها فإنها سوف تقطع الطريق على فرنسا التي تحاول إبقاء نفوذها على المنطقة الإستحواز على الأسواق وعلى الصفحات العسكرية[436].

في إطار محاربة الإرهاب، تعاونت الولا يات المتحدة الأمريكية مع الجزائر عن طريق التعاون العسكري المتمثل في تكوين الضباط من الجيش الشعبي الوطني في مراكز القيادة الأمريكية بأوروبا، ومعاهدة الحلف الأطلسي في إيطاليا وألمانيا، ويشمل هذا التعاون أيضا بيع العتاد العسكري وتبادل المعلومات فيما يتعلق بنشاط شباكات الإرهاب . كما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على طلب الجزائر بتزويدها بأسلحة تندرج ضمن نطاق . مكافحة الإرهاب، لا سيما المعدات التالية: النظارات الخاصة بالرؤية الليلية والطائرات للمراقبة بدون طيار[437]. مقابل ذلك منحت الجزائر تسهيلات لأمريكا في الجنوب الجزائري لمراقبة النشاطات الإرهابية في دول الساحل مع تقديم مساعدة مالية للجزائر للمشاركة في إدارة الدفاع لإقليمي لمكافحة الإرهاب[438].

3-إذا كانت قيمة براغ ورد فيها أن الحلف يمكن أن يمنح استثنائيا، وفق قاعدة كل حالة على حدى، مساعدة مالية قصد دعم مشاركة شركاء المتوسطين في نشاطات الحوار، إلا أن التمويل يطرح إشكالا في الحوار المتوسطي كونه صمم على أساس التمويل الذاتي ممد يحد من

---

[433] – أنيس رحماني، "التعاون الأمريكي الجزائري في المجال العسكري"، في **جريدة الخبر**، عدد 2843، الصادرة بتاريخ 23-04-2000م

[434] – نفس المرجع.

[435] – ص.حفيظ،"واشنطن تدريس طلب لتزويد الزائر بأسلحة"، في **جريدة الخبر**، عدد 3504، الصادرة بتاريخ في جوان 2002م، ص2.

[436] – جوزاف رامز أمين،" قراءة في جولة بوش الإفريقية"، في **مجلة آفاق إفريقية**، الهيئة الهامة للكتاب، القاهرة، عدد15 (2003)، ص77.

[437] – نفس المرجع.

[438] – نفس المرجع.

مشاركة الدول المنخرطة فيه . فإذا الحلف يبرر عدم التزامه بتق يم مساعدة كافية من الموارد المالية نتيجة اتساع اهتماماته وما تقتضيه من موارد مالية، فليس من المبرر تقديم العون المستمر والسخي للأوروبا الشرقية لدخول في شراكة حقيقية معه مقابل عدم الاهتمام بالمنطقة المتوسطية، إلا في حدود تقديم تنازلات من طرف الدول العربية ا لمتوسطية لخدمة المصالح الغربية، وعلى عكس من ذلك فإن إسرائيل منحت لها ميزة في الحلف لم تمنح لأي دولة خارج الحلف، وذلك بحضورها كل الأعمال السرية والعلنية للحلف، دون أن تتمتع بالعضوية الكاملة في الحلف.

4-بالنظر إلى وثيقة اسطنبول التي تطمح إلى الوصول لآليات م ؤسساتية محددة بدقة في مضمونها لتطوير الشراكة وضمان الأمن والاستقرار تجميع أطراف الحوار الأطلسي-المتوسطي، فإنه صحيح هناك انطلاقة لاتفاقات أمنية مع البلدان المتوسطية على أساس كل حالة على حدى، إلا أن عدم استقرار هذه الاتفاقات على الصعدين الثنائي والمتعدد الأط راف في إطار واضح تعرف دول الحوار من خلاله التزاماته التي تؤدي إلى تطوير عملية الشراكة الأطلسية يعبر عن عدم الثقة المتبادلةبين الحلف وشركائه المتوسطين وفي إمكانية حل الصراع العربي- الإسرائيلي. إذا من الصعب على الدول العربية الدخول في ترتيبات أمنية (تعاقدية) إقلمية، ولو عبر الأطلسي، قبل تحقيق السلام الشامل في المنطقة.

5-في غياب إجماع محتوى الحوار وتفاهم حول حجم المخاوف من التهديدات فإن هذا لا يساهم في بناء الأمن أفقيا، أي بين دول الضفة الجنوبية، لأنه اكتفى بالطريقة العمودية، أي بين الحلف والدول المتوسطية فرادى، ولو أن هذه الطريقة هي الأخرى تشهد صعوبات بسبب التنافس الفرنسي-الأمريكي على المنطقة.

من خلال ما سبق، يمكن أن تخلص إلى القول أن تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على التوسع نحو الجنوب المتوسطي يخفي ورائه حقيقة تتمثل في رغبتها الإصرار على إفشال ما يرمي إليه مشروع برشلونة، الذييعد في تصورها أنه مشروعا أوروبيا متوسيطا في جوهره يستهدف احتواء مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

كما يتمثل في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء حركة الدول الأوروبية المتوسطية (فرنسا، إيطاليا واسبانيا) تجاه المتوسط التي عادة ما تتصرف بصفة مستقلة عن أمريكا، وأكثر من ذلك هو محاولة من أمريكا في تمرير مشاريعها في المنطقة العربية والحفاظ على أمن

إسرائيل، فهل تتمكن من ذلك في ظل تغافلها عن الصعوبات التي ستواجهها في تغير إدراكات الجنوب اتجاها واتجاه أوروبا؟.

2- آلية التدخل الاقتصادي (الشراكـــــة الاقتصاديـــــة)

لنتناول هذه الآلية يمكن التطرق إليها من خلال كل من مبادرة إيزنستات ومبادرة الشرق أوسطية.

أ-مبارة إيزنستات:

بالتأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية أن لها علاقات اقتصادية وتجارية وسياسية في منطقة المتوسط وقبل بروز المتغيرات الدولية الجديدة إثر انتهاء الحرب الباردة . إلا أن هذه المتغيرات الجديدة في الساحة الدولية سارت باتجاه العولمة الأمريكية، وبدعم من طرف القادة العرب لمسار الهيمنة الأمريكية على العالم[439].

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على دبلوماسية التجارة كوسيلة ناجحة لاختراق المنطقة المتوسطية العربية، لا سيما المغرب العربي . قد اتضحت ملامح سياستها في عهد الرئيس الأمريكي **كلينـــتون**، وبالتحديد فـي سنة **1998م**. حين دعى من خلال إدراته إلى تأسيس شراكة أمريكية جديدة في المغرب العربي، بالنظر إلى الهيمنة الاستراتيجية والاقتصادية في إطار المنظومة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية[440].

بتعاظم الأهمية الاقتصادية للمنطقة المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة والاستراتيجية في منطقة المتوسط ككل أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قناعة من ذي قبل من أن الحوض الجنوبي يمثل محور استقرار المتوسطي ككل، بعدما أصبح الأمن الاقتصادي الأمريكي يشكل محور إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في زمن العولمة دون الإنقاص من أهمية الأمن العسكري الذي أعطته عناية كبيرة للمحافظة على مصالحها[441].

فمنذ التسعينات من القرن الماضي، بدء الحديث يجري في الولايات المتحدة الأم ريكية عن مبادرة للشراكة الاقتصادية والأمنية مع دول الضفة الجنوبية من حوض البحر المتوسط،

---

(439) – سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم**، مرجع سابق، ص76.

(440) – الحبيب الجناحي، "المغرب العربي والصراع الدولي"، في **الموقع:**
www.azzaman.com/021/articles/2002/01/01-18/a99456

(441) – مصطفى علوي، "السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط "، في **مجلـــة السياســـة الدوليـــة** ، مركز الأهرام للدراسات السيا سية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 158، (أفريل 2003)، ص70.

لا سيما دول المغرب العربي . ولهذا زار مساعد وزير الخارجية الأمريكي **(ستورات إيزنشتات)** تونس والمغرب من **12** إلى **18 جوان 1998م**، لطرح مشروع جديد يتمثل في إقامة شراكة اقتصادية مغاربية-أمريكية، ترمي لإزالة الحواجز وحرية تدفق الاستثمارات والسلع بين الطرفين في إطار منطقة للتبادل الحر[442].

في **17 جوان 1998م** بتونس أطلق تلك المبادرة المعروفة باسمه، والتي تعني البلدان الثلاث؛ الجزائر، تونس والمغرب . تعد هذه المبادرة عبارة برنامجا إ فريقيا يشجع الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا الثلاث باستثناء ليبيا، يعتمد أساسا على تشجيع الخوصصة والتبادل الت جاري والاستثمار الأمريكي في منطقة المغرب العربي، وذلك بغير الوصول إلى جعل بلدان المنطقة المغاربية أكثر جاذبية ل لاستثمارات الخارجية لكن في المقابل فإن البلدان المغ اربية مطالبة كتحقيق هذا الهدف، بأن توجد ميكانيزماتها الاقتصادية، وتسوي خلافتها مع جيرانها، وتتخذ الخوصصة كمعرك أساسي للتنمية المستدامة كما تؤكد على الاستقرار بالمنطقة[443].

اكتسبت مبادرة اسزنستات أهمية خاصة لأنها كانت أهم مشروع أمريكي اقتصادي جاء كرد فعل على مشروع ببرشلونة الأوروبي المتوسطي عام **1995م**، القاضي بإشتراك منطقة جنوب المتوسط فيما يسمى الشراكة الأورو- متوسطية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي وهو يحاول من خلالها إعادة التموقع في زمن العولمة مقارنة بالنسبة إلى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[444]. فإذا استثنت الولايات المتحدة الأمريكية من المشاركة في هذا المشروع، فإن هذه الأخير قد اتخذت منمبادة إيزنستات الهادفة إلى تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية مشروعا يدخل ضمن استراتيجية شام لة للتدخل أمريكي في منطقة جنوب المتوسط المغاربية.

---

(442) – نفس المرجع.

(443) – رشيد سلامة، "المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكية "، في **مجلة الشؤون الأوسط** ، لندن، العدد 82، (أفريل1999م)، ص31.

(444) – المرجع السابق.

تهدف من وراء هذا المشروع تنظيم التأمين الرأسمالي الأمريكي عبر الاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية ومصادر الطاقة، وإنشاء جسور للأمن والاستقرار عن طريق حرية التجارة وتنمية الاستثمارات الخارجية في المنطقة المغاربية[445].

لدعم تلك الاستراتيجية الشاملة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بادرت في إطار الحلف الأطلسي سنة **1998م** إلى إقامة علاقات أمنية مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الحلف الأطلسي توافقا مع رغبتها في أن يكون لها هي الأخرى شراكة مع دول الضفة الج نوبية من الحوض، وتعدم علاقاتها مع هذه الدول المتوسطية إلى مستوى يفوق الشراكة الشاملة الأور- متوسطية التي ساعدت إليها الدول الأوروبية المتوسطية في دول جنوب البحر المتوسط[446].

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية لطرح مشروعها وقت مناسب بالنسبة لدول المغرب العربي، لأن هذه الدول أرادت الان فتاح على الاقتصاد الدولي وإيجاد الحلول لمشاركتها الاقتصادية والاجتماعية . كما أنها تريد التكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد التي أصبحت الحكمة آليات اقتصاد السوق، فلما أرادت التنويع في علاقتها الاقتصادية والتجارية مع متعاملين جدد وجدت في الشريك الأمريكي ما يناسبها، لأنه يتمتع بمميزات اقتصادية غير الشركاء الأخرين، إذ يمكن أن تدخل معه في شراكة على غرار الشراكة مع أوروبا في إطار الشراكة الأورو-متوسطية[447].

وعلى هذا الأساس نجد الجزائر مثلا، منذ بداية التسعينات من القرن الماضي دخلت في سياسة اقتصادية جديدة مبنية بالدرجة الأولى على الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية ولا سيما في قطاع الطاقة لغرض تسريع انعاش اقتصادياتها، وقد أبرمت في هذا الإطار عقود مع شركات أوروبية وأمريكية لتلبية غرضها[448].

إن الاستراتيجية الأمريكية تتضمن عملية اشتراك للشر كات الخاصة العاملة بالقطاع الطاقوي والمرتبطة بشركات استثمارية وشركات قروض مدعمة من الحكومة الأمريكية مع الشركات المغاربية، وبالذات مع الجزائر والمغرب، لغرض ربط الموارد الطاقوية الاستراتيجية

---

(445) – الحبيب الجناحي، "المغرب العربي والصراع الدولّي"، المرجع السابق.

(446) – رشيد سلامة، **المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكية**، مرجع سابق.

(447) – عبد الإله بلقزير، " الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي"، مرجع سابق، ص90.

(448) – فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية**، ط1(الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر،1997م)، ص90.

التي تحتجها الصناعة الأمريكية [449]. على اعتبار الولايات المتحدة الأم ريكية من منظروها الجيوستراتيجي بأن منطقة المغرب العربي واعدة اقتصاديا وواحد من أكبر الأسواق الناشئة في العالم، لا سيما بعدما تغيرت نظرتها نحو الجزائر واقتناعها بالتعامل مع نظامها السياسي . هذه القناعة أملتها عليها عدة اعتبارات أدت بها غلى تقديم دعم للحكومة الجزائرية والاصلاحات السياسية والاقتصادية ونبذ الإرهاب فيها . من أهم هذه الاعتبارات فليس الثقل الاقتصادي والاستراتيجي للجزائر في المنطقة المغاربية فقط وإنما يرجع إلى نظرة أمريكا لهندسة العالم في عالم ما بعد الحرب الباردة، والمتوسط جزء منه . فوجدت في الجزائر أهمية قصوى على أن تلعب دورا رائدا من خلال دبلوماسيتها في إفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط عموما يصب في المطامح الأمريكية مادامت الجزائر أصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي قد غيرت من مفاهيمها السياسية والعسكرية التي كان يغلب عليها الطابع الإيديولو جي الاشتراكي، وأصبحت نظراتها للأمن تأخذ بالأبعاد الاقتصادية والتكنولوجيا أكثر ما تأخذ بالبعد العسكري الصرف، نهيك أنها لا تعارض التسوية السلمية التي بدأت في الشرق الأوسط[450].

تركزت مبادرة إيزنستات على أربعة محاور أساسية، يمكن بواسطتها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان منطقة المغرب العربي،تتمثل في الآتـــــــي: [451].

1- دفع الحوار السياسي بين السلطات الأمريكية بمختلف مستوياته مع الدول المغاربية.

2- العمل مع المنطقة المغاربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعاون اقتصادي متميز، عن طريق تشجي ع الاتحاد المغربي العربي أو لأية هيئة إندماجية أخرى للمنطقة، لغرض إزاحة الحواجز بين الدول المغاربية التي تعرقل التنمية المثمرة في المنطقة.

3- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة والاستثمار في المنطقة المغاربية على المدى البعيد.

---

[449] – ناظم عبد الواحد الجسور، "الصراع الفرنسي الأمريكي حول الجزائر "، في **مجلـــــة المستقبـــل العربـــي** ، مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت، عدد 2001، (1999م)، ص63.

[450] – سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم**، مرجع سابق، ص76.

[451] – رشيد سلامة، مرجع سابق، ص35.

4- تدعيم التوجهات الاقتصادية للأنظمة القائمة والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، لغرض إنشاء أرضية للاستقرار الاقتصادي وخلق مناخ للاستثمارت في المنطقة المغاربية.

ولإنجاح هذه المبادرة دعمتها الولايات المتحدة الأمريكية بدلوماسية نشيطة من طرف المسؤولين في الإدارة الأم ريكية ورجال أعمال وأصحاب الشركات، لإقناع المغاربية المزايا هذه الشراكة الاقتصادية. ولعب إيزنستات الدور الأكبر في متابعة سير هذه الشراكة وقد وعود لدعمها، إشارة إلى محاولة تأسيس هذه الشراكة عن طريق إبرام اتفاقات تبادل الحر في الميدان التجاري والاقتصادي[452].

ففي سنة**2001**م كثفت الولايات المتحدة من دعمها للعلاقات الاقتصادية مع دول المغرب عبر التعاون الاقتصادي، وذلك عن طريق ما يسمى «بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا».حيث شمل في البداية تقديم تمويل نقدي أمريكي يقدر بـــ **4مليار دولار أمريكـــي** لتدعيم الشراكة الأمريكية -المغاربية[453].

يتضح من زيارات المسؤولين الأمريكيين المكثفة في المنطقة والإصرار على تجسد مشروع الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي في أقرب وقت أنه أكثر من كونه مشروع اقتصادي بحت، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت احتواء المنطقة التي لا تزال منطقة غير مستغلة بالشكل الكافي . أن الإصرار الأمريكي على موضوع الشراكة مع دول المغرب العربي يمكن أن تفهمه من خلال التوجه الأمريكي الجديد في المنطقة، ويتضح من خلال المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي طرحته في إطار الحلف الأطلسي، حيث ربطت الأم ن الأطلسي بالأمن المتوسطي وهو ما يعني بأن الولايات المتحدة أصبح يهمها أمن دول المغرب العربي، أكثر منه بالنسبة للدول الأوروبية، إذ أن هذه الأخيرة في نظرها أصبحت تنتهج سياسة أكثر إستقلالية عنها وعن حلف الأطلسي ولهذا من حقها حسب رؤيتها أن تزاحمها في المتوسط، لأخذ موقع يكيف بمكانتها الاقتصادية والاستراتيجية في هذه المنطقة .

---

(452) – المرجع السابق.

(453) – Sami mekki ; "la Stratégie Américaine en Méditerranée. Revue confluence Méditerranée, l'harmattan, paris, N°01, (Hiever 2001-2002), P 158.

وللوقوف على مدى تاثير المبادرة الأمريكية للشراكة مع دول المغرب العربي، فيمكن أن نشير إليها بصفة موجزة بالنسبة لكل من تونس، المغرب والجزائر.

يرى عدد من الباحثين الاقتصاديين في تونس بانه حقيقة أن الاستثمارات الأريكية عرفت في سنة **1998م** وما بعدها تزايدا ملحوظا مقارنة بالمراحل السابقة، فوصلت مثلا حوالي **327 مليون دينار تونسي** سنة **2003م**، وتمس ميادين الاستراد والتصدير، الاتصالات والاعلام الآلي، المعدات الكهربائية والالكترونية، الموارد الكيماوية، الجلو د والنسيج. يظل ما يعاب على هذه الشراكة هو أن الميزان التجاري بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية يظل يقبع في اتجاهه السلبي ويصب في صالح الولايات المتحدة الامريكية، لأن صادرات تونس جد محدودة وتمس الموارد الطاقوية والمنجمية، الموارد الفلاحية وصناعة النسيج، قيمتها جد متواضعة مقارنة بتلك التي تستورها من الولايات المتحدة الأمريكية [454].

أما العلاقات المغربية– الأمريكية في مجال التعاون الاقتصادي فه ي جد متميز ة مقارنة بنظرائها من الدول المغاربية، إذ عرفت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تطورات من بداية الستينات من القرن الماضي ليتوج في **مارس 2004م** بتوقيع اتفاق التبادل الحر بين الطرفين المغربي والأمريكي، يتم بموجبه تخفيض الضرائب الجمركية بحوالي **95%** على السلع الاستهلاكية والموارد الغذائية بين الطرفين . كما توج في إطار برنامج المساعدات الأمريكية للتنمية استفادة المغرب بحو الي **11,9 مليون دولار** لمدة **04 سنوات** تمتد من **2004–2008م** لتحقيق التمييز الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، بعدما استفادت بحوالي **مليار دولار أمريكي** في إطار مبادرة إيزنستات الخاص بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا، يمس الاستثمار الأمريكي في المغرب ميادين الطاقة، ا لاتصالات التكنولوجيا العالية، الصيدلية وغيرها، بالإضافتها إلى ذلك، قد تم إبرام اتفاق تعاون في مجال السياحية، حيث وصل السوياح الأمريكيين في سنة **1998م** أكثر من 100 ألف سائح أمريكي في المغرب[455].

أما العلاقات الجزائرية– الأمريكية في الميدان الاقتصادي، فإن التعاو ن بينهما كان قبل مبادرة إيزنستات جد محدود ويمس قطاع النفط، رغم التسهيلات التي قدمتها الجزائر سنة

---

(454) – المرجع السابق.

(455) – المرجع السابق.

1991م وبعدها عن طريق انتهاج سياسة الدخول في إصلاحات اقتصادية واستحداث قوانين تشجع الاستثمار الأجنبي في مجال النفط[456].

تلقت الجزائر استحسان في الشركات الأمريكية عبر اكتشافاتها المتتالية في الجزائر سنة **1994م** و**1995م**، ورفع احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر إلى حوالي 2,5% من الاحتياطات العالمية، مما رفع الجزائر لتتبوأ المرتبة الثامنة عالميا في ميدان الغاز الطبيعي، يحدث هذا رغم سوء الاختلافات الموجودة بين الجزائر والو لايات المتحدة الأمريكية عقب إيقاف المسار الانتخابي في الجزائر، وسوء الأوضاع الأمنية فيها[457].

قد زاد النشاط الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأمريكي بعد إطلاق مبادرة إيزنستات عبر البرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا، فكانت مظاهر هذا البرنامج تبدو في الزيادة في الاستثمارات الأمريكية في مجال المحروقات حيث بلغت حوالي **2 مليار دولار** في سنة **2001م**، وكما توسعت استثماراتها في الجزائر في ميادينأخرى كاستغلال الذهب، بالإضافة إلى تقديم قروض مالية[458].

رغم النجاح الذي حققه الاستثمار الأمريكي في الجزائر، حسب الخبراء الاقتصاديين الجزائريين، إلا أن الاستثمار خارج قطاع المحروقات يبقى ضئيلا في ميدان الأدوية، قروض، مواصلات، طيران، المعلوماتية . يرجع البعض محدودية الاستثمار الأمريكي في الجزائر إلى صعوبات موضوعية منها: عدم استحداث قوانين بالشكل الكافي بتحفيز الاستثمارات الأجنبي في الجزائ، وصعوبات تتعلق بالجانب الثقافي، ولعل هذا ما دى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة دعم البعد الثقافي في علاقتها مع الدول المغاربية في الوقت الراهن.

ب-مبادرة الشرق أوسطية الجديدة:

ساعت الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد الشرق الأوسط إقامت ترتيبات اقت صادية سياسية وأمنية تحت غطاء الاستقرار والتعاون الإقليمي . وتجدر الإشارة أن الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا العمل ليس بالجديد في منطقة الشرق الأوسط، إذ ظل هذا الموضوع يشكل لها هاجسا منذ الخمسينيات من القرن الماضي، ومع ذلك لا يمكن القول أن تمت تماثلا بين م ا

---

[456] – علي الحاج، مرجع سابق، ص111.

[457] – نفس المرجع.

[458] – سعيد اللاوندي، **أمريكا-أوروبا سايس بيكو جديد في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 123.

تقدمه الإدارات الأمريكية من مشروعات لهذه المنطقة، ذلك أنه في كل مرحلة من المراحل كانت تطغى أولوية معينة لدى الإدارة الأمريكية ما عداها من الأولويات ، تتحكم فيها مجموعة من المعطيات حسب الظروف الدولية والإقليمية[459].

غير أن البعد الاستراتيجي لمنطقة الشرق ا لأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بدأ يظهر في أواخر السبعينيات من القرن المضي مع قيام معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، تبلور هذا البعد الاستراتيجي في شكل مشروع نظام إقليمي ملامحه بدأت تبرر في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بسبب الهيمنة الأمريكية وا نفرادها بالنظام الدولي الجديد عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية. هذه المتغيرات كانت في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، إذ سهلت لها الإنفراد بالمنطقة ودعمت مكانة إسرائيل فيها، وانصاعت إليها الدول العربية في ظل تفكك نظامها العربي[460].

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية لمشروعها الاقتصادي في الشرق الأوسط حين وجدت أن مصالحها مهددة في منطقة المتوسط بسبب طرح الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الاورو–متوسطية بهدف ربط الدول المتوسطية مجمعة في شبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية. هذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية في تصورها أن منطقة الشرق الأوسط التي تعد امتدادا طبيعيا للمجال الجغرافي المتوسطي سوف يخترقها النفوذ الأوروبي، لا سيما فرنسا التي تريد أن تلعب دور في هندسة المنطقة العربية من خلال آلية إقامت منطقة التجارة الحرة في المنطقة المتوسطيـــة في آفـــاق **2010م**[461].

من هذا المنطلق طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق أوسطية الجديد كمشروع للشراكة، ي جهره يستهدف إدخال منطقة الشرق الأوسط في شبكة من الترابطات التجارية الاقتصادية تكون إسرائيل محور هذه الشبكة، لأن إسرائيل من وجهة الولايات المتحدة

---

(459) – المرجع السابق.

(460) – أحمد أمين بيضون، **الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1998م)، ص199.

(461) – المرجع السابق.

ستلعب دورا رئيسيا في تنفيذ السياسية الأمريكية الجديدة وتحفظ لها مصالحها الاقتصادية في المنطقة[462].

فلما كان مشروع الشرق أوسطية الجديدة جاء كرد فعل أمريكي على مشروع الشراكة الأوروبية–المتوسطية مثلما جاء مشروع إيزنستات اتجاه المغرب العربي ومبادرة الحلف الأطلسي للتوسع تجاه دول الجنوب المتوسط الداعية إلى إقامت حوارات أمنية بين الحلف والدول المتوسطية غير الاعضاء، فإن مثل هذه المشاريع تريد من وراءها الولايا ت المتحدة الأمريكية للتضطلع بدور أكبر في المنطقة العربي، في الوقت الذي تسعى الدول الاوروبية المتوسطية من خلال مشاريعها التملص من الهيمنة الأمريكـية في المنطقـة.

تعترف الولايات المتحدة الأمريكية أن المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من خلال البنك الأوروبي للاستثمارات أن الهدف منها إبقاء الدول العربية المتوسطية تحت الهيمنة الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي، كما تع ترف أنها تنتهج سياسية أكثر نحو الاستقلالية عن الحلف وتبرز من خلال تأسيسها القوات التدخل السريع في منطقة المتوسط وإقامت مشاريع استخباراتية مثل مشروع **هيليوس** بالإضافة إلى إنشاء لقوات أوروبية للدفاع الأوروبي لشبكية أغراضها في أوروبا والمتوسط خارج عن الولايات المتحدة الأمريكية[463].

وبالنظر إلى تزايد الأهمية الاقتصادية في زمن العولمة وتتراجع مفهوم الأمن الوطني في بعده العسكري، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت من مصلحتها أن تعد هيكلة النظام في الشرق الأوسط يكون العامل الاقتصادي محور العلاقات بين الدول الشرق أوس طية، لأن هذه الدول إذا دخلت في علاقات اقتصادية وتجارية وتشابك في المصالح فإن ذلك يحول دون الدخول في صراعات تعبت منها الولايات المتحدة الأمريكية ولم تحقق لها مطامحها في المنطقة[464]. ويبد أن الولايات المتحدة الأمريكية تأثرت بتجربة قيام السوق الأوروبية المشتركة عبر الطروحات الوظيفية التي تعتمد على المتغير الاقتصادي بدل المتغير العسكري في تحقيق الأمن والاستقرار.

---

[462] – إسماعيل صفر، الشراكة **الأورو–متوسطية والشرق أوسطية في ظل النظام الاقتصادي العالمي المعاصر** (باريس: دار اللآلئ الخمس، 1997)، ص132.

[463] – صلاح عبد المعطي،"مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي "، في **جريدة الحـــوار الممـــدن**، العدد 1828، الصادرة في 16-02-2007.

[464] – علي الحاج، مرجع سابق، ص69.

كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية قبل طرحها للمشروع تهيئة المناخ الملائم لتقبلها من طرف القادة العرب، فباشرت في عدة ترتيبات على رأسها تأكيدها على ضرورة استقرار المنطقة من خلال إيجاد حل للنزاع العربي- الإسرائيلي والدخول في تعاون اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط . وفي هذا الإطار أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية واشنطن تقريره الأول بعنوان «الولايات المتحدة والشرق الأوسط الجديد »، ثم التطرق في هذا التقرير إلى العديد من القضايا، لحد من التسلح؛ سائل الديمقراطية؛ م حادثات السلام وكذلك الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل[465].

ترجمة التصورات الأمريكية وسياستها في المنطقة دعت إلى مؤتمر مادريد حول السلام في الشرق الأوسط عام **1991م**، أكدت من خلاله على أن جوهر السياسة الجديدة الأمريكية في المنطقة لا تنتهي بمجرد حل النزاع العربي- الإسرائيلي وغنما تذهب إلى أكثر من ذلك، إشارة منها إلى تطبيع العلاقات بين الطرفين العربي والإسرائيلي في كافة المجالات،وصولا إلى إقامة علاقات ثنائية وإقليمية تتيح المجال لإعادة هيكلة الشرق الأوسط على أساس وظيفي[466].

فلما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الأوضاع في المنطقة ملائمة لها، بدأت بوضع ترتيبات خاصة لإقامة نظام الشرق الأوسطي، اعتمادا على المفاوضات متعددة الأطراف، وعلى مؤتمرات القمم الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كان التركيز في كل لقا ء تشرق عليه الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها راعية السلام في لاشرق الأوسط على ضرورة بحث القضايا الاقتصادية والتجارية والتعاون الاقتصادي وتأجيل القضايا المعقدة ذات الطابع السياسي التي كانت من أسباب الصراع في المنطقة كقضية القدس، اللاجئين والأراضي المحتلة ع ام **1967م**، رغم أن صيغة مدريد قامت على خطتين؛ المفاوضات الثنائية لتسوية القضايا لكل مسار من المسارات؛ والمفاوضات متعددة الأطراف لأجل بحث صور التعاون الإقليمي[467].

---

[465] – محمود زكرياء إسماعيل،"النظام العربي والنظام الشرق أوسطي"، في **مجلة المستقبل العربي**، مركز الدراسات العربية، بيروت، العدد 196، (جوان 1995)، ص11.

[466] – ميشال جبير، "ترتيبات جديدة لتفادي عواصف مستقبلا، في ماذا عاصفة الخليج؟ رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط "، في **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة (1992)، ص15.

[467] – سعد البزاز، **رماد الحروب اسرارها بعد حرب الخليج**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995)، ص656.

كان واضحا أن المفاوضات الجماعية كان يراد منها استقطاب كل الدول العربية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للتساور وتبادل الرأي لتغير مدركات القادة العرب نحو إسرائيل وأمريكا واستبعاد دول الاتحاد الأوروبي عن المشاركة في المفاوضات المباشرة . أما مسألة التنفيذ فإنها تؤجلها إلى غاية نجاح المفاوضات الثنائية . هذا يعني أن إلغاء المقاطعة وتطبيع العلاقات بين البلدان العربية وإسرائيل يعتبر أولوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تفرضه ضرورة التعاون الاقتصادي وبناء سوق شرق أوسطية الذي دعت إليه في قمتي دار البيضاء وعمان من تسوية كل القضايا المعلقة في المسارات الثنائية كإحتلال الجولان، جنوب لبنان، الاراضي الفلسطينية، مشكلة المياه، وغيرها من القضايا التي تعد ذات أولوية بالنسبة للدولة العربية[468]. إذا فحسب الطرح الأمريكي فإن السلام العادل يمكن أن يتحقق من خلال التطبيع والمشروعات المشتركة وإبرام اتفاقات ثنائية للتبادل التجاري[469].

في هذا الإطار أبرمت الولايات المتحدة الأ مريكية اتفاقية التجارة الحرة بينها وإسرائيل، إذ تعد الأولى مننوعها من حيث كونها تعد بمثابة تكامل للسوق الاسرائلية مع السوق الأمريكية وعبرها بدأ الاختراق الإسرائيلي للمنطقة العربية من وراء قرارات المقاطعة العربية، حيث تتسرب المنتوجات الإسرائيلية للأقطار العربية على أساس أنها أمريكية وتدخل في نطاق جديد وهو الشرق الأوسط الجديد الذي يسعى إلى تحقيق السلام والأمن والرفاهية في المنطقة[470].

نجحت الضغوط الأمريكية التي مارستها لإلغاء المقاطعة العربية، حيث صدر بيان عن وزارة خارية دول مجلس التعاون الخليجي يعلن إلغاء ال مقاطعة نسبيا، وكما جاءت المعاهدة الأردنية الإسرائيلية التي وقعتها الأردن في واد عربة في **02-10-1994م** بمثابة معاهدة سلام مع إسرائيل . تولت التنازلات لغرض السلام، إلا أن الحروب مع إسرائيل لم تنته إلى اليوم[471].

لتجسيد السوق الشرق أوسطية يمكن معرفته من خلال كتاب **شيمون بيزيـــــر** الذي أعده لهذا الغرض حيث قدم فيه دراسة دقيقة في كيفية تطبيقه [472]. تحقق في نهاية الأمر هدف

---

[468] – نجيب أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة** (بيروت: دار النهضة العربية، 2002)، ص121.

[469] – المرجع السابق.

[470] – أحمد الحمداني، **المشروع الصهيوني الجديد** (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1996)، ص59.

[471] – البزاز، مرجع سابق، ص653.

[472] – شيمون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة حلمي عبد الحافظ محمد (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)، ص185.

إسرائيل في اختراق اقتصاديات الدول العربية عبر هذا المشروع ويضمن لها الهيمنة في المنطقة، من خلال مجموعة من الأساليب والآليات، يمكن إختصار أهمها في النقاط التاليـــــة:

1-إلغاء المقاطعة العربية، والذي يعني إزالة السد العربي المنيع أمام إسرائيل لتغلغلها في المنطقة العربية[473].

2-التفوق العلمي والتكنولوجي لإسرائيل . وهي القاعدة التي تستند عليها إسرائيل في سعيها للتغلغل وفرض رؤيتها الشرق أوسطية؛ فيكفي القول بأن إسر ائيل تحوز على نوعية راقية من التكنولوجيا الغربية تمكنها الهيمنة على الثورة والأسواق العربية[474].

3-الاعتماد على آلية الإغراق، إذ تعتمد إسرائيل على هذه الآلية لتش ق الطريق إلى المستهلك العربي، وذلك ببيع سلعها بأسعار تقل عن أسعار كلفة إنتاجها الحقيقية[475].

4-الاعتماد على رجال الأعمال العرب، إذ تعتمد إسرائيل على عدد من رجال الأعمال العرب ممن تهمهم مصالحهم المباشرة ويتمتعون بالأنانية أكثر من شعورهم بالانتماء القومي حتى تضبط الإنتاج العربي وتضعفه[476].

على ضوء ما سبق، يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت عل ى إبعاد الطرف الأوروبي وتهميشه في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، مثلما تعمدت تهميشه في مفاوضات السلام في منطقة البلقان، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من خلال ذلك إضعاف الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وجعله محدودا على اعتبار أن هذه المنطقة ومنطقة المغرب العربي ذات اهمية كبيرة بالنسبةإليها في زمن العولمة الاقتصادية لعل هذا مايفسر سعي أوروبا إلى استمالة العرب إليها من خلال لعب دور محوري في قمة **أوسلو 1993**، باعتراف إسرائيل والغرب بالسلطة الفلسطينية كممثل شرعي للدولة الفلسطينية، ولو بدون توضيح حدود جغرافيتها[477].

---

[473] – فؤاد سبيسو، "التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الإقليمية"، في **الموقع** http://www.jordango//ocalnews/vmvieo.php?art125

[474] – عبد الوهاب علاء، **الشرق الأوسط الجديد سيناريو الهيمنة الإسرائيلية** (مصر: سينا للنشر، 1995)، ص276.

[475] – نفس المرجع.

[476] – نفس المرجع.

[477] – محمود عبد الفضيل وآخرون، **الشرق أوسطية مخطط أمريكي-صهيوني** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص93.

غير أنه من جهة أخرى، يبدو أن المشاريع الأوروبية ولاسيما تلك المتعلقة بالدول الأوروبية المتوسطية ستفشل جميعا أمام المشاريع الأمريكية في المنطقة . إذ يلاحظ في الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تستحوذ على حصة الأسد في العقود التجارية والعس كرية مع دول المغرب العربي، ناهيك أن منطقة الشرق الأوسط تعتمد فيه الدول الغربية على إسرائيل، وهذه الأخيرة أكدت أكثر من مدة حيولها لأمريكا أكثر من الدول الأوروبية [478]. فأوروبا تدرك ذلك ولكن تبحث فيما يبدو على تقسيم الأدوار في المنطقة العربية بين الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي (خاصة شقه8 الجنوبي) في المغرب العربي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية يظهر أنها ترفض هذا الطرح، لأن الحياة الدولية الراهنة لا تسمح لها بذلك . وهاهي تحضر لمشروع آخر بين دول الشرق الأوسط وتركيا واليونان ليكون تكتلا تجاريا اقتصاديا، تلعب فيه إسرائيل دور رئيسي لتضمن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية بكاملها، عندها لن يكون للدول الأوروبية أي مجال للحركة الاقتصادية والأمنية، لأن التكتل الشرق أوسطي والتكتل الأمريكي-المغاربي سيكونان تحت المراقبة الأمنية للحلف الاطلسي والأسطول السادس الأمريكي . وبذلك تكون أمريكا حققت استراتيجية شاملة التي سبقت وأن أعلنت عنها تجاه المنطقة المتوسطية، أو على الأقل تكون قد قلصت النفوذ الأوروبي فيها.

3- آلية التدخل السياســـــي

لقد سبق وأن تمت الإشارة إلى السي اسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية أنها في كل مرحلة من مراحلها تطغى عليها أولوية على ماعداها من الأولويات، وذلك حسب ما تمليه الظروف الدولية والإقليمية، فهذا يعني عندما تم توضيح آلية التدخل الاقتصادي رغم أنها تمثل المتغير الرئيسي في السياسية الأمريكية إلا أن هذا لا يعني أنها منفصلة عن المتغيرات الأخرى السياسية والأمنية وحتى الثقافية. بنفس الشيء تعمل آلية التدخل السياسي، لكن هذه المرة تبرز كمتغير رئيسي في السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة العربية المتوسطية.

---

[478] – المرجع السابق.

منذ الإعلان عن النظام الدولي الجديد بعد نهاية حرب ال خليج الثاني، سعت الإدارة الأمريكية لتثبت هيمنتها على العالم إلى التدخل السياسي على النطاق الواسع، ومنه منطقة المتوسط، من خلال مجموعة من الآليات والوسائل السياسية.

طرحت السياسة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي **كلينـــتون** مفاهيم جديدة للديمقراطية وحقوق الإنسا ن في المنطقة العربية والإفريقية عبر دبلوماسيتها النشط ـــة بغية الترويج لهذه المفاهيم والمبادئ من وجهة نظرها . تسعى من وراء ذلك إيجاد نخب جديدة في المنطقة المتوسطية على وجه التحديد أكثر قبولا للأنظمة السياسية الغربي ـــة وذلك عبر وسائل الاتصال الحديثة التي تقدم فـيها تسهيلات بحكم أنها تتحكم فيها على المستوى العالمي حتى تضمن تسويق نمط حياتها في هذه البلدان [479]. كما أدخلت قضاي ـــا أخرى تخص المرأة ومؤسسات المجتمع الدولي وحقوق الإنسان على أساس استعماله ـــا كأدوات ضغط على الأنظمة القائمة لتقدم لها تسهيلات أكبر تصب في خدمة المصالـح الأمريكية[480].

استعملت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على البلدان العربية المتوسطي ـــة لقتوم ترتيب سياسية مثل الإنفتاح السياسي والديمقراطي، احترام حقوق الإنسان، السم ـــاح للتناوب على الحكم بأسلوب «**ديمقراطـــــي**» رغم أن الديمقراطية لازلت مسألة غير محددة ب دقة في جوهرها، لكن الولايات المتحدة تستعملها وفق منظورها الخاص (والابتعاد عن معايير السلوك المعترف بها عالميا) وتسعى إلا تخرج الدول المتوسطية عن إطار هذا الموضوع، وهو الذي يقوم على احترام القيم المادية الغربية ويخدم المصالح الأمريكية في المنطقة [481].

من هذا المنطلق نجد أن الدول العربية المتوسطية قد تأثرت بشكل أو بآخـــر بالمستويات المختلفة بتلك الآليات. إذ نجد تونس مثلا وبعض البلدان العربية المتوسطيـــة الأخرى معها لما استطاعت أن تضمن نوع من الاستقرار السياسي في المنطقة (هـــذا يندرج ضمن الأولويات الأمريكية في المنطقة) وتسعى إلى إقامة علاقات على أســـس مصلحية للنهوض باقتصادياتها وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن مصالحها تلت ـــقي بمصالح هذه الدول (ولو شتان بين المصالح الأمريكية ومصالح هذه الدول) ونعتتها بأنها دول معتدلة في سياساتها وستقوم بالتعاون

---

[479] – كمال المنوفي، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، (القاهرة: المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الأخضر، 2005)، ص217.

[480] – المرجع السابق.

[481] – مصطفى كامل السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006)، ص212.

معها في الجوانب العسكرية والأمنية والاقتصادية، رغم أن هذه الدول تعتبر بعيدة عن المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من وجهة نظر منظمات غير حكومية المهتمة بحقوق الإنسان[482].

أما بالنسبة للمغرب فلا تختلف كثيرا على تونس، وهي التي تتمتع باستقرار ملكي شعبي، إلا أنه قد تختلف عنها بحكم موقعها الجغرافي في المنطقة المتوسطية وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي. لقد ساهم المغرب في دفع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي إلى الذهاب إلى **أوسلـو** وتقبل التسوية السلمية في الشرق الأوسط عن طريق تريسيه للجنة القدس، كما عمل على عدم المقاطعة للإسرائيل وقبو له التطبيع معهـا وتتجلى مظاهره في فتح مكتب اتصال مغربي في تل أبيب وغزة في **مارس 1995م** بعد افتتاح إسرائيل لمكتب اتصال في المغرب سنة **1994**. ونتيجة ذلك تفاضت أم ريكا عن النظام المغربي بشأن مسألة حقوق الإنسان والمعارضة السياسية وحرية الصحافة والمساجين السياسيين إذ اعتبرتها مسائل ثانوية مقارنة بمصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة[483].

وأما بالنسبة للجزائر فالوضع يختلف قبل ظهور الإرهاب في الدول الغربية . بالتأكيد تمت مصالح اقتصادية محدودة بين الطرفين الجزائري والأمريكي في فترة الحرب الباردة إلا أنه بصفة عامة عرفت الجزائر توجهات إيديولوجيا اشتراكية ونزوع نحو الاتحاد السوفياتي، ومعارضة نظام الهيمنة الأمريكية على البلدان التابعة من خلال طرحها لفكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد مستغلة دبلوماسيتها لتجنيد القارة الإفريقية ودول العالم الثالث عبر المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية وحرية عدم الإنحياز لتفعيل هذه الفكرة، بالإضافة إلى مواقفها في منظمة **الأوبـــيك** التي لا تخدم المصالح الأمريكية، ومناصرتها لقضية الشعب الصحراوي والفلسطيني لتقرير مصيره والامتثال إلى الشرعية الدولية . هذا العناصر اجتمعت في التصور السلبي الأمريكي في الجزائري مهمل بعض المواقف الإيجابية التي أبدتها الجزائر في صالحهما مثل ما حدث في الثمنينات من القرن الماضي عندما لعبت الدبلوماسية الجزائرية دور محوري في تحرير الرهائن الأمريكين في طهران، وكما تغافلت عن التحول الإيديولوجي للجزائر نحو الليبرالية مرن **1989م** وتخله عن النظام الإشتراكي وقبوله بالانفتاح الاقتصادي على الرأسمال الأجنبي، واتباع سياسة الخوصصة وتقديم التسهيلات بلاستثمار الأمريكي في قطاع النفط،

---

(482) – عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي"، مرجع سابق.

(483) – مصطفى بن شنان، مرجع سابق.

ناهيك عن قبولها فكرة التسوية السلمية التي نادت بها الولايات المتحدة الأمريكية وقبلت بها السلطة الفلسطينية وتقديم من جهة أخرى تسهيلات لغرض تطبيق مخطط السلام الأمني في قضية الصحراء الغربية منذ **أوت 1988**.

خلال النصف الأول من التسعينيات من القرن الماضي، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ثغرة سياسية لإختراق الجزائر تتمثل في مسألة الأصولية الإسلامية في الجزائر ولم ا وجدت أن السياسة الفرنسية قد أيدت ضمنيا الإنقلاب على المسار الديمقراطية في الجزائر في **جانفي 1992**، باعتباره يحفظ لها مصالحها في البلاد ضد قوة سياسية وثقافية معادية لها والمتمثلة في الجبهة الإسلامية للانقاذ، ودعمت المؤسسة العسكرية في سياستها لاستئصال هذا التيار في الجزائر فكانت لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبدي موقفا مخالفا لسببين : السبب الأول، يتمثل في الوقوف ضد النفوذ الفرنسي في المنطقة الذي يعتمد على اعتبارات **فرانكوفونيـــة**، اقتصادية وتاريخية في المنطقة، السبب الثانـــي يتمثل في كون حسب اعتقاد الأمريكون أنه فيه إمكانية التعاون مع حكومة إسلامية كخيار أفضل من الحكومة القائمة، شريطة أن تقبل هذه الحكومة الإسلامية قواعد اللعبة الأمريكية المتمثلة في المحافظة على المصالح الأمريكية في الجزائر وقبول القيم اللغربية، عدم التعرض لأمن إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط[484].

غير أن التفجيرات التي هزت باريس في سنة **1995م**، والتي ضلع فيها إسلاميون جزائريون، وما تبعها من تداعيات سواء على الصعيد الأمريكي أو في إطار الحلف الأطلسي، المتمثل في القلق المتنامي عند تيارات فاعلة في السياسة الأمريكية حول تنامي ظاهرة الأصولية وانتشارها في العالم ولا سيما من منطقة جنوب المتوسط أدى إلى بدأ التأثير في صناع القرار في أمريكا. مما نتج مرحلة جديدة في التعامل مع الجزائـــر [485].

بدأ مسؤولوا لبنتاغون يخدرون من احتمال وصول نظام معادي للغرب للسلطة في الجزائر وما سينجم عنه من مخاطر على المصال ح الأمريكية، بإخلاله باستقرار المنطقة الجنوبية للمتوسط وربما جنوب أوروبا، هكذا تم الإبتعاد تدريجيا عن فكرة التعايش مع نظام

---

(484) – عبد الإله بلقزيز،"المغرب العربي والنظام الدولي الجديد"، في **مجلـــة المستقـــبل العربـــي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 168، (فيفري 1993)، ص 44.

(485) –المرجع السابق.

إسلامي، وفي مرحلة لاحقة كانت للسياسة المغايرة للجزائر بدخولها اتفاق الهدنة بين الجيش والمسلحين الإسلاميين سنة **1997م**، وتنظيم انتخابا في سنة **1999م** مخرجا للسياسة الأمريكية تجاه الجزائر حين أبدت موقفا إيجابيا تجاه الإنتخابات [486].

إثر تفكك الحركات الإسلامية المسلحة وبروز جماعات جد متشددة لها منطق خاص بها، وما تحمله من مخاطر تصدرها إلى أوروبا والغرب عموما، وبالمقابل عودة الاستقرار النسبي إلى الجزائر بعد اكتساب خبرة في محاربة الإرهاب والتحول نحو الديمقراطية، لم تسبق له من قبل، أين أضفت على ال نظام شرعية قوية، باستثناء لتحفظات الفرنسية حول نتائج تلك الانتخابات. وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المسألة من أجل تدعيم النظام الجزائري خاصة فيما يخص تعميم الديمقراطية والمصالحة الوطنية ومحاربة الإرهاب [487].

قد دعمت العلاقات السياسية الأمريكية الجزائرية على مستوى عالي، وذلك بزيارة الرئيس الجزائري إلى وانشنطن في **جويلية 2001م**، ومع أحداث سبتمبر من نفس السنة شرعت أمريكا في سياسة جديدة ونشطة حيال المغرب العربي معترف بالأمية الجيوسياسية للجزائر [488].

وبناءا على ما سبق، يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وضعت أولوية في سياستها الخارجية وهي محاربة الإرهاب وكل الاسباب التي تؤدي إليه من وجهة نظرها، دون إعادة أي اهتمام لباقي الدول ف ي المجتمع الدولي، حتى بالنسبة لأصدقائها الأوروبين . إذ طرحت مشروعا يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير في جوان 2004 له أبعاد سياسية، أمنية، اقتصادية، ثقافية وحضارية تدعو فيه دول مجموعة الثمانية إلى تدعيمه حتى يتسنى لها ترجمته على أرض الواقع . كما طرحته على الاتح اد الأوروبي وفي إطار الحلف الأطلسي على أساس فرصة على المنطقة المتوسطية وبعض الدول الأخرى التي ليست شاطئية على المتوسط [489]، تهدف من خلاله فرض الديمقراطية على المجتمعات العربية المتوسطية وانتهاجها للنظام الليبيرالي في رشق الاقتصادي، إدخال إصلاحات إجتماعية تتع لق

---

[486] – وفاء سعد الشربيني، الأبعاد الامنية في اتفاقيات المشاركة المغاربية الأوروبي، مرجع سابق، ص65.

[487] – نفس المرجع.

[488] – نفس المرجع.

[489] – السنوسي بسيكرى،"مبادرة الشرق الاوسط الكبير: الإصلاح على الطريقة الأمريكية"، في **الموقع** http://www.almukhtar.org/issues:display.cfm?id=71

بالتعليم، المناهج التربوية، إصلاح الأسرة وتجسيد المجتمع المعرفي [490](أنظر الملحق رقم 05). هذه النقاط وغيرها، استوحتها من تقارير التنمية الإنسانية 2002-2003، لكن كيفتها وفق ما يتماشى ومصلحتها في المنطقة هذا من جهة
واحتواء الدول الأوروبية المتوسطية من جهة أخرى[491].

أدركت أوروبا هذا الدور الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية الوصول إليه، فأبـــدت بعض التحفظات على هذا المشروع، ومن بين هذه التحفظات عدم اشراكها في إع ـــداده بالإضافة عدم إشارتها إلى قضية التسوية السلمية المتعثرة في شرق الأوسط، وع ـــدم إشارتها كذلك إلى احترام خصوصيات الدول في إطار هذا المشروع[492].

هذه كلها نقاط استعملتها الدول الأوروبية خاصة فرنسا، كمحاولة منها لاستعط ـــاف الدول العربية والميول نحو مشاريعها المتوسطية، وهي تشعر بأن المنطق التي تح ـــت نفوذها بدأت تخرج عن نطاقها، وهنا نصل إلى الوقوف أك ثر على مظاهر التناف ـــس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المتوسطية وكيف انعكس عليها ذلك التنافس.

المبحث الثاني: مظاهر التنافس الأمريكي- الأوروبي في منطقة المتوسط وانعاساتها على المنطقة العربية المتوسطية

تتسم العلاقات الأوروبية الأمريكية بمزيج من مظاهر التعاون والتنافس، بعد إنتهاء الحرب الباردة، تحكمها المصالح الحيوية للاعتبارات القرب الجغرافي والروابط التاريخية الاستعمارية، وبالتالي تعمل على إحتواء بهذه المنطقة عبر الشراكة الأورو- متوسطيـة بينما تشكل منطقة جنوب المتوسط في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، فراغا إستراتيجيا لا بد من ملئه، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك على أساس عملية الهيمنة والزعامة الامريكية لهذه المنطقة ولباقي العالم، العالم ما بعد الحرب الباردة . من هذه الزاوية يمكن أن نفهم طبيعة السلوك بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالذات في منطقة المتوسط.

---

[490] – نفس المرجع.

[491] – صلاح سالم،"الشرق الأوسط الكبير، مشروع أمريكي لتسويق الديمقراطية بالإكراه" في **الموقع**
http://www.alkaleel-ae/articles/showarticle.cfm?val=62.850

[492] – سلامة عشان،"تداعيات الشرق الأوسط الكبير"، في **الموقع**
http://www.fahanwd.com/kuwait/2004/may/11/357113800.html-6k

فلما أصبح مستقبل القارة الأوروبية يرتبط أساسا (خاصة مع نهاية الحرب الباردة) بمستقبل الاتحاد الأوروبي مع المحافظة على العلاقات الاستراتيجية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال منظمة الحلف لأطلسي، فإن المرجعية الأساسية لتحليل الم فاهيم الأوروبية– المتوسطية الفردية والجماعية على السواء تتمحور حول وثيقة **برشلونـة** لعام **1995م** والتي عبرت عن موقف الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط المتسم بالشمولية، حيث أن الصياغة تعكس التوفيق بين وجهات النظر الفردية للأعضاء في الاتحاد الأوروبي كما أنها تأخذ في الاعتبار خصوصا في جانبها الأمني والسياسي مواقف الدول والمنظمات الأوروبية الأخرى من قضايا المتوسط.

ولأن المتوسط يعتبر أحد العناصر المهمة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة وباعتبار المغرب جزءا منه في مرحلة الحرب الباردة وبعدها، فإن مفهوم حلف الأطلسي في سياق الحرب الباردة من منظور أمني كان مفهوما عسكريا صرفا في مواجهة أي عدوان سوفياتي محتمل، كما أنه محدود جغرافيا بأوروبا، أي بالشواطئ الشمالية للبحر المتوسط، أما جنوب البحر المتوسط فقد ظل خارج الإطار الإقليمي لممارسة الحلف حتى نهاية الحرب البا ردة مع الأخذ في الا عتبار الاهمية الاستراتيجية لفضاء المتوسط ككل شرقا وغربا، شمالا وجنوبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة وما بعدها في الحفاظ على مكانتها ومصالحها وأمنها.

ومن الملاحظ أنه بالرغم من توجه الجماعة الأوروبية نحو تحقيق درجة عالية من الإندماج الاقتصادي والاجتماعي فإن مجال السياسة الخارجية والأمنية ظل طوال ثلاث عقود، باختلاف المصالح القومية للدول الأعضاء في الجماعة محكوما بسياسة التعاون وليس الإندماج، ومع التوقيع على معاهدة **ماستريخـت** والتي بمقتضاها أنشأ الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي لاحقا ، ولأن الاتحاد الأوروبي ليس منظمة عسكرية فقد نصت هذه المعاهدة على دعوة اتحاد غرب أوروبا، والذي وصفته جزء لا يتجزأ من تطور الاتحاد الأوروبي، إلى المشاركة في صياغة القرارات ذات البعد الأمني . مما يعني أن دولا أعضاء في الاتحاد

الأوروبي متباينة الموافق بدعوى إلى قبول مفهوم موحد للأمن الأوروبي يكون مستقلا عن أمن الدول الغربية عموما كما تكرسه منظمة الحلف الأطلسي [493].

إن التنسيق الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية تفرضه تطورات الأوضاع في أوروبا الشرقية خاصة تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة البلقان، فقد اقتضى هذا الأمر توسيع مهام الحلف الأطلسي شرقا، كمقتضى قيام علاقات مؤسسي بين الاتجاه الأوروبي ودون شرق أوروبا بهدف التمهيد لانضمام تلك الدول إلى الاتحاد، وتؤكد جميع الوثائق الصادرة عن الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا على أن الهوية الأمنية الأورو بية لا تعني التباين من حيث الجوهر عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تعني التكامل الحركي بين القدرات العسكرية الأوروبية الأمريكية، وقد أكد رئيس المفوضية الاوربية **(Jacques santer)** على أن نجاح أي محاولة للاتحاد الأوروبي في المجال الأمني يعتمد اعتما دا كبيرا على القدرات العسكرية الأمريكية[494].

ففي اجتماع مجلس الوزراء في الحلف الأطلسي في **برلين** شهر جوان **1996م** اعترف بشكل واضح بوجود هوية أمنية أوربية عبر تشكيل عناصر عسكرية مميزة داخل الحلف الأطلسي، إلا أن الاعتراف بنسبية «الهوية الأمنية الأوروبية » من خلال استخدام وحدات عسكرية تابعة للحلف الأطلسي يتطلب الترخيص الجماعي المسبق من جانب دول الاعضاء في الحلف مما يعطي الولايات المتحدة الأمريكية قدرة عرقلت صدور هذا الترخيص أو منعه تماما، هكذا يمكن القول بأن «الهوية الأمنية الأوروبية » لا تعبر عن تناقض أو تنافس بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تجسد تناسقا في المصالح وتنسيقا في الحركة وتوزيع الأدوار بين الحلف الأطلسي، منظما اتحاد غرب أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، هذا ما أكده الاتحاد الأوروبي نفسه في معاهدة **امستـــردام** التي تم التوقيع عليها في **8جوان 1997** ودخلت حيز التنفيذ أول **ماي 1999**[495].

---

(493) – محمد السيد سليم، "المشاركة الأوروبية المتوسطية : رؤية عربية بمثا ق السلام والاستقرار "، في **مجلـــة دراســـات استراتيجـــية** ، مركز الدرسات الاستثنائية والاستراتيجية القاهرة، عدد المجلد العاشر، 2000، ص39.

(494) – عماد جاد، **الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الأمنية المشتركة** (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، 2001)، ص197.

(495) – المرجع السابق.

لما قررت قمة واشنطن في **أفريل 1999** مساندة جهود الاتحاد الأوروبي تجاه تطوير هوية أمنية ودفاعية أوروبية داخل إطار الحلف الأطلسي وليس في شكل هوية مستقلة وافقت على إتاحة إمكانات وقدرات الحلف للقيام بعمليات عسكرية يقوم بها الاتحاد الأوروبي من خلال منظمة اتحاد غرب أوروبا بوصفها دعامة أوروبية للحلف الأطلسي . قد رحبت قمة الاتحاد الأوروبي في كولونيا المنعقدة في **سبتمبر 1999**، بقرارات قمة الأطلسي بشأن السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، وأكدت هذه القمة على ضر ورة دعم القدرات العسكرية لدول اتحاد غرب أوروبا بالتمكين الاتحاد الأوروبي من استخدام هذه القدرات، ويلعب دورا فاعلا على الساحة الدولية، لكن مع التأكيد على أن الحلف الأطلسي هو الأساس فيما يتعلق بشؤون الأمن والدفاع عن القارة الأوروبية سواء في النطاق الجغرافي ل هذا الحلف أو خارجه[496].

وعلى هذا الأساس فإن الحديث عن البعد المتوسطي للأمن الأوروبي لا ينفصل عن استراتيجية الحلف الأطلسي في المنطقة، وبناءا على ذلك، فإن القوات الرباعية (فرنسا إيطاليا، إسبانيا والبرتغال) التي تم الإعلان عنها في **ماي 1995** في شكل قوات عسكرية أوروبية، فإن كانت قابلة للانفصال عن قدرات الحلف الأطلسي فهي غير منفصلة أو مستقلة عن قدراته فعليا، حيث يلاحظ أن دول في جنوب، شرق، غرب المتوسط أبدت معارضتها أو تحفظها لتشكيل قوات أوروبية خاصة من حيث طبيعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها تحت مسمى «**الاعتبارات الإنسانية**» على اعتبار أنها تحوي مفهوما غامضا في كثير من جوانبه، رغم أن هذا الغموض مقصود لأنه يتيح للدول القوية كفرنسا فرصة اتخاذه ذريعة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية. ولهذا يتصدر أن العلاقات الأمريكية- الأوروبية في المتوسط ستسعى إلى تحقيق المصالح القومية المشتركة بين الطرفين الأمريكي والأوروبي، وتتمثل فيما يلي: [497]

1 -الحفاظ على تدفقات البترول إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية عبر المتوسط

2 -منع أي طرف إقليمي من السيطرة إلى إنتاج القدر الذي يسمح له بالتحكم في هذه الأسواق.

3 -العمل على تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة.

---

[496] – نفس المرجع.

[497] – عبد المنعم سعيد، **أمريكا والعالم، الحرب الباردة... وبعدها** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص174.

وللمحافظة على هذه المصالح المشتركة كان لزاما على الأطراف الارتباط بينهما بشبكة هائلة من المؤسسات في أطر مختلفة كمجموعة الثمانية، العلاقات الثنائية بين كل دولة أوروبية وأمريكا ، حوارات عبر الأطلسي وغيرها.

من جهة أخرى، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهاء عهد القطبية الثنائية، إنفردت الولايات المتحدة الأمريكية بموقع متميز عالميا كقطب مهيمت على العالم، بدعم أوروبي بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المظلة الامنية والاقتصادية لأوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويكفي أن نشير أن أمريكا عملت على تأمين طريق البترول العابر للقارة الأوروبية من منطقة الخليج ومن منطقة المغرب العربي من خلال تواجدها البحري السكري في منطقة المتوسط، ومن هنا كانت المسائل الأمنية والدفاعية تتخذ من قبل أمريكا، باعتبارها القوة القادرة على حماية المنطقة المتوسطية من كل أشكال التهديدات التي تتعرض لها[498].

لكن إذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لضمان أمن المنطقة المتوسطية الجنوبية كممر للخليج العربي، فإنها كذلك تمثل لها نقطة محورية على أساس التموقع فيها، لما تمثل لها من اعتبارات مصلحية في الوقت الحالي، ولهذا تسعى إلى مر اقبة أوروبا الجنوبية للمحافظة على مصالحها في المقام الأول . هذه النظرة تقابلها نظرة أوروبية تحاول أن تجسد تواجد أوروبي وإبراز مكانته على اعتباره الحلف الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية وله قوة ووزن إقليمي وعالمي تبرز من خلال إنشاء قوات الردع الأوروبية للتخ لص من التبعية الامريكية في مجال الأمن، ثم تحقيق والتوازن معها لاحقا في إذن ثمة مظاهر التنافس لا يمكن أن يذكرها أحد وسوف يتم توضيحها[499].

المطلب الأول: مظاهر التنافس الأمريكي-الأوروبي في منطقة المتوســـط

قد شكلت أحداث **11سبتمبـر** منعطفا أساسا وتحولا جذريا لنوعية الخطـــاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد شعرت أمريكا (القوة المهيمنة) أن هنـاك من يتحداها، مما كان له الأثر على بروز- مما لا يدع مجالا للشك . تنافس أوروبـي أمريكي على منطقة جنوب المتوسط، لا سيما المغاربية منها، نتيجة التباين بين أه ــداف ومصالح الأطراف. تجدر الإشارة أن مظاهر التنافس الأوروبي-الأمريكي موجودة قبـل أحداث **11سبتمبر 2001**، يمكن

---

[498] – سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، مرجع سابق، ص87.

[499] – المرجع السابق.

إرجاعها إلى إعلان فرنسا عن خروجها من منظم ــة الحلف الأطلسي عام **1966**، وزادت من حدتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى أن وصلت بعد أحداث **11 سبتمبر** كما يبدو إلى ذروتها، والتي يمكن توضيحها على النحــو التالـــــــي:

فعلى الصعيد الاقتصادي. السياسي، بنهاية الحرب الباردة ثم أحداث **11 سبتمبر 2001** حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على التواجد السياسي والاقتصادي والعسكري في شتى مناطق العالم للحفاظ على مصالحها الحيوية، إنطلاقا من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، المتمثلة في المحافظة لأطول مدة ممكنة بموقع قوة عظمى في العالــم عبر الحفاظ على المجال الأمريكي الذي ليس له حدود جغرافية وإنما يتحدد بأماكن تواجد المصالح الأمريكية . وبالنظر لتأثر المصالح الأمريكية، في كل مناطق العالم، فعلا يمكن التحدث عن تحديد المجال الأمريكي، في هذا السياق، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية لردع كل من يريد أن يتحدى هيمنتها، والوقوف في وجه الدور الذي تلعبه إقليميا ودولي ــا وذلك باستعمال شتى الوسائل، ومن بينها نشر قواتها العسكرية عبر العالم، التدخل في الصراعات المسلحة لحلها بشتى الطرق واستخدام القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية بهدف إخضاع خصومها الجدد **(أوروبـا)**وأن لا يسعى في التشكــك في مقدرتها على استمرارها في قيادة العالم.

ولأن المتوسط يعتبر أحد العناصر المهمة للا ستراتيجية الأمريكية الشاملة وبإ عتبار المغرب العربي جزءا منه، فقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية للتقرب من الدول المغاربية وشعوبها في إطار ما يسمى بالدوائر الأمريكية، نظرا للاعتبارات التاليـــــــة:

أ- أن البحر المتوسط يعتبر وسيلة ربط عالمية، ومن ثم فإن أهميته الاستراتيجية لا تنحصر فقط في الدول المطلة على سواحله، بل على إعتباره أنه محل تنافس اقتصادي وسياسي لقوى عالمية تنظر إليه على انه جزء من أمنها القومي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنه يمثل شريانا رئيسيا للإمداد بالنفط من مصادره الشرق أوسطية **(منطقة الخليج عبر قناة السويس)** وشمال إفريقيا وطريقا عالميا للتجارة الدولية، وكذلك اهميته العسكرية في كونه ممرا بحريا تتحرك فيه الأساطيل البحرية نحو مصالحها في أوروبا، إفريقيا، آسيا لتؤمنها.

ب-أن المنطقة الجنوبية بحوض المتوسط غنية بمصادر الطاقة والمواد الأولية ومصدر هام للعمالة الرخيصة بالإ ضافة إلى أنها نقطة مرور إلى الدول الإفريقية الداخلية الغنية بمواد هامة، كما أنها تمثل سوقا مغرية لتسويق سلعها ومنتجاتها.

جـــ–تعتبر المنطقة الجنوبية في حوض المتوسط منطقة غير مستقرة لس ـــوء الأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية مما دفـع ببروز ظواهر جديدة في هـــذه المناطق تتخذ من العنف والجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة غير الشرعية للبل ـــدان المتقدمة في شمال المتوسط وعلى سواحل المحيط الأطلسي الشرقية عملا لها، وب ـــروز ظواهر التطرف الديني والحركات الأصولية المتشددة التي تعتبر الغرب عدوا لها وترفضه وتسعى لمواجهته.

لهذه الأسباب وغيرها، جعل من منطقة فضاء البحر المتوسط وضفته الجنوبية منطقة تباين وتناقش واتفاق بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية من خلال بعدين أساسين: البعد الاقتصادي–السياسي، البعد الأمني– العسكري، فمهمها حاولنا شرح العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فإن هذه العلاقة تبقى معقدة ومتعددة وتنطوي على عناصر للتعاون وأخرى للتنافس في نفس الوقت، ومع ذلك سيتم التركيز على تباين عناصر التنافس بين الإثنين.

يمكن أن نلتمس التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض دول أوروبا الجن وبية حول من تكون له اليد العليا في المجال الاقتصادي والسياسي في شمال إفريقيا ويعتبر المغرب العربي المنطقة الاستراتيجية التي تضم مصادر الطاقة ومن ثم فهي تلقى اهتماما متزايدا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى إلى تدعيم وجودها في هذه المنطقة على ح ساب العلاقات المتميزة مع أوروبا التي تعتبر من جانبها منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ تاريخي لها [500].

قد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم «الشرق الأوسط الجديد » ليشمل المغرب العربي وأدمجته بشكل كامل حتى يستوعب خطتها للهيمنة على هذا الجزء الحيوي من العالم.

وحتى تثبت أنها ستعطي للمغرب العربي دورا أكثر أهمية اختارت أن تكون تونس مركزا لمكتبها الإقليمي في هذا الجزء لمتابعة تنفيذ مبادرة المشاركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الشرق الأوسط.

تمثل التنافس في إحياء صيغة أو حوار (5+5) تشجيع من أوروبا تهدف من ورائه زيادة وتركيز أكثر للنفوذ الأوربي في المغرب العربي من ناحية، والحيلولة دون التسرب الأمريكي للمنطقة المغاربية والحد من أهميته ودوره وأثاره من ناحية أخرى.

---

[500] – Didier Billion, les Défies du Monde Arabe, Op.Cit, P122.

إن الهدف الاستراتيجي الأوروبي تجاه المنطقة هو محاولة ضمها للفضاء الحيوي للاتحاد الأوروبي الذي توسع ليشمل **27دولـــــة**، مما يبعث قطب اقتصادي يوازي الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية في المرحلة الأولى ثم كقوة سياسية في مرحلة لاحقة . وفي هذا الإطار توصلت أوروبا إلى عقد اتفاقيات شراكة مع دول جنوب المتوسط لإقامة منطقة التبادل الحر في الضفة الجنوبية للمتوسط.

قد انتجت عملية برشلونة مفهوما للشراكة يؤسس لما هو جديد، يتمثل في إلغاء الحدود التقليدية بين ماهو داخلي وخارجي . فالاتفاقيات التي عقدها الاتحاد الأوروبي تحت مظلة برشلونة مع كل بلد من بلدان المنطقة تسمح بدرجة من التدخل من أحد الشركاء في الشؤون الداخلية للآخر. بمعنى أن اتفاقيات المشاركة يحتوي على بنود تلزم موقعيها على احترام حقوق الإنسان، حق التعامل المباشر مع المجتمع المدني وحتى على حق دعمه ماليا في منظمات أو مراكز أبحاث التي قد تعارض أنظمتها الحاكمة وتختلف معها.

عبرت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم إرتياحها لعملية المشاركة الأوروبية المتسطية ورأت في برشلونة مشروعا منافسا للشرق أوسطية [501].

قد أدى جمود التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي منذ عام **1996** إلى تطور العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع دول جنوب المتوسط في إطار مشروع المشاركة المتوسطية، وفي إطار تدخل هذه الدول في الشأن الداخلي لبلدان المتوسط الجنوبية عن طريق دعوتها لتبني الديمقراطية، التعددية الحزبية، إحترام حقوق الإنسان، المساواة بين الأجناس المختلفة لدول المغرب العربي والا تصالات الدائمة مع ممثلي المجتع المدني في الدول المغاربية.

كل هذه الانتهاكات دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إستغلالها وطـــرح مشروعها الخاص للشراكة مع دول المغرب العربي، حيث شكل ذلك تحديا جديـدا للسياسات الأوربية في المنطقة، وصور هذا المشروع على أنه خيار بديل منافس للشراكة الأورو- متوسطية مع دول

---

(501) – علي الحاج، المرجع السابق.

المغرب العربي. وبالتالي يشكل هذا المشروع أهم المشاريع للمنطقة طرح سنة **1998م** ولاي ختلف في بعض جوانبه عن المشاركة مع الاتحاد الأوروبي[502].

ومن أوجه الاختلاف في هذا المشروع (مبادرة إيزينستات) يفصل البعد الاقتصادي عن السياسي، ولا يعتبر الإصلاح السياسي والديمقراطية شرطا من شروط المشاركة مما ز اد من إغراء الطرف الجنوبي للمتوسط حول هذا المشروع . تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق مكاسب اقتصادية في منطقة المغرب العربي في إطار سياسات تدعيم النفوذ في «**الشرق الأوسط الجديد**». إذ اعترفت الولايات المتحدة الامريكية أن المساعدات التي يقيمها الاتحاد الأوروبي من خلال البنك الأوروبي للاستثمار، إنما الهدف منها إبقاء دول المغرب العربي تحت الهيمنة الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي. لهذا كثفت من زيارتها المتتالية للمنطقة عبر مسؤوليتها والذين تمكنوا إلى حد بعيد من زيادة الاستثمارات الأمريكية في المنطقة.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شراكتها مع الدول المغاربية على أنها ليست مشروعا إقتصاديا صرفا، وإنما هذه الشراكة ترتكز على التشاور والتنسيق بين السياسي ي بصفة دائمة على نحو شبيه بالشراكة مع أوروبا، حيث يتلازم البعد الاقتصادي مع البعد السياسي، والذي يسمح لها أخذ مكانة أكبر على الساحة السياسية المغاربية[503].

بعد إنتهاء أزمة **لوكاربـــي** في عام **2003**، جدد الأوروبيون الاهتمام بمشروع **(5+5)** وكانت عودة هذا الإهتمام نابعة من مفهومين، **أولا:** أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مشروع المشاركة مع دول المغرب العربي، **ثانيـا:** المصاعب التي واجهت مشروع المشاركة الأورو–متوسطية نتيجة لضعف الدور الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط وإصدار الدول العربية في المشرق العربي على الربط بين مشروع المشاركة وبين تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، بينما لا تصر الدول المغاربية على هذا الربط في إطار أوروبي –مغاربي.

قد تصور الأوروبيون أن تحدد صيغة **(5+5)** سيكون بمثابة إشارة قوية للدول العربية في المشرق على أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يجمد مشر ع المشاركة معهم وأنه سوف يركز

---

(502) – علي الحاج، نفس المرجع.

(503) – المرجع السابق.

فقط على التعاون الأورو بي–المغاربي في غرب المتوسط، وكم ا سيكون إشارة قوية للولايات المتحدة الأمريكية أن شمال إفريقيا هو فضاءا إستراتيجيا لأوروبا[504].

وتحت تأثير النفوذ الفرنسي، عقدت دول الأعضاء في حوار **(5+5)** مؤتمر قمة في تونس في يومي**5، 6ديسمبر 2003** وهو المؤتمر الذي كان قد دعى إليه في المؤتمر الوزاري الذي عقد في الجزائر في **أكتوبر 1991** ولم ينعقد من وقتها.

قبل إنعقاد المؤترم بيومين زار وزير الخارجية الأمريكية **(كولين بـــاول)** كل من المغرب، الجزائر، وتونس دعى لإحياء مشروع المشاركة الأمريكية، المغاربية، الذي سبق تقديمه عام **1998** والمغرب بمبادرة إيزنستات[505].

في أفريل عام **2004** طرحت الولايات المتحدة ا لأمريكية مشروعا باسم «**الشرق الأوسط الكبير**»، ليدعوا إلى إدخال تغيرات اقتصادية وسياسية على الدول شرق متوسطية، وقد عرف ذلك المشروع تلك الدول تعريفا واسعا، بحيث يشمل المنطقة من المغرب إلى باكستان.

بعد إعلان المشروع الأمريكي الذي ركز على التحول الديمقراطي مباشر ة، فإنه بأيام قليلة بادر وزير خارجية دولة ألمانيا الاتحادية **(فيشـــر)** بإعلان شروع ألماني تحول بعد ذلك إلى مشروع ألماني–فرنسي يهدف إلى التنسيق مع النظم الشرق أوسطية لإدخال تغير ات على أنظمتها من خلال التحول الديمقراطي والتعددي ة السياسية ومكافحة الإرهاب **(يمكن ا لإطلاع على نص المشروع الفرنسي–الألماني في الملحق رقم 06)**.

من العرض أعلاه، نجد أن سياسات الاتحاد الأوروبي في الدول العربية المتوسطية تقوم على أبعاد إستراتيجية، إقتصادية وسياسية تسعى من خلالها للحفاظ على مصالحها ونفوذها التاريخي في المنطقة، لا سيما في ظل زيا دة التحكم الأمريكي في مصادر البترول والغاز في مختلف مناطق العالم.

وهذا ماجعل دول مثل فرنسا تنطلق في سباق محموم لحماية مصالحها في المنطقة العربية والتي تعتبرها إمتدادا طبيعيا لها خاصة الجزائر، وقامت بطمأنة الجانب التونسي

---

(504) – ناظم عبد الواحد الجسور،"الصراع الفرنسي–الأمريكي حول الجزائر"، في **مجلـــة المستقبـــل العربـــي**، مركز الدراسات الوحدة العربية"، بيروت، عدد 2001(1999)، ص70.

(505) – خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسية الأمريكية المتوسطية "، في **مجلـــة شؤون الشـــرق الأوســـط**، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين الشمس، القاهرة، عدد15، (أفريل2004)، ص16.

إقتصاديا وسياسيا ونشطت اتصالات مع المغرب، حيث أشادت بالتحولات السياسية والانتخابات البرلمانية التي جرت فيها . كما ركزت جهودها من أجل تطبيع العلاقات مع الجزائر بطريقة تحول دون حدوث أي شك في الأهداف والنوايا الفرنسية وقررت تدعيم النظام الحاكم، كما قررت إرسال مبعوثا دبلوماسيا لتقنية الأجواء في ا لمنطقة المغاربية (خاصة الخلاف بين الجزائر والمغرب) لتدعيم فكرة مفادها أن فرنسا وتراثها التاريخي في هذه المنطقة هو الأقدر فهما على رعاية مصالح المنطقة والأقرب لجعل دول المغرب العربي شركاء فاعلين مع أوروبا عبر فرنسا. غير ان الشيء الملاحظ أن أمريكا حين غيرت م وقفها حول الجزائر، وبدأ التقارب بينهما بدء من سنة **1998**، ثم بعد الإنتخابات التي جرت في الجزائر سنة **1999**، أين أبدت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا إيجابيا حولها، فإن فرنسا لم يرضيها ذلك وأبدت تحفظات حول هذه الإنتخابا، ودخلت في خلاف مع الجزائر.

قد كانت أحداث **11سبتمبر 2001** من الأسباب القوية التي بددت مخاوف دول المجموعة الأوروبية من المنافسة الأمريكية على النفوذ والمصالح في منطقة المغرب العربي، وكان من الممكن أن تتزايد هذه المخاوف لولا هذه الأحداث التي أظهرت مدى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة، وذلك لإنشغال أمريكا بأحداث أخرى في العالم كالحرب على الإرهاب في أفغانستان وإسقاط نظام طالبان ولاحقا الهجوم على العراق من بوابات المنطقة العربية للإطاحة بنظام **صـــدام حســـين** الذي اعتبرته على إتصال بتنظيم القاعدة وإمتلاكه لأسلحة بيولوجية تشكل خط را وتهديدا للمنطقة العربية والولايات المتحدة الأمريكية نفسها[506].

يتضح لنا أيضا أن سياسات الاتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي متذبذبة مما يهدد بفقدان جزء من نفوذها في هذه المنطقة بسبب عدم إنتهاج سياسة موحدة من قبل الاتحاد الأوروبي حيال المغرب العربي، ويبر ز ذلك على سبيل المثال في مواقف الدول الأوروبية من قضية الصحراء الغربية، بالإضافة إلى توتر العلاقات بين دول المغرب العربي وبعض البلدان الأوروبية كتلك الموجودة بين المغرب وإسبانية ناهيك عن تلك التوترات بين المجموعة المغاربية بعضها البعض، مما تؤثر على توتر العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي [507].

---

(506) - Didier Billion, Op.Cit, P169.

(507) - Ibid.

أما على الصعيد العسكري والأمني، وبالنظر إلى التراكم الرأسمالي الكبير للاقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية في الاستثمارات الأوروبية، الأسياوية والعربية الضخمة، ومع التطور الهائل في نظام الاتصالات والمعلومات والأقمار الص ناعية المتعددة الاستخدام في الفضاء الخارجي، وتعاظم قدراتها العسكرية والتكنولوجية الهائلة، بالإضافة إلى الموارد البشرية المتاحة والمؤهلة علميا وإداريا لديها وقدرتها على تعبئتها الجماعية لغرض زيادة قوتها، ناهيك عن استخدامها عناصر بشرية من البلدان الجنوبية للإ لتحاق بالجيش الأمريكي في سبيل الحصول على الجنسية الأمريكية، وبالإضافة إلى تعاظم أسطولها البحري وصواريخها العابرة للقارات وامتلاكها قنابل الذكية وشبكات الصواريخ المضادة الكونية للدفاع عن مصالحها الدولية وقوات الإنتشار السريع، ومع تعدد حاملاتها للطائرات في كافة بحار العالم، فإن ذلك قد أتاح لها الإنفراد بالساحة الدولية كقوة عظمى نووية وعسكرية، إقتصادية وسياسية وتكنولوجية، جعلها أكثر قدرة على التكيف والإنسجام والإنتشار لمواجهة التحديات الجديدة لها، وذلك بإسناد أدوار جديدة لأساطيلها العسكرية وبوارجها المنتشرة فـي مناطق العالم لتنفيذ السياسات الجديدة للإدارة الأمريكية، والتي تختلف من منطقة لأخرى حسب تفاوت مصالحها الإستراتيجية.

إن السياسة الأمنية الجديدة في البحر المتوسط يضطلع بها الأسطول السادس الأمريكي وحلف الأطلسي للحفاظ على المصالح الأمريكية والأوروبية المشتركة في هذه المنطقة، وتمثيل الأسطول السادس القوة العسكرية الأساسية والأولى لحماية المصالح الأمريكية في البحر المتوسط، بعد أن كان دوره في الحرب الباردة يتمثل في حماية أوروبا من الخطر الشيوعي والحفاظ على دولة إسرائيل من أي عدوان خارجي.

قد دفعت التغيرات الدولية ا لجديدة بعض الدول الأوروبية وبصفة خاصة فرنسا نتيجة تزايد الوجود البحري الأمريكي في حوض المتوسط المطالبة بهامش من التحرك الأمني والعسكري، حيث رأت أنه لم يعد هناك ما يستدعي وجود حماية أمنية أمريكية لهذه المنطقة مادامت هناك قوى متوسطية قادرة على ضمان أمنها بنفسها[508].

كما أعلنت بعض الدول الأوروبية عن مشروع يدعوا إلى تشكيل قوات للتدخل السريع في كل من فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، وكما أعلن الإتحاد الأوروبي عن تشكيل قوة عسكرية

---

[508] – عبد الإله بلقزيز ، **الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي، من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي** ، المرجع السابق، ص161.

أوروبية في الإجتماع الأوروبي المنعقد في روسيا في **ماي 2003**. فإن هذا العمل اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية أنه إجراء قد يهدد مصالحها، مما دفعها إلى سرعة التعامل معه، وذلك بالإنفراد بأهم المواقع والتواجد الإستراتيجي في حوض المتوسط، وتدعيم أسطولها السادس الذي تعول عليه في تأمين ومحافظة مصالحها الاقتصادية، العسكرية والسياسية في هذه المنطقة. ولهذا فالأسطول السادس الأمريكي في حوض المتوسط يعمل على تأمين كل من [509].

أ-ضمان عبور البواخر التجارية والناقلات والبواخر السياحية وحمايتها من أي هجوم إرهابي، ناهيك عن حماية الناقلات النفطية التي توليها أهمية كبيرة، حيث يعتبر النفط مصدرا رئيسيا لاقتصادها لرخص تكاليف إنتاجه وتكريره عن الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب-مراقبة تحركات الدول الأوروبية وروسيا الاتحادية بعدما بدأت تظهر ملامح أوروبا الموحدة، حيث رأت بعض الدول الأوروبية أن الموقع الدولي الجديد يساعد على استعادة أدوراها العسكرية داخل حوض المتوسط كفرسنا التي وفرت لأسطولها في المتوسط كل سبل الدعم لأي تهديد محتمل بمصالحها الحيوية.

ولهذا نسقت فرنسا مع ألمانيا لإنشاء قوة عسكرية مشتركة تعمل جنبا إلى جنب داخل حوض المتوسط لتكون أكبر قوة مقابلة للأسطول الأمريكي.

ومع حلول الألفية الجديدة قامت فرنسا بإدخال حاملة الطائرات الفرنسية **(شـــال ديغول الجديدة)** التي تعمل بالدفع النووي للخدمة في البحر المتوسط. كما أعلنت فرنسا على القيام بعدة مناورات هامة بحرية في حوض البحر المتوسط مع كل من إسبانيا وإيطاليا، هذا ما إعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية رسالة سياسية لها تتمثل فإن فرنسا قادرة على إحياء دورها التقليدي والتاريخي في المنطقة.

هذه التوجهات الجديدة لبعض بلدان دول الاتحاد الأوروبي رأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية أنها تتعارض مع مصالحها التي إرتبطت دوما بالمصالح الأوروبية، كما أنها تيقنت بأن الدول الأوروبية مازالت قادة على ضمان لعب دور سابق لها وهو ضمان الأمن الإستراتيجي لأوروبا التي ترى فيه ضرورة في الوقت الراهن، هذا التصور تستمده نتيجة

---

[509] – نفس المرجع.

الشكوك حول دولة روسيا الاتحادية التي تصر على عدم افصاحها عن برامجها النووية، وإعلان القادة الروسيين عن ضرورة تعظيم الدور الروسي وتنمية قد راته العسكرية في البحر الأسود، ومن ثم حوض المتوسط، وإن الإفصاح عن أحقية روسيا في الإشراف على أمن البحر الأسود فإنه يعد مدخلا حيويا حيويا للبحر المتوسط يتطلب المحافظة عليه كموقع إستراتيجي لروسيا.

أمام كل هذه التحديات، أعطت البحرية الأمريكية لأسطولها السادس في البحر المتوسط التعليمات الدائمة بالحذو والترقب ومراقبة أي تحركات غير عادية، لأن لازالت روسيا تملك بوارج وغواصات نووية تسعى دائما إلى تطويرها مما يمثل تهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة وكما سارعت إلى تزويد أسطولها السادس بأحداث المعدات التكنولوجية المت طورة بأجهزة التجسس والمراقبة ومحطات الإنذار المبكر المتصلة بالأقمار الصناعية.

ونتيجة لإدراك الدول الأوروبية المتوسطية عدم قدرتها التنافسية للأسطول السادس الأمريكي فقد جعلها تنسق فيما بينها على المستوى السياسي والعسكري لتعويض هذا النقص، حيث ما فتئت تعبر في كل اجتماع من اجتماعات حلف الأطلسي عن ضرورة تخفيف عدد البوارج البحرية الأمريكية في المتوسط.

بناءا على ما سبق، نستطيع أن نخلص إلى حقيقة المنافسة الأوروبية– الأمريكية في حوض المتوسط بها يمتلاكاه الطرفين من الترسانة المتحركة السفن، الأساطيل، حاملة الطائرات، الغواصات، السفن النووية وتسابقهما نحو إجراء مناورات بحرية إنما هذا يمثل تهديدا حقيقيا لأمن المنطقة العربية المتوسطية ولاسيما دول المغرب العربي.

تقوم أجهزة الإنذار المبكر وأجهزة التجسس المنتشرة في حوض المتوسط بمراقبة جميع السواحل المتوسطية والدول المغاربية لمع رفة أي نشاط لتحديث هذه الدول أنظمتها العسكرية وحركة أسطولها البحري . كما تقوم أمريكا بمراقبة أي محاولة لبناء أي نشاطات ذات توجه نووي إيديولوحي قد تقوم به دول جنوب المتوسط، ومثل ذلك تلك العقوبات الدولية التي فرضتها على ليبيا لشكلها فيمحاولة حصولها على أسلحة كيمياوية أو شراء قنابل ذرية مما حمل ليبيا بالإفصاح عن مخططاتها العسكرية السابقة داعية الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع العقوبات عنها وإقامة الدول الأوروبية علاقات دبلوماسية معها

لقد بررت الدول الأوروبية المتوسطية إنشاء قوات التدخل السريع على أساس وجود توترات أمنية في الجنوب قد تهددها كإنتشار جماعات الإرهاب، عدم الاستقرار والأمن في الجزائر، نزاع القائم بين المغرب والبوليزاريو، إلا أن تصور الولايات المتحدة الأمريكية نحو التوسع الأوروبي إلى الجنوب لم يرضيها، ولهذا دفعت بالحلف الأطلسي إلى الاهتمام بهذه المنطقة لما تحمله من توترات غير مرغوبة، لكن السبب الرئيسي والخفي مرده الخلاف الأمريكي الأوروبي حول من تكون له الأولوية للإشراف على أمن المنطقة المتوسطية، حيث تضاعفت أهميتها في يالحياة الدولية الجديدة، بالنظر لما تتمتع به من موقع إستراتيجي وثرورات باطنية (النفط في الجزائر وليبيا الفوسفات في المغرب) ومع ذلك تعتقد أمريكا أن للحلف أحقية في المقام الأول لضمان أمن أوروبا قبل أن تفكر فيه الدول الأوروبية المتوسطية.

إن تصور الولايات المتحدة الأمريكية نحو التوسع إلى الجنوب يخفي وراءه إفشال ما يرمي إليه مشروع برشلونة، الذ ي بعد مشروعا أوربيا خالصا يمكن من إحتواء المصالح الأمريكية في جنوب المتوسط بحجة مواجهة المخاطر الآتية من الجنوب.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحلف الأطلسي إلى إحتواء نظام الأمن المتوسطي المعلن من طرف فرنسا، إيطاليا وإسبانيا الذي يسعى بنوع من الا ستقلالية على الحلف.

في إطار المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، قررت الولايات المتحدة الأمريكية تغيير مواقفها تجاه الجزائر؛ ففي **1998** سعت إلى التقارب معها من خلال حوارات الحلف الأطلسي تجاه جنوب المتوسط، وشرعت في سياسة جديدة ونشطة حيال المغرب ا لعربي بصفة عامة، بعدما كانت فرنسا تعتقد أن هذه المنطقة إمتدادها الطبيعي ولا يحق لطرف أن يتدخل فيها.

فالتحسن الكبير في العلاقات الأمريكية- الجزائرية، قابلة توطيد في العلاقات الأمريكية المغربية التقليدية، أين منحت المغرب صفة الحليف الاسترات يجي الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية خارج الحلف الأطلسي، وهذه الصفة تستسمح للمغرب لتوسيع تعاونه مع أمريكا في ميادين البحوث والتطوير، الحصول على عقود معينة من **البانتاغون** عقود تعاونية تعزيز القدرات الدفاعية التقليدية، البحوث والتطوير والمشتركة المتعلقة بتكنولوجيا مكافحة الإ رهاب

وقروض بلا فوائد للبحوث والتطوير [510]. يعني هذا بالنسبة للمغرب رفع القيود التي كانت مفروضة عليه في مجال بعض أنواع الأسلحة الذي قابله غضب الأوساط المحافظة الإسبانية غداة الإعلان عن هذا القرار و إعتبرته أنه سيزيد من توتر المغرب مع إسبانيا حين سعيه إلى بسط سيادته على الجزر المتنازع عليها مع إسبانيا، رغم أن إسبانيا عضو في الحلف الأطلسي وحليف أمريكا في بداية واحتلال العراف.

منا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مبادرة «**لحربها على الإرهاب**» على أساس التعاون متوسطيا في منطقة الساحل الإفريقي . شاركت الدول المغاربية والإفريقية الساحلية في إجتماع لقادة أركان الجيش، نظمه الأمركيون في مقر قيادتهم في **شتوتغارت الألمانية** في **أفريل 2004**، لمناقشة مبادرة الساحل التي أطلقتها منذ **2002** والتي تخص التعاون لمكافحة الإرهاب وتحديد مراقبة الحدود بين الدول الساحلية والمغاربية (مالي، النيجر، السينغال، موريتانيا، تشاد، المغرب، الجزائر).

قررت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة قواعد عسكرية لتمكن من التدخل في حالة الضرورة، إلا أنه إذا كانت هذه الضرورة هي إستئصال جماعة (مختار الجزائري) باعتبارها المحور الذي تتمركز الجماعات الإسلامية المسلحة إلا أن الوسيلة في ذلك هو التواجد العسكري المباشر للقوات الأمريكية وتكوين قوة إقليمية في المنطقة، رغم ما يكتنفها من غموض في إنشائها[511].

بالتأكيد الإهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية والإفريقية خاصة الجزائر، لا ينفل عن مكافحة الإرهاب وتأمينمصادر النفط . وفي هذا السياق أفادت وسائل الإعلام الجزائرية أن خبراء عسكريين أمريكيين يتواجدون في أقصى جنوب ال جزائر وبحوزتهم وسائل تكنولوجية حديثة لمكافحة الإرهاب ومطارت الجماعات الموالية للقاعدة الجماعة السلفية للدعوة والقتال في المنطقة الصحراوية السلفية وكما تحدثت عن إقامة ا لولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية في أقصى التراب الجزائري، رغم السفارة الأمريكية في الجزائر نفت ذلك، إذ أكدت أنه ليس

---

[510] – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري...**، المرجع السابق، ص75.

[511] – **يومية الخبر**، الصادرة في الجزائر يوم 21-05-2005.

لأمريكا أية قاعدة عسكرية في الجزائر وأنها لا تسعى للحصول على قاعدة هناك، ونفت أي تواجد للقـوات الأمريكية في هذا البلـد[512].

إن ما أعلنت عنه السفارة الأمريكية في الجزائر لا يعني عدم وجود وحدات خاصة أمريكية في المنطقة الساحلية- الصحراوية، إذ نشرت خبراء عسكريين في مالي، نيجر التشاد وموريطانيا لتدريب القوات المحلية على تقنيات محاربة الإرهاب، كما تسعى القيام بتدريبات مشتركة وعقد اتفاقات في مختلف أرجاء إفريقيا تمكنها من خلال الدول الإفريقية مواجهة أي خطر هناك بدون الحاجة إلى قواعد ثابتة[513].

يبدو أن أمريكا اكتفت بقاعدتها في شتوتغارت الألمانية لتفادي المشاكل السياسية وتكاليف مالية كبيرة، إذ يكفي أنها خصصت **125دولة** المساعدة تجسيد برنامج التكوين والتع اون العسكري لمحاربة الإرهاب، يخص التخطيط، الاتصالات العسكرية، الملاحة البرية وتنظيم دوريات على الحدود وداخل المناطق الصحراوية للتعاون العسكري مع هذه الدول لضمان الأمن الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، مع تقديم لها مساعدة من خلال أجهزة استخبارتية والتجسس والمراقبة التي أقامتها حديثا في القنيطرة المغربية[514].

هذا العمل الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية أثار قللق إسبانيا حول إقامة أجهزة إستطلاعية بالقنيطرة، كما أثار التطور السريع في العلاقات مع الجزائر والتموقع الأمريكي الجديد في المغرب العربي ومنطقة الساح ل وحتى ما وراء إنزعاج فرنسا على أساس أنه يستهدف **دولا فرانكوفنية**، واقعة تحت نفوذها، ولعل هذا ما يفسر دعوة فرنسا لتدعيم علاقاتها مع الجزائر عقب الخلاف بينهما حول إنتخابات **1999**.

في مرحلة أخيرة يأتي المنظور الفرنسي كرد فعل للإنتشار الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة، ويعبر عن زيادة حدة التنافس بين باريس واشنطن في هذا الجزء من القارة الإفريقية، خاصة وأن دعمت الإتصالات بين باريس والجزائر وأخذت أبعاد عسكرية حيث إتفق الجانبان الجزائري والفرنسي في جويلية **2004**على إرساء قواعد مشتركة في مجال الدفاع، وتشاور

---

[512] – **يومية الخبر**، الصادرة في الجزائر يوم 23-06-2008.

[513] – نفس المرجع.

[514] – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري...**، مرجع سابق.

حول تطوير الشراكة والتعاون في الميدان العسكري وفي مجال التكوين والتجهيز، المخابرات وتبادل المعلومات ومكافحة الإرهاب[515].

هذه الشراكة تشمل تزويد الجزائر بأسلحة فرنسية، وتوقع إبرام معاهدة الصداقة بينهما، وهكذا تأخذ العلاقة الجزائرية– الفرنسية في الميدان العسكري منعطفا جديدا ل م يحدث من قبل[516].

إن فرنسا يبدو من تحركها مغاربية لا سيما من خلال قمة تونس لمجموعة (5+5) انها تريد إبقاء الدول المغاربية الثلاث (تونس، الجزائر والمغرب) تحت نفوذها التقليـدي في الوقت الذي تعي فيه عدم قدرتها على مواجهة النفوذ الأمريكي في كل المنطقة العربية ا لمتوسطية، رغم أن كلاهما يقف بجانب إسرائيل أكثر من الدول العربية.

على هذا الأساس، يرى بعض من المراقبين أن الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى حربها على الإرهاب، فإنها تستبق حربا باردة محتملة مع القوى الكبرى نتيجة لتعاظم تواجدها في الجزائر والذي يمثل مصل حة مشتركة بين المنظورين الأمريكي والحكومة الجزائرية في ظل الحركات الأصولية. إن تتبع الطرفين والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب تمليه المصلحة المشتركة بينهما، وإذ هنا التعاون لقي رواجا نتيجة عدم التنسيق العربي المتكامل بين الدول المغاربية والتقلبات الدائمة في محور سياسة الجوار. الجزائر قد دخلت في الحوار الأمني في إطار الأطلسي لتستفيد من قدراتها الأمنية والعسكرية والمشاركة في الترتيبات الأمنية والعسكرية التي تجري في الجناح الجنوبي من حوض المتوسط، لأن حسب إعتقادها أن غيابها عن الحوارات الأمنية المتوسطية يشكل للمغ رب مكسبا سياسيا وأمنيا يعطى لها الفرصة للمشاركة في الترتيبات الأمنية والحوارات لوحدها على حساب الجزائر.

والنتيجة النهائية، تبقى ظاهرة محاربة الإرهاب والتطرف وتطويقه وضرب التنظيمات الأصولية التي تسعى إلى إستخدام العنف كوسيلة يتفق عليها الجميع لمحاربتها إلا أنه في ظل عدم تحديد دقيق لجوهر مفهوم الإرهاب فإنه يبقى الأمور الأمنية معقدة وستسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرب أو الضغط على كل من يقف ضد سياستها باسم محاربة الإرهاب، ولا سيما من منطقة المحيط الهندي والخليج العربي مرورا بالبحر الأحمر وحوض المتوسط

---

[515] – المرجع السابق.

[516] – نفس المرجع.

حتى مضيق جبل طارق، والسيطرة على المحيط الأطلسي لمنع أي تسلل لأي عناصر إرهابية، خوف من إمتلاكها لأسلحة التدمير الشامل.

المطلب الثاني: إنعكاسات التنافس الأمريكي-الأوروبي على المنطقة العربية المتوسطية

يرى بعض المراقبين لشؤون المتوسط، أن ثمة توافق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في الأهداف والمقاصد في منطقة جنوب المتوسط والاختلاف البسيط بينهما يتمثل في حجمالنفوذ الذي يتحصل كل واحد منهما في المنطقة.

تتفق الدول الغربية على الإنتماء الإيديولوجي للمنظومة الرأسمالية وكخيار وحيد ي جب تعميمه في جميع منا طق العالم بما فيها المنطقة المتوسطية الجنوبية، لاسيما بعد إنهيار المنظومة الإشتراكية، وذلك عبر مفهوم إقتصاد السوق، كما تتفق لإرساء القيم الليبيرالية على العمل على تكريس الأسس الديمقراطية وحقوق الإنسان من المنظور الغربي بالإضافة إلى محاربة الإرهاب بشتى الطرق والوسائل على اعتباره الخطر الجديد، الذي يهدد أمن واستقرار العالم عبر ضرب المصالح الغربية أينما كانت وتهديد الأنظمة القائمة في الدول العربية المتوسطية التي تعتبر متوطئة معها كالأنظمة القائمة في الدول المغاربية

يبدو بعض الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمري كية وأوروبا، خاصة فرنسا في المصالح الاقتصادية وعلى وجه التحديد النفطية منها، حيث سعى كل طرف للمزيد من الهيمنة على مناطق النفوذ في المنطقة العربية المتوسطية بشتى الوسائل وفي مقدمتها محاولة كل طرف إرساء ما يميزه عن الآخر، ويقصد بذلك، بالذات الاختراق اللغوي لضمان أكثر لنمط استهلاك فرنسي أو أمريكي، ولو أنهما يمثلان الإثنين أنماط إستهلاكية غربية، بالإضافة إلى سعي كل طرف على الضغط بطريقته الخاصة على الأنظمة العربية المتوسطية لكسب الولاء السياسي منها.

وبالنظر إلى المبادرات الأور- متوسطية من قبل الاتحاد الأوروبي وال برامج الأمريكية في منطقة جنوب المتوسط، يمكن الوقوف على الآثار المترقبة من جراء الشراكات تجاه المنطقة، ويمكن توضيحها على النحو التالـــــي.

1-إنعكاسات الشراكة الأوروبية-المتوسطية على المنطقة العربية المتوسطيـة.

تعتبر المشروعات المطروحة على الساحة المتوسطية عب ارة عن تنافس نفي وغير معلن بين أمريكا والاتحاد الأوروبي من جهة، وبين الدول الأوروبية نفسها من جهة أخرى

للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة . وتبعا لذلك يمكن مقارنة المشروعات (الأورو-الأمريكي) وتأثيرها على دول المنطقة المتوسطية الجنوبية في إطار عملية تنافس، ولا سيما في شقها الجوهري الاقتصادي والمصلحي بين الطرفين الأوروبي والأمريكي، بحيث تشكل المنطقة سوقا للسلع الأوروبية والأمريكية ومصدرا للطاقة والموارد الأولية وموارد للاستثمار.

إن الشراكة الأورو- متوسطية تعتبر أداة أوروبية تضمن مصالحها كقوة اقتصادية وسياسية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وباقي الأقطاب الأخرى في العالم، وتسعى لضمان نوع من الاستقلالية الأوروبية في مواجهة أمريكا، ومزيدا من التحرك في السباحة الدولية . إذا أبرز توجه لإعادة صياغة نسق العلاقات في ظل نظام عالمي جديد، فإن أوروبا تتصور أن لديها دور في صياغة هذا النظام العالمي الجديد منخلال الاتجاه إلى إقامة نظم إقليمية في المناطق التي تتواجد فيها مصالحها الأساسية والحيوية مثل المنطقة العربية المتوسطية.

والملاحظ في الوثيقة المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي كأساس لقيام شراكة وتعاون في البحر المتوسط لا تتواعي في الواقع أدنى متطلبات التعاون والشراكة بين الطرفين العربي والاوروبي، وكان من المفترض أن هذه الشراكة تتضمن المساواة والندية، إلا أنه صحيح تعترف بوجود نظام إقليمي عربي وتشجع التكامل العربي، غير أنه من ناحية أخرى يلاحظ أن المباحثات التي تتم بين الطرفين في جميع المسائل التي تهم الدول العربية المتوسطية ويتم التأسيس لها يتعامل معها الاتجاه الأوروبي بطريقة فردية مع كل دولة عربية متوسطية، بدون مراعاة التنسيق بين هذه الدول، هذا العمل أمر مقصود من الاتحاد الأوروبي، لا تستطيع أن تمتلك أي دولة من الدول المغاربية والمتوسطية العربية الأخرى أية قوة تفاوضية قادرة على التعامل مع الاتحاد الأوروبي هذا من جهة، ولا يمكن للدول العربية بين الجانبين الشرقي والغربي للمتوسط العمل على تقريب مصالحها بعدما جزأت أوروبا تعاملهما دون مراعاة وحدتهما في إطار عربي إلى شقين غربي (المغرب العربي) وشرقي (الشرق الأوسط) من جهة أخرى.

تعتقد الدول العربية المتوسطية أن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية سوف يكون ملائما لها، ويمكن أن تشتغل هذه المشاركة في الترتيبات الدولية الجديدة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحاجاتها إلى مظلة دولية تستند عليها في عملية ال سلام في الشرق الأوسط لإحداث نوع من التوازن الاستراتيجي في المفاوضات العربية الإسرائيلية، بعد مساندة هذه الأخيرة بشكل مستمر

من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعتقد أنها سوف تستفيد من الشراكة لحل قضاياها الاقتصادية والاجتماعية، بعد سماعها وعودا أوروبية تعرض المساعدة لجعل الدول العربية المتوسطية تتكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية [517].

إن ما طرحه الاتحاد الأوروبي، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، يعتمد على حرية التجارة ودعم القطاع الخاص لتجسيد التنمية المنطقة العربية المتوسطية، إلا أن هذه التجربة أثبتت عدم صلاحيتها لإحداث التنمية في البلدان المتخلفة، لأن مدة البلدان تحتاج إلى نوع من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تبعا لما يضمن لها زيادة الإنتاج والتجارة معا، وقد يحدث في الوقت الحالي إذا دعم بتكامل بين القطاعات المغاربية والعربية[518].

يدرك الاتحاد الأوروبي ذلك، ولم يقدم إلا بعض المساعدات المالية المتواضعة لهذه الدول وفق ما يسهل له من خلال هذه الشراكة إحتواء المنطقة المتوسطية وإخضاعها لإدارة الأوروبية، لكن إذا استطاع أن يجعلها تابعة له سياسيا وإقتصاديا وأمنيّا.

تتوفر المنطقة العربية على أسواق مهمة للاقتصاد الأوروبي، وتحرص الدول الأوروبية على أن تشرع بإقامة منطقة التجارة الحرة للسلع المصنعة في حلول عام **2010م** ، لا سيما مع الدول التي ترى أنها تخدم مصالحها بصفة مباشرة . هذا الحرص يعكس مصلحة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية في إحتواء الأسواق العربية المتوسطية مقابل تعاظم الاختراق الأمريكي في المنطقة من خلال مبادرة إيزينستات، التي قدمت محفزات أكبر للدول العربية المتوسطية من مبادرة الشراكة الأورو- متوسطية في شقها الاقتصادي، ولعل هذا ما يفسر التحركات الأوروبية في كل مرة لإحياء الحوار الأورو- متوسطي خوفا من خسارة الأسواق العربية المتوسطية [519].

في الجانب السياسي، تسعى الدول الأوروبية أن لا تضعه في أولى إهتماماتها رغم أن وثيقة برشلونة تعطيها حق المشاركة في إنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط على اعتبار أن أمن أوروبا مرتبط بأمن جنوب المتوسط، وكل الدول المتوسطية معنية بتحقيق أمن المتوسط، هذه المبادرة لم تتخذها الدول الأوروبية رغم الإلحاح العربي حول هذه المسألة، فإن ما قامت به

---

[517] – أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 164.

[518] – المرجع السابق.

[519] – عبد الفتاح الرشدان، "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير "، في **مجلة الدراسات الإستراتيجية** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 2(1998)، ص35.

هو عمل سهل يصب في مصالحها المباشرة، فلم تراع بدرجة أكبر أهمية المشاركة العربية بصفة جماعية، تفاديا المطالبة العربية بتنفيذ الوعود التي قطعتها وعلى رأسها الوقوف بجانب حل قضية الشرق الأوسط بطريقة عادلة وراحت تراعي مصالحها من خلال إتخاذ مبادرات لحل النزاع في كوسوفو، لأن هذا النزاع يهدد أمنها إذا توسع إلى الدول الأوروبية . وكذلك مطالبة الدول المغاربية إتخاذ إجراءات ضدّ ما تعتبره تهديدا لها كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، وغيرها من التهديدات.

أما مسألة ضبط التسلح في المنطقة ، فقد غيبه الاتحاد الأوروبي من الاتفاقات مع الدول العربية المتوسطية، رغم أنه يظل يطالب من خلال الشراكة تجنب القدرات العسكرية التي تتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع، إلا أنه في الواقع لم يضع لها حدودا تجنب للحديث عن التسلح النووي الإسرائلي والفرنسي.

إن التصور الأوروبي، في الميدان العسكري، يتطلب على الدول العربية التقليل من إنفاقها العسكري والكشف عن أسلحتها كلها، إذا ما أرادت المساعدات المالية والاقتصادية من الاتحاد الأوروبي هذا الإجراء من الناحية العسكرية سوف يضر بالمصالح العسكرية للدول العربية، لأنها تبقى تعاني من عجز عسكري مقابل تفوق إسرائيلي مدعم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، تستفيد منه إسرائيل في فرض مصلحتها عسكريا لا سيما أمام إصرارها على رفض تنفيذ اتفاقات السلام مع العرب[520].

كما تستفيد الدول الأوروبية هي الأخرى من مشاريعها العسكرية والأمنية بناءا على وثيقة برشلونة، التي تعتقد أنها تغطيها الحق في التدخل في المنطقة العربية المتوسطية إذا ما حدثت مشكلات داخلية بالنسبة لهذه الدول. ويبدو أن الدول الأوروبية ستستغل قضية حقوق الإنسان بما يحقق لها مصلحة خاصة وترسيخ القيم الغربية في المنطقة العربية المتوسطية، وعلى هذه الاخيرة أن تستمر في رفض هذه المشاريع، لأنها تمت فعلا بالسيادة الوطنية، وقضية حقوق الإنسان تعتبر شان داخلي تتطلب حـــلا داخليـا [521].

لا يمكن السماح للدول الأوروبية المساومة بها في المنطقة لتقديم لها تسهيلات في ضمان نفوذها مقابل قطع الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية لتواجدها في هذه المنطقـة.

---

[520] – المرجع السابق.

[521] – خالد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص250.

من الملاحظ أن الدول الأوروبية كانت ترمي من خلال مشروع شراكتها إلى بسط نفوذها في المنطقة، يتضح من تصرفات الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا، إيطاليا وإسبانيا) التي تنتظر إلى المنطقة العربي المتوسطية على أنها تت بع نفوذها المباشر . كأنها لم تخرج من المرحلة الاستعمارية والتنافس على مناطق النفوذ في العالم . كما يبين سوء التفاهم بين القوى الأوروبية المتوسطية بشأن كيفية توزيع الأدوار العسكرية بينها أن ثمة إ ختلاف في مصالحها العسكرية وأهدافها الاستراتيجية في المتوسط.

بالنسبة لإيطاليا، فإن الأمر الي يهمها هو التحرك في إتجاه منطقة البلقان، لأن هذه المنطقة تحمل مجموعة من المخاطر قد تهدد أمنها، إذا توسع النزاع إلى داخلها هذا من جهة، وتسعى إلى دعم قدراتها العسكرية في حدودها المتوسطية، بعدها أصبحت تعتقد أن أمنها الداخلي أكثر عرضة للتهديد مع تضاعف الاهتمام الأمريكي بمنطقتها الإقليمية[522].

أما إسبانيا، فإنها تبحث هي الأخرى عن مجال سياسي مستقل في حوض المتوسط يعطيها هامشا من التحرك الذاتي في أوروبا، إذ تسعى أن يكون لها حق الإشراف على المنطقة التي ترى أنها تتبع مصالحها الإستراتيجية، حيث عمدت إلى التقرب من فرنسا والمشاركة في مشاريعها والأمنية التي تطرحها كمشروع **هيليـــوس** للتجسس في منطقة المتوسط حتى تتمكن حسب إعتقادها من الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في حوض المتوسط للسما ح لها بتولي الإشراف الأمني على مناطقها الحيوية، لاسيما هذه الأخيرة أصبحت تقترب أكثر من مجالها الحيوي قرب مضيق جبل طارق، بدعم من المغرب وبريطانيا اللذان لهما حق الإشراف على المضيق[523].

يبدو هذا ما جعل إسبانيا تساند المغرب في هدنته مع جبهة البوليز اريو حتى لا يوسع خلافه إلى إسبانيا حول مدينة سبتة ومليلة المتنازع عليهما . كما دخل الطرفين في نزاع حول جزيرة ليلى، حين حاول المغرب أن يقيم مراكز عسكرية في الجزيرة على إعتقادهم أنها تتخل ضمن مياهه الإقليمية، إلا أن هذا التصرف إعتبرته إسبانيا تهديدا لها بحكم أن الجزيرة لم

---

[522] – عيسى الأيوبي،"مشروع هيليوس للتجسس يفتح جدلا مع واشنطن حول الولاء الأطلسي"، في **جريدة الخليج**، الإمارات العربية، العدد 8092، (جويلية 2002)، ص21.

[523] – نفس المرجع.

يفصل فيها، وتحركت عسكريا وإحتلها بالقوة لمنع أي تحرك أمني وعسكري من قبل المغرب في المستقبل[524].

على هذا الأساس، فإن إسبانيا في إطار الترتيبات الأمنية الجارية في حوض البحر المتوسط، وفي إطار التنافس الأوروبي، الأمريكي على إدارة أمن المتوسط، فإ نها تسعى ليكون لها وجود عسكري بالقرب من مسرح العمليات في سبتة ومليلة، خاصة أن هذه المنطقة لم تدخل إلى حد الآن في المخططات العسكرية لحلف شمال الأطلسي، تؤيدها في ذلك فرنسا على إعتبار أن هذه المنطقة قد إستحوذت عليها تاريخيا ولهذا يمكن الإشراف على مناورات عسكرية وتدريبات مشتركة فيها. إلا أن ما يمكن قوله أن هذه الترتيبات سوف تؤثر على المجال الأمني للدول المغاربية، بالنظر إلى القرب الجغرافي الذي يربط المنطقتين والتوسع العسكري للحلف الأطلسي والإقتراب الإسباني الفرنسي من المنطقة العربية، مما يجعل هذه المنطقة لا محا ل عرضة للتهديدات الأطلسية– الأوروبية، التي بدأت بوادرها من السلوك العسكري بين إسبانيا والمغرب حول جزيرة ليلى.

أما فرنسا، فإن تسعى من خلال الإعتماد على المحورين الإسباني والإيطالي ليكون لها دور أمني ومكانة في المنطقة الأوروبية– المتوسطية على حساب الدول الأورو بية عند مواجهة النفوذ المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة . إذ أن فرنسا همها في إدارة الأمن الأوروبي المتوسطي وتبعد بقدر الإمكان عن هذا المجال الولايات المتحدة الأمريكية . تعتبر أن المنطقة المتوسطية تضمن مصالحها الإستراتيجية، إلا أن إيطاليا وإسبانيا فهمت هذه الدوافع في إشتراكهما في المبادرات التي تطرحها، فهما يبقيان ينافسان فرنسا في إدارة المتوسط والبحث عن نصيبها من المصالح في السوق المغاربية.

من هذا المنطلق، نلاحظ أن المنافسة الأمنية على المنطقة المغاربية سوف تتوسع في المستقبل تبعا لتضاعف أهمية الأ من الاقتصادي، فكل قوة أوروبية أو غيرها (أمريكا) سوف تبذل جهدا للتقرب من الدول المغاربية، باستخدام طرق مختلفة تتأرجح بين القوة والردع من جانبه الليونة والإغراء من جانب آخر[525].

---

[524] – يومية **الإتحاد الإمارتية**، الصادرة يوم 19 جويلية 2002.

[525] – عبد المنعم سعيد، **أمريكا والعالم، الحرب الباردة وبعدها**، مرجع سابق، ص175.

إن تنافس الدول الأوروبية المتوسطية – كما هو موضح– سوف يؤثر في المشاريع الأمنية الأوروبية ويبعدها عن إقامة شراكة أمنية حقيقية في المتوسط، لأنه كما يظهر أن العقيدة الأمنية الأوروبية لم تتخلص من الأحقاد التاريخية والصراع حول النفوذ، وإن الحديث عن علاقات أوروبية متوسطية منسجمة يبدو أنها بعيدة في الوقت الراهن . إنما يمكن الحديث عن الدول الأوروبية من خلال مشاريعها تجاه المنطقة العربية المتوسطية هي المشكلة في حد ذاتها بالنسبة لهذه المنطقة، إذ أن هذه المشاريع هي التي أصبحت تهدم أمن المتوسط بواسطة التنافس بين الدول الأوروبية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخ رى، على من تكون له الأولوية في إدارة وإشراف على أمن المتوسط من منظوره الخاص ليس إلا !

إن التوسع الأطلسي إلى المنطقة المتوسطية الجنوبية وإنشاء قوات التدخ ل السريع وقوة الدفاع الأوروبية ستستهدف الأمن العربي المتوسطي وهي على مقربة من مياهها الإقليمية إنما سعيقد وضعية أمن دول جنوب المتوسط هي تلك المناورات والبحرية التي تضاعفت في القرب من المنطقة العربية في شكل منافسة بين الطرفين الأوروبي والأمريكي فإذا حاولت الدول الأوروبية المتوسطية تبرير هذه المناورات على أنها مجرد إجراءات لقياس كفاءة أداء قوتها، إلا أنها تعد بمثابة رسالة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية بأنها تهتم بهذه المنطقة المتوسطية الجنوبية أكثر من صداقتها لأمريكا وإهتماماتها حول المنطقة المغاربية.

بالتأكيد التقارب الأمي– العسكري الأوروبي من منطقة المغرب العربي تمليه عدة معطيات نذكر من بينهما، تلك التحديات التي تواجه أ وروبا من لال تزايد المخاطر الأمنية في المنطقة المغرابية، إذ أن هذه المنطقة لا تزال تمر بمرحلة إنتقالية نحو إقتصاد السوق وتسايرها مشكلات إقتصادية وإجتماعية كتضاعف الهجرة نحو أوروبا، زيادة عدم الاستقرار كما هو الحال في الجزائر، والذي قد ينشر في المغرب العربي وفي أوروبا ولهذا ترى الدول الأوروبية أن هذه التحديات تجعل ضرورة لإجراء مراقبة مستمرة حول الأوضاع الأمنية في المنطقة العربية المتوسطية.

إن من خلال هذه المعطيات أن الجزائر هي المستهدفة من مشروع الشراكة الأورو– متوسطية، لأنها تعيش أزمة داخلية، لكن هذا الأمر غير كاق نحو تضاعف أهميتها بالنسبة للقوى الدولية في المنطقة، حيث تحتوي أسواق مهمة بالنسبة للإقتصاد الأمريكية والأوربي (خاصة فرنسا)، ولهذا تشهد تنافس على أشده بين الطرفين؛ فأمريكا هي بدورها أعلنت عن

التوسع الأطلسي نحو الجنوب لمراقبة لمخاطر الآتية من هذه الم نطقة، إشارة إلى الجزائر (تحوي خطر الجماعات المسلحة والتطرف الديـــــني).

بالنظر إلى كيفية تعاطي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع الأزمة الجزائرية فإنه يلاحظ كلا الطرفين يهمه إستقرار الجزائر، بسبب تخوف كل طرف من الثاني أن يتدخل بصفة مباشرة في المشكلة الجزائرية والهيمنة عليها هذا من جهة، ولتحقيق المصالح تحتاج إلى الإستقرار السياسي من جهة أخرى، إلا أن ذلك الإستقرار الذي تريده فرنسا تريد أن يكون بعد مدة طويلة، حينما تضعف قدرات الجزائر السياسية، الاقتصادية والعسكرية وتستسلم للمبادرات الأوروبية (خاصة الفرنسية منها) وعلى رأسها الاعتراف بإسرائيل، أما الولايات المتحدة الأمريكية تطالب النظام الجزائري بالإسراع في حل مشكلاته، لأن الاستقرار ضروري بالنسبة إليها لانجاح مشاريعها الأمنية، والاقتصادية بسرعة في المنطقة العربية المتوسطية.

أما بالنسبة للمغرب، فهو بدوره يراهن على إستمرار الأزمة الأمنية الجزائرية لأن له مصلحة في هذه الأزمة، تتمثل في إضعاف موقف الجزائر من ملف الصحراء الغربية وإبعادها عن المشاركة في الترتيبات الأمنية في حوض البحر المتوسط.

وللإسراع في معالجة الوضع الأمني حتى لا يعطي الذريعة للقوى الدولية ال تي أصبحت على مقدمة من الحياة الإقليمية للجزائر، دخلت هذه الأخيرة في توجهات جديدة سواء من الناحية الداخلية باعتماد المصالحة الوطنبية بين الخصوم الداخليين أو سواء من الناحية الخارجية بتنويع علاقات الجزائر الخارجية(الذي لم يرض فرنسا)، ولا سيما في المجال الأمني إذ قامت الجزائر بربط علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، مستقلة ظرف محاربة الإرهاب لخدمة مصالحها الأمنية ودعم نظامها الدفاعي بموازاة لها تشهده المنظومة الدفاعة المغربية، من دعم من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . الملاحظ أن الجزائر بدأت تستفيد من عرو ض واشنطن المغرية حول تسليمها إلى جانب فرنسا التي تحاول أن تغير هي الأخرى من سلوكها وتقدم بعض العروض التي قد تكون مقبولة من طرف الجزائر[526].

يتضح مما تقدم، أن الجزائر وغيرها من الدول العربية المتوسطية أصبحت مستهدفة من الدول الأوروبية المتوسطية، لأن الش راكة المطروحة لا تستند إلى معايير يمكن أن تنجح المشروع بأبعاده السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وإنما تضع منهج جديد للعلاقات

---

[526] – **يومية الخبر**، الصادرة في 23 جوان 2008.

الاقتصادية لأوروبا مع جيرانها المتوسطين على ضوء متطلبات أمنية وسياسية لها وتجسيدا لقيمها الغربية، وليس على مبدأ الطبيعة المتميزة ل لعلاقات التي يحكمها الجوار والتاريخ التي يفترض أن تستند عليها، ووثيقة برشلونة أشارت لذلك.

يتعين على الدول الأوروبية إذا كانت جادة فعلا في إقامة شراكة حقيقة مع الحرب أن تساهم في دعم نظم التعليم الفني والجامعي وبرامج إعادة التاهيل في دول جنوب المتوسط، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية لدى هذه الدول . كما ينبغي إدراك ومراعاة ما حققته أجهزة التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل الجامعة العربية وإمكانية أن تتكامل المشروعات التي يتم الاتفاق عليها في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية مع ما يتم إقراره من قبل أجهزة ومؤسسات العمل العربي المشترك.

إن ضفتي المتوسط تحتاج إلى بعد الرؤية في إدراك إهتمامات جميع الأطراف ووضع سياسة حوار جديدة تؤدي إلى الاشراك في مراعاة المصالح ال متبادلة ومواجهة التحديات بمشاريع متفق عليها، أما إذا بقيت الدول الأوروبية تفكر بنظرتها التقليدية فإن كل مشاريعها ستفشل كما فشلت في مرحلة إستعمار هذه الدول.

إن مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية لم تستفد منه الدول العربية المتوسطي ـة التي عولت كثيرا عليه، في مشاركتها في الترتيبات الأمنية الحاصلة في الساحة الدولي ـة وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، إلا بعض المشاريع الاقتصادية المتواضعـة والتي جسدتها من خلال إتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بصفة إنفرادية مما يجعلـنا نصل إلى القول أن مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية لم يستطع أن يتحول إلى فضاء متوسطي يساهم في إحلال الأمن والسلم في المنطقة المتوسطية.

2-إنعكاسات الشراكة الأطلسية- المتوسطيةعلى المنطقة العربية المتوسطية طرحت الولايات المتحدة الأمريكية هي بدورها شراكة أمريكية وأطلسية، طالبت من خلالها الدول المتوسطية والشرق أوسطية للمشاركة فيها، حتى يتم ضبط نظام شرق أوسطي جديد، يكون محوره إسرائيل تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية، هكذا تجد الدول العربية المتوسطية نفسه أمام تحد جديد يتمثل في المطالبة بالدول العربية المتوسطية المعنية بالنزاع في الشرق الأوسط-الذي لم ينته . المشاركة في نظام اقتصادي- أمني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والابتعاد التدريجي من النظام العربي القائم، ولو بصورته الضعيفة.

إن النظام الشرق أوسطي الجديد الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إقامته في منطقة الشرق الأوسط، تسعى من خلاله إلى ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة من وجهة نظرها ونظرة إسرائيل، أسوة التجربة الأوروبية في عملية التكامل . هذا المشروع بدأت تتبلور بعض ملامحه لتظهر في اتفاقات التجارة بين إسرائيل، الأردن ومصر وستنضم إليه بقية الدول العربية المتوسطية إذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إقناع الدول العربية الأخرى . أنها ستقوم بتنفيذ إتفاقيات السلام الموقعة بين الدول العربية وإسرائيل ، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها تجاه أطراف النزاع في الشرق الأوسط[527].

يتصور أن المشروع الشرق أوسط ي سيجعل من إسرائيل القطب الميهين على هذا التجمع نظرا لما تتوفر من دعم إقتصادي ومالي من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا هذا من جهة، وخدمة مصالحها الاقتصادية والتجارية والمائية الصرفة من جهة أخرى ويتوسع اقتصادياتها وتجارتها في المنطقةالعربية، فإنه سيضمن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وسيجعل من عودة النزاع لا رجعة فيه، أ مام إختلاط المصالح بين الطرفين العربي والإسرائيلي[528].

يلاحظ أن أطراف النزاع، بعدما كانت ترى الحرب وسيلة لحل القضايا العالقة بينهما، لكن وبطول هذا النزاع وعدم تحقيق لأي طرف أهدافه، ومع دخول العالم مرحلة جديدة تولي الأهمية للجانب الاقتصادي جعلت من الولايات المت حدة الامريكية تقتنع بأ ن مصلحتها الاستراتيجية تتم عبر التدخل الاقتصادي واللعبة غير الصفرية في النزاع العربي الإسرائيلي، لا سيما أن إسرائيل حققت تفوق نوعي في المجال العسكري على الدول العربية المتوسطية حيث تمتلك ما يفوق **300** رأس نووي قادرة على أن تشعل حربا نووية في المنطقة[529].

غير أن الطرح السابق يمكن أن يواجه صعوبات منها : إذا تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية من تغيير الوظيفية العسكرية لإسرائيل إلى الوظيفة الاقتصادية في المنطقة على أساس أنها راعية السلام في الشرق الأوسط، فإنها ستواجه توجس إسرائيل من ترتيب الأمن الإقليمي على أسا س إقتصادي بدل السياس ي–الأمني، لأنها تتوقع أن الدول العربية المعنية

---

(527) – وحيد عبد المجيد وآخرون، **التقرير الإستراتيجي العربي 1999**(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية2002)، ص43.

(528) – ماجد كيالي،"التفكير السياسي الجديد في إسرائيل"، في **مجلـــة الشـــؤون الأوســـط**، العدد17مارس 1993 ص45.

(529) – المرجع السابق.

بالنزاع، إذا قبلت أن تتعايش مع إسرائيل فإنها لن تتجلى عن إثارة مشاكل ذات طبيعية اقتصادية كمشكلة المياه، التلوث البيئي، ولن تهدأ إلا وتعود إلى المشكلات ذات الطبيعة السياسية-بالإضافة إلى أن حزب اليهود الإسرائيلي يرفض العملية السلمية بكاملها، بعد ما واجه قرارات الأمم المتحدة بالشأن الفلسطيني، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ماهو ملاحظ ستسعى للضغط على إسرائيل إلى الرجوع إلى العملية السلمية ولو بصورة بطيئة هذا من جهة، وستزيد من الضغط على الأنظمة العربية ال قائمة بالتعاون مع إسرائيل ومحاربة المقاومة بتلفيف لها تهمة الإرهاب من جهة أخرى، وهذا كله في خدمة المصالح الأمريكية المشار إليها في المنطقة، فرضتها عليها ظاهرة العولمة.

في الشرق الجنوبي الغربي من حوض المتوسط فإن الشراكة الأمريكية- المغاربية بمختلف أطرها (مبادرة إزنستات، حوارات أطلسية- متوسطية، مبادرة الساحل الإفريقي «**أفريك____وم**»)مرتبطة بتطور العلاقة بين الجزائر والمغرب، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية من الضروري تحقيق توازن إقليمي في المنطقة المغاربية وهو الذي يؤدي إلى التقارب بين الطرفين الجزائري والمغربي وح ل القضية الصحراوية بطريقة سلمية رغم أن الجزائر تنفصل من أي دور في هذا النزاع وتعتبره قضية أممية بالأساس، فالجزائر لها موقف واضح بين تصفية الاستعمار وتعارض كل من يخرج عن هذا الإطار كالمشروع الذي اقترحه **جيمس بيك_ر** على الصحراوين بضغط مغربي- أمريكي، يقضي إعطاء الصحراوين شبه حكم ذاتي يتمتعون به على أن تبقى رموز الدولة من مسائل الأمن والدفاع والسياسة الخارجية بيد النظام المغربي [530]. وفي هذا الصدد فإن الموقف الرسمي للجزائر يرى بأنه يتناقض مع إتفاقيات **يوستن للســـــلام** عام **1999** القاضي بإجراء استفتاء لحل النزاع الصحراوي - المغربي.

يتصور النزاع أنه لم ينته، لأن جوهر النزاع له أبعاد إستراتيجية وأمنية في المنطقة، وإن الدولتين الجزائرية والمغربية ستسعيان إلى مزيد من القوة الإستراتيجية في المنطقة، وهو ما يلاحظ من خلال وسائل الإعلام في زيادة السباق نحو التسلح بين الطرفين، إذ كل منهما يعقد صفقات عسكرية، فالجزائر وقعت مع كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا

---

[530] – توفيق المدني،"مشروع بيكر: الخلفيات والأبعاد"، في **جريـــــدة البيـــــان**، الصادرة في فيفري 2002.

أما المغرب يتحصل على دعم مستمر من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا نتيجة تصرفاته «**المعتدلـــة**» من وجهة نظر الغرب لاسيما في موقفها مع إسرائيل[531].

ومع ذلك لا يعتقد بأن النزاع سيتحول مرة أخرى إلى نزاع عسكري مثلما سبق في نهاية السبعينيات من القرن الماضي لعدّة اعتبارات، لا تختلف كثيرا من تلك التي تم ذكرها حول الصراع العربي–الإسرائيلي، إلا في نقطة تتعلق بالاقتراب الأمني– الأطلسي من المجال الأمني المغاربي، فإنه سيسعى إلى تضييق التحرك الأمني للدّول المغاربية لأن هذه التحركات الأمنية والعسكرية قد أصبحت تحت المراقبة المستمرة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال أسطولها السادس، كما يعمل التوسع الأمني للحلف الأطلسي تجاه الجنوب في مجابهة التهديدات والمخاطر الآتية من هناك، إذ أنه من خلال شراكته مع الدول المغاربية سيتدخل لضمان الاستقرار الذي تنشده الدول العربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم الإبعاد عن ممارسة الضغط على الجزائر لقبول الحل الثالث الذي طرحه المغرب لتسوية قضية **البوليزاريو** وقبول إسرائيل كشريك أمني في إطار الحوارات الأمنية الأطلسية المتوسطية، دون الخوض في المسائل الثابتة التي تعتبر أساس أمن المتوسط على الأقل في شقه العسكري، مثل نزع الأسلحة المحظورة دوليـــا.

على هذا الأساس، فإن دول الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا) لن يكون لها في المستقبل هامش من التحرك الأمني دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، بإستثناء المجال الاقتصادي الذي ستسعى من خلال شراكتها مع الدول المغاربية إلى النفاذ إلى أسواقها والوقوف إن أمكن لها ذلك أمام التوسع الاقتصادي الأمريكي في المنطقة عبر مشاريعه في هذه المنطقة.

إن التوسع الغربي بصفة عامة، رغم ما يحم له من تنافس بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه سيضر بالمصالح الدول العربية المتوسطية، فإذا كان الخلاف بين الطرفين الأوروبي والامريكي بسيط يتعلق بحيز النفوذ الذي يتحصل عليه كل طرف في المنطقة أما الباقي، فإن الدول العربية المتوسطية تجد نفسها أمام إختراق غربي الهدف من ورائه الاستحواذ على المنطقة إقتصاديا وتأمين طريق النفط، ولو بأحجام مختلفة، لأن أوروبا تكون مراقبة أكثر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تكريس الهيمنة على مختلف بقاع العالم . كما تستفيد إسرائيل من خدمة مصالحها دون الاهتم ام بمصالح الدول العربية، يهمها في ذلك أن

---

(531) – نفس المرجع.

تبقى قوة إقليمية تستفيد من الأسواق العربية بعدما تستفيد من الاستقرار الإقليمي الن اتج من مشروع شرق- أوسطية [532]. بينما الدول العربية ستكون في حالة إنسلاخ من دائرتها التي تهدف إلى تحقيق الأمن القومي العربي وأن الاتحاد المغاربي المنشود لحل القضايا الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المغاربية في الوقت الحال يكون بعيد المنال أمام السباق نحو التسلح بين المغرب والجزائر.

من الملاحظ، أن أوروبا من خلال فرنسا تسعى إلى تقسيم الأدوار مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أن تترك لها المغرب العربي كمنطقة نفوذ خاصة بها، مقابل عدم إختراق الشرق الأوسط بمبادرات تستميل بها الدول العربية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية إتضح أنها ترفض هذا المنطق على أساس أنها هي القوة الوحيدة المهيمنة على العالم وستسعى للحفاظ عليها من خلال ما طرحته من مشاريع، يهدف عبرها إلى الوصول إلى إيجاد إطار مؤسساتي تشرف عليه لوجدتها وتجعل من أوروبا تتسق معها في أغلب القضايا التي تمثل إهتمامات مشتركة بينهما.

في هذا السياق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت من إستراتيجية الحلف الجديد في المنطقة المتوسطية تعمل تحت قوة التأثير الأمريكية وتشارك فيها الدول المتوسطية . ولهذا فإن تشاركهما في قوات متوسطية للردع السريع (أمريكا والدول المتوسطية) يجعل من القوات الأوروبية المتوسطية بدون فعالية أمنية وعسكرية، بعدما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تأمين مصالحها الأمنية والعسكرية في حوض المتوسط [533].

كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروعها العسكري الجديد الذي سمته «**الذرع الصاروخي الأمريكي**» على مفاجئة الدول الأوروبية به، حيث فسرته على أساس أنه مشروع يستهدف وحدتها ومشاريعها في المنطقة قبل أن يستهدف روسيا والدول النووية الأخرى الدول المارقة، كما تصرح به الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وسائل الإعلام [534].

---

[532] – محمد الأطرش، مرجع سابق، ص06.

[533] – سمعان بطرس فرجلة، **مصر والدائرة المتوسطية، الواقع والمستقبل حتى عام 2020**(القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص143.

[534] – نفس المرجع.

مجمل القول، أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تقول من خلال مشاريعها الأمنية في المنطقة المتوسطية أنها لن تسمح في المستقبل لأوروبا ولا لغيرها أن تفكر في طرح مشاريع عسكرية بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها هي التي تشرف على الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي.

يبدو هذا ما جعل فرنسا وألمانيا تعارض هذا المشروع (الذرع الصاروخي) باعتباره أنه يؤدي إلى حرب باردة جديدة في العالم [535]. وواضح أن أمريكا تهدف إلى تدعيم دورها في المستقبل للحفاظ على مكانتها الرائدة في العالم أمام تنامي القدرات العسكرية لخصومها اليوم مثل الصين، أوروبا، روسيا، هذه الأخيرة قد تسعى إلى تلتقي تسهيلات أمنية وعسكرية من الدول العربية المتوسطية كسوريا والجزائر، رغم أنها لا تمتلك قواعد عسكرية ثابتة في هذه الدول، إلا أن من خلال علاقتها التاريخية مع الإتحاد السوياتي سابقا قد يمكنها من ذلك، ولعل هذا ما يفسر تقديم تسهيلات من الحلف الأطلسي لقبول تبادل الحوار مع الدول المتوسطية الجنوبية حتى لا تجد روسيا موقعا في هذه المنطقة[536].

أما فيما يخص السياسة الأطلسية في جنوب ال متوسط فإن الحلف الأطلسي يتضح أن ه سيضاعف إهتماماته في هذه المنطقة لعدة إعتبارات، يمكن أن تختصر الاهتمامات الأطلسية في هذه النقـــاط:

1-سعي الدول في إطار الأطلسي لتحقيق مصالح عسكرية . إقتصادية في المنطقة حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة للفوز بالنصيب الأكبر من العقود العسكرية مع الجزائر، لكن إذا تمكنت من إقصاء فرنسا من صفقات عسكرية في هذا البلد، في غاية من الأهمية مثل تلك التي تتعلق بتحديث النظام الإلكتروني للدفاع الجوي للقوات المسلحة الجزائرية[537]. كما دفعت كذلك فرنسا مع روسيا، حيث جاء من خلال وسائل ا لإعلام الجزائرية أن هذه الأخيرة ألغت صفقة الطائرات «**ميـــغ 29**» أبرمتها مع روسيا وعوضتها بشراء طائرات «**رافـــــال**» الفرنسية[538].

---

[535] – نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة**، مرجع سابق.

[536] – زبيجنيوبرجينيسكي،"الشراكة غير الناضجة بين أمريكا وروسيا"، في **مجلة السياسة الدوليـــــة**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد119، (1995)، ص160.

[537] – عبد النور بن عنتر،"الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي: الشراكة الامريكية-الجزائرية، مرجع سابق، ص51.

[538] – حميد ياسين، "صفقة طائرات ميغ 29" تعود إلى الواجهة، في **يومية الخبر** الجزائرية الصادرة بتاريخ 25 مارس 2008، ص3.

2-أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الجهة الجنوبية من حوض البحر المتوسط على أنها منطقة خطر يتعين الإقتراب منها أمنيا ومراقبة التطورات فيها، ولا سيما الجزائر التي لا تزال تفاعلات الأزمة الأمنية في هذا البلد أو غيره تشير المخاوف الأوروبية والأمريكية على السواء . يعتقد البعض أن فرنسا ستلجأ إلى التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الجديد **ساركـــــوزي** لضمان الاستقرار في المنطقة المغاربية، من خلال مواجهة بؤر التوتر في المنطقة المغاربية مثل التمرد الذي حصل في شمال مالي واتساعه إلى الجنوب الجزائري، نشاط القاعدة في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي . ومن أجل هذا الغرض إلتقى خبراء مغاربيون ودوليون في الجزائر لضبط خريطة الطريق لت طويق نشاط القاعدة في شمال إفريقيا[539].

3-يرغب الحلف الأطلسي من خلال شراكته الأمنية التي بدأ بها مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الحلف تحقيق هدف على المدى البعيد يتمثل في إدخال الدول المغاربية والدول التي ستشكل النظام الشرق أوسطي في علاقة أمنية واسعة، والإشارة هنا نعني إسرائيل، فإذا نجحت أمريكا في تحريك عملية السلام وحصول إعتراف شامل بإسرائيل، فإنه سيفتح الباب لإقامة علاقات أمنية غربية إسرائيلية تحت المظلة الأطلسية لكن تلعب فيه إسرائيل دور رئيسي في تحقيق مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية[540].

4-إنه من الخطأ بمكان أن تنفق بعض الدول العربية المتوسطية في إطار الأطلسي على محاربة الإرهاب الدولي، دون تحديد بدقة المقصود بما تعنيه محاربة «**الأصوليه الإسلامية**». إن الإنطلاقة بمقولة خطأة مفادها أن الدين الإسلامي يشكل خطر إرهابي على كل من أوروبا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية يستوجب محاربته يعبر عن سوء معرفة حقيقة الإسلام الداعي للتسامح والعدل والأخوة . غير أن ما نشهده من إرهاب دولي معروف بالقاعدة يعتبر إنتاج غربي وأمريكي بالأساس، أنتجته في أمريكا في حرب أفغانستان مع الإتحاد السوفياتي سابقا، وأنعكس عليها سلبا في الوقت الراهن بعدما حاولت أن تحاربها لتضمن بقائها كدولة مهيمنة على العالم لاسيما من خلال تغلغلها في المنطقة العربية المتوسطية.

---

(539) – نفس المرجع.

(540) – المرجع السابق.

5-تستضغط الولايات المتحدة الأمريكية على دول المغرب العربي حتى تتكيف مع التحولات الدولية الجديدة، وذلك بقبول أو فرض الإنفتاح السياسي والديمقراطي، احترام حقوق الإنسان السماح بالتناوب الديمقراطي على الحكم، وسيتم ربط هذه النقاط بالانفتاح على الأسواق الدولي، وتقبل القيم الغربية حسب قرائتها الغربية وليس على أساس إحترام خصوصيات الشعوب الجنوبية.

يبدو أن الأنظمة ا لعربية القائمة تعمل على تقديم تسهيلات لأوروبا أو للولايات المتحدة الأمريكية تبعا لمن يقدم لها دعم من حيث المواقف لإبقائها في السلطة، دون إشارت عدم الاستقرار من الداخل . لكن ومع ذلك، فإن الغرب يحتاج إلى تغير هذه الأنظمة في الوقت الراهن، نتيجة أن يحتاج إلى ال سرعة في تحقيق مصالحه بكل أبعادها الاقتصادية السياسية والثقافية، ولن يقدر عليها مع هذه الأنظمة التي سعى إلى التماطل في تحقيق مصالح الغرب[541].

خلاصة القول، أن الغرب يختلف فيما بينه في الطرق التي يستخدمها مع الدول العربية المتوسطية، إذ تتأرجح بين القوة والردع تارة، الليونة والإغراء تارة أخرى، إلا أنها تصب في مقاصد واحدة تتفق عليها الدول التي تريد الهيمنة من خلال ديمقراطيتها الشمولية على هذه الدول وشعوبها . إنها تمثل أشكال من استعمار جديد تمارس على الدول المتخلقة العربية المتوسطية في إطار الدفاع عن تثبيت أركان النظام الدولي الجديد المنبثق عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبين[542].

من هذه النتيجة، يتطلب على الدول العربية المتوسطية أنت لمّ شملها، وتحدد مصالحها الحيوية المشتركة وتحاول بأفضل السبل الدفاع عنها، حتى تكون قادرة من الاستفادة من المشاريع الغربية بصفة عامة[543].

المبحث الثالث: أمن المتوسط على ضوء السيناريوهات المحتملة للعلاقات المستقبلية

---

(541) – كمال شاتيلا،"الاصلاح العربي المطلوب والتخريب الاستعماري المرفوض"، في **الموقع** http://www.alwatan.com/graphics/2004/03mars/503/dialxhtm/news8.ht

(542) – محمد سليمان أبو رومان، "البعد الثقافي في شروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكيين"، في **الموقع** http://www.almukthar.org/issues-display-cfm?id=69

(543) – عبد المنعم سعيد، **أمريكا والعالم، الحرب الباردة... ومابعدها**، مرجع سابق، ص176.

في ضوء استعراض تاريخ علاقات التعاون والمشاركة بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية المتوسطة، وفي ظل تطور هذه العلاقة جدلية التنافس الأمريكي الذي أصبح يتغلغل باستمرار داخل المنطقة، نتساءل الدراسة ماهو مستقبل المنطقة العربية المتوسطة؟

يمكن القول أن هناك سيناريوهات على الأرجح، الأول يميل إلى إحداث الطرف الغربي وتبعية الدول العربية المتوسطية.

المطلب الأول: السيناريو الأول: (إندماج«عربـــي-عربـــي» ومشاركة خارجية)

يتوقف نجاح هذا السيناريو، على بذل مجهودات متناسقة والتعاون والتضمن العربي على أصعدة مختلفة.

فعلى صعيد كل دولة عربية متوسطية، يتم طرح تصور جديد، يستدرك أخطاء الماضي ويأخذ حقائق اليوم السياسية والاقتصادية في الحسبان، ومن عناصر هذا الطرح الجديد ما يلي[544].

-الاعتماد على الإدراك العقلي الفعالية العوامل والقوى الداخلية التي تتم بصفة مستمرة الجدلية التفاعل العلاقات بين العالم الرأسمالي والدول النامية، والدول العربية المتوسطية منها، يعني بذلك التركيز على الوعي السياسي والثقافي والاقتصادي في البلدان العربية المتوسطية بواس طة المثقفين السياسين والمجتمع المدني الذين يناظلون من أجل الحصول على حقوقهم السياسية كاحرية التعبير والمشاركة السياسية الفعالة.

-إبراز خطورة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات متى كان ذلك متناقض للمصلحة الوطنية للبلد العربي المتوسطي، ومواجهتها بسياسات فاعلة، ويمكن الاستفادة خبرات الدول النامية الأخرى. وبدون التقليل من إدراك العناصر الفاعلة في العالم الرأسمالي نفسه التي تعي خطورة التبعية، فإن تلك تؤدي حتما من تقليل حدة التبعية والاتجاه نحو التنمية .

يرى عدد من المثقفين العرب، أنه انطلاقا من الواقع الدولي الذي يش هد تكتلات إقليمية، يتطلب التركيز على فكرة الإدراك العقلي لما لها دور أساسي في عملية التنمية التكاملية، بحيث يقوم المثقفون السياسيون باكتشاف ص يغ مقاربة للتكامل مبنية على الفكر لاعلى الجوانب النفسيـة، ستزيل الكثير من الشكوك على شرائح واسعة من المجتم ـع.

---

(544) – يوسف صايغ، **موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997)، ص45.

لكن لبلوغ هذا الهدف يتطلب تسيير المجتمعات وفق قواعد ديمقراطية وإشعارها بما يترتب عن الإنعزالية ومخاطر اخرى قد تكون إقتصادية أو سياسية أ , أمنية التي لا تنسجم مع واقع العولمة، هنا ينطلق المجتمع في مشار أفضل نحو التكامل لدفع عملية التنمية على المستوى الوطني والإقليمي. وهذا يحدث إذا حصل تحول إيجابي في السياسة والاقتصاد والإجتماع حيث يؤدي كل ذلك إلى تكوين مناخ ملائم بين الدول ويدعم الحضور السياسي ويرتد الأمن والتماسك الاجتماعي، ومن ثم يصبح للتكامل مبررات لوجوده وتفعله وتوسعه[545].

أما على الصعيد المغاربي، يستوجب التعاو ن بصفة متحدة لتحقيق اهداف وفي مقدمتها تجسيد التنمية الشاملة في المنطقة، تتعدى تلك الإمكانيات القطرية إلى مزيد من بذل الجهود بصفة موحدة والاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي، ولا سيما ونحن نعيش عصرا التكتلات الاقتصادية الكبرى، الذي تفتقد فيه الدول الضعيفة والمشتة وزنها في قدرتها على التفاوض حول مصالحها مع هذه التكتلات، وتصبح مجرد تابعة لقوى خارية تتأثر بها ولا تؤثر فيها.

يتطلب الأمر على دول المغرب العربي عمليات تكامل حادة فيما بينها، وترك الخلافات الضيقة جانب والاحتثال إلى تدعيم إتحاد الم غرب العربي من خلال تفعيل مؤسساته، إذ أن هذا المشروع الوحدوي يمكن أن يحقق لأطرفه العديد من المزايا الاستراتيجية، إذا توافرت النوايا، ما يمكنهم من مواجهة الظروف الدولية بأسلوب مناسب وفعال، زيادة على ذلك فإن إتحاد المغرب العربي مؤهل من الناحية الموضوعية لتجاو ز المعضلة الاقتصادية التي تعاني منها أقطاره والتي جلبت إليه صراع المصالح الخارجية وذلك من خلال تهيئة الأجواء مع دول الجوار الجغرافي في إطار العلاقات الأوروبية ا لمغاربية على سبيل المثال، ذلك كله في حالة السعي إلى التكامل الاقتصادي والمؤسسي لهذه الدول والتضح ية بمفهوم السيادة الوطنية . لكن بما يؤدي إلى التقدم بخطوات عميقة نحو الاستقرار السياسي والاجتماعي وتعميم مفهوم المشاركة الشعبية وتطور الحريات والديمقراطية لهذه البلدان ومع وضع تصور مستقبلي للشكل المغاربي المنشود نتيجة تماثل الروافد الثقافية المتماثلة وحل ال نزاعات القطرية المتنوعة وظهور مفهوم وحدوي إقليمي[546].

---

[545] – المرجع السابق ، ص51.

[546] – فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو–متوسطية، مرجع سابق، ص63.

إذ نجد المقومات الأساسية للتكامل موجودة سواء كانت ثقافية كوحدة الدين واللغة وتشابه العادات والتقاليد، أو إقتصادية كوجود الموارد الاقتصادية من طاقة بشرية وخدمات معينة وموارد زراعية، بالإضافة إلى التواصل الجغرافي بين الدول المغاربيـة.

إن المغرب العربي يحتاج إلى تفعيل كل هذه العوامل، ووضع المصلحة المشتركة فوق كل الأولويات باعتبارها مصلحة حيوية لكل المنطقة في زمن العولمة، والتقليل من الاعتبارات السياسية التي قد تجد لنفسها حلولا من خلال التقدم والتوحيد في ال مجالين الاقتصادي والاجتماعي. فكانت خلافات الاتحاد الأوروبي تتعدى بكثير خلافات الدول المغاربية في جميع الميادين، إلا أن إدراكه للمصلحة المشتركة أنها ذات أولوية تقتضي الالتفاق وحولها استطاع من خلالها تجاوز العديد من الصعوبات السياسية، ناهيك أنه أصبح عملاق اق تصادي في الوقت الراهن، ولذلك فإن أمام تزايد أهمية التكتلات الاقتصادية فإنها أصبحت ضرورة بالنسبة للدول المغاربية حتى تستعيض قدرة التنافس في التفاوض مع الآخر[547].

في الحديث عن الإندماج المغاربي، فمن المهم التمييز بين مفهومين هما : (التعاون والإندماج)، فالغرض من التعاون هو تجسيد روابط التضامن والتعاون بين الوحدات السياسية التي تتمتع سيادتها الكاملة . بينما تسعى الوحدات الإندماجية إلى التنسيق بين السياسات القومية من الجانب الوظيفي وعلى المستوى المؤسساتي بما يؤدي إلى تنازل دول الأطراف عن جزء من سيادتها الوطنية لصالح الهيئات الاجتماعية.

كما يمكن أن نعرف الإندماج بأنه عبارة عن تشكيل «**الكـــــل**» إنطلاقا من أجزاء منفصلة وهذا المفهوم ينطبق على الإندماج الداخلي والقومي، وينطبق على الإندماج الخارجي، الإقليمي أو الدولي أي (الكـــل)والذي يتأسس بدمج العناصر أو الوحدات السياسية والوظيفية المستقلة وذات سيادة.

هناك صور متعددة أنماط التكتلات من خلال أنماط وأشكال إقامتها، إذ ثمة تكتلات إندماجية تلقائية تشكل عن طريق السوق فقط، وتكتلات مؤسساتية مثل شكل الاتحاد الأوروبي الذي انطلق من المصالح الاقتصادية في البداية إلى وصوله إلى الاتحاد القائم حاليا بـــ **27دولـــة**. وبالنظر إلى المغرب العربي نجد أنه إتحاد وتكتل مؤسساتي تشكل بموجب معاهدة

---

[547] – أسامة المجذوب، **الجات ومصر والبلدان العربية ... من هافانا إلى مراكش**، ط2، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998)، ص 245.

سياسية المعروفة بـــ «**إعلان مراكش**» إلا أنت إذا حولت إيجاد مواطن القوة في العملية الإندماجية الأوروبية مقارنة بالتجربة المغاربية، فإن كل التجارب العالمية بما فيها الأوروبية والمغاربية تؤكد أن العا ملين الاقتصادي والسياسي يعدان من الجوانب الأساسية لأي إندماج دولي، فأغلب التجارب الإندماجية للدول الكبرى تحدث تحت تأثير الضرورة الاقتصادية والسياسية ولها صلة وطيدة بتطور رأس المال والاستثمار وحرية الحركة في كل تجربة، بالإضافة إلى الإيديولوجية الليبيرالية الاقتصادية، كلها نقاط يفتقدها مشروع الاتحاد المغاربي[548].

من المنظور المستقبلي لتطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمتوسطي أو الأمريكي والمتوسطي في مجال إقامة مناطق للتبادل الحر، فإن هذا الاحتكاك سيولد تحديات إقتصادية وسياسية للدول المغاربية وقد يزيد من حدة الصعوبات والمشاكل التي تعترض بنيتها، والوضع القائم يفرض على الدول المغرابية تعجيل بمنطقة للتبادل الحر والسماح بانتقال عناصر الإنتاج بكل حرية من أجل الاستعداد لمواجهة أوروبا أولا وأمريكا ثانيا[549].

يرى بعض المحللون أنه من الضروري تجاوز التباطأ والاخفاق اللذين حالا حتى الآن دون تحقيق منطقة التبادل الحر وإتحاد جمركي على المستوى المغاربي حتى تتمكن هذه الأقطار من تنظيم نفسها داخل منطقة التبادل الحر الأورو-مغاربية أو الأمريكية المغاربية.

تبرز أربعة عناصر موضوعية تبين الفرص الدافعة والمحفزة للتبادل التجاري بين الدول المغاربية[550].

1-ضعف المبادلات بين الدول المغاربية، وحجم المبادلات بين الأقطار المغاربية يدل على أن إحداث منطقة تبادل حر إقليمية لا يمكن أن يؤدي إلى إختلال أي إقتصاد قطري في المنطقة مادام مستوى المبادلات البينية لا يتجاوز حد أدنى، لذا فمن المؤكد أن المفعول الإيجابي لحرية التبادل الإقليمي على تنمية الاقتصاديات المغاربية يفوق بكثير مفعوله السلبي.

2-إن أهمية التجارة الغير منظمة بين الدول المغاربية تدل على وجود إمكانيات تبادل إقليمي حقيقي، أصبح من اللازم توضيفها لصالح التجارة الإقليمية المنظمة، ولأن التجارة البينية

---

[548] – حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص555.

[549] –فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية**، مرجع سابق.

[550] – مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، ط2 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)،ص 149.

تندرج ضمن منطقة التبادل الحر غير الرسمية، ما هي إلا دليل على وجود علاقات تضامن مصلحية في أغلب الأحيان بين سكان المناطق الحدودية، لا سيما إذا كانت بين منتجين ومستهلكين.

3-من المؤكد أن الأنظمة الاقتصادية المغاربيةة متشابهة ببعضها البعض، ولهذا فإن لها من فرص التكامل يمكن من خلالها تحديد مواضيع التكامل على الأقل من ثلاثة قطاعات من أجل العمل على توظيفها، قطاع الطاقة، قطاع الزراعة، والقطاعات الصناعية والخدماتية.

4-يقع على عاتق دول المغرب العربي إذا أرادت إحداث منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي أوالولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على تحرير التجارة الخارجية وتقليص الحماية الجغرافية وإصلاح وتنظيم الأنظمة الضريبية وتنازل هذه الدول عن التدخل في بعض القطاعات وتحرير التجارة والمبادلات بين الأقطار المغاربية، كل ذلك سوف يؤدي إلى إحداث التكامل والإندماج.

وبالتركيز على السياسات المغاربية فإنه يتطلب أن تكون نابعة من صميم المجتمعات المغاربية ومكوناتها الثقافية مع القدرة على تطوير المفاهيم والمرونة معالجة تحديث القوانين، وربطها بحل المشكلات البيروقراطية لضمان مواجهة التحديات المتلاحقة في التطور العالمي والمحيط الإقليمي. لابد من توافر بيان جامعة من حيث المعطيات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني إذا أرادت هذه الدول تحقيق شراكة حقيقية في علاقتها مع دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار النظام العالمي الجديد[551].

أما على المستوى العربي، فإنه بالنظر إلى التكتلات الاقتصادية التي يشهدها العالم فإن الدول العربية بصفة عامة بدون شك تتأثر سلبا من هذه التكتلات، لأنها تفتقد آليات المواجهة والتعاون البناء معها . هذه التكتلات تستهدف إستغلال الثروات والموا رد من مياه، بترول وأرض، مما يستدعي إعادة التفكير في بعث التعاون العربي في مختلف المجالات السياسية،

---

[551] – برهان غليون وآخرون، **جدل الوحدة الديمقراطية في وحدة المغرب العربي** ، ط2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص215.

الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وذلك للاستفادة من سهولة التفاوض والمساومة مع تلك التكتلات[552].

يمكن الإشارة في هذا المجال، أن الأسلوب العلمي والعملي الذي يؤدي إلى نتائج إيجابية في مجال التعاون بين الدول العربية، هو الذي يبدأ في مجالات واعدة بين دولتين أو أكثر ليتوسع لاحقا إلى باقي الدول العربية الأخرى، يضمن الوحدة التكاملية الاقتصادية والسياسية من خلال تشابك القطاعات الاقتصادية الاجتماعية فيما بينها، ومن هن ا تبدأ آليات للتأسيس لكيانات تطمح إليه الشعوب وتضمن قوتها وإستمراريتها بقدرتها على ضمان العناصر التوحيدية بين الشعوب العربية من جهة، والتقليل من عناصر التنافر بينها من جهة أخرى، إلا أن ذلك يستدعي في نهاية الأمر توافر الإرادة السياسية، لأنها تعد حجر الزاوية لبناء تجربة عربية مقتدرة على مجابهة التحديات الداخلية والتعامل بندية مع التكتلات الأخرى، لضمان الأمن بمختلف الجوانب في المنطقة العربية[553].

المطلب الثاني: (إندماج «عربـــي-إسرائيلـــي-غربـــي» وتبعية للغرب)

إذا كانت الشراكة الأورو-متوسطية أو الأمريكية -المغاربية، قد قامت كل منهما بهدف تنمية حوض المتوسط وعلى دعم التحول الاقتصادي المترافق مع إنشاء منطق التبادل الحر بين الدول الموقعة على إتفاقيات المشاركة مع الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، والمساعدة على تحقيق التنمية الشاملة وتنمية المجتمعات الم دنية، فإن معظم هذه الأهداف لم تحقق، وذلك لعدم وجود مؤسسات منوطة بها تقوم على تحقيق هذه الأهداف، فإذا يحاول الاتحاد الأوروبي أن يتقاسم هذا الطرح مع الدول العربية المتوسطية من خلال دعوته عبر مبادرة فرنسا للإلتحاد من أجل المتوسط إلى إنشاء مثل هذه المؤسسات إنم ا يهدف إلى جذب

---

(552) – محمد السيد سعيد،"الكتل التجاريةالدولية وفي إنعاكساتها على الوطن العربي"، في محمد السيد سعيد واخرون، **الوطن العربي** والمتغيرات العالمية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994)، ص324.

(553) – عبد الحميد إبراهيمي، مرجع سابق.

الدول إلى علاقة أوثق مع الإتحاد الأوروبي وفق لأهداف الاستراتيجية الأمنية الاوروبية، لأن إيجاد مثل هذه المؤسسات لا تكون قدرة على إحداث الإندماج في غياب مبرارات وجودها.

سعت الدول المغاربية إلى إستفاء شروط الاتحاد الأوروبي وتحقيق ما طلب منا من خلال الدخول في الإصلاحات الاقتصادية ومفاوضات للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية دون سعي الاتحاد الأوروبي بما يكفي للعمل الموحد والمؤسسي بين الطرفين المغاربي والأوروبي . هذا التعثر يرجعه البعض لأسباب تخص أوروبا في حد ذاتها التي تعاني هي الأخرى من صعوبات إقتصادية بسبب إقرارها بتوسيع الاتحاد الأوروبي إلى دول أوروبا الشرقية . ولهذا يتصور أن أي إقرار على مستوى الأوروبي المتوسطي إنما يعد محاولة هدفها إذعان الدول العربية للخضوع لقرارات جوهرها أوروبي خالص، تكون صفة التبعية هي السائدة في تلك العلاقة بين الطرفين بدل الش راكة الحقيقية التي تقوم على الحاجة المشتركة بين الطرفين الأوروبي والمتوسطي.

يرى عدد من قادة دول المنطقة العربية المتوسطية وأغلب محللوها السياسيون والاقتصاديون أنالمشاركة التي أبرمت في حوض المتوسط تمت بعد إتفاقيات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في **أرسلو 1993**، لغرض إيجاد إطار إقليمي واسع يسمح إسرائيل والبلدان العربية المطلة على البحر المتوسط تحل هذه السياسة الإقليمية في المنطقة محل الخطوات البنائية الإقليمية التي كان الاتحاد الأوروبي قد أعدها لتدعيم التعاون في المنطقة العربية المتوسطية بشكل أولي آخذ بعين الاعتبار عناصر الأمن والهجرة وتدعيم الاستقرار السياسي.

إن المشاركة التي يدعوا إليها ويعمل على تجسيدها الغرب ولا سيما الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية المتوسطية، وإن بدت شاملة المجالات السياسية، الأمنية الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية إلا أنها شكلت فصلا تمام ا بين المجال الاقتصادي الأوروبي من ناحية والمجال الاقتصادي العربي المتوسطي من ناحية أخرى. هذا أدى إلى تعثر تحقيق هدف الإندماج الكلي لإقتصاديات الدول الأوروبية المتوسطية أو بمفهوم آخر فهو إدماج للاقتصاديات المغاربية في الاقتصاد الأوروبي من خلال مشروع منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية ومن ثمة بقيت عملية الإندماج على الحدود الفاصلة بين الأشخاص ورفض إندماج المجتمعات يطرح الاتحاد الأوروبي مفهوم يقوم على حرية إنتقال السلع والخدمات ويرفض حرية حركة

الأشخاص في الفضاء الأورو– متوسطي، وفي ظل غياب إستراتيجية مغاربية للم واجهة فإن المشاركة مع الإتحاد الأوروبي تبقى رهينة الإرادات والتوجهات الأوروبية.

من ناحية أخرى، فإن الهوة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بين دول الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية ليس من الأمور السهلة تجاوز على الأقل في المدى القريب والمتوسط، إذ لا تتسا وى بنيويا المنطقتان المتوجهتان على ضفتي المتوسط (أو على ضفتي الأطلسي–المتوسطي،و يكفي أن نركز على أوروبا التي تكثف علاقات إقتصادية مع المتوسط أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية) وإن أوروبا قطب اقتصادي متكامل فضلا أنها متجانسة على المستوى السياسي، أما حوض المتوسط الجنوبي فهو على طريق محاولة النمو لا يزال في توسع ديمغرافي كبير ولا يتكامل من الداخل، ولا يتجانس كثيرا من وجهة نظر سياسية [554].

كما أن التفاوت في الداخل والأجور بين المنطقتين واضح، لا تماثل بينهما، إذ تشير بعض وسائل الإعلام إلى أن الإنتاج الداخلي الصافي للاتحاد الأوروبي يفوق **17** مرة أكبر من إنتاج البلدان العربية المتوسطية . وتبقى ترتبط العلاقات المتميزة بين الدول العربية المتوسطية وأوروبا كذلك بعوامل مختلفة يبرز من ضمنها الفرق الديمغرافي والروابط التاريخية والاستعمارية المتعلقة بالسوق الأوروبية التي أصبح ت المنفذ الطبيعي كمجمل صادرات بلدان العالم الثالث المتوسطية والسوق الأساسية لاست يرادها أيضا وبالإضافة إلى كثافة الهجرة المتوسطية إلى أوروبا والسياسة الأوروبية في المنطقة العربية هذا الترابط والميل تجاه أوروبا، بدون جزم ماله من سيئات أو حسنات، إلا أن هذا الجذب الذي يمارسه الاتحاد الأوروبي وقوة سوقه الموسعة باستمرار وقربها الجغرافي أحدث في بلدان المنطقة الجنوبية المتوسطية عدم الاهتمام بالبحث عن تكامل أفقي أكبر وهو الذي تسبب في هوة كبيرة في التبادل بين البلدان العربية المتوسطية والدول الأوروبي[555].

كما أنه لا يوجد تنسيق في المجال المالي والاقتصادي بين أوروبا والمتوسط فالمتوسط يتعلق بأوروبا أكثر بكثير مما تتعلق هي به وهذا يتبين بوضوح في التدفق التجاري، فحسب بعض الإحصاءات تشكل صادرات المغرب والمشرق لأوروبا **13%** من مجمل الدخل الصافي لتلك المناطق و **65%** من مجموع تصدير ها في حين تشكل النسبة من أوروبا إلى تلك البلدان

---

[554] – سمير امين وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية** (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002)، ص12.

[555] - Henty Jean Robert, "L'élargissement Vers le Sud, Scénario, Alternatif d'un Partenariat en Crise ? " Dans : http://www.petiples.mmsh.univaix.fr/remsh/seminaires/durham/irh/pdf

رقما ضئيلا على مستوى الإنتاج الداخلي الصافي(**0,4%**) وهامشا بخصوص التصدير الإجمالي (**1,7%**) [556].

وبتعبير الاتفاقات فإن الإنتاج العربي المتوسطي إذا له تسهيلات للعبور إلى أوروبا لكنه ونتيجة لضغوط من نوع آخر لم تعط نتائج إيجابية بالنسبة للدول العربية المتوسطية وبالنتائج التي توصلت إليها منظمة التجارة العالمية فإذاتلك التسهيلات الممنوحة للدول المتوسطية ستقل جراء دخول منافسين جدد للبضائع العربية المتوسطية في السوق الأوروبية، خاصة تلك المتعلقة بدول أوروبا الشرقية التي تحصلت على مزايا داخل الاتحاد الأوروبي.

في هذا السياق، فإن في إطار اتفاقات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية بصفة منفردة، سيقابله سرعة في محاولة الإدماج المغاربي الأوروبي مقابل سير بطيئ فعلا للتكامل بين الدول العربية المتوسطية، على الرغم م ن إنسجامها اللغوي والثقافي . وتبقى الروابط الاقتصادية والمالية والسياسية قوية عموديا مع أوروبا وضعيفة جدا على المستوى الأفقي العربي، إذ لم يحدث تطور في المجال الإقليمي العربي منذ قيام السوق العربية المشتركة سنة **1964**، إن لم نقل يشهد تراجعا أمام تزايد الارتباط بأوروبا. تجدر الإشارة إلى القول كذلك حتى تلك الإجراءات التي تتخذها الدول المتوسطية الجنوبية تجاه أوروبا لم تكن ملائمة، لأن اللجوء إلى الحواجز الجمركية البيروقراطية وتحديد الأسواق الوطنية لا تمثل عنصرا فعالا وضخما لجذب الاستثمارات من الخارج[557].

نخلص إلى عصارة القول، إذ لا يمكن تحميل أوروبا كل الإخفاق التي حدثت في البلدان العربية المتوسطية حيث أن سياساتها الوطنية الغير ملائمة هي بدورها ساهمت في بروز التحديات الأمنية في هذه المنطقة وفي مقدمتها الفقر المتنامي وهي تتمتع بمواد حيوية إذ الدول المغاربية تمتلك حوالي **65%** من الاحتياط العالمي للغاز غير أنها غارقة في ظروف إجتماعية وإقتصادية سيئة أدنى بكثير من إمكاناتها، ذلك لأسباب سياسية شخصية غابت عنها الديمقراطية والمشاركة السياسية والمصلحة العليا للشعوب، إذ يلاحظ أن أنظمة هذه الدول تميل إلى الاستثمار في الخارج بدل الاستثمار في الداخل ناهيك أنها تركز على الأمن العسكري لتقوية

---

[556] – نجلاء الأهواني، **الشراكة الأورو–متوسطية، عشر سنوات بعد برشلونة**،(القاهرة: المركز الأوروبي للدراسات،2005) ص99.

[557] – وفاء سعد الشربيني، **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، 1991–2003**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005)، ص81.

أنظمتها السياسية بدل الاهتمام بالأمن التعاوني الذي يؤدي إلى التوحيد في مختلف المجالات والأصعدة.

إنه من الضروري على البلدان العربية المتوسطية التسريع في التحرير التدريجي لتشريعاتها وبنيتها التحتيةة المالية، الإدارية وتحديث أنظمة الاستثمار بما يتوافق مع تكوين الرأسمالي البشري لا سيما من خلال سياسة التعليم، لكن البعد الأخذ بعين الاعتبار حجم التحديات الاجتماعية التي تواجهها هذا من جهة، ومراعاة قدرة حركية المؤسسات على التطوير السريع تبعا لمتطلبات العالم الجديد من جهة أخرى، إذن الأمر يتعلق بتوفر إرادة سياسية حقيقية عند الدول العربية لتغيير ظروفها عبر إختيار مشاريع تكاملية إقليمية تضمن الاستفادة من مزايا السوق الموسعة الإقليمية التي أصبحت ضرورة لا مناص منها في زمن العولمة.

خلاصة الفصل

بناءا على ما سبق طرحه في هذا الفصل، يلاحظ أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتعاظمة في المنطقة المتوسطية في هذه المرحلة، إذ تسعى إلى تأسيس شراكة أمنية، عسكرية وإقتصادية مع الدول المنطقة العربية المتوسطية من خلال مزجها بين مفهومي الأمن السكري والأمن الاقتصادي، إلا أنها لا تزال تستند على عامل الردع العسكري كإجراء توظفه لتظهر على أنها القوة العسكرية المهيمنة في الحوض المتوسطي والقادرة على إدارة نزاعاته وبناء أمته بما يتلاءم والمحافظة على مصالحها في المنطقة.

يبدو من خلال تحليل للدور الجديد للأسطول السادس وحلف شمال الأ طلسي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد محاربة ما تسميه ظاهرة الإرهاب الدولي أن أمريكا إذا شعرت

أنها أمنت نفسها في المنطقة المتوسطية إلا أنها وجدت نفسها أمام تحد بارز يتطلب منها التعامل معه بحكمة، إن رؤيتها الأمنية للمنطقة المتوسطية يتعارض مع الرؤية الأو روبية في أمن حوض المتوسط، ناهيك عن الرؤية الأمنية الروسية في نفس المنطقة.

من جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت عن مشاريع إقتصادية وأمنية مع دول المنطقة المتوسطية على أساس مساعدة شعوب المنطقة على التكيف مع التحولات الدولية الجديد وإيجاد حلول لم شاكلها الاقتصادية، إلا أنها تخفي وراءها أهدافا تنم عن الهيمنة والسيطرة على المنطقة أمنيا وإقتصاديا، اتضحت من خلال ما ترمي إليه كل منها والاتحاد الأوروبي في نفس الوقت إلى إدخال المنطقة العربية المتوسطية في أحلاف عسكرية أمنية وإقتصادية لتبقيها تابعة لأحد منه ا أو كليهما كقوى منافسة على المنطقة أمنيا عسكريا وإقتصاديا. لقد فرضتها عليهما مرحلة ما بعد الحرب البار دة التي تتسم بالتنافس الدولي لوضع ترتيبات للنظام الدولي الجديد بما يدعم مركز، قوة ونفوذ كل منهما في الساحة الدولية، لهذا نشهد كل من أوروبا والولايات المت حدة الأمريكية تحاول إحتواء المنطقة العربية المتوسطية عسكريا وإقتصاديا.

أما بالنسبة للدول العربية المتوسطية، لم يكن أمامها خيار آخر غير التقرب من إحدى الكتلتين المتنافستين (الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي)، إنه في المرحلة الأخيرة إتضح أن الدول العربية المتوسطية تميل نحو الطرف الأمريكية أكثر من الطرف الأوروبي لأن هذا الأخير لم يحقق لها ما توعد به من خلال مؤتمر برشلونة سواء من حيث تقديم مساعدات مالية وتجارية عاجلة لإنعاش إقتصادياتها، أو من حيث تسوية خلافاتها السياسية على رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، لذلك وجدت الدول العربية أن من مصلحتها التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من الاتحاد الأوروبي لإيجاد حل لمشكلاتها العالقة . هذا يعني أنها لا تعول الكثير على دول الاتحاد الأوروبي حتى يكون شريكها السياسي في عملية السلام في الشرق الأوسط، لكن مع ذلك تحاول أن تحافظ شريكها السياسي في عملية السلام في الشرق الأوسط، لكن مع ذلك تحاول أن تحافظ على علاقتها معه في المجال الاقتصادي والسياسي، آخذة بعين الاعتبار محدودية دورها بعدما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور أساسي في القضايا المتوسطية عبر استغلالها ما أسمته محاربة الإرهاب الدولي وأيدتها في ذلك معظم دول العالم من خلال تبيان مسار العلاقات المستقبلية في حوض المتوسط يتضح- مما لا

يدع مجالا للشك، أن هذا المشار المستقبلي الخطي لا يخدم المصالح العربية المتوسطية بقدر ما يبقى المنطقة رهينة المصالح الغربية وفي مقدمتها المصالح الأمريكية في المنطقة المتوسطية.

الخاتمـــــة

لقد اهتمت الدراسة بكشف أسلوب تنفيذ السياسات الأمنية في منطقة المتوسط سواء كانت أروبية أو أمريكية هذا من جهة، وبينت وجهة نظر الطرف المتوسطي الجنوبي من كل منها من جهة أخرى، حيث تم توضيح كيفية ممارستها وأساليب ها وتوجهاتها المحددة في إطار مشاريع أمنية تجمع أطراف معنية بها . كما تناولت الدراسة بالتحليل العوامل المؤثرة في تلك السياسات والاستراتيجيات الأمنية بالتركيز على تقديم تحليل للمنافسة الإستراتيجية الأمريكية- الأوروبية في المنطقة المتوسطية والتي عن طريقها ضبطت معلومات دقيقة وموضوعية تسهل الوصول -ولو نسبيا- إلى حقيقة أمن منطقة المتوسط المطلوبة في هذا البحث، لكن بعد الاعتماد على أطر تحليلة ومفاهيمة عامة التي تم توظيفها في الإطار النظري لهذه الدراسة . ونتيجة لذلك يمكن إيجاز أهم النتائج المتوصل إليها على النحو التالـــــــي.

إن السياسة المتوسطية للاتحاد الأو روبي منذ سنوات الستينات من القرن العشرين إلى نهاية الحرب الباردة، لم تكن سوى انعكاسا لهيمنة التصورات التقليدية الواقعية للسياسة العالمية، فكانت تتراوح بين النز اع أحيانا والتعاون والتهدئة أحيانا أخرى بين الدول كفواعل محورية ووحيدة في العلاقات الأوروبية- المتوسطية. لكن إذا كانت التحولات البنيوية والممارسات الاجتماعية مست أجندة السياسات الأمنية العالمية والإقليمية وبرزت مقاربات أمنية جديدة بديلة كفيلة بإدارة السياسات الناشئة بما يوافق مواجهة التحديات الأمنية الجديدة للمجتمعات الأوروبية (النمـــو الديمغرافي في الج نوب، مشاكله الاقتصادية، مشاكله البيئية، توتراته الاجتماعية ...الخ)، وإنما هي في الواقع أتت في سياق إعطاء مصداقية للسلوكات السياسية والأمنية الأوربية على مستوى الجهة المتوسطية، بعد أن كانت في السابق أروبا تستتر بسياساتها الهزيلة في المتوسط وراء خطابات التهد يد الشيوعي (العسكـــري) القادم من الدول المغاربية لا سيما الجزائر وليبيا.

إن الآثار الإيجابية المرتقبة من طرف الدول المتوسطية النامية على رأسها عناصر الاستقرار الإقليمي، التنمية المشتركة والرفاهية في إطار مشروع الشراكة لا توجد لها دلالات واضحة من الناحية التطبيقية. إذ أن منطقة جنوب البحر المتوسط تشهد زيادة مخيفة في حدة الصعوبات التي تعاني منها، رغم أن هناك محاولات جادة من بعض الدول الأوروبية مثل

إيطاليا لإعطاء المشاريع الأوروبية مضمونا على أرض الواقع، مثلما تم في أوروبا من خلال مشروع «**هلسنكي**» حول الأمن والتنمية في أروبا . وفي الحقيقة فإن مشروع الشراكة الأروبية–المتوسطية له أهداف سياسية ذات طبيعة أمنية بحته، إذ تم صياغته بشكل مطابق مع مصادر التهديدات الجديدة التي أصبحت تؤكد عليها الخطابات السياسية والأكاديمية الأروبية حول الأمن في الجهة المتوسطية، إذا فالشراكة الأوروبية–المتوسطية هي عبارة عن إستراتيجية لاحتواء التهديدات الجديدة لأوروبا على مستوى إقليمي متوسطي، لكن بطرق تزعم أنها سلمية تشاركية وبنائية بين الطرفين الأوروبي والمتوسطي . إلا أن ما دامت الجدية تنعدم بصفة عامة في الطرف الأوروبي بشكل عام، فقد جعلت مبادرة الشراكة تراوح مكانها، ويعود هذا التردد في حقيقة الأمر إلى طبيعة السياسات الجغرافية التي لم تكن لها دلالات فعالة، نتيجة فقدانها للعمل المشترك هذا من ناحية، وكيفية تنفيذها من جانب الدول الأوروبية من ناحية أخرى . وبسبب انعدام سياسة خارجية موحدة أروبية أدى إلى اختلاف رؤى الدول الفاعلة منها في توجهاتها الإستراتيجية، مما غيب نظرتها الموحدة لبناء شراكة جادة مع الدول المتوسطية كأداة فعالة تؤدي فعلا إلى تحقيق الأمن في المتوسط.

كما أنه إذا تزعم دول أوروبا أنها طورت منهج تعاملها مع المجتمعات العربية المتوسطية تبعا لم قتربات نظرية أمنية حديثة كتوظيفها لمنطلقات البنائية الاجتماعية، لكن لم تستطيع تجاوز إطارها الفكري الوضعي بشكل فعال، وإنما قامت به هو مجرد محاولة لتحقيق قطيعة مع التصورات الوضعية التقليدية التي تمثل خلفية فلسفية للهيمنة السياسية والعسكرية الأمريكية على الأجندة السياسية العالمية هذا من جهة، والوقوف أمام فرصة قد تعطى للأمم وشعوب الضفة الجنوبية للمتوسط لتعبر عن تصوراتها ورؤاها حول آليات بناء ة لبناء السياسات الإقليمية وفق ما شهدته مرحلة التسعينات من القرن العشرين من بروز لأفكار جادة (بعد الحداثة، النقدية) حول الأمن قد تضر بالخطابات الأكاديمية الأر وبية و بسياساتها من جهة أخرى. ولهذا استهدف الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة البنى الاجتماعية لمجتمعات الضفة الجنوبية المتوسطية من خلال تفكيكها وإعادة بناء أنماط تفكير جديدة في ها على شاكلة النمط الأوروبي . لكن إذا لم يترك المجال للفئات التي تحمل الانشغالات الصادقة لمجتمعات الطرفين حتى يتسنى لهم التنسيق بين وجهة نظرهم الفكرية بما ينسجم مع متطلباتهم المنشودة، والإبقاء على الهيمنة على أصحاب القرار السياسي في الدول المتوسطية النامية لتنفيذ كل

أهداف المشروع الخفية وتدعيم مهمة تنفيذها من طرف دوائر سياسية أشخاصها لا علاقة لهم بطموحات شعوبهم، فإن المشروع قد قوض إلى حد التعامل الشكلي بين الحكومات ولم يستطيع الاتحاد الأروبي أن يكسب الرهان الأمني من خلاله في المنطقة المتوسطية.

إن ممارسات الطرف الأروبي توضح بأنه لم يستهدف ت حقيق مصالح متبادلة مع الدول المتوسطية النامية. وبينما أدرك الجانب الأوروبي الخلل في نظامه الرأسمالي الذي يشكل معاناة للدول المتوسطية النامية، فقد فرض تغييرا في إستراتيجي ه لتطوير العلاقات بين الطرفين وفق إجراءات محددة في الجانبين التجاري والمالي وفق ما يدعم مركزه وهيمنته الاقتصادية والثقافية على الطرف المتوسطي النامي . وبذلك تمكن من تحقيق انشغالاته الأمنية مثل مكافحة ظاهرة التطرف والحد من الهجرة والهيمنة على أسواق الدول المتوسطية النامية . وهكذا تمكن الاتحاد الأروبي من الحفاظ على وضعيته التقليدية بواسطة هذه ال سياسات دون السعي بشكل ملموس إلى رفع التحديات بالنسبة للجانب الآخر خاصة في جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق تنمية طموحه فيها والتقليل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية عبر العمل بجدية في تجسيد عملية الشراكة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأروبي يسعى لتعظيم مكاسبه عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تشكل عقبات حقيقية أمام دخول منتجات الدول المتوسطية النامية إليها، وعلى العكس من ذلك فلقد تلقى تسهيلات من حكومات دول هذه الأخيرة لترويج سلعها وخدماتها في بلاد ها. كانت النتيجة أن دول الاتحاد الأروبي تزداد قوتها وأمنها على المستوى الدولي في ظل توسيع أسواقها في الدول المتوسطية النامية .بينما هذه الأخيرة أصبحت اقتصادياتها مهمشة وبدون فعالية في الساحة الدولية، وأصبحت مهددة في وجودها ككيانات مستقلة طالما هي عاجزة عن ضمان شروط البقاء التي تضمن لها الحفاظ على الحد الأدنى من مصالحها الوطنية، ثم توفير شروط تضمن لها إمكانية بناء شراكة متوازنة مع أوروبا والغرب عموما تحقق لها الأمن الاقتصادي.

لقد استخدم مشروع الشراكة الأروبية– المتوسطية كأداة إستراتيجية أروبية لتحقيق توازن على المستوى العالمي، غير أنها استخدمت تجاه الدول المتوسطية النامية لتطويق حر كتها بواسطة آلية الشراكة الثنائية وتقييد توجهاتها نحو فضاء أكثر ملائمة. إن الأسباب التي قدمها الاتحاد الأوروبي في عدم مراعاة خصوصيات وقضايا المطروحة من طرف دول جنوب المتوسط مبررة من طرفه بحجج وهمية مثلما هو الحال في القضايا التي أثيرت في الميدان

السياسي كقضية ممارسة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان والنزاع في الشرق الأوسط وكيفية معالجتها. إلا أن الواقع أثبت ضعف الدور الأروبي أمام الولايات المتحدة ا لأمريكية بعدما تدخلت كطرف فاعل وحاسم في ا لقضايا المتوسطية، مما يعني أن الإطار الذي حدده الطرف الأروبي بينه وبين الدول المتوسطية النامية غير ملائم ا لتحريك الشراكة بينهما بصفة فعالة وتحقيق التقارب فيما بينها تبعا لما يضمن لهما الأمن في المنطقة.

لقد تعاظمت أهمية منطقة المتوسط بالنسبة للاقتصاديات واستراتيجيات كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأروبي، مما أثر بشكل كبير على أمن دول المنطقة، واتضح ذلك في مضاعفة الولايات المتحدة الأمريكية لبوارجها العسكرية في المنطقة، إضافة إلى إعادة تمركزها وانتشارها في أهم النقاط الحيوية من حوض المتوس ط كالجهة الجنوبية منه، نتيجة شعورها بأن التحرك الأر وبي العسكري يمكن أمن يهدد مصالحها في المنطقة، ومن مكانتها المهيمنة على العالم . لكن إذا لم يكن الهدف من الشراكة الأوروبية- المتوسطية الغرض منه النهوض باقتصاديات الدول النامية كأساس لضمان الأمن في المنطقة بجا نب حل المشكلات الأمنية الأخرى يرضي جميع الأطراف والاقتصار على كيفية الوصول إلى منظومة أمنية متوسطية تشرف عليها دول الاتحاد الأروبي لقطع الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول هي الأخرى المحافظة على وجودها العسكري والأمني والاقتصادي في المنطقة هذا من ناحية، ومحاولة الت سريع في تجسيد إقامة منطقة تبادل حربين الطرفين الأوروبي والمتوسطي بما لا ينسجم ومكوناتهما المتباينة من حيث المنتوج والبيئة والإنسان، ناهيك عن التفاوت في مستويات النمو بينهما، فإن الدول المتوسطية النامية أدركت عدم فعاليتها في الساحة الدولية إذا ما بقيت تعتمد على الشراكة الأورو-متوسطية لتحقيق أمنها.

إن أوروبا تعتقد بأنها تمتلك الشرعية في مكافحة ظاهرة التطرف والجريمة المنظمة وكبح الهجرة وتوسيع تجارتها في المنطقة المتوسطية الجنوبية، لكن ا لدول العربية المتوسطية أصبحت على قناعة من أن الشراكة الاقتصادية والأمنية مع دول الاتحاد الأروبي لن تحل مشكلاتها التي عولت عليها بأنها تساعدها على حلها خلال اجتماعهم في برشلونة، ولهذا أصبحت مقتنعة حاليا بأن تقربها إلى الولايات المتحدة الأمريكية- وإن كان ذلك على حساب مصالحها- أفضل من التقرب إلى دول الاتحاد الأ روبي على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وتنفرد بالإرادة الدولية تقضي الضرورة التكيف معها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت ذريعة من أحداث **11سبتمبر 2001** لبسط نفوذها على أهم المناطق الإستراتيجية في العالم بحجة احتواء ما أسمته الإرهاب الدولـــي يتضح ذلك من خلال توسيعها لمهام الحلف الأطلسي في المتوسط أو مشاريعها في المنطقة كمشروع الشرق الأوسط الكبير وفق ما يضمن لها التحكم وخدمة مصالحها في المنطقة العربية المتوسطية، لكن ذلك لن يتحقق لها ولا لدول الاتحاد الأروبي بدون تحقيق تنمية فعلية في البلدان المتوسطية النامية التي تحدد مكانتها في المجتمع الدولـــــي.

وأمام بروز عوامل التباعد بين المجتمعات العربية المتوسطية والدول الغربية بصفة عامة، فإن الأمن الشامل الذي تراهن عليه أروبا يبدو بعيد المنال ما دامت الكفة ترجح اللاتوازن واللإستقرار في منطقة المتوسط، إ لا أن وضعية المتوسط لم تح سم بعد فيمكن تدارك المشكلة وتغييرها في الاتجاه الإيجابي، وهذا يتطلب ما يلـــــي:

-المزيد من الإدراك العقلي المتبادل بين الفواعل المتوسطية من منطلق جوهر الدراسات العلمية حول الأمن والموثوق فيها من طرف مجتمعاتها حتى يتم الاستجابة لمتطلبات شعوب الضفة الجنوبية والشعور بالاطمئنان نحو التقارب نحو أروبا بصفة خاصة والغرب بصفة عامة في أطر متناسبة وتتماشى مع يفرضه الواقع مستقبلا من تكتلات في الساحة الدولية.

-إنه على المستوى السياسي، تمثل عملية بناء سياسة إقليمية فرعية متكاملة بين الدول العربية المتوسطية إجراء بإمكانه كبح الطموحات السياسية والأمنية ال متنامية لا سيما للطرف الأوروبي في تغير ما في اتجاه البناء الحقيقي لأمن المنطقة الإقليمية المتوسطية بكاملها.

الملحـــــــــق رقـــــــــم 01

Document

DECLARATION DE BARCELONE

Adoptée lors de la Conférence euro-méditerranéenne

(27/28 Novembre 1995)

Le conseil de l'Union Européenne, représenté par son Président,
M. Javier Solana, Ministre des Affaires étrangères d'Espagne,

La Commission européenne, représentée par M. Manuel Marin, Vice-Président,

l'Allemagne, représentée par M. Klaus Kinkel, Vice- Chancelier et Ministre des Affaires étrangères,

L'Algérie, représentée par M. Mohamed Salah Dembri, Ministre des Affaires étrangères,

L'Autriche, représentée par Mme Benita Ferrero-Waldner, Secrétaire d'Etat au ministère des Affaires étrangères,

La Belgique, représentée par M. Erik Derycke, Ministre des Affaires étrangères,

Chypre, représentée par M. Alecos Michaelides, Ministre des Affaires étrangères,

Le Danemark, représentée par M. Niels Helveg Petersen, Ministre des Affaires étrangères,

L'Egypte, représentée par M. Amar Moussa, Ministre des Affaires étrangères,

L'Espagne, représentée par M. Carlos Westendorp, Secrétaire d'Etat au Relations avec la Communauté européenne,

La Finlande, représentée par M. Tarja Halonen, Ministre des Affaires étrangères,

La France, représentée par M. Hervé de Charette, Ministre des Affaires étrangères,

La Grèce, représentée par M. Karolos Papoulias, Ministre des Affaires étrangères,

L'Irlande, représentée par M. Dick Spring, Vice-Premier et Ministre des Affaires étrangères,

Israël, représentée par M. Ehud Barak, Ministre des Affaires étrangères,

L'Italie, représentée par Mme Susanna Agnelli, Ministre des Affaires étrangères,

La Jordanie, représentée par M. Abdel-Karim Kabariti, Ministre des Affaires étrangères,

Le Liban, représenté par M. Farès Bouez, Ministre des affaires étrangères,

Le Luxembourg, représenté par M. Jaques F.Poos, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères, du Commerce extérieur et de la Coopération,

Malle, représentée par M. le Prof. Guide DE Marco, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

Le Maroc, représenté par M Abdellatif Filali, Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

Les Pays-Bas, représentés par M. Hans Mierlo, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

Le Portugal, représentés par M. Jaime Gama, Ministre des Affaires étrangères,

Le Royaume-Uni, représenté par M. Makcolm Rikind QC MP, Ministre des Affaires étrangères,

La Syrie, représenté par M. Farouk Al-Sharaa, Ministre des Affaires étrangères,

La Suède, représenté par Mme Lena Hjelm-Wallen, Ministre des Affaires étrangères,

La Tunisie, représenté par M. Habid Ben Yahia, Ministre des Affaires étrangères,

La Turquie, représenté par M. Deniz Baykal, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

L'Autorité Palestinienne, représenté par M. Yasser Arafat, Président de l'Autorité Palestinienne,

Participant à la Conférence euro-méditerranéenne de Barcelone:

- Soulignant l'importance stratégique la Méditerranée et animés par la volonté de donner à leurs relations futures une dimension nouvelle, fondée sur une coopération globale et solidaire, qui soit à la hauteur de la nature privilégiée des liens forgés par le voisinage et l'histoire;

- Conscients que les nouveaux enjeux politiques, économiques et sociaux de part et d'autre de la Méditerranée constituent des défis communs qui appellent une approche globale et cordonnée;

- Décidés de crées à cet effet, pour leurs relations, un cadre multilatéral et durable, fondé sur un esprit de partenariat, dans le respect des caractéristiques, des valeurs et des spécificités propres à chacun des participants;
- Considérant que ce cadre multilatéral est complémentaire d'un renforcement des relations bilatérales, qu'il est important de sauvegarder en accentuant leur spécificité;
- Soulignant que cette initiative euro-méditerranéenne n'a pas Vocation à se substituer aux autres actions et initiatives entreprises en faveur de la paix, de la stabilité et du développement de la région, mais qu'elle contribuera à favoriser leur succès. Les participants appuient la réalisation d'un règlement de paix juste, global et durable au Moyen-Orient, basé sur les résolutions pertinentes du Conseil de Sécurité des Nations Unies et les principes mentionnés dans la lettre d'invitation à la conférence de Madrid sur la paix au Moyen-Orient, y compris le principe « des territoires contre la paix », avec tout ce que cela implique:
- Convaincus que l'objectif général consistant à faire du bassin méditerranéen une zone de dialogue, d'échanges et de coopération qui garantisse la prix, la stabilité et la prospérité exige le renforcement de la démocratie et du respect des droits de l'homme, un développement économique et social durable et équilibré, la lutte la pauvreté et la promotion d'une meilleures compréhension entre les cultures, autant d'éléments essentiels du partenariat.

Conviennent d'établir entre les participants un partenariat global – partenariat euro-méditerranéen – à travers un dialogue politique renforcé et régulier, un développement de la coopération économique et financière, et une valorisation accrue de la dimension sociale, culturelle et humaines, ces trois axes constituant les trois volets du partenariat euro-méditerranéen.

Partenariat politique et de sécurité

Définir un espace commun de paix et de stabilité

Les participants expriment leur conviction que la paix, la stabilité et la sécurité de la région méditerranéen sont un bien commun qu'ils s'engagent à promouvoir et à renforces par tous moyens dont ils disposent. A cet effet, ils conviennent de mener un dialogue politique renforcé et régulier, fondé sur le respect des principes essentiels du droit international et réaffirment un certain nombre d'objectifs communs en matière de stabilité interne et externe.

Dans cet esprit, ils s'engagent, par la déclaration de principes suivante, à:

- Agir conformément à la Charte des Nations Unies et à la Déclaration universelle des droits de l'homme, ainsi qu'aux autres obligations résultant du droit international, notamment celles qui découlent des instruments régionaux et internationaux auxquels ils sont parties;

- Développer l'Etat de droit et la démocratie dans leur système politique tout en reconnaissant dans ce cadre de droit de chacun d'entre eux choisir et de développer librement son système politique, socioculturel, économique et judiciaire;

- Respecter les droits de l'homme et les libertés fondamentales, ainsi que garantir l'exercice effectif et légitime de ces droits et libertés, y compris la liberté d'expression, la liberté d'association à des fins pacifiques et la liberté de pensée, de conscience et de religion, individuellement ainsi qu'en commun avec d'autres membres du même groupe, sans aucune discrimination exercée en raison de la race, la nationalité, la langue, la religion et le sexe;

- Considérer favorablement, à travers le dialogue entre les parties, les échanges d'informations sur les questions relatives aux droits de l'homme, aux libertés fondamentales, au racisme et la xénophobie;

- Respecter et faire respecter la diversité et le pluralisme dans leur société et promouvoir la tolérance entre ses différents groupes et lutter contre les manifestations d'intolérance, le racisme et la xénophobie. Les participants soulignent l'importance d'une formation adéquate en matière de droits de l'homme et de libertés fondamentales;

- Respecter leur égalité souveraine ainsi que tous les droits inhérents à leur souveraineté et exécuter de bonne foi leurs obligations assumées conformément au droit international;

- Respecter l'égalité de droit des peuples et leur droit à disposer d'eux-mêmes, en agissant à tout moment conformément aux buts et aux principes de la Charte des Nations Unies et aux normes pertinentes du droit international, y compris celles qui ont trait à l'intégrité territoriale des Etats, tels qu'ils figurent dans des accords entre les parties concernées;

- S'abstenir, en conformité avec les normes du droit international, de tout intervention directe ou indirecte dans les affaires intérieurs d'un autre partenaire;

- Respecter l'intégrité territorial et l'unité de chacun des autres partenaires;

- Régler leurs différends par des moyens pacifiques, inviter tous les participants à renoncer à la menace ou à l'emploi de la force contre l'intégrité territoriale d'un autre participant, y compris l'acquisition de territoires par la force, et réaffirmer le droit d'exercer pleinement la souveraineté par des moyens légitimes, conformément à la Charte des Nations Unies et au droit international;

- Renforcer leur coopération pour prévenir et combattre le terrorisme, notamment par la ratification et l'application d'instruments internationaux auxquels ils ont souscrit, par l'adhésion à de tels instruments ainsi que par toute autre mesure appropriée;

- Lutter ensemble contre l'expansion et la diversification de la criminalité organisée et combattre le fléau de la drogue dans tous ses aspects;

- Promouvoir la sécurité régionale et, à cet effet, œuvrer, entre autres, en faveur de la non-prolifération nucléaire, chimique et biologique en adhérant et en se conformant à une

combinaison de régimes internationaux et régionaux de non-prolifération, et d'accords de limitation des armements et de désarmements, tels que le TNP, la CWC la BWC, le CTBT, et/ou à des arrangements régionaux, comme des zones exemptes d'armes, y compris leurs systèmes de vérification, ainsi qu'en respectant de bonne foi leurs engagements au titre des conventions de limitation des armements, de désarmement et de non-prolifération.

Les parties s'emploieront à faire du Moyen-Orient une zone exemple d'armes de destruction massive, nucléaires, chimiques et biologiques et de leurs vecteurs, qui soit mutuellement et effectivement contrôlable.

En outre, les parties:

- Envisageront des mesures pratiques afin de prévenir la prolifération d'armés nucléaires, chimiques et biologique, ainsi qu'une accumulation excessive d'armes conventionnelles;

- S'abstiendront de développer une capacité militaire qui aille au-delà de leurs besoins légitimes de défense, tout en réaffirmant leur détermination de parvenir au même niveau de sécurité et d'instaurer la confiance mutuelle avec la quantité la moins élevée possible de troupes et d'armements et d'adhérer à la CWC;

- Favoriseront les conditions susceptibles de permettre l'établissement de relations de bon voisinage entre eux et soutenir les processus visant la stabilité, la sécurité et la prospérité ainsi que la coopération régionale et sous-régionale;

- Etudier les mesures de confiance et de sécurité qu'il conviendrait d'adopter en commun entre les participants en vue de la consolidation d'un «espace de paix et de stabilité en Méditerranée», y compris la possibilité à terme de mettre en œuvre à cet effet un pacte euro-méditerranéen.

Partenariat économique et financier

Construire une zone de prospérité partagée

Les participants soulignent l'importance qu'ils attachent au développement économique et social durable et équilibré dans la perspective de réaliser leur objectif de construire une zone de prospérité partagée.

Les partenaires reconnaissent les difficultés que la question de la dette peut entraîner pour le développement économique des pays de la région méditerranéenne. Ils conviennent compte tenu de l'importance de leurs relations, de poursuivre de dialogue afin de parvenir à des progrès dans les enceintes compétentes.

Constatant que les partenaires ont à relever des défis communs, bien que se présentant à des degrés différents, les participants se fixent les objectifs à long terme suivants:

- Accélérer le rythme d'un développement socio-économique durable;

- Améliorer les conditions de vie des populations, augmenter le niveau d'emploi et réduire les écarts de développement dans la région euro-méditerranéenne;

- Promouvoir la coopération et l'intégration régionale.

En vue d'atteindre ces objectifs, les participants conviennent d'établir un partenariat économique et financier qui, en tenant compte des différents degrés de développement, sera fondé sur:

- L'instauration progressive d'une zone de libre-échange;

- La mise en œuvre d'une coopération et d'une concertation économiques appropriées dans les domaines concernés;

- L'augmentation substantielle de l'assistance financière de l'Union européenne à ces partenaires.

a) Zone de libre-échange:

La zone de libre-échange sera réalisée à travers les nouveaux accords euro-méditerranéens et des accords de libre-échange entre les partenaires de l'Union européenne. Les participants ont retenu l'année 2010 comme date objectif pour instaurer progressivement cette zone qui couvrira l'essentiel des échange dans le respect des obligations découlant de l'OMC.

En vue de développer le libre-échange graduel dans cette zone: les obstacles tarifaires non tarifaires aux échanges des produits manufacturés seront progressivement éliminés selon des calendriers à négocier entre les partenaires; en partant des flux traditionnels et dans la mesure permise par les différentes politiques agricoles et en respectant dûment les résultats atteints dans le cadre des négociations du GATT, le commerce des produits agricoles sera progressivement libéralisé par l'accès préférentiel et réciproque entre les parties; les échange de services y compris le droit d'établissement seront progressivement libéralisé en tenant dûment compte de l'accord GATS.

Les participants décident de faciliter l'établissement progressif de cette zone de libre-échange en

- Adoptant des dispositions adéquates en matière de règles d'origine, de certification, de protection des droits de propriété intellectuelle et industrielle et de concurrence;

- Poursuivant et développement des politiques fondées sur les principes de l'économie de marché et de l'intégration de leurs économies en tenant compte de leurs besoins et niveaux de développement respectifs;

- Procédant à l'ajustement et à la modernisation des structures économiques et sociales, la priorité étant accordée à la promotion et au développement du secteur privé, à la mise à niveau du secteur productif et à la mise en place d'un cadre institutionnel et réglementaire approprié pour une économie de marché. De même, ils s'efforceront d'atténuer les conséquences négatives qui peuvent résulter de cet ajustement au plan social en encourageant des programmes en faveur des populations les plus démunies;

- Promouvant les mécanismes visant à développer les transferts de technologie.

b) Coopération et concertation économiques:

La coopération sera développée en particulier dans les domaines énumérés ci-dessous et à cet égard les participants:

- Reconnaissent que le développement économique doit être soutenu à la fois par l'épargne interne, base de l'investissement, et par des investissements étrangers directes. Ils soulignent qu'il importe d'instaurer un environnement qui leur soit propice notamment par l'élimination progressive des obstacles à ces investissements, ce qui pourrait conduire aux transferts de technologies et augmenter la production et les exportations;

- Affirment que la coopération régionale, réalisée sur une base volontaire, notamment en vue de développer les échanges entre les partenaires eux-mêmes, constitue un facteur clé pour favoriser l'instauration d'une zone de libre-échange;

- Encouragent les entreprises à conclure des accords entre elles et s'engagent à favoriser cette coopération et la modernisation industrielle, en offrant un environnement et un cadre réglementaire favorable. Ils considèrent l'adoption et la mise en œuvre d'un programme d'appui technique aux PME.

- Soulignent leur interdépendance en matière d'environnement, qui impose une approche régionale et une coopération renforcée, ainsi qu'une meilleur coordination des programmes multilatéraux existants, en confirmant leur attachement à la Convention de Barcelone et aux PAM. Ils reconnaissent qu'il importe de concilier le développement économique avec la protection de l'environnement, d'intégrer les préoccupations environnementales dans les aspects pertinents de la politique économique et d'atténuer les conséquences négatives qui pourraient résulter du développement sur le plan de l'environnement. Ils s'engagent à établir un programme d'actions

prioritaires à court et à moyen terme, y compris en matière de lutte contre la désertification, et à concentrer des appuis techniques et financiers appropriés sur ces actions;

- Reconnaissent le rôle clé des femmes dans le développement et rationnelle des ressources halieutiques et de l'amélioration de la coopération dans le domaine de la recherche sur les ressources, y compris l'aquaculture, et s'engagent à faciliter la formation et la recherche scientifiques et à envisager la création d'instruments communs;

- Reconnaissent le rôle structurant du secteur de l'énergie dans le partenariat économique euro-méditerranéen et décident de renforcer la coopération et d'approfondir le dialogue dans le domaine des politiques énergétiques. Décident de créer les conditions-cadres adéquates pour les investissements et les activités des compagnies d'énergie, en coopérant réseaux énergétiques et de promouvoir les interconnexions;

- Reconnaissent que l'approvisionnement en eau ainsi qu'une gestion appropriée et un développement des ressources constituent une question prioritaire pour tous les partenaires méditerranéens et qu'il importe de développer la coopération en ces domaines;

- Conviennent de coopérer en vue de moderniser et de restructurer l'agriculture et de favoriser le développement rural intégré. Cette coopération sera axée notamment sur l'assistance technique et la formation, sur le soutien aux politiques mises en œuvre par les partenaires pour diversifier la production, sur la réduction de la dépendance alimentaire et sur la production d'une agriculture respectueuse de l'environnement. Conviennent également de coopérer en vue de l'éradication de cultures illicites et pour le développement des régions éventuellement affectées.

Les participants conviennent également de coopérer dans d'autres domaines, et, à cet égard:

- Soulignent l'importance d'un développement et d'une amélioration des infrastructures, y compris par la création d'un système efficace de transport, le développement des technologies de l'information et la modernisation des télécommunications. A cet effet, ils conviennent d'élaborer un programme de priorités.

- S'engagent à respecter les principes du droit maritime international et en particulier la libre prestation de services dans le domaine du transport international et le libre accès aux cargaisons internationales. Les résultats des négociations commerciales multilatérales sur les services de transport maritime menées actuellement dans le cadre de l'OMC seront pars en compte une fois convenus;

- Reconnaissant que la science et la technologie ont une influence significative sur le développement socio-économique, conviennent de renforcer les capacités propres de recherche scientifique et technique, de promouvoir la participation à des projets de recherche conjoints à partir de la création de réseaux scientifiques;

- Conviennent de promouvoir la coopération dans le domaine statistique afin d'harmoniser les méthodes et d'échanges des données.

c) Coopération financière:

Les participants considèrent que la réalisation d'une zone de libre-échange et le succès du partenariat euro-méditerranéen reposent sur un accroissement substantiel de l'assistance financière qui doit favoriser avant tout un développement endogène et durable et la mobilisation des acteurs économiques locaux. Ils constatent à cet égard:

- Que le Conseil européen de Cannes est convenu de prévoir pour cette assistance financière des crédits d'un montant de 4,685 millions d'écus pour la période 1995-1999, sous forme de fonds budgétaires communautaires disponibles locaux. A cela s'ajoutera l'intervention de la BEI financières bilatérales des Etats membres;

- Qu'une coopération financière efficace, gérée dans le cadre d'une programmation pluriannuelle tenant compte des spécificités de chacun des partenaires est nécessaire;

- Qu’une gestion macro-économique saine revêt une importance fondamentale pour assurer le succès de leur partenariat. A cette fin, ils conviennent de favoriser le dialogue sur leurs politiques économiques respectives et sur la manière d’optimiser la coopération financière.

Partenariat dans les domaines social, culturel et humain:

Développer les ressources humaines,

Favoriser la compréhension entre les cultures

Et les échanges entre les sociétés civiles

Les participants reconnaissent que les traditions de culture et de civilisation de part et d'autre de la Méditerranée, le dialogue entre ces cultures et les échanges humaines, scientifiques et technologiques sont une composante essentielle du rapprochement et de la compréhension entre leurs peuples et d'amélioration de la perception mutuelle.

Dans cet esprit, les participants conviennent de créer un partenariat dans les domaines social, culturel et humaine. A cet effet:

- Ils réaffirment que le dialogue et le respect entre les cultures et les religions sont une condition nécessaire au rapprochement des peuples. A cet égard, ils soulignent l'importance du rôle que peuvent jouer les médias dans la connaissance et la compréhension réciproques des cultures, en tant que source d'enrichissement mutuel;

- Ils insistent sur le caractère essentiel du développement des ressources humaines, tant en ce qui concerne l'éducation et la formation notamment des jeunes que dans le domaine de la culture. Ils manifestent leur volonté de promouvoir les échanges culturels et la connaissance mettre en ouvre une politique durable de programmes éducatifs et culturels; dans ce conteste, les partenaires s'engagent à prendre les mesures susceptibles de faciliter les échanges humains, notamment par l'amélioration des procédures administratives;

- Ils soulignent l'importance du secteur de la santé pour un développement durable et manifestent leur volonté d'encourager la participation effective de la collectivité aux actions de promotion de la santé et du bien-être de la population;

- Ils reconnaissent l'importance du développement social qui, à leur avis, doit aller de pair avec tout développement économique. Ils attachent une priorité particulière au développement;

- Ils reconnaissent la contribution essentielle que peut apporter la société civile dans le processus de développement du partenariat euro-méditerranéen et en tant que facteur essentiel d'une meilleure compréhension et d'un rapprochement entre les peuples;

- En conséquence, ils conviennent de renforcer et/ou mettre en place les instruments nécessaires à une coopération décentralisée pour favoriser les échanges entre les acteurs du développement dans le cadre des législations nationales: responsables de la société politique et civile, du monde culturel et religieux, des universités, de la recherche, des médias, des associations, les syndicats et les entreprises privées et publiques;

- Sur cette base, ils reconnaissent qu'il importe de promouvoir les contacts et les échanges entre les jeunes dans le cadre de programmes de coopération décentralisée;

- Ils encourageront les actions de soutien en faveur des institutions démocratiques et du renforcement de l'Etat de droit et de la société civile;

- Ils reconnaissent que l'évolution démographique actuelle représente un défi prioritaire auquel il convient de faire face par des politiques appropriées pour accélérer le décollage économique;

- Ils reconnaissent le rôle important que jouent les migrations dans leurs relations. Ils conviennent d'accroître leur coopération pour réduire les pressions migratoires au moyen, entre autres, de programmes. Ils s'engagent à garantir la protection de l'ensemble des droits reconnus par la législation existante des migrants légalement installés sur leurs territoires respectifs;

- Dans le domaine de l'immigration clandestine, ils décident d'établir une coopération plus étroite. Dans ce contexte, les partenaires, conscients de leur responsabilité pour la réadmission, conviennent d'adopter par la voie d'accords ou d'arrangements bilatéraux les dispositions en situation illégale. A cet effet, pour les Etat membres de l'Union européenne, seront considérés ressortissants les nationaux des Etats membres tels que définis aux fins communautaires;

- Ils conviennent de renforcer la coopération par diverses par mesures visant à prévenir et à combattre ensemble de façon plus efficace le terrorisme;

- De même, ils estiment nécessaire de lutter ensemble et efficacement contre le trafic de drogues, la criminalité internationale et la corruption;

- Ils soulignent l'importance de lutter résolument contre les phénomènes racistes et xénophobes et contre l'intolérance et conviennent de coopérer à cette fin.

Barcelone, 28 novembre 1995

SUIVI CONFERENCE

Les participants:

- Considérant que la Conférence de Barcelone jette les bases d'un processus ouvert et appelé à se développer.

- Réaffirmant leur volonté d'établir un partenariat basé sur les principes et objectifs définis par la présente déclaration;

- Résolus à donner une expression concrète à ce partenariat euro-méditerranéen;

- Convaincus que, pour atteindre cet objectif, il est nécessaire de poursuivre le dialogue global engagé et de réaliser une série d'actions concrètes.

Adoptent le programme de travail ci-joint.

Les ministres des Affaires étrangères se réuniront périodiquement afin d'assurer le suivi de l'application de la présent déclaration et de définir les actions propres à permettre la réalisation des objectifs du partenariat.

Les diverses actions feront l'objet d'un suivi forme de réunions thématiques ad hoc de ministre, de hauts fonctionnaires et d'experts, d'échange d'expériences et d'informations, de contacts entre les participants de la société civil, ou par tout autre moyen approprié.

Les contacts au niveau des parlementaires, des autorités régionales, des collectivités locales et des partenaires sociaux seront encouragés.

Un «comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone», au niveau de Hauts Fonctionnaires, composé de la Troïka de l'Union européenne et d'un représentant de chaque partenaire méditerranéen, teindra des réunions périodiques pour préparer la réunion des Ministres des Affaires étrangères, faire le point et évaluer le suivi du processus de Barcelone dans toutes ses composantes et pour mettre à jour le programme de travail.

Le travail approprié de préparation et de suivi des réunions résultant du programme de travail de Barcelone et des conclusions du «Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone» sera assumé par les services de la Commission.

Le prochaine réunion des Ministres des Affaires étrangères se tiendra au cours du 1er semestre de 1997 dans l'un des douze Etats méditerranéens partenaires de l'Union européenne, à déterminer par le biais de consultations futures[(1)].

Source: Bichara Khader, Le Partenariat Euro-Méditerranéen, Op.Cit, PP. 205-216 [(1)]

الملحـــــــــق رقـــــــــــم 02

UN security council resolution no. 242 (1967) of 22 November, 1967- special representative to the middle east.

The Security Council

Expressing its continuing concern with the grave situation in the Middle East.

Emphasizing the inadmissibility of the acquisition of territory by war and the need to work for a just and lasting peace in which every state in the area can live in security.

Emphasizing further that all member states in their acceptance of the Charter of the United Nations have undertaken a commitment to act in accordance with Article 2 of the Charter.

1. *Affirms* that the fulfillment of Charter principle requires the establishment of a just and lasting peace in the Middle East which should include the application of both the following principles:

(i) Withdrawal of Israeli armed forces from territories of recent conflict;

(ii) Termination of all claims or states of belligerency and respect for and acknowledgement of the sovereignty, territorial integrity and political independence of every state in the area and their right to live in peace within secure and recognized boundaries free from threats or acts of force;

2 . *Affirms Further* the necessity

(a) for guaranteeing freedom of navigation through international waterways in the area;

(b) for achieving a just settlement of the refuge problem:

(c) for guaranteeing the territorial inviolability and political independence of every state in the area, through measures including the establishment of demilitarized zones;

3. *Requests* the Secretary General to designate a special representative to proceed to the Middle East to establish and maintain contacts with the states concerned in order to promote agreement and assist efforts to achieve a peaceful and accepted settlement in accordance with the provisions and principles in this resolution,

4. *Requests* the Secretary General to report to the Security Council on the progress of the efforts of the special representative as soon as possible.[1]

ملحـــــــــق رقـــــــــم :03

الديون الخارجية لبلدان المغرب العربي

[1] Fred J. Khouri, The Arab-Israeli Dilemma, Second Edition, (New york: Syracuse University Press, 1976), P. 420.

	الجزائر		المغرب		تونس	
	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%
التزامات التعهدات	22.9		20.7		6.9	
ديون جارية	19.2		18.8		6.4	
على مدى متوسط وطويل	19.2	84	18.8	91	6.4	92
على مدى قصير	3.6		0.8		0.2	
دين عمومي	4.6	19	16.7	75	6.4	74
دين خاص	19.8	81	5.6	25	2.2	26
الأسواق المالية	(13)	(53)	(-)	(-)	(-)	(-)

المصدر: عصمت فلوح، " العلاقات الاقتصادية المغاربية–الأوروبية واقعها وسبل تنميتها " في المركز العربي–الأوروبي، **التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية** (باريس: مركز الدراسات العربي–الأوروبي، 1995)، ص. 446. .

الملحـــــــــــق رقـــــــــــم 04

FORUM CIVIL EUROMED

DECLARATION CIVILE DE BARCELONE

Les 29 et 30 novembre, ainsi que le 1er décembre, s'est déroulé à Barcelone le Forum civil Euromed, après la Conférence Euro-Méditerranée. Mille deux cent quarante-trois agents sociaux, économiques et culturels, venant le 38 pays de l'Union européenne, de toute la Méditerranée, ainsi que de sa zone d'influence se sont retrouvés.

Les participants au Forum civil Euromed appartiennent à un millier d'institutions et d'organismes, de réseaux de coopération décentralisée, d'associations et de centres intéressés par le partenariat, des chambres de commerce, universités, régions, villes et entreprises, d'organisations non gouvernementales, de syndicats et d'associations agraires, ainsi que des programmes de l'Unesco sur la Méditerranée et des MED de l'Union européenne.

Le forum civil Euromed a évalué, en première instance, la Déclaration de la Conférence Euro-Méditerranée en soulignant:

1- Que l'impulsion en faveur d'une plus grande participation de la société civile des pays Méditerranéens est évaluée très positivement, étant consolidation des institutions démocratiques.

2- Mais que ceci ne reflète pas suffisamment certains domaines essentiels, comme celui de la femme, des énergies renouvelables ou du tourisme.

3- Que le cadre du financement que l'Union européenne fixe pour la Méditerranée est considéré comme positif, mais l'accès est encore peu clair.

4- Que la zone de libre échange proposée peut être bénéfique, mais il faut évaluer au préalable ses effets.

En continuation, le Forum civil Euromed a travaillé sur des thèmes concrets, en analysant des lignes d'action qui existent déjà et en y ajoutant de nouvelles propositions, dans le but d'obtenir l'opérationnalité souhaitée. Il a permis d'identifier et d'accumuler toute une série de projets, 350 environ, qui donnent un sens et un contenu tangible au programme euro-méditerranéen immédiatement, à moyen et à long terme.

Les différents représentants ont présenté un résumé de la tâche Euromed. Toutes les interventions et débats qui ont eu lieu seront remis à la Generalitat de la Catalogne, l'institution qui a convoqué le Forum de l'Union européenne, le ministère des Affaires étrangères du gouvernement espagnol et l'Unesco. Cette documentation sera publiée prochainement.

Finalement, le forum civil Euromed se constitue en plate-forme institutionnalisée du dialogue et de la coopération euro-méditerranéenne, avec un siège permanent à Barcelone, sous les auspices de l'Institut Catala de la Mediterrania, avec des réunions plénières qui devraient avoir lieu dans les différents pays de la Méditerranée.

A travers ses commissions actuelles de travail, le forum civil Euromed élira un comité international qui s'occupera:

a) Du suivi de toutes les résolutions de cette première convocation de Barcelone.

b) De formaliser cette structure.

c) De préparer la prochaine réunion plénière qui devrait se dérouler au printemps de 1997, de préférence dans un pays du sud ou de l'est de la Méditerranée.

Le forum civil Euromed insiste sur l'interdépendance nécessaire entre les domaines économiques, territoriaux et socio-culturels. Il souligne que les accords auxquels sont parvenus les Etats seraient vides de sens sans une vraie coopération décentralisée qui puisse assurer un impact effectif à l'intérieur du tissu socio-économique des pays impliqués[1].

---

(1) Source: Bichara Khader, Le Partenariat Euro-Méditeranéen, Op.Cit, PP. 177 – 178.

الملحـــــــــــق رقـــــــــــم 05

نص مشروع الشرق الأوسط الكبيـــــر :

يمثل الشرق الأوسط الكبير (01) تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وساهمت "النواقص" التي حددها الكتاب العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002-2003- الحرية، المعرفة، وتمكين النساء- في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانية. وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في ""الشرق الأوسط الكبير مروعة:

***مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية أل 22 هو أقل من نظيره في اسبانيا.**

***حوالي 40في المائة من العرب البالغين- 60مليون شخص-أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.**

***سيدخل أكثر من 50مليون من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100مليون بحلول –وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 06 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجديد إلى سوق العمل.**

***إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيلغ معدل الباطلة في المنطقة 25 مليون بحلول 2010.**

***يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم، ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 03 في المائة إلى 06 في المائة على الأقل.**

***في امكان 6.1في المائة فقط من السكان استخدام الأنترنت، وهو رقم أقل مما هو في أي منطقة من العالم، بما في ذلك لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.**

لا تشغل النساء 5.3في المائة من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع 4.8 في المائة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

عبر 51 في المائة من الشبان العرب الأكبر سنا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقا لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف في مفترق طرق، ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفترقين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية، وسيمثل ذلك تهديدا مباشرا للاستقرار في المنطقة وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثمانية.

البديل هو الطريق إلى الإصلاح. ويمثل تقرير التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الوسط الكبير، وهي نداءات يرددها وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في طريق الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الثمانية بدورها، هذه الجهود بمبادرتها الخاصة بالإصلاح في الشرق الأوسط وتبين الشراكة الأوروبية الشرق متوسطية ومبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الثمانية بالإصلاح في المنطقة.

إن التغيرات الديمغرافية المشار إليه أعلاه، وتحرير العراق وأفغانستان من نظامين قمعين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الثمانية فرصة تاريخية، وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلندا، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الوسط الكبير، وتطلق ردا منسقا لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني ان تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر/

***تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح**

***بناء مجتمع معرفي**

***توسيع الفرص الاقتصادية**

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي يتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في جميع الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولا: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة ... ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو أحد التجليات الأكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية" (تقرير التنمية البشرية).

إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الوسط الكبير. وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي صنف بأنه حر، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها حرة جزئيا. ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة للحرية في أواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير على الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقا مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة وفي تقرير التنمية البشرية العربية للإعلام 2003 على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بأن "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، عبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

ويمكن لمجموعة الثماني إن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلـــــــــي:

مبادرة الانتخابات الحرة:

في الفترة بين 2004و2006أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير (2) نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية.

وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعدادا جديا لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـــ:

***تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة الشكاوى وتقديم التقارير.**

***تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.**

الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني:

من أجل تعزيز دور البرلمانات في ديمقراطية البلدان، يمكن لمجموعة الثمانية أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

معاهدة للتدريب على القيادة خاصة بالنساء:

تشغل النساء 5.3 بالمائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثمانية إن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريبا على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء/ تشغيل منظمة غير حكومية، ويمكن لهذه المعاهد إن تجمع بين قيادات من بلدان مجموعة الثمانية والمنطقة.

المساعدة القانونية للناس العاديـــــن:

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة للإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجري على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظم القانوني، ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة، ويمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشان القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

مبادرة وسائل الإعلام المستقلة:

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل لأن تكون ذات نوعية رديئة، ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته للدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالبا ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليل والحقيقي، ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك يمكن لمجموعة الثماني أن:

*ترعى زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.

*تقدم زمالات دراسية للطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمويل برامج لإيفاد صحافيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات او قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

الجهود المتعلقة بالشفافية /مكافحة الفساد:

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الأكبر في وجه التنمية وقد أصبح متأصلا في الكثير من بلدان الشرق الوسط الكبير، ويمكن لمجموعة الثماني.

*أن تشجع على تبني"مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الثماني.

*أن تدعم علنا مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الامم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط –شامل إفريقيا، التي يناقش من خلا IFIS حكومات ومانحون ومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

*إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة.

المجتمع المدني:

أخذا في الاعتبار أن القوة الدافعة في الشرق الوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني نفي المنطقة، ويمكن لمجموعة الثماني أن:

*تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات الغير حكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، وعلى أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقيدات.

*تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات الغير حكومية في المنطقة.

*تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير حكومية في المنطقة بزيادة التمويلية للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو "مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شان كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير.

استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

*تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية").

ثانيا: بناء مجتمع معــرفي:

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق، خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة" (تقرير التنمية البشرية العربية، 2002).

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي، وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحديا لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه لبلدان العربية من كتب سوى 1.1 في المائة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15 في المائة منها). ويهاجر حوالي ربع خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطلق بها سوى 11 مليون شخص).

وبالاستناد إلى الجهود التي تبذل في المنطقة بالفعل، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق العولمة لعصرنا الحاضر.

مبادرة التعليم الأساسي:

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشيا مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الثمانية السعي إلى مبادرة للتعليم الولي في الشرق الأوسط الكبير تشمل هذه العناصر:

*محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة في 2003" برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار" محو الأمية كحرية" ولمبادرة مجموعة الثمانية لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول 2010، وستركز مبادرة مجموعة الثمانية، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات، وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة 65مليون من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الثمانية أن تركز أيضا على محور الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على انترنت إلى تدريب المعلمين.

*فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة 8 سعيا إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات في التعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحترم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزون بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الولي لهن للبرنامج أيضا استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع "لليونسكو" بهدف إعداد فرق محو الأمية التي يبلغ تعدادها بحلول 2008 مائة ألف معلمة.

*الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصا مهما في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعية، كما تلاحظ الحالة المؤسفة للمكتبات في الجامعات. يومكن لكل من دلو مجموعة الثمانية تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضا، وحيث يكون ذلك مناسبا، تستطيع الدخول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حاليا والتبرع بها إلى المدارس والجماعات والمكتبات العامة المحلية.

*مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرة لإنشاء "مدارس الاكتشاف"حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة

ومناهج التعليم الحديثة، ولمجموعة الثمانية السعي إلى توسيع هذه الفكرة وتقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه إلى القطاع الخاص.

*إصلاح التعليم: ستقوم "المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط" قبل قمة مجموعة الثمانية المقبلة (في آذار /مارس أونيسان /أفريل) برعاية قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم، التي ستكون ملتقى لتيارات الراي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقض في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة 8 توخيا لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

مبادرة التعليم في الإنترنت:

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الانترنت "ومن الضروري تماما تجسير" الهوة الكمبيوترية " هذه بين المنطقة وبقية العالم نظرا إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة، ولدى مجموعة الثمانية القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعيين العام والخاص لتوفير الاتصال الكمبيوتري أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضا بين المدن والريف في البلد الواحد، وقد يكون من المناسب أكثر في بعض المناطق توفير الكمبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الوسط الأقل استعمالا للكمبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورا، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب) والسعي ضمن الإمكانات المالية، إلى توفير الاتصال بالكمبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومراكز لبريد.

ومن الممكن أيضا ربط مبادرة تجهيز لمدارس بالكمبيوتر بمبادرة "فرق محو الأمية" المذكورة أعلاه أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية وضعها على الانترنيت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحا للمعلمين والطلبة.

مبادرة تدريس إدارة الاعمـــــال:

لمجموعة الثماني في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس العمال في دول مجموعة الثمانية والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة .وبمقدور مجموعة الثمانية تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها في دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

ثالثا :توسيع الفرص الاقتصادية

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصا مشاريع الأعمال المتوسطة والصغيرة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وسيكون نمو طبقة متمدرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية، ويمكن لمجموعة 8 في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

مبادرة تمويل النمو:

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل ولمجموعة الثماني أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التاليـــــة:

***إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزاولون يواجهون ثغرات مالية كبيرة، إذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المائة من الساعتين إليه، ولا يتم عموما تقديم أكثر من 0.8 في المائة من مجموعة المال المطلوب في هذا القطاع، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصا للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغيرة المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو ونقدر أن في إمكان قرض من 400مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة 1.2 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر 750 ألف منهم من النساء.**

***مؤسسة المال للشرق الوسط الكبير:**

باستطاعة مجموعة الثماني المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الفضل إدراة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة 8 يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الوسط الكبير.

***بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير: في إمكان مجموعة**

الثمانية ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة للتنمية الإقليمية على غرار "البنك الأوروبي للأعمال والتنمية" لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبني التحتية الرئيسية. ولبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير هذا أن يكون مدخرا للمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة، اتخاذ قرارات الإقراض (أو المنح) يجب أن تتحدد بحسب البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة * الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: بمقدور مجموعة الثماني، توخيا لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على:

-تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.

-رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول

-تحديث الخدمات المصرفية.

- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.

- إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة:

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جدا، إذ لا يشكل سوى 60 بالمائة من كل التجارة العربية، ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجاريا مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقيات نفضيلية تجارية مع أطراف بعيدة جدا بدلا من جيزانها. ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئا نادرا. ويمكن لمجموع الثمانية أن تنشء مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير تتألف من العناصر التالية:

الانضمام/ التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة

يمكن لمجموعة الثمانية أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية (03) وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الثمانية لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة

الحواجز غير الجمركية، وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولي، سيتحول مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية مثل الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية " واتفاق مشتريات الحكومة وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية، ويمكن لهذه المساعدات التقنية عن تربط أيضا ببرامج على صعيد المنطقة براعاية مجموعة الثمانية بشان التسهيلات والجوانب اللوجيستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة .

المناطق التجارية :

ستنشئ مجموعة الثمانية مناطق في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على حسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية . وستبيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم لنشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك" التسوق من نفذ واحد" للمستشرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة .

مناطق رعاية الأعمال :

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة 8 أن تساعد على إقامة مناطق محددة خصيصا في الشرق الأوسط الكبير تتول تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات . ويمكن لمجموعة الثمانية أن تعرض منافذ محسنة إلى أسواقها لهذه المنتجات وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق .

منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير :

لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن يمكن لمجموعة الثمانية أن تنشء منبر الفرص الاقتصادية لشرق الاوسط الذي سيجمع مسئولين كبارا من مجموعة الثمانية والشرق الأوسط الكبير (مع امكان عقد اجتماعات جانبية لمسئولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال العمال) لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي .

ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا- المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي (أبـــك) وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط .

يشير الشرق الأوسط الكبير إلى بلدان العالم العربي، زائد باكستان، وأفغانستان، وإيران وتركيا وإسرائيل .

تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات .

البلدان التي قدمت طلاب للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة) الجزائر ولبنان والسعودية واليمن . بلدان قدمت طلبا للانضمام (لم ينظر بعد في الطلب): أفغانستان وإيران وليبيا وسورية ببلدان طلبت منحها صفة مراقب : العراق .

في الموقع: http://www.Almahdy.net/Vb/showthread.php ? go to = last post δt=1039-87k

الملحـــــــــــق رقـــــــــــم 06

نص المشروع الفرنسي –الألماني من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط

الأهداف :

1-إن منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق مشترك نتقاسمه مع شركائنا في المنطقة والشركاء الأطلسيين . نحن على استعداد لدعم بلدان الشرق الأوسط وتشجيعها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . إن كل مبادرة في شان الشرق الأوسط الكبير ينبغي أن تلبي حاجات المنطقة تطلعاتها، ونجاحها يتوقف بالدرجة الأولى على هذه البلدان . إن

تطلعات المواطنين، وهم في غالبيتهم من الشباب كبيرة، إذ أن نصف سكان المنطقة هم دون الثامنة عشر. ويقضي في التحدي الحقيقي بتعديل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة. إن الحكومات، مثلها مثل المجتمع المدني، شريكة في هذه المهمة.

2-إن على الإتحاد الأوروبي أن يستجيب هذه الأمور. إذ أن لأوروبا مصلحة كبيرة في التطور الإيجابي للمنطقة. فإلى التحديات الأساسية للأمن، هناك الروابط الجغرافية والثقافية والاقتصادية والثقافية والبشرية بين أوروبا والمنطقة والتي تدفع بوضوح في هذا الاتجاه. ويمثل الالتزام الحالي للاتحاد الأوروبي تجاه دول البحر البيض المتوسط والشرق الأدنى والأوسط، أولوية مركزية في إطار العمل الأوروبي، وفي هذا الإطار، عمل الاتحاد خلال الاجتماع الأوروبي-المتوسطي "يوروميد" في نابولي والقمة الأوروبية في بروكسل في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على تحديد إستراتيجية تخدم هذه المنطقة 3-اقترحت الولايات المتحدة أفكارا في شان "الشرق الأوسط الكبير" وسبل مواكبة تحديثه وإحلال الديمقراطية فيه. ولعينا أن نستقبل بإيجابية إمكان عملنا معا وتنسيق جهودنا. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يتطلع إلى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط. كما ينبغي عليه أن يحدد مقاربة مميزة تكمل مقاربة الولايات المتحدة، بالاستناد إلى مؤسساته الخاصة وأدواته.

ب-مبادئ العقـــل:

1-إن قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة، إن كل الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن حذر جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض "نموذج" من الخارج. سنعمل مع كل البلدان لاستجابة مطالبها قدر الإمكان، عبر مشاركتها الوثيقة وفي أكبر مرحلة ممكنة، علينا التحرك عبر الحوار والتحفيز، مع الحكومات وأيضا مع المجتمعات المدنية بالالتصاق إلى أقصى قدر بحقائق كل بلد.

2-لا بد الأخذ في الاعتبار للمشاعر الوطنية وهوية كل بلد: ينبغي الحرص على تجنب مخاطر المقاربة العمومية التي تغيب الخصوصيات الوطنية وتصف الإسلام باعتباره عبر قابل للحداثة ولا بد، من حض البلدان المعنية على التعبير عن آرائها، سواء في إطار الجامعة العربية، أو في المنتديات المخصصة لذلك، من أجل إشهار تطلعاتها.

3-التزام على المدى البعيد: إننا منخرطون منذ سنوات عدة في هذا الالتزام، ونحن نعتبر شراكتنا بمثابة التزام بعيد المدى ودائم إنها مهمة ستستمر عبر أجيل عدة.

4-إستراتيجية الأمن الأوروبية: إن مقاربتنا تستند إلى الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في كانون الأول (ديسمبر) 2003 وهذا سيشمل الأوجه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تشكيل مجتمع مدني.

5-النطاق الجغرافي: إن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط، ونأمل بالانطلاق من الممارسات القائمة، مثل نهج برشلونة والحوار المتوسطي، وعلينا تعميق علاقتنا مع مجلس التعاون الخليجي.

6-قاعدة عمل: إن تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتضمن تشخيصا جيدا، وتشكل بحد ذاتها برنامج إصلاحات. فالحاجة إلى تغييرات في العمق ملموسة عمليا في كل مكان. إن بلدان عدة بدأت تنفذ إصلاحات ملحوظة، وتميل هذه الظاهرة إلى الاتساع حاليا. وعلى المستوى الإقليمي، تتضمن المبادرة السعودية لكانون الثاني (يناير) 2003 اقتراحات الإقليمية وإصلاحات داخلية في كل من البلدان وتشكل، إلى جانب سواها، قاعدة جيدة للمناقشة.

7-فاعلية العمل المتعدد الأطراف: لا بد من السعي إلى فاعلية شاملة لعملنا من خلال تعبئة الهيئات المعنية. أن القيمة المضافة لكل من المنظمات والهيئات ينبغي أن تستخدم بأفضل السبل، ومنها خصوصا الإتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي فيما يخص قضايا الأمن والدفاع، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية بالنسبة إلى قضاياي التطور. أن كلا من الاستحقاقات المقبلة (القمم الأوروبية، قمة الدول الصناعية الثمانية الكبرى، القمة الأوروبية

الأمريكية، حلف شمال الأطلسي) ستقدم مساهمتها المحددة وتشكل مناسبة لإعطاء قوة الدفع الضرورية في المجالات المحددة.

8-تعزيز التزام الاتحاد الأوروبي: إن عمله ملحوظ من خلال نهج برشلونة (وبدرجة أقل الحوار بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي)، إن أدوات هذه الشراكة (اتفاقات الشراكة وبرنامج "ميدا" والحوار السياسي) تعمل منذ ثمانية سنوات وتحظى بإمكانات مالية مهمة. إن هذا المكسب الأوروبي ينبغي أن يتطور ويتعزز.

9-مسيرة السلام في الشرق الأوسط: إن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تشير إلى أن "تسوية النزاع العربي الإسرائيلي تشكل أولوية إستراتيجية لأوروبا. وفي غياب مثل هذا الحل لم تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط". ولهذا السبب، من الضروري إعادة إطلاق نهج السلام في الشرق الأوسط بالتوازي، من أجل التوصل إلى التسوية منذ مدة بعيدة لكل مساراته. ومن الضروري أيضا إنشاء حكومة مسئولة وسيدة في العراق. أن أيا من هاتين المسألتين ينبغي إلا تعرقل تطوير شراكة على المدى الطويل، لكن لا يمكننا توقع النجاح الكامل ما لم تتقدم مسيرة السلام في الشرق الوسط.

ت-اقتراحات حل/على الاتحاد الأوروبي أن يعد مقاربة ومساهمة مشتركتين:

1-مبادرة أوروبية: إن المبادرة الأوروبية ستحدد في إطار القمم الأوروبية واجتماعات مجالس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية. هناك مساهمة مرتقبة من الأمانة العامة للمجلس والمفوضية. والمقصود بذلك زيادة جهودنا لتعزيز الأدوات القائمة والتي تستند إليها شراكتنا مع بلدان المتوسط وبلدان الخليج، بالتعاون مع بلدان أخرى من الشركاء.

2-مبادئ الاتحاد الأوروبي: -حوار سياسي وأمني في شان السلام والاستقرار في المتوسط خصوصا إجراءات ثقة.

-ديمقراطية وحقوق إنسان ودولة قانون وحرية إعلام وحكم جيد.

-إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي.

-تطوير اجتماعي، خصوصا في مجال التعليم والمساواة بين الرجل والمرأة.

دعم انبثاق مجتمعات مدنية وتطوير تعبيرها وتطلعاتها.

3-أعمال الاتحاد الأوروبي: إن نهج برشلونة يؤمن سلسلة واسعة من الأدوات الملائمة لتطبيق المبادئ المذكورة سابقا، بعد التقدم الذي أحرز خلال القمة الأوروبية المتوسطية في نابولي كانون الأول الماضي: اتفاقيات الشراكة، مشروع لمنطقة تبادل حر، برنامج "ميدا-2-"، تسهيل الاستثمار والشراكة الأوروبية- المتوسطية (فيمب) وأسس أوروبية، متوسطية جديدة من أجل الحوار بين الثقافات. إن هذه الأدوات تمزج بين الحوار السياسي والاقتصادي الاجتماعي على مستويات عدّة، بما في ذلك المستوى الوزاري، وتحظى بإمكانات مهمة يمكن أن تستخدم للحث على التغيير، هذا الحوار يمكن أن يتعزز ويتوسع من خلال الجمعية البرلمانية الأوروبية- المتوسطية المقبلة، وعلينا أيضا الإعداد لمناقشة صريحة ومنفتحة في شأن تطبيق المكسب الذي تحقق في برشلونة.

-إن"مبادرة الجيران الجدد" أيضا ستساهم في إعادة تنشيط علاقتنا في المنطقة وفقا لمبادئ الاتحاد الأوروبي.

-سيكون من الضروري تكثيف الحوار السياسي مع مجلس التعاون الخليجي وتسريع المفاوضات بشان منطقة للتبادل الحر على أساس المبادئ المذكورة سابقا. إن الوضع مختلف في دول الخليج، ونظرا إلى ثروتها النسبية (باستثناء اليمن) فإن المشكلة لديها ليست التمويل، والتركيز ينبغي أن يتم على أساس المهارة العلمية والمساعدة التقنية التي تحتاج إليها هذه البلدان فعليا.

على سبيل المثال تلك المتعلقة بالدول المتاخمة للخليج، بما في ذلك إيران والعراق. ومن شأن ذلك أن يشكل طريقة لبدا إحلال الثقة مثلا من خلال إنشاء مائدة مستديرة تتناول مسائل الأمن العملية، مثل المخدرات وتبييض الأموال وحماية البيئة البحرية أو حول مسائل المياه الإقليمية.

1-3- مسائل الأمن: في مجال الأمن، نقود المشكلات الخاصة لكل منطقة على اعتماد مقاربة مميزة في منطقة المتوسط (بما فيها الشرق المتوسط) والخليج. ويجب أن يبقى إطار التعاون مع الاتحاد ومع حلف شمال الأطلسي مختلفين. ويلزم تطوير تبادل وجهات النظر في شأن مسائل الأمن والتعاون في منطقة المتوسط في منتديات الحوار بين الحلف الأطلسي والإتحاد.

***التحركات التي ينبغي للإتحاد الأوروبي القيام بها:**

-تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فاعلية في إطار "تعاون مرن ومفتوح على قاعدة التطوع".

-متابعة التحرك القائم في مجال مكافحة الإرهاب والانتشار النووي ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

-التفكير في إطلاق مشروع ميثاق سلام واستقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

في إطار الشرق الأوسط الأكمل يمكن للإتحاد أن:

-إطلاق مبادرة تهدف إلى حظ دول الشرق الأوسط ومواكبتها في اختيار هيكلية محلية للأمن يمنها في مرحلة أولى أن تتناول تجنب النزاعات انطلاقا من المواضيع التالية: عدم المس بالحدود وحمايته، إجراءات الثقة والأمن، مكافحة الإرهاب وتهريب أسلحة الدمار الشامل، ومعاودة التفكير في المناطق الخالية من هذه الأسلحة.

-تنظيم ندوات إعلامية-تعبوية لدلو المنطقة تتناول الدروس التي يمكن استخلاصها من سياسة منع النزاعات التي طورها الإتحاد الأوروبي في مناطق أخرى (ميثاق الاستقرار في البلقان، تعزيز القدرات المحلية لحفظ السلام في إفريقيا على سبيل المثال).

2-فيما يتعلق بالقمم المقبلة:

2-1-قمة الجامعة العربية في تونس في 29-30 (مارس) يجب أن تستخدم الرئاسة والممثل الأعلى والمفوضية اتصالاتهم مع الشركاء العرب (والاجتماع الوزاري مع الولايات المتحدة) من أجل تقديم وجهة نظرنا، والمساهمة في هذه العملية، واستطلاع مدى الاهتمام والتشجيع على المشاركة والمبادرة الذاتية، بهدف إصدار إعلان تونس الذي يؤكد التمسك بالمبادئ السياسية (الإصلاح والديمقراطية والتحديث) التي تحكم هذه العملية.

2-2- قمة مجموعة الثمانية في سي آيلاند من 08 إلى 10 حزيران (يونيو):

توفر هذه القمة فرصة لإعطاء دفع سياسي يتبنى "إعلان من أجل مستقبل مشترك" وأن يأتي إذا أمكن، كرد على إعلان يصدر من قمة تونس العربية، ويجب على دول الإتحاد الأوروبي الأعضاء في مجموعة الثماني أن تتحدث باسم شركائها في الاتحاد. ويصاغ نص هذا الإعلان السياسي في إطار اجتماعات وزارات الخارجية (اجتماع المديرين السياسيين في 11 آذار/مارس واجتماع وزراء الخارجية في منتصف أيار/مايو) ويمكن للإعلان أن:

-يشرح المنطق الذي قاد إلى المبادرة.

-يبرز استناد المبادرة إلى خطوة جماعية.

-يشير، إذا أمكن، إلى قمة الجامعة العربية ويعرب عن تقدير إيجابي للجهود الإصلاحية التي بدأت في المنطقة.

-يستعيد الخطوط السياسية للمبادرة الأمريكية (الشرق الأوسط الكبير) لتقديم مساهمتها وفق هذه الأسس.

وفي إطار مواز، يعمل خبراء وزارات الخارجية على اقتراح مشروع يأخذ في الاعتبار الاقتراحات الواردة في وثائق الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، ويمكن لهذه الأفكار أن تقدم إلى دول المنطقة في شكل اقتراح داعم لجهود الإصلاح القائمة يمكن، تماشيا مع الطابع السياسي لإعلان القمة، ضم اقتراح المشروع الأساسي إلى الإعلان نفسه بصفته خطة تحرك لمجموعة الثماني.

إن علينا تشجيع شركائنا الأمريكيين على تنظيم اجتماع لوزراء خارجية دول الثماني مع نظرائهم من المنطقة، على هامش قمة سي آيلاند، واجتماع منفصل مع بعض أو قادة المنطقة، مما يبرز الطابع الجماعي للمبادرة ويكرس في الوقت

نفسه انظوار الدول المعنية في هذه المبادرة التي ستتحول عندها إلى شراكة حقيقية، مما قد يعني، بشكل او بآخر، انطلاقتها الفعلية .

3-قمة الإتحاد الأوروبي- الولايات المتحدة :

تندرج هذه القمة في إطار مبادرة مجموعة الثماني .

سنقدم موقفنا الأوروبي خلال الاجتماع الوزاري (الأوروبي -الأمريكي) على مستوى وزراء الخارجية الذي يعقد في مطلع (مارس) ونناقش مبادرتنا مع شركائنا في (يوروميد) خلال اجتماع في دوبلن يومي 5 و6 آيار (مايـــو) وسيوضح الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عندها نقاط مقاربتهما، ويشير إلى رغبتهما في إقامة حوار، كل بخصوص ما يهمه، مع الدول والمنظمات المهتمة، ويعلنان استعدادهما للتنسيق بشكل وثيق مع المبادرات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط.

4-يمكن، وفق رؤيتنا المشتركة، لحلف شمال الأطلسي أن يطلق في اسطنبول سلسلة مبادرات تهدف إلى تعزيز حواره مع منطقة المتوسط وأن يقدم إلى دول الشرق الأوسط اقتراحات في مجال الأمن.

في الموقع: http://www.Almahdy.net/Vb/showthread.php ? go to = last post δt=1039-87k